المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
فرع اللغة والنحو الصرف

التَّوجِيهَاتُ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ لِلْقِرَاءَاتِ القُرْآنيَّةِ في كِتَابِ (مَعَانِي القُرْآنِ) لأبِي جَعْفَر النَّحَّاسِ، عَرْضٌ وَدِرَاسَةٌ

بحثٌ تكميليٌّ مُقدَّمٌ لنيلِ دَرجةِ العالمية (الماجستير)

إعداد الطالب
سعود بن سعيد بن نويجي الرحيلي

الرقم الجامعي (٤٢٧٨٠٢٧٦)

بإشراف
فضيلة الأستاذ الدكتور/ رِيَــاض الخَـــوَّام (حفظه الله)

العـــام الجامعي : ١٤٢٨ / ١٤٢٩ هـــ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : سعود بن سعيد نويجي الرحيلي الرقم الجامعي : ( )

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : اللغة والنحو والصرف

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير في تخصص : النحو والصرف

عنوان الأطروحة : التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس - عرض ودراسة .

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبناء على إجراء التعديلات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة

بتاريخ : ٨ / ٧ / ١٤٢٠ هـ ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : أ.د رياض بن حسن الخوام	المناقش الداخلي : د. شريف عبد الكريم النجار	المناقش الخارجي : د. عبد الله بن محمد المسملي
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د : صالح بن سعيد الزهراني

التوقيع :

مُلخَّصُ البَحث:

يَتَلَخَّصُ بَحثِي هَذَا في دِرَاسَةِ التَّوجيهَاتِ النَّحويَّةِ وَالصَّرفيَّةِ لِبَعضِ القِرَاءاتِ القُرآنيَّةِ الوَارِدَةِ في كِتَابِ (مَعَاني القُرآن) لأبي جَعْفرٍ النَّحَّاس المتوفَّى سنةَ ٣٣٨هـ ، وَذَلكَ بذِكرِ القِرَاءاتِ الوَاردةِ في الآيةِ وَالتي عَرَضَ لها النَّحَّاسُ مُخَرَّجةً مِنْ مَظَانِّهَا، ثُمَّ عَرْض تَوجيهِ النَّحَّاس في القِرَاءةِ عَرْضًا مُجْمَلا في البِدَايةِ، وَمِنْ ثَمَّ دِرَاسته دِرَاسَةً نَحويَّةً أو صَرفيَّةً مُفَصَّلةً بَعدَ ذَلكَ بِذكرِ مَنْ سَبَقَهُ لِتلكَ التَّوجيهَاتِ، وَمَنْ استفَادَ مِنهُ بَعدَ ذَلكَ، وَسَوقِ أدِلتهم، وَالتَّرجيحِ بينَ تِلكَ التَّوجيهَاتِ – إنْ أمْكَنَ-.

وَقَدْ جَاءَ البَحثُ في فَصلينِ أحَدهما: في دِرَاسَةِ توجيهِ القِرَاءاتِ الوَارِدَةِ في المسَائلِ النَّحويَّةِ تحت ثلاثة مباحث: الأول: في الأسْمَاءِ، والثاني: في الأفعَالِ، وَلثالث: في الحُروفِ، وتحت كل مبحث عدة مطالب، وَثانيهما: في دِرَاسَةِ توجيهِ القِرَاءاتِ الوَاردةِ في المسَائلِ الصَّرفيَّةِ في مبحثين: أحدهما: في الأسمَاء، والآخر: في الأفعَال، وتحت كل مبحث عدة مطالب، وقد خلص البحث إلى عدة نتائج ذكرها في خاتمة الكتاب، داعيا الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم.

الباحث: سعود سعيد الرحيلي

Summarize of the research

From the book (the meaning of quran) for Al Nhaas who dead in 338 , I studied the quranic recitation(how the word read and build) to explain how recited according to Arabic language . I took this points form the verse
Which Al Nhaas notice it , then I studied it form another one who guide and advice it before him, also that people who take it as a reference to them.

My researching has two parts. First, is about the studying of the guidance recitation(how the word read) in three research, nouns , verbs and letters. Each one has many needs.

Second , studying of the guidance recitation (how the word build) in two research , nouns and verbs and each one has many needs .
There are many points I notice in the last of my Research. May Allah accept this work

Researcher

Saud Saeed Al Rheli

المقــــــدمة

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

الحَمدُ للهِ رَبِّ العَالمينَ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ على أشْرَفِ الأنبيَاءِ وَالمرْسلينَ، سيِّدنا وَنبينَا مُحَمَّدٍ الأمين، وَعَلى آلهِ وَصَحْبِه أجمَعين، وَبَعد:

فَإنَّ النَّاظرَ في جهودِ علمائنا السَّابقين - رَحِمَهم اللهُ - لِخِدْمَةِ كِتَاب اللهِ الكَريمِ، لَيُكبر جُهْدَهم وعَمَلَهم، ويقفُ - في الحقيقة — عَاجِزًا عَنْ أنْ يُوفيَهُمْ حَقَّهَمْ، وَمَنْ أولئكَ العُلمَاءِ الأجلاء: الإمَام (أحمدُ بنُ محمدٍ بن إسماعيل بن يونس المُرادي) المعروف بأبي جَعفرٍ النَّحَّاس - رَحِمَه اللهُ- (٣٣٨ هــ)، فَقَد أَلَّفَ أكثرَ مِنْ كِتابٍ لخدمةِ كتابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمِنْ أبرزِ تِلكَ الكتبِ، كتَابُه المشْهور: (مَعَاني القُرآن).

وَلَمَّا كُنتُ أبحثُ عَنْ مَوضُوعٍ مُناسبٍ أقَدِّمُهُ كَبَحثٍ تَكمِيليٍّ؛ لنيلِ دَرَجَةِ العَالمية (الماجستير) مِنْ قِسْمِ اللغَةِ وَالنَّحوِ وَالصَّرْفِ بجَامعتنا العَريقَةِ - جَامعةِ أمِّ القُرى-، فَقَدْ أَشَارَ عَليَّ شيخي الأستاذُ الدكتورُ: رياض الخوَّام - حَفِظَهُ اللهُ وَرَعَاه - إلى هَذَا الكِتَاب، وَالنَّظرِ في القِرَاءاتِ القُرآنيةِ الوَاردةِ فيه، وَبَعدَ قِرَاءتي للكتَاب، وَالنَّظرِ في قِرَاءاتِه، وَاستشَارَةِ أهْلِ العِلمِ وَالفضْلِ فيهِ، استَعنتُ باللهِ على أنْ يكونَ موضوعُ بَحثي مُتعلِّقًا بهذا الكتابِ، فَأَنْعِمْ بها مِنْ نعْمَةٍ، وَأكبرْ به مَنْ فضلٍ، أنْ يتدَارسَ المرءُ آياتِ القُرآنِ الكريمِ، وَيدركَ أحكامَهُ وَمَقَاصِدَه، وَيخدمَه كَمَا خَدَمَهُ أولئكَ السَّابقون، وَأَوَدُّ أنْ أشيرَ إلى أنَّني وَجدتُ النَّحَّاسَ قَدْ عَرَضَ في كتابه الكثيرَ مِن القرَاءاتِ القُرآنيةِ، وَحَكَمَ عَلَى أغْلبها دُونَ تَعليلٍ أو تَرجيحٍ، وَإنَّمَا سَاقَهَا وَعَرَضَها عَرْضًا، وآثرتُ في بَحثِي هَذَا أنْ أعرِضَ القراءاتِ التي كَانَ له رَأيٌ فيها، وَالتي عَلَّلهَا بالتَّرجيحِ أو التَّضعيفِ أو اعترَضَ عليها وَرَدَّهَا، وَآثرتُ أنْ يكونَ عُنوانه:

(التَّوجيهَاتُ النَّحويةُ وَالصَّرفيَّةُ للقِرَاءاتِ القُرآنيِّةِ، في كِتَابِ (مَعَاني القُرآن) لأبي جَعفرٍ النَّحَّاسِ، عَرْضٌ وَدِرَاسَةٌ).

أهميَّةُ الموضُوعِ:

تَكْمُنُ أهميَّةُ هذا الموضوعِ، في كَونه دِرَاسَةً مُتَّصِلَةً بكتاب اللهِ الكريمِ، وَقراءاته المختلفةِ، وفي كونه يُظهرُ آراءَ النَّحويينَ واللغويينَ مِنْ تِلْكَ القِرَاءاتِ، ويُظهِرُ رأيَ وَمَوقِفَ عَالمٍ جَليلٍ منها، ألا وَهُوَ الإمَامُ النَّحَّاسُ – رَحِمَهُ اللهُ – وَكيفَ تَنَاولَ تلكَ القراءاتِ ودَرَسَها؟ وَمَا الذي أَضَافَهُ عَلَى مَنْ سَبَقَه ؟ وَهَلْ تَفَرَّدَ بِشيءٍ لم يُسبَقْ إليهِ ؟

وَمِنْ أبرزِ الأسبَابِ التي دَعَتني لاختيَارِ هَذَا الموضوعِ، وَالكتَابةِ فيه مَا يلي:

١. ارتباطه بكتابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ (المصدر الأول للتشريعِ والعلومِ الإسلامية)، وَتعلقه بقراءاته المختلفة، التي كثيرًا مَا كَانَ يُستشْهَدُ بها في تَقعيدِ القَوَاعدِ وَتأصِيلِ المسَائلِ النَّحويَّةِ منها وَالصَّرفيَّةِ.

٢. أهمية كتاب (معاني القرآن) للنَّحَّاس، بينَ كتبِ التَّفسيرِ المتَضمِّنة علوم اللغةِ والشريعةِ لِذَا فَهُوَ جَدِيرٌ بالدِّرَاسة.

٣. أهمية دِرَاسَة القِرَاءاتِ القُرآنيةِ، فَهِيَ مصدرٌ مِنْ مصادرِ الاحتجاجِ اللغوي، والاستشهاد النَّحوي.

٤. إبراز شَخصيِّة النَّحَّاسِ العِلميِّة، في تَوجيهَاتِه النَّحويِّة وَالصَّرفيِّة، للقِرَاءاتِ القُرَآنية، وَالتي تَتَمثَّلُ في التَّوجيهِ، وَالتَّحْليلِ، وَالمناقشةِ، وَالتَّرجيح.

٥. أنَّ هَذَا الموضُوعَ – حَسْبَ علمي– لم يُخَصَّصْ برسَالةٍ مُسْتَقلَّةٍ.

خُطَّـــةُ البَحثِ:

اقْتَضَتْ خُطَّةُ البَحثِ أنْ تَكونَ مُقَسَّمةً عَلَى النَّحوِ الآتي:

(مُقدِّمة، وَتَمهيد، وَفصلان، وَخَاتِمة، وَفَهَارس فنية)

المُقَدِّمَة: بَيَّنْتُ فيهَا أهمِّيَّةَ الموضوعِ، وَأسبابَ اختيارِه، وَخُطَّةَ البَحْثِ، وَمَنهَجِي فيه).

التَّمهيد: عَرَّفتُ فيهِ بالمؤلِّفِ، وَكِتَابه، في مَبْحَثينِ:

المبحث الأوَّل: تَرْجَمتُ فيه تَرجَمةً مُوجَزةً لأبي جَعفرٍ النَّحَّاس.

المبحث الثَّاني: ذَكرْتُ فِيهِ تَعرِيفًا مُوجزًا بكتاب (مَعَاني القُرآن) للنَّحَّاس.

ثُمَّ قَسَمتُ البَحثَ إلى فَصلينِ وَهُمَا:

الفصل الأول: ذَكَرْتُ فِيهِ **تَوجيهَ القِرَاءاتِ الوَارِدةِ في المسَائل النَّحويَّة** ، تَحْتَ ثلاثةِ مَبَاحِثَ:

المبْحثُ الأوَّلُ: تَوجيهُ القِرَاءاتِ الوَاردةِ في الأسماء، وفيهِ خَمسةُ مَطَالبَ:

المطلبُ الأوَّل: بين الرَّفعِ وَالنصْبِ.

المطلبُ الثَّاني: بين الرفع والجر.

المطلبُ الثَّالثُ: بين النصب والجر.

المطلبُ الرَّابع: بين الرفع والنصب والجر.

المطلبُ الخامِس: الإضافةُ وعَدمُ الإضافةِ.

المبحثُ الثَّاني: تَوجيهُ القِراءاتِ الوَاردةِ في الأفعال، وفيه مطلبان:

المطلبُ الأول: بين الرفع والنصب في الفعل المضارع.

المطلبُ الثَّاني: التبادل بين أحرف المضارعة.

المبحثُ الثَّالثُ: توجيهُ القِراءاتِ الوَاردة في الحروف، وفيه ثلاثةُ مَطَالب:

المطلبُ الأوَّل: فتح همزة (إنَّ).

المطلبُ الثَّاني: الاختلاف في نوع الحرف.

المطلبُ الثَّالث: الإثبات والحذف.

الفصل الثاني: ذَكَرْتُ فيه **توجيهَ القِرَاءاتِ الوَارِدَةِ في المسَائل الصَّرفية**، تَحتَ مَبْحَثينِ:

المبحث الأول: تَوجيهُ القِراءاتِ الوَاردةِ في الأسماء، وفيه خَمسةُ مطالب:

المطلب الأوَّل: أبنية الأسماء.

المطلب الثَّاني: المصدر.

المطلب الثَّالث: المشتقات.

المطلب الرَّابع: الإفراد والجمع.

المطلب الخامس: صِيغ الجمع.

المبحث الثَّاني: تَوجيهُ القِرَاءاتُ الوَاردة في الأفعال، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: أبنية الأفعال.

المطلب الثَّاني: المبني للمعلوم والمبني للمجهول.

ثُمَّ **الخَــاتمة**: وأورَدتُ فيهَا أهَمَّ النَتَائجِ التي تَوصَّلتُ إليهَا مِنْ خِلالِ مُدَارَسِةِ النَّحَّاسِ في تَوجِيهِهِ للقِرَاءَاتِ القُرْآنيةِ.

ثُمَّ أورَدتُ **الفهارسَ الفنيَّةَ للبَحثِ**، مُرَتَّبَةً عَلَى النَّحوِ الآتي:

١. فهرس الآيات القرآنية.
٢. فهرس القراءات القرآنية المدروسة في البحث.
٣. فهرس الأحاديث.
٤. فهرس الأمثال وأقوال العرب.
٥. فهرس الأشعار والأرجاز.
٦. فهرس الأعلام.
٧. فهرس المصادر والمراجع.
٨. فهرس الموضوعات.
٩. فهرس الفهارس.

مَنهجُ البَحث:

وَقد سَلَكتُ في مُعَالجةِ هذا البَحثِ المنهجَ الاستقرائيَّ الوَصْفيَّ، وَفْقَ الخطواتِ الآتية:

١) ذَكَرْتُ الآيةَ الكريمةَ في الموضِعِ المناسِبِ لها في الخطَّة، والتزمَتُ كتابتها بالرَّسمِ العثماني.

٢) ذَكَرْتُ القِرَاءاتِ الواردةَ فيها، وَالتي أَوْرَدَها النَّحَّاسُ في كتابه فقط.

٣) وَثَّقْتُ القِراءاتِ القُرآنيةَ مِنْ كتبِ القِراءاتِ المختصَّة، والتَّفاسير.

٤) أوْرَدتُ نَصَّ النَّحَّاسِ حَولَ القِرَاءة، وَما فيها مِنْ تَوجيه نَحويٍّ أوصَرفيٍّ، وَمَوقِفه منها.

٥) دَرَسْتُ تِلْكَ التَّوجيهاتِ وَالآراءَ الوَاردةَ فيها دِرَاسةً نَحَويةً أو صرفيةً مُوثَّقةً من المصَادر الأصليَّة.

٦) ذَكَرْتُ الرأيَ الرَّاجحَ – لما يبدو لي رُجحَانُه – بعدَ مُناقَشَةِ تلكَ المسَائل.

٧) عَزوتُ الآياتِ القرآنيةَ إلى سورها، وذَكَرْتُ أرقَامها.

٨) خَرَّجْتُ الأحاديثَ الشَّريفةَ.

٩) نَسَبتُ الشَّوَاهِدَ الشِّعريَّةَ، وَوَثَّقتُها من مصَادرها الأصلية ما أمكن.

١٠) تَرجَمتُ تَرجَمَةً موجزةً للأعلام غير المشهورين.

١١) شَرحتُ الكلماتِ الغَريبةَ.

١٢) التزَمتُ بعلامات التَّرقيم، وَضَبطتُ ما يحتاجُ إلى ضبطٍ.

شُكرٌ وَتقديرٌ:

قَالَ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ: (لا يَشكرُ اللهَ مَنْ لا يَشكرُ النَّاسَ) [1]، فَمِنْ مُنطَلقِ العَمَلِ بِهَذا الحَديثِ الشَّريفِ يَسُرُّني أنْ أتوجَّهَ بالشُّكرِ وَالتقْديرِ – بَعْدَ شكرِ اللهِ عزَّ وَجَلَّ – لكلِّ مَنْ مَدَّ يَدَ العَونِ وَالمسَاعدةِ لي أثناءَ عَمَلي في هذا البَحثِ، وَأخُصُّ بالشكرِ وَالثنَاءِ مُشرفي الأستاذَ الدكتورَ: رِيَاضَ الخوَّام – حَفظَه اللهُ وَرَعَاهُ – الذي أرْشَدَني وَشَجَّعني للكتابةِ في مِثلِ هَذا الموضوعِ، وَتَعهَّدني بالنُّصحِ والإرشَادِ وَالتَّوجيهِ، وَلم يَبخَلْ عَليَّ برأيهِ وَنُصحهِ وَوَقتهِ، مُنذُ أنْ كَانَ هذا البحثُ فِكْرَةً حتَّى أكتمَلَ وَاستوَى عَلَى سُوقِه، فَجَزَاهُ اللهُ عَنِّي خيرَ الجزَاءِ، وأجْزَلَ لَهُ المثوبةَ وَالأجْرَ في الدُّنيا وَالآخِرَةِ.

كَمَا أَتَقَدَّمُ بِالشُّكرِ أيضًا إلى جامعتنا العريقةِ – جَامِعَةِ أُمِّ القُرَى – التي أَتَاحَتْ لي مُوَاصَلَةَ الدِّرَاسَاتِ العُليَا بكُلِيَّةِ اللغَةِ العَرَبيَّةِ، وَالشُّكرُ مَوصُولٌ كَذَلكَ لِعَميدِ كُليَّةِ اللغَةِ العَرَبيةِ الدكتورِ: عبدِ اللهِ بنِ ناصرٍ القرنيِّ، ولِرَئيسِ قِسْمِ الدِّرَاسَاتِ العُليَا العَرَبيةِ السَّابقِ الأستاذِ الدكتور: عبدِ اللهِ بنِ إبراهيمَ الزَّهرَاني، ولِرَئيسِ قِسْمِ الدِّرَاسَاتِ العُليَا العَرَبيةِ المكلَّفِ الأستاذِ الدكتور: صالحِ بنِ سعيدٍ الزَّهرَاني، عَلى مَا قَدَّموهُ لي في سَبيلِ إنْجَازِ هَذَا البَحْثِ وَإتمَامِهِ.

كَمَا أتقَدَّمُ بالشُّكرِ إلى الدكتور: عبد الحميد بن سالم العلوي، الذي أَمَدَّني بالكثيرِ مِن المصَادِر القَيِّمةِ، فَجَزَاهُ اللهُ عنَّي خَيرَ الجَزَاءِ.

وَالشُّكرُ مَوصُولٌ أيضًا إلى الدكتور: فهد بن منيع الله الصَّاعدي، الذي أفادَني بِملحوظَاتِهِ، في بداية كتابتِي لهذا البحث، وَأمدَّني ببعضِ المصَادرِ القيِّمةِ، فَله مِنَّي جزيلَ الشُّكرِ وَالثَّناء.

ولا يفوتني أن أشكرَ الدكتورَ : شريفَ النجَّار، وَالدَّكتورَ: عبدَ اللهِ المسملي، اللذين شرفاني بقبولِ مناقشةِ هذا البحثِ، وتَحَمُّلِ قراءتِه في الفترةِ الماضيةِ، وإبداءِ ملحوظاتهما القيِّمةِ والسَّديدةِ، مَعَ كثرةِ أشغالِهما، ليخرجَ هذا البحثُ في صُورةٍ مرْجوَّةٍ.

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ١/ ٤٧، بتحقيق محب الدين الخطيب، ط٢، دار الريان للتراث– القاهرة، ١٤٠٩هـ–١٩٨٨م.

فجزى اللهُ كُلَّ هؤلاءِ خَيرَ الجزاءِ، ولهم مِنِّي خَالصَ الدُّعاء، بأنْ يُجْزلَ الله لهم العَطَاءَ، وَيَرفعَ دَرجاتِهم في الأرضِ والسمَاء، إنَّه عَلَى ذَلكَ قَديرٌ، وَبالإجَابةِ جَديرٌ.

وَبَعدُ: فَهذَا جهدٌ مُقِل، ومحاولةُ مجتهدٍ، حَاولتُ فيهِ أنْ أخدِمَ اللغَةَ العَربيةَ مِنْ خِلالِ القِرَاءاتِ وَتوجيهِها، وَلا أدَّعِي الكَمَالَ فيهِ، فَالكمَالُ للهِ – وَحْدَه – فَمَا كَانَ فيهِ مِنْ صَوابٍ فَمِن اللهِ، وَمَا كَانَ فيهِ مِنْ خطَأ فَمِنْ نَفسي.

وأستغفرُ اللهَ ممَّا نَدَّ بهِ القَلمُ أو زَلَّ، وَممَّا غَابَ عَنِ الفِكرِ أو ضَلَّ، وأسأُله تَعَالى أنْ يَعفوَ عنِّي، وَيحفظني مِن الخَطأ وَالزَّللِ في السرِّ وَالعَلنِ، وَأنْ يَجعلَ عَمَلي هَذَا خَالِصًا لِوجههِ الكريمِ، وَآخِرُ دَعوَانا أن الحمدُ للهِ رَبِّ العَالمين.

الباحث: سعود بن سعيد الرحيلي

التمهيد

التعريف بالمؤلف وكتابه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة موجزة لأبي جعفر النحاس.

المبحث الثاني: تعريف موجز بكتاب (معاني القرآن).

المبحث الأول

ترجمة موجزة لأبي جعفر النحاس

تَرجَمَةٌ مُوجَزَةٌ للإمَام أبي جَعْفَرٍ النَّحَّاس – رَحِمَهُ اللهُ –:

اسمُـــه، وَنَسَبُه، وَكُنيتُه:

هُوَ أحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ بن إسْمَاعِيلَ بن يونسَ، المُرَاديُّ، المصْرِيُّ، المُفَسِّرُ النَّحويُّ، المكنى بأبي جَعفر، وَبابنِ النَّحَّاسِ[1]، وَالملقَّبُ بالنَّحَّاس، وبالصَّفَّار، إلا أنَّ الأولَ أعْرَفُ وَأشهرُ، وَقَدْ لُقِّبَ بالنَّحَّاسِ نِسْبَةً لِمَنْ يَصْنَعُ الأواني النُّحَاسية، وَلُقِّبَ بالصَّفَّار نسبةً إلى عَمَلِ الصُّفرِ، وَهُوَ النُّحَاسُ أيضًا، (وَأهْلُ مِصْرَ يقولونَ لِمَنْ يعملُ الأواني الصفرية ويبيعُها: النَّحَّاسُ)[2].

مَولدُهُ، وَنشْأتُهُ العِلميَّة، وَأبرزُ شُيوخِهِ:

لم تذكرْ كُتُبُ التَّراجِمِ التي اطَّلعتُ عليها شَيئًا عَنْ زَمنِ وِلادتهِ بالتَّحديدِ[3]، وَلا عَنْ نَشْأتهِ الأولى، إلا أنَّه مِنْ أهلِ مِصْرَ، وَبها نَشَأَ وَتَرَعْرَعَ، وَتلقَّى عُلومَه الأولى في اللغَةِ وَالنَّحوِ وَكُتبِ الحديث[4]، ثُمَّ رَحَلَ إلى بَغدادَ فَأخَذَ عن المُبرِّد[5]، وَقيلَ: إنَّهُ لم يأخذْ عنه، بلْ أَخَذَ عنْ أصحَابهِ وَتلاميذِه[6]، وَأَخَذَ كذلكَ عن الأخفَشِ علي بن سليمانَ، وَنفطويه،

---

(١) تنظر ترجمته في مقدمة محقق الكتاب (الشيخ محمد علي الصابوني) ١/ ١٠ – ٢٦، وتنظر كذلك في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي٢٢٠، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ٤/ ٢٢٤، وإنباه الرواة على أنباه النُّحاة للقفطي ١/ ١٠١ – ١٠٤، ووفيات الأعيان لابن خلكان ١/ ٩٩، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٥/ ٤٠١، والوافي بالوفيات للصفدي ٧/ ٢٣٧، والبداية والنهاية لابن كثير ١١/ ٢٢٢، وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣٦٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب للحنبلي ٢/ ٢٤٦، والأعلام للزركلي ١/ ٢٠٨.

(٢) اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري ٣/ ٣٠٠، دار صادر- بيروت ١٤٠٠هـــ – ١٩٨٠م.

(٣) ذَكَرَ محقق الكتاب أنه يغلب على الظن أنَّ ولادته كانت سنة ٢٦٠هـــ. ١/ ١١.

(٤) ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ١/ ١٠٤، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار الكتب المصرية- القاهرة- ط ١، ١٣٦٩هـــ – ١٩٥٠م.

(٥) ينظر معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي ٤/ ٢٢٤، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١هـــ- ١٩٩١م. وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ١/ ٣٦٢، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- صيدا – بيروت.

(٦) ينظر إنباه الرواة ١/ ١٠٤، والوافي بالوفيات للصفدي ٧/ ٢٣٧، بتحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٢٠هـــ – ٢٠٠٠م، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٥/ ٤٠١، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٤، والبداية والنهاية لابن كثير، ١١/ ٢٢٢بتحقيق: علي محمد معوض وزملائه، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٥هـــ – ١٩٩٤م.

والزَّجَّاجِ الذي تأثَّرَ بِهِ كثيرًا، وابن كيسان، وأبي بكر بن الأنباري [1]، وَغيرهم مِنْ علماءِ العربيةِ، وَنَهَل أيضًا مِنْ مَعينِ عُلماءِ الحديثِ أمثال أبي حاتم السِّجستانيِّ، وَالرَّازيِّ، وَإبراهيم بن إسحاقَ الحربيِّ، وَنَهَلَ كَذَلكَ مِنْ مَعينِ عُلمَاءِ التَّفسيرِ كَأبي جَعفرٍ مُحمَّد الطَّبريِّ، ثمَّ عَادَ إلى مِصْرَ وَأخذَ عَن الإمَامِ النَّسَائيِّ وَرَوَى عَنْهُ، وَأَقَامَ بمصرَ إلى أنْ مَاتَ بها[2].

تلاميذُه:

تَتَلمَذَ على الإمَامِ أبي جَعفرٍ النَّحَّاس كثيرٌ من العُلماءِ الذينَ ذَاعَ صيتهم بَعْدَ ذلكَ واشتهروا، وَمِنْ أبرزِ أولئكَ:

١. مُنذرُ بنُ سعيدٍ بن عبدِ الله، أبو الحَكم البَلوطيُّ المتوفى سَنَةَ ٣٥٥ هـ[3].

٢. مُحَمَّدُ بن يحيى بن عبدِ السَّلامِ الأزْديّ، أبو عبد الله الربَاحيّ المتوفى سنة ٣٥٨هـ [4].

٣. أبو المغيرةِ الأيَاديّ، خَطَّابُ بنُ مسلمةَ بن سعيدٍ الأَيَاديّ المتوفى سَنَةَ ٣٧٢ هـ[5].

٤. سُليمانُ بن مُحَمَّدٍ الزَّهرَاويّ [6].

٥. مُحَمَّدُ بنُ خراسان النَّحويّ، أبو عبدِ الله الصِّقِّليّ المتوفى سنةَ ٣٨٦ هـ[7].

٦. مُحَمَّدُ بنُ علي بن أحمد، أبو بكر الأدفويّ المصريّ المتوفى سنةَ ٣٨٨ هـ[8].

---

(١) ينظر إنباه الرواة ٣/ ٢٠١، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ١/ ١٠٠، تحقيق: د/ إحسان عباس، ط دار صادر بيروت، والبداية والنهاية ١١/ ٢٢٢.

(٢) ينظر الوافي بالوفيات ٧/ ٢٣٨، وبغية الوعاة ١/ ٣٦٢.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ٢٢٠، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف وإنباه الرواة ٣/ ٣٢٥.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ٣١٠، وإنباه الرواة ٣/ ٢٢٩.

(٥) ينظر بغية الوعاة ١/ ٥٥٣.

(٦) ينظر المصدر السابق ١/ ٦٠٢.

(٧) ينظر المصدر السابق ١/ ٩٩.

(٨) ينظر إنباه الرواة ٣/ ١٨٦، وبغية الوعاة ١/ ١٨٩ .

ثَنَاءُ العُلمَاءِ عليه:

أَثْنَى على الإِمَامِ أَبي جَعْفرِ النَّحَّاسِ - رَحِمَهُ اللهُ - كَثيرٌ مِنْ الأئمةِ وَالعلمَاءِ الذينَ تَرَجموا له، وَعَرفوا مَكَانتهُ وَفضْلَهُ:

١. قَالَ الزُّبيْديُّ: (كَانَ وَاسعَ العِلْمِ، غَزيرَ الرِّوَايةِ، كثيرَ التَّأليفِ، وَلم تَكُنْ له مُشَاهدةٌ، فإذَا خَلا بقَلَمِهِ جَوَّدَ وَأَحْسَنَ ، وله كُتبٌ في القُرآنِ مُفيدةٌ) [١].

٢. وَقَالَ يَاقوتُ الحَمويُّ: (.. صَاحِبُ الفَضلِ الشَّائعِ، والعِلْمِ المتعَارفِ الذَّائعِ، يُستغنى بشهرتهِ، عنْ الإطنابِ في صفتهِ) [٢].

٣. وَقَالَ القِفْطيُّ: (كَانَ مِنْ أَهْلِ العلمِ بالفقهِ وَالقُرآنِ، رَحَلَ إلى العراقِ، وَسَمِعَ الزَّجَّاج) [٣].

٤. وَقَالَ الذَّهبيُّ: (كَانَ مِنْ أذْكيَاءِ العَالمِ) [٤].

مُصنَّفاته:

اشْتَهَرَ النَّحَّاسُ - رَحِمَهُ اللهُ - بكثرةِ تصانيفهِ في شتَّى العلومِ الإسْلاميةِ والعَربيةِ، حتَّى قِيلَ: إنَّها تزيدُ على الخمسينَ مُصنفًا [٥]، وَتلكَ المصنَّفاتُ التي أَلَّفَهَا النَّحَّاسُ تُظهرُ سعةَ علمهِ، وَقوَّة تأليفهِ ((وَهوَ معَ ذَلكَ لا يتكبَّرُ أنْ يَسألَ الفُقَهاءَ وأهلَ النظرِ عَمَّا أشكلَ عليهِ في تأليفَاته)) [٦]، وَقدْ تَنَاقَلَ العُلماءُ وَطلابُ العلمِ تلكَ المصنفاتِ -على اختلافِ مشاربِها- وَنَهلوا مِنْ معينها منذُ القرنِ الرَّابعِ الهجريِّ حتى وقتنا الحاضر، وَهيَ في الحقيقةِ من المصَادرِ التي لا غِنى للمكتبةِ العربيةِ والإسلاميةِ عنها.

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ٢٢٠.

(٢) معجم الأدباء ٤/ ٢٢٤.

(٣) إنباه الرواة ١/ ١٠١.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٠١.

(٥) ذكر ذلك ياقوت في معجم الأدباء ٤/ ٢٢٦.

(٦) طبقات النحويين واللغويين ٢٢٠.

ومن أبرزِ تلكَ المصنَّفاتِ:

١. أخبارُ الشُّعراء[١].

٢. أدبُ الكُتَّاب[٢].

٣. اشتقاقُ أسماءِ اللهِ الحُسنى[٣].

٤. إعرابُ القُرآن: وَهُوَ أشهرُ كُتبه على الإطلاق، طُبِعَ أكثر مَنْ مَرَّةٍ، بتحقيقِ الدكتور زهير غازي زاهد. وطبع كذلك بتحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم.

٥. كتابُ الأنوار[٤].

٦. التُّفاحةُ في النَّحوِ: وَهُوَ مختصرٌ في النَّحو العربيِّ للنَّاشئةِ وَالمبتدئينَ، وهو مطبوعٌ بتحقيقِ الأستاذ/ كوركيس عواد ببغداد سنةَ ١٣٨٥ هـ[٥].

٧. شرحُ أبياتِ سيبويه: قَالَ عنهُ ابنُ كثيرٍ: (ولم يُصنَّفْ مثله) [٦]، وَهوَ مطبوعٌ بتحقيقِ الدكتور/ زهير غازي زاهد، وَمطبوعٌ – أيضًا – بتحقيق الدكتور/ أحمد خطاب العمر.

٨. القطعُ والإئتناف: وهوَ مطبوعٌ بتحقيقِ الدكتور/ أحمد خطاب العمر، ومطبوعٌ – أيضًا – بتحقيق الدكتور/ عبد الرحمن المطروديّ.

٩. الكافي في النحو[٧].

---

(١) ينظر طبقات النحويين واللغويين٢٢١، ومعجم الأدباء ٤/ ٢٢٤، وإنباه الرواة ١/ ١٠٣ ، والوافي بالوفيات ٧/ ٣٦٣ .

(٢) ينظر معجم الأدباء ٤/ ٢٢٤، ووفيات الأعيان ١/ ٩٩، والوافي بالوفيات ٧/ ٣٦٣، وبغية الوعاة ١/ ٣٦٢.

(٣) ينظر معجم الأدباء ٤/ ٢٢٤، وإنباه الرواة ١/ ١٠١، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٠١.

(٤) ينظر معجم الأدباء ٤/ ٢٢٤.

(٥) نُسِب هذا الكتاب للخليل أيضًا.

(٦) البداية والنهاية ١١/ ٢٢٢.

(٧) ينظر معجم الأدباء ٤/ ٢٢٤، وإنباه الرواة ١/ ١٠١ ، ووفيات الأعيان ١/ ٩٩، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٠١، وبغية الوعاة ١/ ٣٦٢ .

١٠. معاني الشِّعر[١].

١١. معاني القرآن: وَهُوَ مطبوعٌ بتحقيق الشَّيخ/ مُحمَّد علي الصَّابوني، بمعهد البحوثِ العلمية، وإحياءِ التُّراث الإسلاميِّ، بجامعةِ أمِّ القُرى بمكةَ المكرمة، عام ١٤٠٨هـــ،١٩٨٨م، ويقعُ في ستة مجلدات، ومطبوعٌ – أيضًا- بتحقيق الدكتور/ يحيى مُراد، ويقع في مجلدين، بدار الحديث بمصر عام ١٤٢٥ هـــ ــ ٢٠٠٤م .

١٢. المقنع في اختلافِ البصريينَ والكوفيين[٢].

١٣. النَّاسخُ والمنسوخُ في كتابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: وهوَ مطبوعٌ بتحقيقِ الدكتور/ سليمان اللاحم.

وَفَـــاتُه:

تُوفي النَّحَّاسُ – رَحِمَهُ اللهُ – بمصرَ يومَ السَّبتِ لخمسٍ خَلونَ مِنْ ذي الحجَّةِ سنةَ ثمانٍ وثلاثينَ وثلاثمائة للهجرةِ[٣]، وَقيلَ: سَنَةَ سبعٍ وثلاثينَ وثلاثمائة[٤]، وَكَانَ سببُ وفاتهِ أنَّه جَلَسَ على دَرَجِ المقياسِ[٥] على شَاطئ النِّيلِ، وَهُوَ في أيَّامِ زيادتهِ، يُقَطِّعُ بَالعروضِ شَيئًا من الشِّعرِ، فَقَالَ بَعْضُ العَوَّامِ: هَذَا يَسْحرُ النِّيلَ حتَّى لا يزيد، فتغلوَ الأسعَارُ، فَدَفَعَهُ بِرجلهِ في النِّيلِ، فَلَمْ يُوقَفْ له على خَبَرٍ[٦].

---

(١) ينظر معجم الأدباء ٤/ ٢٢٤، ووفيات الأعيان ١/ ١٠٠.

(٢) ينظر طبقات النحويين واللغويين ٢٢١، ومعجم الأدباء ٤/ ٢٢٤، وإنباه الرواة ١/ ١٠٣ ، والوافي بالوفيات ٧/ ٣٦٣ ، وبغية الوعاة ١/ ٣٦٢.

(٣) ينظر إنباه الرواة ١/ ١٠٤، ووفيات الأعيان ١/ ١٠٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٠٢ ،والوافي بالوفيات ٣٦٤/٧ ، والبداية والنهاية ١١/ ٢٢٢، وبغية الوعاة ١/ ٣٦٢.

(٤) ينظر طبقات النحويين واللغويين ٢٢١ ، وإنباه الرواة ١ / ١٠٣، ومعجم الأدباء ٤/ ٢٢٥.

(٥) المقياس: هو عمود من رخام قائم في وسط بركة على شاطئ النيل بمصر، له طريق إلى النيل، يدخل الماءإذا زاد عليه، وفي ذلك العمود خطوط معروفة عندهم، يعرفون بوصول الماء إليها مقدار زيادته. معجم البلدان لياقوت الحموي ٥/ ١٧٨، ط دار صادر – بيروت ١٤٠٤هـــ – ١٩٨٤م.

(٦) ينظر إنباه الرواة ١ / ١٠٢، ووفيات الأعيان ١/ ١٠٠، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٠٢، والوافي بالوفيات ٣٦٤/٧ ، والبداية والنهاية ١١/ ٢٢٢، وبغية الوعاة ١/ ٣٦٢.

المبحث الثاني

تعريف موجز بكتاب (معاني القرآن)

تَعريفٌ مُوجَزٌ بكتاب (معاني القرآن):

عُنوانُـــه:

عُنوانُ الكتابِ الذي اشتَهرَ بهِ هُوَ (مَعَاني القُرآن) وَقَدْ وَرَدَ بهذا العُنوان في أغلبِ كتبِ التَّراجمِ التي تَرَجمتْ للإمامِ النَّحَّاسِ[1]، وَقَدْ وَرَدَ في بعضِ كتبِ التَّراجمِ أنَّ له كتابًا بعنوان (تفسير القُرآن)[2]، وَلم تَذكرْ (معاني القرآن)، فَلَعلَّها تقصـــدُ بذلكَ كتابَ (معاني القُرآن) ولا يَخْفَى مَا بينَ المعاني والتَّفسيرِ مِنْ عَلاقةٍ، فكلاهما تفسيرٌ للقُرآنِ الكريمِ.

مَوضُوعُـــه:

عندَ قراءةِ مقدمةِ كتابِ (معاني القُرآن) يَتَّضحُ لنا موضوعُ كتابِـــه، حيثُ يقولُ فيها

-رَحِمَهُ اللهُ -: (.. فقَصَدتُ في هذَا الكتابِ تفسيرَ المعاني ، والغَريبِ ، وَأحكامِ القرآن، وَالنَّاسخِ والمنْسوخِ عن المتقدمينَ من الأئمةِ، وَأذكرُ مِنْ قولِ الجِلَّةِ من العُلماءِ باللغَةِ، وَأهلِ النَّظرِ مَا حضرني ، وَأُبيِّنُ مِنْ تصريفِ الكلمةِ واشتقَاقِها - إنْ علمتُ ذلكَ - وآتي من القراءاتِ بما يحتاجُ إلى تفسيرِ معناه، ومَا احتاجَ إليه المعنى من الإعراب، وبما احتجَّ به العلماءُ في مَسَائلَ سَأَلَ عنها المُجادلونَ ، وأُبيِّنُ ما فيه حَذْفٌ، أو اختصارٌ ، أو إطالةٌ لإفهامه، وَمَا كَانَ فيهِ تقْديمٌ أو تأخيرٌ، وَأشرحُ ذلكَ حتَّى يتبيَّنَهُ المتعلِّمُ، وَينتفعَ بهِ كَمَا ينتفعُ العالمُ بتوفيقِ اللهِ وتسديده)[3].

---

(١) ينظر طبقات النحويين واللغويين ٢٢١، ومعجم الأدباء ٤/ ٢٢٨ ، وإنباه الرواة ١/ ١٠١، والأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي ١/ ٢٠٨دار العلم للملايين- بيروت، ط ٦، ١٩٨٤م.

(٢) ينظر وفيات الأعيان ١/ ٩٩، والبداية والنهاية ١١/ ٢٢٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ٢/ ٣٤٦، ط المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.

(٣) ١/ ٤٢ – ٤٣.

يتبيَّنُ مِنْ خِلالِ النَّصِّ السَّابقِ الطريقُ التي سيسيرُ عليها النَّحَّاسُ في كِتَابهِ، وعندَ النَّظرِ فيها نَجدُ أنَّ هذَا الكتابَ كَانَ دَائرةَ مَعَارف جَمَعَ فيهِ مؤلِّفُه بينَ التَّفسيرِ، والغريبِ، وأحكامِ القرآن، والنَّاسخ والمنسوخِ، واللغةِ، والتَّصريفِ، والإعرابِ... وغير ذلكَ، كلُّ ذلكَ يُظهرُ مَا للمؤلفِ مِنْ قدرةٍ على الجَمْعِ بينَ تلكَ الفنونِ على اختلافها، وهذا هُوَ حَالُ أولئكَ السَّلفِ – رحمهم اللهُ – الذينَ قضوا حياتهمْ في خدمةِ العلمِ والنُّهوضِ به.

هَذَا وَقَدْ حُقِّقَ الكتابُ تحقيقينِ – كَمَا ذُكِرَ سَابِقًا – أحَدهما للشيخِ/ مُحَمَّد علي الصَّابوني، وَيقعُ في ستةِ مُجلداتٍ، وَهُوَ مَا سَأعتمدُ عليهِ في الإحَالةِ في هذا البحثِ.

وَقدْ كَانَ عَمَلي في هَذَا الكتابِ دراسةَ بعضِ القراءاتِ القرآنيةِ التي وَجَّهَهَا النَّحَّاسُ في كتابهِ تَوجيهًا نحويًا أو صَرْفيًا، ولا شَكَّ أنَّ كُلَّ عَمَلٍ – وإنْ عَظُمَ – لا بُدَّ أنْ يعتريهِ النَّقصُ، فالكمالُ للهِ وَحْدَه، ولذا فمَا كانَ في هذا الجهدِ المتواضعِ مِنْ إجادةٍ وَصَوابٍ فهوَ مِنْ توفيقِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ لي، وَمَا كَانَ فيهِ مِنْ زَلَلٍ أو خَطَأ فَهُوَ مِنْ تقصيري، أسألُ اللهَ العظيمَ أنْ يكونَ هذا العملُ خَالصًا لوجههِ الكريمِ، وأنْ يُكتبَ له القبولُ، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

الفصل الأول

توجيه القراءات الواردة في المسائل النحوية
وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: توجيه القراءات الواردة في الأسماء.

المبحث الثاني: توجيه القراءات الواردة في الأفعال.

المبحث الثالث: توجيه القراءات الواردة في الحروف.

المبحث الأول

توجيه القراءات الواردة في الأسماء
وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: بين الرفع والنصب.
المطلب الثاني: بين الرفع والجر.
المطلب الثالث: بين النصب والجر.
المطلب الرابع: بين الرفع والنصب والجر.
المطلب الخامس: الإضافة وعدم الإضافة.

المطلب الأول
بين الرفع والنصب

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ ﴾[1].

قَرَأَ الجُمهورُ (والعَمَلُ الصَّالحُ) برفعِهمَا، وَقُرِئَ في الشَّوَاذِّ(وَالعَمَلَ الصَّالحَ) بنصْبِهِمَا[2].

قَالَ أبو جعفر: – بَعدَ أنْ ذَكَرَ قولَ ابنِ عبَّاسٍ – **وَكَذَلكَ قَالَ الحَسَنُ، وَسَعيدُ بنُ جُبير، وَمُجَاهدُ، وَأبو العَاليةِ، وَالضَّحَّاكُ، قَالُوا: العَمَلُ الصَّالحُ يَرفعُ الكَلامَ الطيِّبَ.**

وَقَالَ شَهْرُ بنُ حَوشب: ﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ **:القُرآنُ** ﴿ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ ﴾ **: القُرآنُ.**

وَرَوَى مَعمرُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: وَالعَمَلُ الصَّالحُ يَرفَعُهُ اللهُ عزَّ وَجَلَّ.

---

(١) سورة فاطر من الآية ١٠.

(٢) وَرَدَتْ قراءةُ النصبِ منسوبةً لعيسى بن عمر، وابن أبي عبلة في: مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه، ص ١٢٣، نشر ج. برجستراسر، ط المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م. وفي البحر المحيط لأبي حيان ٧/ ٢٩٠، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م. ولعيسى بن عمر وحده في: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤/ ٣٣١، بتحقيق إبراهيم أطيفش، ط ٢ دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م. وبدون نسبة: في الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ٣/ ٦١١، بتحقيق محمد مرسي عامر، ط٢، دار المصحف بالقاهرة – ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م. و إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/ ٣٤٥، بتحقيق محمد السيد أحمد عزوز، ط١، عالم الكتب – بيروت ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م. وفي معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦٧، بتحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط٣، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٣– ١٩٨٣م.قوله: (ويجوز (والعملَ الصالحَ) بالنصب.

إلا أنَّ القَولَ الأوَّلَ أَولاهَا وَأصَحُّها لِعُلوِّ مَنْ قَالَ به ، وَأنَّه في العَربيةِ أولى ؛ لأنَّ القُرَّاءَ على رَفْعِ العَمَلِ، وَلو كَانَ المعنَى : وَالعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفعُه اللهُ، أو وَالعَمَلُ الصَّالِحُ يرفعهُ الكَلمُ الطَّيبُ، لَكَانَ الاختيارُ نَصْبَ العَمَلِ، وَلا نَعْلمُ أحَداً قَرأهُ مَنصُوبًا إلا شَيئًا رُوِيَ عَنْ عِيسى بنِ عُمرَ[1] أنَّه قَالَ: قَرأه أنَاسٌ: وَالعَمَلَ الصَّالحَ يَرفعُه)[2].

التَّوجِيْهُ النَّحويُّ:

أَوردَ النَّحَّاسُ في الآيةِ السَّابقةِ قِراءتين في قولهِ: ﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ﴾ وَكانَ تَوجيهُ فيهما للمَعنَى، وَقدْ أَفَاضَ الحَديثَ في بِدايةِ توجيههِ بذكرِ أقوالِ السَّلفِ - رَحمهمُ اللهُ - في المقَصودِ بالكلمِ الطَّيبِ، وَالعَمَلِ الصَّالِحِ، وفي فَاعلِ (يرفعه)، وَمَرجعِ ضَميرِ النَّصبِ فيه، وَبَيَانُ ذَلكَ كالآتي:

قَولهُ: (وَالعَمَلُ الصَّالحُ) بالرَّفعِ فيهِ وَجْهَان وَهُمَا:

الوَجهُ الأوَّلُ: أَنَّه مَبتدأٌ، وَجُملةُ: (يرفعه) خَبرٌ له[3].

وَاختَلفَ أصْحَابُ هَذَا الوَجهِ في مَعنَى الآيةِ، تَبَعًا لاختِلافهمْ في فَاعلِ (يرفعه)، وفي مَرجعِ ضَميرِ النَّصبِ فيه، عَلى عِدَّةِ أوجُهٍ، أشْهَرها مَا يَأتي:

أ _ أنَّ فَاعِلَ (يرفعُ) ضَميرُ اللهِ تَعَالى، وَضَميرُ النَّصبِ يَعودُ على العَمَلِ:

وَالمعنَى: (وَالعَمَلُ الصَّالحُ يَرفعُهُ اللهُ تَعَالى)، وَقَد رُوِيَ هذَا المعنَى عَنْ قَتَادَةَ رَحِمَهُ اللهُ[4].

---

(1) هو أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي البصري القارئ، معلم النحو، ومقرئ الكوفة بعد حمزة، ثقة صالح، له كتابا الجامع والإكمال، توفي سنة ١٥٦هـ. ينظر غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري ١/ ٦١٢،نشر ج. برجستراسر، ط ٣، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

(2) معاني القرآن ٥/ ٤٤٠ – ٤٤٢.

(3) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٤٧،بتحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم ، ط٢، دار الكتب العلمية- بيروت ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري٢/ ٣٤٥.

(4) ينظر جامع البيان عن تأويل القرآن المعروف بتفسير الطبري ٢٢/ ١٢٠، ضبط وتعليق محمود شاكر، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م. والبحر المحيط ٧/ ٢٩٠.

وممَّنْ ذَكَرَ هَذَا المَعنَى: الفَرَّاءُ[1]، وَتَبِعَهُ في ذَلكَ الطَّبريُّ[2]، وَالزَّجَاجُّ[3]، وَالنَّحَّاسُ، وَرَجَّحَهُ ابنُ عَطِيَّةَ[4]، وَاختَارَهُ الألوسِيُّ[5]، وَعَلَّلَ تَخصِيصَ العَمَلِ الصَّالحِ برفعِ اللهِ تَعَالى إيَّاهُ (..قِيلَ: لما فيهِ من الكُلفةِ وَالمشقَّةِ إذْ هُوَ الجِهادُ الأكبرُ ..).

ب ـ أنَّ فَاعِلَ (يرفع) ضَميرٌ يعودُ إلى (العَمَلِ الصَّالحِ)[6]، وَضميرُ النَّصبِ على هَذَا فيه وَجْهَان:

أحدهما: أَنَّـــهُ يَعـــودُ إلى صَاحبِ العَمَلِ، والكلامُ على حَذفِ مُضافٍ، وَالمعنى (وَالعَمَلُ الصَّالحُ يرفعُ عَاملَه ويشرِّفُه)، وَهَذَا المعنَى نَسَبَه أبو حَيَّانَ إلى ابنِ عَبَّاسٍ رَضَي الله عنهما[7].

قَالَ الألوسيُّ : (.. وَأنا لا أَظنُّ صِحَّةَ نسبتهِ إليه، وعلى التَّسليمِ يُحتملُ أنَّه رَضِيَ اللهُ تعَالى عنه أَرَادَ بقوله: (العَمَلُ الصَّالحُ يرفعُ عاملَه ويشرِّفه) بَيَانَ ما تشيرُ إليهِ الآيةُ في الجملة)[8].

وَالثَّاني: أنه يعـــودُ إلى (الكَلمِ الطَّيب) وَالمعنى: (وَالعَمَلُ الصَّالحُ يَرفَـــعُ الكَلِـــمَ الطَّيبَ)[9].

---

(١) ينظر معاني القرآن ٢/ ٣٦٧.

(٢) ينظر تفسير الطبري ٢٢/ ١٢٠.

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٦٥، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٨هـــ – ١٩٨٨م.

(٤) ينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ٤/ ٤٣١، بتحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٢هـــ ٢٠٠١م

(٥) ينظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي ٢٢/ ١٧٥، تحقيق محمد أحمد الأرمد، وعمر عبد السلام السلامي، ط١، دار إحياء التراث العربي- بيروت ، ١٤٢٠هـــ – ١٩٩٩م.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦٧، وتفسير الطبري ٢٢/ ١٢٠.

(٧) ينظر البحر المحيط ٧/ ٢٩٠.

(٨) روح المعاني ٢٢/ ١٧٥.

(٩) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦٧، وتفسير الطبري٢٢/ ١٢٠، ومعاني القرآن وإعرابه٤/ ٤٠٥، ومشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢/ ٢١٦، بتحقيق ياسين محمد السواس، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق .

وَهَذَا المعنَى مَرويٌّ عَنْ جمعٍ من السَّلفِ - كَمَا مَرَّ سَابقًا - وَقَدْ ذَكَرَ هذا المعنى الفَرَّاءُ[١]، وَتَبِعه في ذلكَ الطَّبريُّ[٢]، وَالزَّجَّاجُ[٣]، والنَّحَّاسُ، وَغيرُهم[٤].

وَهُوَ مَا رَجَّحَهُ النَّحَّاسُ - كَمَا سَبَقَ - وَأَعَادَ سَبَبَ التَّرجيحِ إلى (عُلوِّ مَنْ قَالَ بِهِ) كابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما، وَمَنْ تَبِعَهُ.

إلا أنَّ ابنَ عَطِيَّةَ مَنَعَ القَولَ بهذا المعنَى، وَشَكَّكَ في صِحةِ نسبتهِ لابنِ عَبَّاسٍ، يقولُ في ذلكَ: (.. وَهَذَا قَولٌ يَردُّه مُعتقدُ أهلِ الحقِّ وَالسُّنَّة، وَلا يَصِحُّ عن ابنِ عَبَّاسٍ، وَالحَقُّ أنَّ العَاصيَ التَّارك للفَرائضِ إذا ذَكَرَ اللهَ تعَالى وَقَالَ كلامًا طَيِّبًا، فإنه مكتوبٌ له مُتقبلٌ منه، وَله حَسناتهُ وعليه سيئاته، وَاللهُ تَعَالى يَتقبَّلُ من كُلِّ مَنْ اتَّقَى الشِّركَ)[٥].

وَأَعَادَ النَّحَّاسُ سَبَبَ التَّرجيحِ كذلكَ إلى (أَنَّه في العَربيةِ أولى؛ لأنَّ القُرَّاءَ على رَفعِ العَمَلِ)، وَقد بيَّنَ ذَلكَ جَليًا في كتابهِ (إعراب القُرآن) حَيثُ يقولُ[٦]: (وَأهلُ التَّفسيرِ ابنُ عَبَّاسٍ، وَمُجَاهدٌ، والرَّبيعُ بنُ أنسٍ، وَشَهرُ بنُ حوشب، وَغيرُهم قَالُوا: وَالمعنَى (العَمَلُ الصَّالحُ يَرْفعُ الكَلمَ الطَّيبَ). وَهَذَا رَدٌّ على المُرجئةِ [٧] ﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ﴾ رُفعَ بالابتداء..فأمَّا أنْ يكونَ مَرفوعًا بمعنَى (وَيرفعُه العَمَلُ الصَّالحُ فَخَطَأٌ)؛ لأنَّ الفَاعِلَ إذا كَانَ

---

(١) ينظر معاني القرآن ٢/ ٣٦٧.

(٢) ينظر تفسير الطبري ٢٢/ ١٢٠.

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٦٥.

(٤) كابن عطية في المحرر الوجيز ٤/ ٤٣١، والقرطبي في تفسيره ١٤/ ٣٣١.

(٥) المحرر الوجيز ٤/ ٤٣١.

(٦) ٣/ ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٧) لفتةٌ منه -رحمه الله- في الردِّ على المرجئة الذين أخرجوا الأعمال من مسمَّى الإيمان، ورأوا أنها ثمرة من ثمراته. للاستزادة عن هذه الفرقة ينظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية ٧/ ١٩٥، جمع وترتيب عبد الرحمن محمد النجدي، ط الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين، ط١، ١٣٨١هـ.

قبلَ الفِعلِ لم يَرتفعْ بالفعلِ. هذا قولُ جميعِ النَّحويينَ إلا شَيئًا حَكَاهُ لنَا عليٌّ بن سليمانَ عنْ أحمدَ بن يحيَى (ثعلب) أنَّه أجَازَ: زَيدٌ قَامَ. بِمعنَى قَامَ زَيدٌ.

قَالَ أبو جَعفرٍ: وَيبيِّنُ لكَ فَسَادَ هَذَا قَولُ العَربِ: الزَّيدانِ قَامَا، ولو كَانَ كَمَا قَالَ لقيلَ: الزَّيدانِ قَامَ).

فَالنَّحَّاسُ هنا يَذكرُ لنَا أنَّه لا يجوزُ أنْ يكونَ (العَمَلُ الصَّالحُ) فَاعلاً لــ(يرفعه)؛ لأنَّه مُتأخرٌ عنه، وَالفَاعِلُ لا يَتقدَّمُ على الفِعلِ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إليه البَصريونَ، بخلاف الكوفيينَ، فَقَد أَجَازوا تَقَدُّمَ الفَاعلِ على الفِعلِ في سعَةِ الكلامِ، كَمَا حَكَى عَليٌّ بنُ سليمَانَ ذَلكَ عنْ ثعلبَ، وَقدْ خطَّأَ النَّحَّاسُ ذَلكَ وَبيَّنَ فَسَادَه بأنَّ العَربَ تقُولُ: الزيدَانِ قَامَا، ولو كَانَ كمَا قَالَ لقيلَ: الزَّيدانِ قَامَ، بمعنَى أنَّه لو جَازَ تَقديم الفَاعلِ لوَجَبَ ألا يختلفَ حالُ الفعلِ، فَكانَ ينبغي أنْ يُقالَ: الزَّيدانِ قَامَ، كمَا تقُولُ: قَامَ الزيدانِ. فلمَّا لم يَحصلْ ذلكَ دَلَّ على أنَّه مُبتدأٌ لا فَاعِل [1]، ثُمَّ لو كَانَ المعنَى على أنَّ (العمل) يَرفعُه اللهُ، أو الكَلِمُ الطَّيبُ، لَوَجَبَ نصبُه بِفعلٍ مُقدَّرٍ، يُفسِّرُهُ المذكورُ بعده، فَتكون القِراءةُ على ذَلكَ بالنَّصبِ، وَهَذَا مَا لم يثبتْ لدَى النَّحَّاس.

---

(١) للاستزادة عن مسألة جواز تَقَدُّم الفاعل على فعـــله، مع بقـــاء حكمه الإعرابي، وهو الرفع على الفاعلية، ينظر الكتاب لسيبويه١/ ٣١، بتحقيق عبد السلام هارون، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٧٧م. والمقتضب للمبرد ١/ ١٦ وَ ٤/ ١٢٨، بتحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة ، ١٣٨٦هـــ – ١٩٦٦م. وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٧، بتحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط١، دار هجر بمصر– ١٤١٠هـــ – ١٩٩٠م. وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام ٢/ ٨٦، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٦، دار إحياء التراث العربي– بيروت ، ١٩٦٦م.

والوجه الثَّاني في قِراءةِ الرَّفع : (والعملُ الصَّالحُ) أنَّه معطُوفٌ على (الكلم الطَّيب) فيكونُ صَاعدًا أيضًا، وهذا الوجْهُ أجَازَه أبو حَيَّانَ بقوله: (.. ويجوزُ عندي أنْ يكونَ العَمَلُ مَعطوفًا على الكلم الطَّيبِ أي: يصْعَدانِ إلى الله، وَ (يرفعه) استئنافُ إخبارٍ، أي: يرفعُهما اللهُ، وَوَحَّدَ الضَّميرَ لاشتراكِهما في الصُّعودِ، وَالضَّميرُ قدْ يجرى مُجرى اسمِ الإشَارةِ فيكونُ لفظهُ مُفَردًا، وَالمرادُ به التثنيةُ، فَكأنَّه قِيلَ: ليسَ صعودُهما مِنْ ذاتهمَا، بلْ ذَلكَ بِرفعِ الله إيَّاهما) [1].

وَهَذَا المعنَى قَريبٌ مِنْ قَولِ قَتَادَةَ - رَحِمَهُ اللهُ - فَعَلى كِلا القَولينِ يَكونُ (العملُ) مَرفوعًا، وَرَافعُه اللهُ - سُبحانهُ وَتَعَالى- إلا أنَّه على قَولِ قَتَادَةَ تكونُ جُملةُ (والعملُ الصَّالحُ) مُستأنفةً لا عَلاقةَ لها بمَا قَبلها، وَعلى قَولِ أبي حَيَّانَ تَكونُ نهايةُ الجملةِ عندَ قولهِ: (وَالعَملُ الصَّالحُ)، أي تَكونُ مَعطوفةً على مَا قبلها، وَجُملةُ (يرفعه) استئنافُ إخبارٍ عنهما.

* * * * *

وأمَّا قراءةُ النَّصبِ: (وَالعَمَلَ الصَّالحَ) فهيَ على الاشتغَالِ [2]، أي: أنَّ (العَمَلَ) مَنصُوبٌ بفعلٍ مَحذوفٍ يُفسِّرُهُ المذكورُ بعدَه، وَجملةُ (يرفعه) مُفسِّرةٌ للجُملةِ المُقدَّرةِ لا مَحلَّ لها من الإعرابِ.

وعلى هَذهِ القِراءةِ فضميرُ النَّصبِ في (يرفعه) عَائدٌ على العَمَل لا غَيرَ، وَالفعلُ إمَّا أنْ يكونَ مُسندًا إلى الله تَعَالى، وَالمعنَى:(يَرفعُ اللهُ العَمَلَ الصَّالحَ) ذَكَرَ ذَلكَ الفَرَّاءُ[3].

---

(١) البحر المحيط ٧/ ٢٩٠.

(٢) عَرَّفه ابنُ هشام بقوله: (أنْ يتقدَّمَ اسمٌ ويتأخرَ عنه فعلٌ أو وصفٌ صالحٌ للعملِ فيما قبله، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه). ينظر شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص ٢٠٥، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط المكتبة العصرية – بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م. وللاستزادة ينظر المقتضب ٢/ ٧٦، وشرح التسهيل ٢/ ١٣٦، وأوضح المسالك ٢/ ٥.

(٣) ينظر معاني القرآن ٢/ ٣٦٧.

وإمَّا أنْ يكونَ مُسندًا إلى (الكَلِم) وَالمعنَى: (يَرفعُ الكَلمُ العَمَلَ الصَّالحَ).
وقَدْ ذكَرَ التَّوجيهينِ السَّابقينِ: الزَّجَّاجُ[1]، وَتَبعَه في ذَلكَ النَّحَّاسُ، وَالزَّمَخْشريُّ[2].

وَقَدْ أوردَ النَّحَّاسُ قِراءةَ النَّصبِ في خِتَامِ حديثِهِ عن الآيةِ – عَرَضًا –، وَاستَأنسَ بشَيءٍ رُوِيَ عنْ عيسى بنِ عُمرَ، وَمَعَ ذَلكَ فَهوَ لا يَردُّ القِراءةَ لا مِنْ جهةِ المعنَى، وَلا مِنْ جِهةِ الصَّنعةِ النَّحويةِ، فَقَدْ وَجَّهَهَا على الاشْتِغَالِ ضِمْناً، كَمَا يُفهمُ مِنْ سِيَاقِ حديثِهِ السَّابقِ.

وَبَعدُ فالنَّحَّاسُ مِنْ خِلالِ تَوجيههِ للآيةِ يُرَجِّحُ قِراءةَ الجمهورِ برفعِ (وَالعَمَلُ الصَّالحُ)، وَيُرَجِّحُ في مَعنَاهَا مَا رُوِيَ عَن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهمَا، وَقَدْ أعَادَ سَبَبَ تَرجيحهِ في ذَلكَ إلى أمْرينِ وَهُمَا:

١. عُلوِّ مَنْ قَالَ بهِ.
٢. وَأنَّه في العَربيةِ أولى.

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٦٥.
(٢) ينظر الكشاف ٣/ ٦١١.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ [1].

قَرَأَ الجمهُورُ بِنَصبِ (الدِّين)، وَقُرِئَ في الشَّواذِّ بِرَفْعِهِ[2].

قَالَ النَّحَّاسُ – رَحِمَهُ اللهُ –: (ثُمَّ قَالَ تَعَالى: ﴿ فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ أيْ لا تَعبُدْ مَعَهُ غيرَه.

وَحَكَى الفَرَّاءُ (لَهُ الدِّينُ) بِرفعِ الدِّينِ.

وَهُوَ خَطَأٌ مِنْ ثَلاثِ جِهَاتٍ:

إحْدَاها: أنَّ بَعَدَه ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُ﴾[3] فَهُوَ يُغنِي عَنْ هَذَا .

وَأيضًا: فلَمْ يُقرأ به.

وَأيضًا: فإنَّه يَجْعَلُ (مُخْلِصًا) التَّمَامَ، وَالتَّمَامُ عِنْدَ رَأسِ الآيَةِ أَولَى)[4].

التَّوجيهُ النَّحويُّ:

وَرَدَتْ في الآيةِ السَّابقةِ قِراءتانِ لقَولِهِ: (الدِّين)، فالأولى بنصبه، وَهيَ قِرَاءةُ الجُمهورِ، وَهَذِهِ القِراءةُ لا خِلافَ في تَوجيهِهَا، فَقَدْ نُصِبتْ كَلمةُ (الدِّين) فيها على أنَّه مَفعُولٌ بِهِ لاسمِ الفَاعلِ (مُخلِصًا)، ومُخْلِصًا حَالٌ مِنْ فَاعلِ (فَاعبُد) .

---

(1) سورة الزمر من الآية ٢.

(2) وَرَدَتْ قراءةُ الرَّفع منسوبةً لابن أبي عبلة في البحر ٧/ ٣٩٨، وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني ٤/ ٤٤٨، ط١، دار الفكر- بيروت، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، وروح المعاني ٢٣/ ٢٣٤، وبدون نسبة في الكشاف ٤/ ١١٢، وإعراب القراءات الشَّواذ: ٢/ ٤٠٤، وأجازها الفراء في معانيه ٢/ ٤١٤.

(3) سورة الزمر من الآية ٣.

(4) معاني القرآن ٦/ ١٤٩.

وَقَدْ ذَكَرَ الفَرَّاءُ هَذَا التَّوجيهَ بقَولِهِ: (..وقوله: ﭽ فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ﭼ منصوبٌ بوقوعِ الإخْلاصِ عليهِ. وَكَذَلكَ مَا أشبهَهُ في القُرآنِ مثلُ: ﭽ فَٱدۡعُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﭼ [1] يُنصبُ كَمَا نُصِبَ في هَذَا)[2].

وَمِمَّنْ ذَكَرَ هذا التَّوجِيهَ أَيضًا: الطَّبريُّ[3]، وَالزَّجَّاجُ[4]، وَالنَّحَّاسُ[5]، وغيرُهم[6].

* * * * *

وَأمَّا القِرَاءةُ الثَّانيةُ فَهيَ بِرفعِ (الدِّين) وتخريجُها على وَجْهين:

الوَجْهُ الأوَّل: أنْ يَكُونَ تَمَامُ الكلام عنْدَ قولِهِ: (مُخْلِصًا)، وَجُمْلةُ (له الدِّينُ) مُستأنَفةٌ، فالدِّينُ مبتدأٌ خَبَرُه الظَّرفُ المُقدَّمُ للاختصَاصِ أو لتأكيدِهِ.

وَذَكَرَ الفَرَّاءُ هَذَا التَّوجيهَ بقوله: (.. ولو رَفَعْتَ (الدِّين) بـــ(لَهُ)[7]، وَجَعَلتَ الإخْلاصَ مُكتَفيًا غَيرَ وَاقِعٍ؛ كَأنَّكَ قُلتَ: اعبدِ اللهَ مُطِيعًا فَلَهُ الدِّينُ)[8]، وفي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أنَّه يَرَى أنَّهمَا تَرَافَعَا.

وقد مَنَعَ الزَّجَّاجُ هَذِهِ القِرَاءةَ واعترَضَ على تَوجِيهِهَا بهذَا التَّوجيهِ، يَقُولُ في ذَلكَ: (وَزَعَمَ بَعضُ النَّحويينَ أنَّهُ يَجُوزُ (مُخْلِصًا لهُ الدِّينُ)، وقال: يُرفعُ (الدِّينُ) على قَولك مُخْلِصًا، لَهُ الدِّينُ، وَيكُونُ مُخلِصًا تَمَامُ الكَلامِ، وَيَكُونُ (لهُ الدِّينُ) ابتداء، وَهَذَا لا يَجُوزُ مِنْ جِهتينِ: إحْدَاهما: أنَّه لم يُقرأْ بِهِ، والأخرى: أنَّهُ يُفْسِدُه: ﭽ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُ ﭼ

---

(١) سورة غافر من الآية ١٤.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٤١٤.

(٣) ينظر تفسير الطبري ٢٣/ ١٩١.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٤٣.

(٥) ينظر إعراب القرآن ٤/ ٣.

(٦) كابن عطية في المحرر الوجيز ٤/ ٥١٨، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/ ٣٦٣، تحقيق مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، ط١ - بيروت، ١٤١٨هـــ - ١٩٩٧م.

(٧) جواب (لو) محذوفٌ أي: لكان صوابًا. نقلاً عن حاشية محقق المعاني ص ٤١٤.

(٨) معاني القرآن ٢/ ٤١٤.

فَيَكون (لهُ الدِّينُ) مُكرَّرًا في الكَلامِ، لا يُحتَاجُ إليه، وَإنَّما الفَائدةُ في ﭽأَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُﭼ تَحْسُنُ بِقَوله: ﭽ لَّهُ ٱلدِّينَ ﭼ)[1].

وَقدْ تَبِعَ النَّحَّاسُ شَيخَهُ الزَّجَّاجَ وَخَطَّأَ القِرَاءةَ - كَمَا في نَصِّه السَّابق- وَزَادَ وَجْهًا ثَالثًا وهو: أنَّه يَجْعَلُ (مُخْلِصًا) التَّمَامَ، وَالتَّمَامُ عِنْدَ رَأسِ الآيةِ أَولَى، وَتَبِعَهمَا في الاعتِرَاضِ الثَّاني فَقَط الزَّمَخْشَرِيُّ[2].

وَيُمكنُ أنْ يُجَابَ عَنْ هَذِهِ الاعترَاضاتِ بالآتي:

أولاً: أمَّا الاعتِراضُ بأنَّ القِرَاءةَ لم يُقرأ بها، فَقَدْ أُجِيبَ عَنْهُ بِقِرَاءةِ ابنِ أبي عَبْلَةَ[3] التي رَوَاها عنه الثِّقَاتُ، فَلا عِبرةَ بإنكارِ الزَّجَّاجِ[4].

ثانيًا: وَأمَّا الاعترَاضُ بأنَّه يُفسِدُه ﭽأَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُﭼ فيكونُ ﭽ لَّهُ ٱلدِّينَ ﭼ مُكرَّراً في الكَلامِ، لا يُحتاجُ إليه، فقد أُجيبَ عَنْ هذا الاعتراضِ بأنَّ الجُملةَ الأولى (لهُ الدِّينُ) استئنافٌ وَقَعَ تَعليلاً للأمرِ بإخلاصِ العِبَادةِ، وَهذهِ الجملةُ (ألا لله الدِّينُ الخَالصُ) تأكيدٌ لاختصاصِ الدِّينِ بهِ تَعَالى، أي: ألا هُوَ سبحانه الذي يَجبُ أنْ يُخَصَّ بإخلاصِ الدِّينِ لهُ تَعَالى؛ لأنَّه المتفردُ بصفاتِ الألوهيَّةِ التي مِنْ جُملتِها الإطِّلاعُ على السَّرائرِ والضَّمائرِ[5].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٤٣ – ٣٤٤.

(٢) ينظر الكشاف ٤/ ١١٣.

(٣) هو إبراهيم بن أبي عبلة شَمَّر بن يقظان أبو إسماعيل، أو أبو سعيد الشامي الدمشقي، ثقة، من كبار التابعين، أخذ القراءة عن أمِّ الدَّرداء، وَوَاثلة بن الأصقع، له حروف في القراءات، واختيار خالف فيه العامة توفي سنة ١٥١هـــ. ينظر غاية النهاية ١/ ١٩.

(٤) ينظر البحر المحيط ٧/ ٣٩٨، وروح المعاني ٢٣/ ٢٣٤.

(٥) ينظر روح المعاني ٢٣/ ٢٣٤.

ثَالثًا: وَأمَّا اعتِرَاضُ النَّحَّاسِ بأنَّه يَجْعَلُ (مُخْلِصاً) التَّمَامَ، والتَّمَامُ عندَ رأسِ الآيةِ أولى، فيُمكنُ أنْ يُجَابَ عَنْ هذا الاعتراضِ بأنَّه اعتراضٌ في الأولويَّةِ فَقَط.

وَعِندَ التَّأمُّلِ فيمَا اعترَضَ بهِ الزَّجَّاجُ وَالنَّحَّاسُ يُلاحَظُ أنَّ اعترَاضَهمَا كَانَ بالنَّظرِ إلى المعنَى لا الصَّنعةِ النَّحويَّةِ، وَمَا أُجيبَ بهِ عَنْ تِلكَ الاعترَاضَاتِ لهُ وَجْهٌ مِن الصِّحةِ لا يَخفَى على ذي بالٍ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنْ يكُونَ (الدِّين) مَرفُوعًا على أنَّه فَاعِلٌ بــ(مُخْلِصًا) الواقع حَالاً، والرَّاجع لذي الحالِ محذوفٌ على رَأي البَصريينَ، أي: الدِّينُ منكَ، ويجوزُ عندَ الكوفيينَ أنْ يكــونَ (أل) عِوضًا مِنْ الضَّميرِ أي: مُخْلِصًا دينُك.

وعليهِ يكونُ وَصْفُ الدِّينِ بالإخلاصِ هُوَ وَصْفٌ لصاحبهِ في الحقيقةِ مِنْ بَابِ الإسنادِ المجازي، كقولهم: شِعْرٌ شَاعِرٌ.

وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا التَّوجيهَ أبو حَيَّانَ[1]، وتَبِعَهُ السَّمينُ فيه[2].

وَاستفَادَ أبو حَيَّانَ هَذَا التَّوجيهَ مِن الزَّمَخشَريِّ عند حَديثهِ عَنْ قِرَاءةِ الرَّفعِ في الآية، إلا أنَّ الزَّمخشريَّ لم يَذكرْ إعرَابَ الآيةِ بلْ ذَكَره أبو حيَّانَ.

يَقُولُ الزَّمخشَريُّ:(..وَقُرئَ (الدِّينُ) بالرفعِ، وَحَقُّ مَنْ رَفعَه أَنْ يَقرَأَ (مُخْلَصًا) بفتحِ اللامِ،كقولهِ تَعَالى: ﴿وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾[3] حتَّى يُطابقَ قوله:﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ والخَالِصُ وَالمُخلَصُ وَاحدٌ، إلاّ أنْ يَصفَ الدِّينَ بصِفَةِ صَاحبهِ على الإسنادِ المَجَازيِّ، كقَولهم: شِعْرٌ شَاعِرٌ)[4].

---

(١) ينظر البحر المحيط ٧/ ٣٩٨.

(٢) ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٦/ ٤، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وجاد مخلوف جاد، وزكريا النوتي، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٤هـــ – ١٩٩٤م.

(٣) سورة النساء من الآية ١٤٦.

(٤) الكشاف ٤/ ١١٣.

ولا شَكَّ أنَّ قراءةَ الجمهورُ بنصبِ (الدِّين) هِيَ القِراءةُ الرَّاجحةُ؛ وَذَلكَ لتَواتُرِها، وأمَّا قِراءةُ الرَّفعِ التي وَرَدَتْ عَنْ ابنِ أبي عَبلةَ، فهيَ مَعَ كَونِها شَاذَّةً، إلا أنَّه يُمكنُ أنْ يُقَالَ: إنَّ في مَنْعِ الزَّجَّاجِ للقِرَاءةِ، وَتخطئةِ النَّحَّاسِ لها نَظَرٌ، وَذَلكَ لما أوردناه سَابقاً مِن الرَّدِ على اعتراضِهما، واللهُ أعلمُ.

المطلب الثاني
بين الرفع والجر

قَالَ تعَالَىٰ: ﭽ قُل لِّمَنِ ٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ ﭼ [1]

قَرَأَ أبو عَمْرٍو في الآيتين التاليتين (سَيَقُولُونَ اللَّهُ) بلفظِ الجَلالةِ مَرْفُوعًا، وَبألفِ ابتِدَاءٍ[2]، وَقَرَأَ بَقِيَّةُ السَّبعةِ (سَيَقُولُونَ لِلَّهِ) بِلامِ الجَرِّ[3].

قَالَ النَّحَّاسُ – رَحِمَهُ اللهُ –: (هَذِهِ الآيةُ لا اخْتِلافَ فيها ، وَالَّلتَانِ بَعَدَها يقرؤهمَا أبو عَمْرٍو ﭽ سَيَقُولُونَ اللهُ ﭼ. وَأكْثرُ القُرَّاءِ يَقرءُونَ ﭽ سَيَقُولُونَ لِلَّهِﭼ.

فَمَنْ قَرَأَ ﭽ سَيَقُولُونَ اللهُ ﭼ جَاءَ بِالجَوابِ على الَّلفْظِ ، وَمَنْ قَرَأَ ﭽ سَيَقُولُونَ لِلَّهِﭼ

جَاءَ بِهِ على المعنَى، كَمَا يُقالُ: لمَنْ هَذهِ الدَّارُ؟ فيقول: لزيدٍ، على الَّلفظِ، وَصَاحبُها زَيدٌ، على المعنَى.

وَمَنْ صَاحبُ هذهِ الدَّار؟ فيقول: زيدٌ على الَّلفظ، وَلزيدٍ فَيجزئكَ عنْ ذَلكَ.

وَيَجوزُ في الأولى: ﭽ سَيَقُولُونَ اللهُ ﭼ في العربيةِ)[4].

التَّوجِيهُ النَّحويُّ:

---

(١) سورة المؤمنون الآيتان ٨٤ – ٨٥ .

(٢) هذه القراءة قَرَأَ بها عبد الله بن مسعود كَمَا ذَكَرَ ذلك الفَرَّاءُ في معانيه ٢/ ٢٤٠، وَنَصَّ ابنُ مُجَاهد في السَّبعةِ ٤٤٧، تحقيق د/ شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف– القاهرة، وَالطبريُّ في تفسيره ١٨/ ٤٧، وابنُ خَالويهِ في إعراب القراءات السبع وعللها وحججها ٢/ ٩٣، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين، ط١، مكتبة الخانجي– القاهرة، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م. على أنَّها قراءة أبي عمرو وحده، وَزَادَ أبو حيان في البحر ٦/ ٣٨٦ عليهما: الحسن، والجحدري، وَنَصْر بن عاصم، وابن وَثَّاب، وأبي الأشهب.

(٣) ينظر المصادر السابقة.

(٤) معاني القرآن ٤/ ٤٨٢.

ذَكَرَ النَّحَّاسُ قبلَ توجيههِ لقراءتي الرَّفعِ وَالجرِّ في قَولِهِ تَعَالى: (سيقولون لله) أنَّ الآيةَ الأولى لا خِلافَ فيها؛ وَذَلكَ لأنَّ الجوابَ فيهَا جَاءَ بِاللامِ مُطَابقاً للسُّؤالِ في اللفظ والمعنى؛ وَلأنَّ الرَّسمَ جَاءَ باللامِ كَذَلكَ[٥].

وَأجَازَ الزَّجَّاجُ[١] والنَّحاسُ - كَمَا في نَصِّه السَّابقِ - أنْ يكونَ الجَوابُ بدونِ لامِ الجَرِّ، أي: بِرفعِ لَفظِ الجَلالةِ (اللهُ) جَوَاباً على المعنى دُونَ اللَّفظ؛ لأنَّ معنى لِمَنْ الأرضُ ؟ (مَنْ رَبُّ الأرض؟) فيكون الجوابُ: (اللهُ) خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أي (هوَ الله) إلا أنَّه لمْ تردْ الرِّوايةُ به، وَلم يقرأ به أحدٌ[٢].

وأمَّا الآيتانِ الأُخرَيَانِ وَهُمَا قولـــه تَعَالى : ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبۡعِ وَرَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيۡهِ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ فَأَنَّىٰ تُسۡحَرُونَ ﴾[٣]، فقَدْ وَقَعَ الخِـــلافُ فيهما بينَ القُرَّاءِ، فقرأهما الجمهور (سَيَقُولُونَ لِلَّهِ) بلام الجرِّ، كَمَا قُرِئَ في الأولى تَمَامًا، واحتَجُّوا بأنَّها كذلكَ في مُصحفِ عُثمانَ الذي يُقال إنَّه الإمَامُ، فَقَدْ كُتبتْ فيهِ بِدونِ ألفٍ، وَكَذلكَ هِيَ في مَصَاحفِ أهلِ الحِجَازِ، والكوفةِ[٤].

---

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٤٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٠، وتفسير الطبري ١٨/ ٤٧ .

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٠ .

(٢) ينظر الدر المصون ٥/ ١٩٨.

(٣) الآيات من سورة المؤمنون.

(٤) ينظر تفسير الطبري ١٨/ ٤٧، و إعراب القراءات السبـــع وعللها لابن خالويه ٢/ ٩٣، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي٢/ ١٣٠، تحقيق د/ محيي الدين رمضان، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـــ - ١٩٩٧م، والبحر المحيط ٦/ ٣٨٦، إلا أنَّ أبا حيَّان عَكَسَ نسبة وجود القراءة في المصاحف، فزعم أنَّ قراءة الرَّفع (اللهُ) - وهي قراءة أبي عمرو - هي الموجودة في مصاحف أهل الحرمين، والكوفة، والشَّام .

وقُرئتا كذلكَ بلفظِ الجلالةِ مَرفوعًا، وَبألفِ ابتداءٍ فيهما (سَيَقُولُونَ اللَّهُ)، وهي كذلكَ في مَصاحفِ أهـــلِ البصرة.

وَعندَ تَوجيهِ النَّحَّاسِ لهاتينِ القِراءتينِ الأخريين، بَيَّنَ أنَّ قِراءةَ الرَّفعِ (سيقولونَ اللهُ) – وهيَ قراءةُ أبي عَمْرو– جَاءَ الجَوابُ فيها مُطَابقًا للسُّؤال لفظًا وَمعنى، فَالجوابُ هُنَا وهو لفظُ الجلالةِ جَوابُ سُؤالٍ مَرفوع، وَهوَ قولُه (مَنْ رَبُّ ؟) وَ (مَنْ بيدِهِ ؟)، كَمَا يُقَالُ: مَنْ صَاحبُ هَذهِ الدَّار؟ فتقول: زَيدٌ، على اللَّفظِ. فتتحقّق بذلكَ الْمُطَابقةُ بينَ السُّؤالِ والجوابِ لفظًا وَمعنى.

وَيكونُ إعْرابُ لَفظِ الجَلالةِ بذلكَ خَبرًا لمبتدأ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: (هُوَ اللهُ).

* * * * *

وَأمَّا قِرَاءةُ الجَرِّ – وَهِيَ قِرَاءةُ الجمهورِ– فَقَدْ جَاءَ الجَوابُ فيهَا مُطَابقاً للسُّؤالِ في المعنى دُونَ اللفظِ؛ لأنَّ المعنى في قَولِهِ: (مَنْ رَبُّ السَّمواتِ؟) لِمَنْ السَّماوات؟ [1]، كَمَا يُقال: مَنْ صَاحبُ هذهِ الدَّار؟ فتقول: لِزيدٍ على المعنى، وَمِثلُ هَذا قَدْ وَرَدَ في كلامِ العَربِ، قَالَ الشَّاعِرُ[2]:

وَقَـــالَ السَّـــائلُونَ لِمَـــنْ حَفَرْتُمْ ؟ فَقَـــالَ الْمُخْـــبرونَ لَهْم: وَزِيـــرُ

فَأجَابَ عنِ المخْفوضَ بمَرفوعٍ؛ لأنَّ مَعنى الكَلام: فَقَالَ السَّائلونَ: مَنْ الميِّت؟ فَقَالَ المخبرون: الميتُ وَزيرٌ، فَأجَابُوا عن المعنى دون اللفظ.

ومِمَّنْ رَجَّحَ قِرَاءةَ الجمهورِ الطَّبريُّ، وَمَكِّيُّ، يَقُولُ الطَّبريُّ في ذَلكَ: (وَالصَّوابُ من القِراءةِ في ذَلكَ أنَّهما قِراءتانِ قَدْ قَرَأَ بِهمَا عُلماء من القُرَّاءِ مُتقَاربتا المعنى فَبأيتهما قَرَأَ

---

(١) ينظر الكشف ٢ / ١٣٠ .

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في اللامات ص ٤٩، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د/ مازن المبارك، ط المطبعة الهاشمية بدمشق، ١٣٨٩هـــ – ١٩٦٩م، والشَّاهد فيه قوله: (وزير) حيث حذف اللام، والأصل: لوزير؛ وذلك لأنه لم يأتِ بالجواب على اللفظ، بل عَدَلَ إلى المعنى، فكأنه قال: المحفور له وزير . وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية للدكتور/ إميل يعقوب ١/ ٣٩٣. ط١، دار الكتب العلمية– بيروت، ١٤١٣هـــ – ١٩٩٢م.

القَارئُ فَمُصيبٌ. غَيرَ أنِّي مَعَ ذَلكَ أخْتَارُ قِرَاءةَ جميعِ ذلكَ بِغيرِ ألِفٍ؛ لإجمَاع خُطوطِ مَصَاحفِ الأمْصَارِ على ذَلكَ سِوى خَطِّ مُصحفِ أهلِ البَصرةِ) [3].

وَيقولُ مَكِّيٌّ: (.. وَهُوَ الاختيارُ؛ لأنَّ الجَمَاعةَ عليه، وَهيَ كَذَلكَ بغيرِ أَلِفٍ في جَميعِ المَصَاحِفِ إلا في مَصَاحفِ أهلِ البَصرةِ) [1].

وَمَعَ ذَلكَ نَقولُ: إنَّ القِراءتينِ كلتيهما سبْعيتانِ مُتَواترتَانِ عَنْ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ، وكلتاهما جَائزة في العَربيةِ، يَقولُ ابنُ خَالويهِ: (.. والأمرُ فيهما وَاحدٌ، وهما صَوابانِ وَللهِ الحَمدُ) [2].

---

(٣) تفسير الطبري ١٨/ ٤٧.

(١) الكشف ٢/ ١٣٠.

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٩٣.

المطلب الثالث

بين النصب والجر

قَالَ تَعَـالَىٰ: ﴿ صٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ﴾[1].

قَرَأَ الجمهورُ (صَادْ) بِسُكونِ الدَّالِ[2]، وَقُرِئَ في الشَّواذِّ: (صَادِ) بكسرِ الدَّال مِنْ غيرِ تَنوينٍ[3]، وَ(صَادَ) بِفتحِ الدَّالِ[4]، وَ(صَادٍ) بكسرِ الدَّالِ مُنوَّنةً[5].

قَالَ النَّحَّاسُ –رَحِمَهُ اللهُ–: (..مِنْ ذَلِكَ قَولُه جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ صٓ ﴾، بإسْكَانِ الدَّالِ؛ لأنَّهَا مِنْ حُروفِ التَّهجِّي، وَتُقْرَأ صَادْ.

وَالأجودُ عِندَ سِيبويهِ فيهَا الإسكانُ، وَلا تُعربُ؛ لأنَّ حُكمَهَا الوقُوفُ عَليها، فَهيَ مِثلُ حُروفِ الهِجَاءِ ﴿ الٓمٓ ﴾ ﴿ الٓرۚ ﴾.

وَ﴿ صٓ ﴾ إذَا جَعَلتَه اسمًا للسورَةِ لم ينصَرِفْ.

---

(١) سورة ص آية ١.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٦، والكشاف ٥/ ١٣٢، والتبيان ٢/ ٣٥٢.

(٣) وهي قراءة أبي بن كعب، وابن أبي اسحاق، والحسن كما في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني٢/ ٢٧٦، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط١ دار الكتب العلمية– بيروت،١٤١٩هـ –١٩٨٨م. وَزَادَ ابنُ خالويه في القراءات الشاذة ص١٩٢: أبا السمال، بتحقيق/ محمد عيد الشعباني،ط١ دار الصحابة للتراث بطنطا–١٤٢٨هـ –٢٠٠٨م.وبدون نسبة في إعراب القراءات الشواذ٢/ ٣٨٧.

(٤) وهي قراءة عيسى بن عمر كما في تفسير الطبري ٢٣/ ١١٧، والقراءات الشاذة لابن خالويه ص ١٩٢، والمحتسب ٢/ ٢٧٦، وبدون نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٨٧.

(٥) وهي قراءة ابن أبي إسحاق كما في تفسير القرطبي ١٥/ ١٤٣، والبحر ٧/ ٣٦٧، وفتح القدير ٤/ ٤١٩، وبدون نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٨٧.

.. وَقِرَاءةُ الحَسَنِ (صَادِ) بِكَسْرِ الدَّالِ، مَعْنَاهَا: صَادِ القُرآنَ بِعَمَلِكَ.

يُقَالُ: صَادَيْتُهُ أي: قَابلتُه، وَهَذَا مَشهُورٌ عندَ أهْلِ اللغَةِ.

وَيَجوزُ أنْ يكونَ كَسَرَ لالتقَاءِ السَّاكنِينِ.

وَالفَتحُ مِنْ ثَلاثِ جِهَاتٍ:

أ – قِيلَ: مِنْهَا أنْ يَكونَ قَسَمًا: اللهَ لأفعَلَنَّ.

ب– وَمنْهَا أنْ يَكونَ بِمَعنَى: اتْلُ صَادَ وَالقُرآنَ.

ج– وَمنْهَا أنْ يَكونَ فَتَحَ لالتقَاءِ السَّاكنِينِ.

وَالقِرَاءةُ بكسْرِ الدَّالِ وَالتَّنوينِ لَحْنٌ عِنْدَ أكثرِ النَّحويينَ ،– وَإنْ كَانَ ابنُ أبي إسحَاقَ مِنْ كُبراءِ النَّحويينَ – إلا أنَّ بَعضَ النَّحويينَ قَدْ أَجَازَهَا ، عَلَى أنْ تُخْفَضَ على القَسَمِ، أَجَازَ ذَلكَ سِيبويهِ)[١].

التَّوجِيهُ النَّحويُّ:

وَرَدتْ في بِدَايةِ سُورةِ (ص) عِدَّةُ قِرَاءاتٍ لِهَذا الحَرفِ، بالإسْكَانِ وَالفَتحِ وَالكَسرِ وَالضَّمِّ[٢]، وَاختَلَفَتْ تَوجيهَاتُ العُلمَاءِ له، فَمِنْ قَائلٍ بِحَرفِيَّتِهِ، وَآخرَ بِفعْليَّته، وَثَالثٍ باسميَّتهِ، وَمَا يَهُمُّنا في هَذَا المطلبِ هُوَ عَرْضُ مَا وُجِّهتْ به قِرَاءةُ الكَسرِ وَالفَتحِ بِدلالةِ (ص) على الاسميَّةِ، عَلمًا للسُّورَةِ، وَبَيَانُ ذَلكَ عَلَى النَّحوِ الآتي:

بَدَأَ النَّحَّاسُ بِقراءةِ الجمهورِ، وَذَكَرَ أنَّها تُقرأُ بالإسكانِ (صَادْ)؛ وَعَلَّلَ ذَلكَ بأنَّها مِنْ حُروفِ التَّهَجِّي، وَحُروفُ التَّهَجِّي الأصْلُ فيها البنَاءُ، وَالأصْلُ في البنَاءِ أنْ يكونَ على السُّكونِ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلكَ النُّحَاةُ وعَلى رَأسهم سيبويهِ[٣] ؛ وَذَلكَ لأنَّها ليستْ بِمخبرٍ

---

(١) معاني القرآن ٦/ ٧٣ – ٧٥ .

(٢) وردت قراءة الضم منسوبة للحسن، ومحمد بن السميفع، وهارون الأعور. ينظر البحر ٧/ ٣٦٧، والدر المصون ٥/ ٥١٩، وبدون نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٨٨.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٢٦٥.

عنه، وَلا تتصلُ بمخبرٍ عنه، فَلمَّا فَارقَتها المعَاني الموجِبةُ للإعرابِ، فَارقتِ الإعرابَ وَبقيتْ على السُّكونِ[٤].

وَالنَّحَّاسُ بهذا التَّوجيهِ مُتابعٌ لمنْ قبله، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا التَّوجيهَ جُلَّةُ المتقدِّمينَ وَالمتأخِّرينَ[٥].

ثُمَّ ذَكَرَ النَّحَّاسُ قراءةَ كَسْرِ الدَّالِ (صَادِ)، وَمَعنَاهَا صَادِ القُرآنَ بعَملكَ، أي قَابله بِهِ، فَاعمَلْ بأوامِرهِ، وَانتهِ عَنْ نَواهيهِ، مِنْ صَادَى يُصَادِي وَسَقطت اليَاءُ للأمرِ، وَالمصَاداة هي المعَارضَةُ وَالمقَابلةُ، وَمنه صَوتُ الصَّدى لمعَارضتهِ لصَوتكَ، وَذَلكَ في الأمَاكنِ الخَاليةِ الصَّلبةِ[١]، وَعَلى هَذَا تَكونُ (صَاد) فِعلَ أمرٍ من المصَاداةِ، وليست حَرفَ تَهَجٍّ.

وَقَدْ رَوَى الطَّبريُّ[٢] وَالنَّحَّاسُ[٣] هَذَا التَّوجيهَ عَن الحسنِ، وَذَكَرَا أنَّه فَسَّرَ بهِ قِرَاءتَه في رِوَايةٍ صَحيحةٍ عَنه.

وَالنَّحَّاسُ بِهَذَا التَّوجيهِ مُوَافقٌ لمنْ سَبَقَه كَذَلكَ، فَقَدْ ذَكَرَ هَذَا التَّوجيهَ قَبله: الأخفش[٤]، وَالطَّبريُّ[٥]، والزَّجَّاجُ[٦].

---

(٤) ينظر معاني القرآن للأخفش ١/ ١٦٨، تحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، عالم الكتب – بيروت ، ١٤٠٥هـــ – ١٩٨٥م. والمقتضب ١/ ٣٧٢.

(٥) كالأخفش في معاني القرآن ١/ ١٦٨، والفراء في معاني القرآن ٢/ ٣٩٦، والطبري في تفسيره ٢٣/ ١١٧، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١/ ٦٤، والزمخشري في الكشاف ٥/ ١٣٢، وأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٦٠، تحقيق بركات يوسف هبود، ط دار الأرقم – بيروت، والقرطبي في نفسيره ١٥/ ١٤٢، وأبي حيان في البحر ٧/ ٣٦٧.

(١) ينظر مادة (صدي) في تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري١/ ٣٨٣،، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٣، دار العلم للملايين– بيروت، ١٤٠٤هـــ – ١٩٨٤م، ولسان العرب لابن منظور١٤/ ٤٥٣ ، دار صادر، بيروت.

(٢) ينظر تفسير الطبري ٢٣/ ١١٧.

(٣) ينظر إعراب القرآن ٣/ ٣٠٢.

(٤) ينظر معاني القرآن ١/ ١٧٠.

(٥) ينظر تفسير الطبري ٢٣/ ١١٧.

(٦) ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٦٤.

وَأجَازَ النَّحَّاسُ كَذَلكَ أنْ يَكونَ كَسرُ الدَّالِ هُنَا (صَادِ) لالتقَاءِ السَّاكنين، إذَا نَويتَ الوَصلَ، وبذا تجعلُ (صَادِ) بمترلةِ الأدَاةِ.

وَهُوَ بهَذَا التَّوجيهِ مُوَافقٌ للفرَّاءِ[7]، والطَّبريِّ[8]، والزَّجَّاجِ[9] قَبْلَه.

وَممنْ ذَكَرَ هَذينِ التَّوجيهينِ كَذَلكَ: ابنُ جنِّي[10] وَمَكِّيٌّ[11]، وَغيرُهما[12].

وَهُنَاكَ تَوجيهٌ ثَالثٌ أجَازَه أبو البرَكاتِ بنُ الأنبَّاريِّ عَلَى ضَعَفٍ بقَوله: (أنْ يكونَ أعمَلَ حَرفَ القَسَمِ مَعَ الحذفِ، كَقولِهم: اللهِ لأفعلنَّ، وَأعمَلَ الحَرفَ مَعَ الحذفِ؛ لكثرةِ حَذفهِ في القَسَمِ، وَفيهِ ضَعْفٌ)[1].

وَبِهَذَا التَّوجيهِ تَكونُ (صَاد) عَلمًا للسُّورةِ بِخِلافِ التَّوجيهينِ السَّابقينِ، وَوَجْهُ ضَعفِهِ كَونه أعمَلَ حَرْفَ الجَرِّ مَعَ حَذْفِهِ - وَسَيَأتِي بَيانُه -.

وَالرَّاجحُ مِنْ هَذَهِ التَّوجيهاتِ — وَاللهُ أعْلَمُ — التَّوجيهُ الثَّاني، وَهُوَ أنْ يكونَ الكَسرُ لالتقَاءِ السَّاكنينِ، قَالَ عَنهُ أبو حَيَّانَ: (وَالظَّاهرُ أنَّه كَسَرَ لالتقَاءِ السَّاكنينِ)[2]، وَقَالَ السَّمينُ عنه: (وَهُوَ أقربُ)[3].

* * * * *

(٧) ينظر معاني القرآن ٢/ ٣٩٦.

(٨) ينظر تفسير الطبري ٢٣/ ١١٧.

(٩) ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٦٤.

(١٠) ينظر المحتسب ٢/ ٢٧٦.

(١١) ينظر المشكل ٢/ ٢٤٦.

(١٢) كالزمخشري في الكشاف ٥/ ١٣٢، والعكبري في التبيان ٢/ ٣٥٢، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٨٦، والقرطبي في تفسيره ١٥/ ١٤٢ — ١٤٣، وأبي حيان في البحر ٧/ ٣٦٦، والسمين في الدر ٥/ ٥١٩.

(١) البيان ٢/ ٢٦٠.

(٢) البحر ٧/ ٣٦٦.

(٣) الدر ٥/ ٥١٩.

وَأمَّا قِرَاءةُ عِيسَى بنِ عُمرَ (صَادَ) بفَتْحِ الدَّالِ فَقَدْ أجَازَ النَّحَّاسُ فيها أحَدَ الأوجُه الآتيةِ:

١. أنْ يكونَ (صَادَ) مَنصوبًا عَلى القَسَمِ بَعدَ أنْ حُذفَ منهُ حَرف الجرِّ: كقولكَ: اللهَ لأفْعَلنَّ. تُريدُ: وَاللهِ لأفعَلَنَّ، أي: مَنصوبًا على نَزعِ الخَافضِ، يَقولُ سيبويهِ: (وَاعْلَمْ أنَّكَ إذَا حَذَفتَ مِن المَحْلوفِ بهِ حَرفَ الجرِّ نَصَبتَه..وَذَلكَ قَولكَ: اللهَ لأفعَلَنَّ.. وَقَالَ الآخَرُ[٤]: إذَا مَا الخُبـــزُ تَأدمُـــه بِلَحـــمٍ فَـــذَاكَ أمَانَـــةَ اللهِ الثَّريـــدُ) [٥].

أَرَادَ: وَأمَانَةِ اللهِ.

وَمِمَّنْ ذَكَرَ هَذَا التَّوجيهَ: الزَّمخشريُّ[١]، وأبو حيَّانَ[٢].

٢. أنْ يكونَ (صَاد) مَنصُوبًا عَلَى أنَّه مَفعُولٌ بهِ لفعلٍ مَحذوفٍ تقديرُه: (اتْلُ).
وَمِمَّنْ ذَكَرَ هَذَا التَّوجيهَ قَبلَ النَّحَّاسِ: الأخْفَشُ[٣]، وَنَقَله عَنْه الزَّجَّاجُ[٤].
وَتَبعَهم في ذَلكَ كُلٌّ مِنْ: ابن جنِّي[٥]، وَابن الأنبَاريِّ[٦]، وَالعُكبريّ[٧].
وَبِهذينِ التَّوجيهينِ تَكونُ (صَاد) عَلَمًا للسُّورةِ، وَامتنعَتْ مِن الصَّرفِ للعَلمية والتأنيث.

٣. أنْ يَكونَ الفَتحُ لالتقَاءِ السَّاكنينِ – الألف والدَّال- وَاختيرَ الفَتــحُ لإتبَاعِ الدَّالِ مَا قبلها وَهُوَ الصَّادُ، وَلأنَّه أخفُّ الحرَكاتِ، نَحو: أينَ، وَكيفَ.

---

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٤٩٨، والأصول في النحو ١/ ٤٣٣، وشرح المفصل ٩/ ٩٢، وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/ ٢٢٨.

(٥) الكتاب ٣/ ٤٩٧ – ٤٩٨.

(١) ينظر الكشاف ٥/ ١٣٢.

(٢) ينظر البحر ٧/ ٣٦٦.

(٣) ينظر معاني القرآن ١/ ١٦٩.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٦٤ – ٦٥.

(٥) ينظر المحتسب ٢/ ٢٧٦.

(٦) ينظر البيان ٢/ ٢٦٠.

(٧) ينظر إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٨٧.

وَقَدْ تَبِعَ النَّحَّاسُ بِهذَا التَّوجيهِ مَنْ قَبلَه كَالأخْفَش[8]، وَالطَّبريِّ[9] ، وَالزَّجَّاجِ[10] .

وَمِمَّنْ ذَكَرَ جَميعَ التَّوجيهَاتِ السَّابقَةِ: مَكِّيٌّ [11]، وَالقُرطبِيُّ [12]، والسَّمينُ الحَلبِيُّ[13].

وَزَادَ القُرطبِيُّ تَوجيهًا رَابعًا: وَهُوَ أنْ يَكونَ مَنصُوبًا عَلى الإغْرَاء[14].

وَالرَّاجحُ مِنْ هَذهِ التَّوجيهَاتِ – وَاللهُ أعْلَمُ – التَّوجيهُ الثَّاني، وَهُوَ أنْ يكونَ نَصبُ (صَادَ) عَلَى أنَّه مَفعولٌ بِهِ لفِعلٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: (اتلُ)، لِسَلامَتِهِ من الاعتِرَاضِ، بخِلافِ التَّوجيهِ الأوَّلِ القَائلِ بنصْبِهَا عَلَى نَزعِ الخَافضِ، فَإنَّه قَدْ يَردُ عليهِ أنَّ النَّصبَ وَإنْ وَرَدَ عَن العَربِ في قَولهم: فَذَاكَ أمَانةَ اللهِ الثَّريدُ، إلا أنَّه يَبعدُ هُنَا، لأنَّه وَرَدَ عَنهم في كلامٍ صَريحٍ لا يحتمِلُ إلا أنْ يكونَ قَسَمًا حُذفَ مِنه حَرفُ الجرِّ، وَأمَّا التَّوجيهُ الثَّالثُ فَإنَّه جَائزٌ، وَبِذَلكَ يَكونُ مُوَافِقًا لقِرَاءةِ الجمهورِ السَّابقة.

* * * * *

ثُمَّ ذَكَرَ النَّحَّاسُ قِرَاءَةَ كَسْرِ الدَّالِ مَعَ التَّنوينِ (صَادٍ)، وذكر أنها لحَنٌ عندَ أكثرِ النَّحويين، وَهِيَ لابنِ أبي إسحَاقَ[1] ، قَالَ: وَإنْ كَانَ هُوَ مِنْ كُبرَاء النَّحويينَ؛ إلا أنَّه لم يُبيِّنْ وَجْهَ تَلحينهَا هُنَا، وَذَكَرَ ذَلكَ في الإعرَابِ بقولِه: (.. وَقِرَاءةُ ابنِ أبي إسحَاقَ (صَادٍ) بكسْرِ الدَّالِ وَالتَّنوينِ عَلَى أنْ يَكونَ مَخفُوضًا عَلَى حَذْفِ حَرْفِ القَسَمِ.. وَهَذَا بَعيدٌ وَإنْ كَانَ سَيبويهِ أجَازَ مِثلَه)[2].

---

(8) ينظر معاني القرآن ١/ ١٦٩.

(9) ينظر تفسير الطبري ٢٣/ ١١٨.

(10) ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٦٤.

(11) ينظر المشكل ٢/ ٢٤٦.

(12) ينظر تفسير القرطبي ١٥/ ١٤٣.

(13) ينظر الدر ٥/ ٥١٩.

(14) ينظر تفسير القرطبي ١٥/ ١٤٣.

(1) هو عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي البصري، أول من بعج النحو، ومدَّ القياس، وشرح العلل، كان ينقد الفرزدق كثيرًا، أخذ القرآن عن يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، وروى عن أبيه عن جده عن علي، توفي عام ١١٧هـ . ينظر إنباه الرواة ٢/ ١٠٤، وبغية الوعاة ٢/ ٤٢.

(2) ٣/ ٣٠٢.

وبذا يُعلمُ أنَّ وَجْهَ تَلحينِ القِرَاءةِ يَعودُ إلى إعمَالِ حَرفِ الجرِّ مَعَ حَذفِهِ، كَقولهم: اللهِ لأفعَلنَّ بالجرِّ، تُعملُ حَرفَ الجرِّ، وَهُوَ مَحذوفٌ لكَثرةِ الحَذفِ في بَابِ القَسَمِ، وَعَلَى هَذَا تَكونُ (صَاد) عَلَمًا للسُّورةِ كَذَلكَ، وَإنَّمَا صَرَفَه هنا ذَهَابًا به إلى معنَى الكتابِ وَالتنزيلِ[٣].

وَقد أجَازَ سيبويهِ مثلَ ذَلكَ بقَولِه: (..وَمِنَ العَربِ مَنْ يقولُ: اللهِ لأفْعَلنَّ، وَذَلكَ أنَّه أَرَادَ حَرْف الجَرِّ، وإيَّاهُ نَوَى، فَجَازَ حيثُ كَثُرَ في كلامهم، وَحَذفوهُ وَهُم ينوونه..)[٤].

وَمَعَ تجويزِ سيبويهِ لهُ، فإنَّه رَدِيءٌ في القِيَاسِ عِنْدَ الأخْفَشِ وَالمبرِّدِ، يَقُولُ الأخْفشُ في قوله تَعَالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾[١] (..فَأمَّا (وَاللهِ) فَجَرُّهُ على القَسَمِ، ولو لم تَكنْ فيهِ الواو نَصَبْتَ فَقُلْتَ (اللهَ ربَّنا) وَمنهُمْ مَنْ يَجُرُّ بغيرِ وَاوٍ لكثرةِ استعمالِ هذا الاسمِ، وهذا في القِيَاسِ رَدِيءٌ)[٢].

وَيَقُولُ المُبرِّدُ: (..وَاعلمْ أنَّ مِن العَرَبِ مَنْ يقولُ: اللهِ لأفْعَلَنَّ، يُريدُ الوَاوَ، فَيحذَفها. وَليسَ ذَلكَ بِجيدٍ في القِياسِ، وَلا مَعروفٍ في اللغَةِ، ولا جَائزٍ عندَ كَثيرٍ مِن النِّحويينَ. وَإنَّما ذَكرنَاه لأنَّه شَيءٌ قَدْ قِيلَ، وَليسَ بِجَائزٍ عندي؛ لأنَّ حَرْفَ الجَرِّ لا يُحذَفُ وَيَعملَ إلا بِعوضٍ)[٣].

---

(٣) ينظر الكشاف ٥/ ١٣٢، والبحر ٧/ ٣٩٦.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٩٨.

(١) سورة الأنعام آية ٢٣.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٤٨٤.

(٣) المقتضب ٢/ ٣٣٥.

وَهُنَاكَ تَوجيهٌ آخرُ ذَكَره النَّحَّاسُ في الإعرَابِ[٤]، وَهُوَ أنْ يكونَ نَوَّنَ (صَادٍ) هُنَا على التَّشبيهِ بالأصْوَاتِ التي تُنَوَّن، للفَرقِ بينَ المعرِفَةِ وَالنكرَةِ، نَحْوَ قَولكَ: إيهِ تُريدُ: زِدْني، وَإيهٍ تُريدُ: زِدْني كَلامًا، وَمثلُه: صَهْ وَصَهٍ.

وَعَلى هَذَا تَكونُ (صَادٍ) اسمَ فعل أمرٍ بمعنى: اتبعِ القُرآنَ[٥].

وَقَدْ بَحثتُ فيمَا لَديَّ مِنْ مَصَادِرَ فَلمْ أجدْ مَنْ ذَكَرَ قِرَاءةَ ابن أبي إسحَاقَ بِالكسْرِ وَالتَّنوينِ[٦]، وَذَكَرَ تَلحينَ النُّحَاةِ لها، وَوَجَّهَهَا بهذينِ التَّوجيهينِ قَبلَ النَّحَّاسِ، فَلعلَّهُ السَّابقُ إليهما، والله أعْلمُ.

وَمِمَّنْ تَبعَ النَّحَّاسَ في هَذينِ التَّوجيهينِ مَكِّيٌّ [١]، وَابنُ الأنبَارِيِّ[٢]، وَالعكبريُّ [٣]، وَالقُرْطبيُّ[٤].

وَالرَّاجحُ مِنْ تَوجيهَي النَّحَّاسِ السَّابقَينِ — وَاللهُ أعْلَمُ- التَّوجيهُ الثَّاني وَهُوَ أنْ يكونَ تَنوينُ (صَادٍ) للتَّشبيهِ بالأصْوَاتِ التي تُنَوَّنْ للفَرقِ بينَ النَّكرةِ وَالمعْرفة؛ وَذَلكَ لسَلامتهِ من الاعترَاضِ، بخلافِ التَّوجيهِ الأوَّلِ الذي ذَكَرَ أنَّه لحَنٌ عندَ أكثرِ النُّحَاةِ، وَالذي لم يَرتضِ الأخفَشُ وَالمبرِّدُ مثلَه في نَصَّيهِمَا السَّابقينِ.

---

(٤) ٣/ ٣٠٢.

(٥) ينظر تفسير القرطبي ١٥/ ١٤٣.

(٦) وَجَّهَ الفَرَّاءُ وَالطبري وَالزَّجَّاجُ قراءةَ ابن أبي إسحاق بكسر الدال دون تنوين (صَادِ)-كما سَبَقَ بيانه-، و لم يذكروا قراءته بالكسر مع التنوين.

(١) ينظر المشكل ٢/ ٢٤٦- ٢٤٧.

(٢) ينظر البيان ٢/ ٢٦٠.

(٣) ينظر إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٨٧.

(٤) ينظر تفسير القرطبي ١٥/ ١٤٣.

وَعِندَ النَّظَرِ في تَوجيهَاتِ النَّحَّاسِ السَّابقَةِ للآيةِ نَجدهُ قَدْ تَابَعَ الطَّبريَّ وَالزَّجَّاجَ في أغلَب تِلكَ التَّوجيهَاتِ، إلا أنَّه في قِرَاءةِ كَسْرِ الدَّالِ مَعَ التَّنوينِ قَد اعتمَدَ في توجيههِ عَلَى آرَاءِ النُّحَاةِ السَّابقِينَ، وَذَكَرَ تَوجيهينِ في الآيةِ لم يُسبقْ إليهِمَا - حَسْبَ اطِّلاعي- وَاللهُ أعْلمُ.

المطلب الرابع
بين الرفع والنصب والجر

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾[1].

قَرَأَ نَافِعٌ، وَالكسَائيُّ، وَابنُ عَامِرٍ بِنَصْبِ (غَيرَ)، وَقَرَأَ بَاقي السَّبعةِ بِالرَّفع[2]، وَقُرِئَ في الشَّوَاذِّ بالجَرِّ[3].

قَالَ النَّحَّاسُ – رَحِمَهُ اللهُ –: (.. وَتُقرأُ (غَيرُ) رَفْعًا وَنَصْبًا.

قَالَ أبو إسْحَاق: وَيَجُوزُ الخَفْضُ.

---

(١) سورة النساء من الآية ٩٥ .

(٢) ينظر السبعة ٢٧، والتيسير في القراءات السبع للداني ص ٩٧، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٢٤٣، ط٢، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، والبحر ٣/ ٣٤٤.

(٣) عُزيت لأبي حيوة وحده في إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٣٤، والمشكل ١/ ٢٠٦، وتفسير القرطبي ٥/ ٣٤٣، وله وللأعمش في المحرر الوجيز ٢/ ٩٧، والبحر ٣/ ٣٤٤، وبدون نسبة في معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٥٣، والكشاف ١/ ٥٥٥، والبيان ١/ ٢٢٩، وإعراب القراءات الشاذة ١/ ٤٠٤.

فَمَنْ رَفَعَ فَالمعَنَى: (لا يَسْتوي القَاعِدُونَ غَيرُ أولي الضَّرَرِ). أي: لا يَستوي القَاعِدُونَ الذينَ هُمْ غَيرُ أولي الضَّرَر.

وَالمعنى: لا يَستوي القَاعدونَ الأصِحَّاءُ.

وَمَنْ قَرَأَ: (غَيرَ) نَصْبًا فَهُوَ يَحْتَملُ مَعنيين:

أحدهما: الاستثناءُ، وَيكونُ المَعنَى: إلا أُولي الضَّرَرِ فَإنَّهمْ يَستَوونَ مَعَ المُجَاهدينَ.

وَالمعَنى الآخَرُ: أنْ يَكونَ (غَيرَ) في مَوضعِ الحَالِ، أي: لا يَستوي القَاعِدونَ أَصِحَّاء.

وَالمعَنى علَى النَّصبِ؛ لأنَّه رَوَى زَيدُ بنُ ثَابتٍ، وَالبَرَاءُ بنُ عَازِبٍ أنَّه لَمَّا نَزَلَ على النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلِيْهِ وسَلَّمَ چ ﭐ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ چ قَامَ ابنُ أمِّ مَكتومٍ فَقَالَ: يا رسُولَ اللهِ أنا ضَريرٌ،! فَنَزَلتْ:چ پ پ پچ فَأُلحِقَتْ بِهَا، هَذَا مَعنَى الحديث[٤] .

وَمَنْ قَرَأَ بالخفضِ، فالمعَنى عِنْدَه: مِن المؤمنينَ الذينَ هُمْ غَيرِ أولي الضَّررِ، أي: مِنَ المؤمنينَ الأصِحَّاءِ)[١].

التَّوجيهُ النَّحويُّ:

وَرَدَتْ في الآيةِ السَّابقةِ ثَلاثُ قِراءاتٍ لقَوله: (غير) إحداها: بالرَّفعِ، وَوجِّهتْ بتَوجيهينِ وهُما: أنْ تَكونَ نَعتًا أو بَدلاً من (القاعدون)، وَالأخْرى: بِالنَّصبِ، وَوجِّهتْ بثلاثَةِ توجيهاتٍ وَهيَ: النَّصبُ على الاستثناءِ من القَاعدينَ، أو الحَال منهم، أو الاستثناء من المؤمنين، وَالثَّالثةُ بالجرِّ، وَوجِّهتْ بتوجيهينِ وَهُمَا: أنْ تكونَ نعتًا للمؤمنينَ، أو بَدلاً منه، وَبيَانُ تلكَ الأوجُهِ فيمَا يَأتي:

---

(٤) نَصُّ الحديث كالآتي: عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: لَمَّا نزلت (لا يستوي القاعدون من المؤمنين) دعا رسول صلى الله عليه وسلم زيدًا فكتبها، فجاء ابن أم مكتوم، فشكا ضرارته، فأنزل الله: (غير أولي الضرر). أخرجه البخاري في باب (لايستوي القاعدون من المؤمنين...والمجاهدون في سبيل الله) ص ٨٧٣، حديث رقم ٤٥٩٣، ط/ بيت الأفكار الدولية للنشر ط ١، الأردن.

(١) معاني القرآن ٢/ ١٧٠- ١٧١ .

بَدَأَ النَّحَّاسُ بقِراءةَ رفعِ (غَيرُ) وَوَجَّهَها على أنَّها نَعْتٌ للقَاعدينَ، وَذلكَ عندمَا بَيَّنَ المعنَى على قراءةِ الرَّفعِ بقولِهِ: (أي لا يَستوي القَاعدونَ الأصِحَّاء)، وَصَرَّحَ بذلكَ في إعرابِ القُرآنِ[٢].

وَقَدْ سُبِقَ النَّحَّاسُ لهَذَا التَّوجيهِ فَهُوَ مُتَابعٌ لِمَنْ قَبله فيه، فَقَدْ قَالَ بِهِ كُلٌّ مِنْ: سيبويهِ[٣]، وَالفرَّاء[٤]، وَالأخفش[٥]، وَالزَّجَّاج[٦]، وَتَابَعَهم كَذَلكَ غَيرُ النَّحَّاسِ[٧].

وَالعِلَّةُ في جَوازِ وقوعِ (غير) نَعتًا – وَهيَ نَكرةٌ – لـــ(القَاعدونَ) -وَهِيَ مَعرفةٌ- أمْرَانِ:

أحدهما: أنَّ (القَاعدون) لم يُقصدْ بهم قَومٌ بِأعيانِهِمْ، بَلْ المُرادُ الجنس فَصَاروا كالنَّكرةِ[١].

الثَّاني: أنَّ (غير) قَدْ تَتَعرَّفُ إذا وَقَعتْ بينَ ضِدَّينِ[٢].

وَهُناكَ وَجْهٌ آخَرُ لقراءةِ الرَّفعِ: وَهُوَ أنْ يكونَ (غيرُ) بَدلاً من (القَاعدونَ).

وَقَدْ ذَكَرَ الزَّجَّاجُ هذا الوَجْهَ فَقَالَ: (ويَجوزُ أنْ يكونَ (غيرُ) رَفعًا على جهةِ الاستثنَاء. المعنَى: لا يستوي القَاعدونَ وَالمجَاهدونَ إلا أولو الضَّررِ، فإنَّهم يُساوونَ المُجاهدينَ؛ لأنَّ الذي أقْعَدهمْ عن الجِهادِ الضَّررُ . .)[٣] .

---

(٢) ١/ ٢٣٤.

(٣) ينظر الكتاب ٢/ ٣٣٢ .

(٤) ينظر معاني القرآن ١/ ٢٨٣ .

(٥) ينظر معاني القرآن ١/ ٤٥٣ .

(٦) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٩٢ .

(٧) كابن خالويه في إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٣٧، ومكي في المشكل ١/ ٢٠٢، والزمخشري في الكشاف ١/ ٥٨٥، والعكبري في إعراب القراءات الشواذ ١/ ٤٠٣ .

(١) ينظر المشكل ١/ ٢٠٢، والكشف ١/ ٣٩٧.

(٢) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ١/ ١٨٠، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت – ١٤١١هـــ – ١٩٩١م، والدر المصون ٢/ ٤١٧.

إلا أنَّ ابنَ عطيَّةَ رَدَّ هذَا الوَجْهَ بِقولِهِ: (.. وَهَذَا مَردُودٌ؛ لأنَّ أولي الضَّررِ لا يُسَاوونَ المُجاهدينَ، وَغايتُهم أنْ خرَجُوا من التَّوبيخِ وَالمذمَّةِ التي لَزِمَتْ القَاعدينَ مِنْ غَيرِ عُذرٍ) [٤].

وَقَدْ رَجَّحَ الرَّفعَ على البَدليَّةِ مَكِيٌّ القَيسيُّ بقوله: (وَالأحْسَنُ أنْ يكونَ الرَّفعُ في (غير) على البَدلِ من (القَاعدينَ) [٥].

وَتَبعَه في ذَلكَ أبو حَيَّانَ[٦]، وَالسَّمينُ الحَلبيُّ[٧]، وَعَلَّلَ أبو حَيَّانَ سَبَبَ تَرجيحِهِ بِأمرَينِ، حَيثُ يَقولُ في ذَلكَ: (وَأَجَازَ بَعضُ النَّحويينَ فيه البَدلَ، قِيلَ: وَهوَ إعرابٌ ظَاهرٌ؛ لأنَّه جَاءَ بَعدَ نَفيٍ، وَهُوَ أولى من الصِّفةِ لوَجهينِ:

أحدهما: أنَّهم نَصُّوا على أنَّ الأفْصَحَ في النَّفي البَدلُ، ثُمَّ النَّصبُ على الاستثناءِ، ثُمَّ الوصْفُ، فالوصفُ في رُتبةٍ ثَالثةٍ.

الثَّاني: أنَّه قَدْ تَقَرَّرَ أنّ (غيرًا) نَكرةٌ في أصْلِ الوَضعِ وإنْ أُضيفَتْ إلى مَعْرفةٍ، هذَا هُوَ المشهورُ وَمَذهبُ سيبويهِ[١]، وإنْ كَانتْ قدْ تَتَعرفُ في بَعضِ المواضعِ فَجعلها هُنَا صَفَة يُخرِجُها عَنْ أصْلِ وَضْعِها، إمَّا باعتقادِ التَّعريفِ فيها، وَإمَّا باعتقادِ أنَّ القَاعدينَ لَمَّا لم يَكونوا نَاسًا مُعينينَ كَانَتْ الألفُ وَاللامُ فيها جِنسيَّةً، فَأجرى مُجرى النَّكراتِ حتَّى وُصِفَ بالنَّكرةِ وَهذا كُلُّه ضَعيفٌ)[٢].

وَلعَلَّ أقربَ التَّوجيهينِ في قِرَاءةِ رَفعِ (غير) أنْ تَكونَ بَدلاً مِن (القَاعدينَ) وذلك للأسباب الآتية:

---

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٩٢ — ٩٣ .

(٤) المحرر الوجيز ٢/ ٩٧.

(٥) المشكل ١/ ٢٠٢ .

(٦) ينظر البحر ٣/ ٣٤٤.

(٧) ينظر الدر المصون ٢/ ٤١٧ .

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٤٩٧، وفيه: (وغيرٌ – أيضاً– ليس باسم متمكن. ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تُجمع، ولا تدخلها الألف واللام).

(٢) البحر المحيط ٣/ ٣٤٤ — ٣٤٥ .

١. أنَّ جَعْلَها نَعْتًا لا يَتَأَتَّى إلا بِضَرْبٍ مِن التَّأويلِ.

٢. أنَّ الكَلامَ هُنَا مَنْفيٌّ، وَالبَدلُ مَعَهُ أرْجَحُ.

٣. أنَّ (غيرَ) لا تتعرفُ بالإضَافةِ، وَلا يَجوزُ اختِلافُ النَّعتِ عن المنْعوتِ في التَّعريفِ وَالتنكيرِ.

٤. أنَّ مَا لا يحتاجُ إلى تَأويلٍ- وَهُوَ إعرابُها بَدَلاً- أولى ممَّا يحتاج فيه إلى تَأويلٍ.

يَقولُ السَّمينُ الحَلَبيُّ بعد ذِكرهِ لأوجُهِ تَخريجِ إعرَابِ (غير) نَعتًا: (.. وَهَذَا كُلُّهُ خُروجٌ عَنْ الأصُولِ المُقَرَّرةِ، وَلذَلكَ اخترتُ الوَجْهَ الأوَّل. - يقصدُ الرَّفعَ على البَدليَّةِ-)[٣] .

* * * * *

وَأمَّا قِرَاءةُ النَّصبِ (غيرَ) فَقَدْ وَجَّهَهَا النَّحَّاسُ بتوجيهين:

أحدهما: أنَّه مَنصوبٌ على الاستثناءِ من القَاعدينَ، وَالمعنَى: إلا أولي الضَّررِ فإنَّهم يستوونَ معَ المُجَاهدينَ.

وَممَّنْ قَالَ به الأخْفشُ[١]، وَابنُ خَالويهِ[٢].

والثَّاني: أنَّه حَالٌ من القَاعِدينَ، وَالمعنَى: لا يستوي القَاعدونَ أصِحَّاء.كمَا تقُولُ: جَاءني زَيدٌ غَيرَ مَريضٍ، أي: جَاءني زَيدٌ صَحِيحًا.

---

(٣) الدر المصون ٢/ ٤١٧.

(١) ينظر معاني القرآن ١/ ٤٥٣.

(٢) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٣٧.

والنَّحَّاسُ بهذينِ التَّوجيهينِ مُوافقٌ لِمَنْ سَبَقَه أيضًا، فَقَدْ ذَكَرَهُمَا: الفرَّاءُ[3]، وَالزَّجَّاجُ[4].

وَتبعَهُمْ كَذَلكَ: الزَّمَخْشَرِيُّ[5].

وَأجَازَ مَكِّيٌّ[6]، وَالعُكبريُّ[7] وَجْهًا ثَالثًا وهو الاستثناءُ من المؤمنينَ.

وَرَجَّحَ النَّحَّاسُ قِراءةَ النَّصبِ، وَذَكَرَ أنَّ المعنَى عليها، وَاستَدلَّ بحديثِ ابنِ أمِّ مكتومٍ السَّابقِ، وَفيهِ أنَّ قوله: ﴿ پ ٻ ﴾ أُلحقتْ بَعدَ ذَلكَ بقولهِ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ أي أنَّها متأخِّرةٌ عنهَا في النُّزولِ فلا تَكونُ صِفةً للقَاعدينَ، إلا أنَّه لمْ يُرَجِّحْ أحَدَ تَوجيهي النَّصبِ على الآخَرِ.

وَوَافقَهُ في ذَلكَ مَكِّيٌّ حَيثُ رَجَّحَ قِراءةَ النَّصبِ على الاستثناءِ خَاصَّةً؛ وَعلَّلَ ذَلكَ بأنَّه ثَبتَ أنَّ قولَه: (غَيرَ أولِي الضَّررِ) نَزلَتْ مُتأخِّرةً عَنْ قولهِ: (لا يَستوي القَاعدونَ) مما يَدلُّ على أنَّها ليستْ صِفةً، إذْ لو كَانتْ كَذَلكَ لنَزلَتا في وَقتٍ وَاحِدٍ[1].

* * * * *

وَأمَّا قِرَاءةُ الجرِّ (غَيرِ) فَقَدْ وَجَّهَا النَّحَّاسُ على أنَّها نَعْتٌ للمؤمنينَ، وَذَلك تَبَعًا للمعنَى الذي ذَكَرهُ بقولهِ: (أي المؤمنين الأصحَّاء)، وَقَدْ نَصَّ على ذَلكَ في إعرَابِ القُرآنِ[2].

وَهُوَ بهَذَا التَّوجيهِ مُتَابعٌ لِمَنْ سَبَقَه كَذَلكَ، فَقَدْ سَبَقَه لِهَذا التَّوجيهِ: الفَرَّاءُ[3]، وَالزَّجَّاجُ[4]، وَتَبِعَهمْ كَذَلكَ كُلٌّ مِنَ: الزَّمخشَرِيِّ[5]، وَالعُكبريِّ[6]، وَأبي حَيَّانَ[7].

---

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٨٣ – ٢٨٤.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٩٣.

(٥) ينظر الكشاف ١/ ٥٨٥.

(٦) ينظر المشكل ١/ ٢٠٢.

(٧) ينظر التبيان ١/ ٢٩٣.

(١) ينظر الكشف ١/ ٣٩٦.

(٢) ١/ ٢٣٤.

(٣) ينظر معاني القرآن ١/ ٢٨٤.

وَجَوَّزَ الْمُبرِّدُ أنْ يَكونَ (غير) بَدلاً من المؤمنينَ؛ لأنَّه نَكرةٌ والأولُ مَعرفةٌ[٨]، وَتبعَهُ في ذَلكَ مَكيٌّ[٩] .

ولَعَلَّ لأحدهِمْ أنْ يَستدركَ على أبي جَعفرٍ النَّحَّاسِ فيقولُ: يُلاحَظُ على النَّحَّاسِ في هَذهِ القِرَاءةِ أنَّه عندمَا عَرَضَ القِراءاتِ ذَكَرَ أنَّ في الآيةِ قِراءتين وَأنَّ الزَّجَّاجَ (يُجوِّزُ الخَفضَ)، وَسِيَاقُ حَديثهِ هذا يُشعرُ بأنَّ في الآيةِ قِراءتينِ فَقَط، وَهُمَا (الرَّفعُ وَالنَّصبُ) ثُمَّ يأتي بَعدَ ذَلكَ وَيقولُ: (وَمَنْ قَرَأَ بالخَفضِ) فيُقر بوجودِ قِرَاءةٍ ثَالثةٍ! وَكَانَ الأولى بهِ أنْ يَذكرَ بدايةً أنَّ في الآيةِ ثَلاثَ قِراءاتٍ، وَيُغفلَ قَولَ الزَّجَّاجِ إذا ثَبتتْ لديهِ تِلكَ القِراءةُ.

إلا أنَّه قَدْ يُردُّ عن النَّحَّاسِ بأنَّه يقصد – والله أعلم- مَا وَرَدَ فيها من الْمُتواترِ، أو أنَّ القِراءةَ رُبَّمَا لم تَردهُ إلا بَعدَ ذَلكَ، وَلذَا فَقَدْ نَصَّ على أنَّها لأبي حَيوةَ في كِتَابهِ إعرابِ القُرآنِ[١] الذي كَانَ تَأليفُه بَعدَ مَعَاني القُرآن.

ولا بُدَّ من الإشَارَةِ أخيرًا إلى أنَّ جَميعَ تَوجيهاتِ النَّحَّاسِ السَّابقَةِ في القِراءاتِ الثَّلاثِ قَدْ وَافقَ فيها شَيخَه الزَّجَّاجَ، وَتابَعَه فيها تَمَامًا وَلَمْ يَحِدْ عَمَّا قَالَه.

---

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٩٣ .

(٥) ينظر الكشاف ١/ ٥٨٥ .

(٦) ينظر التبيان ١/ ٢٩٣.

(٧) ينظر البحر ٣/ ٣٤٥.

(٨) نقلاً عن إعراب القرآن ١/ ٢٣٤.

(٩) ينظر المشكل ١/ ٢٠٢ .

(١) ١/ ٢٣٤.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[1].

قَرَأَ عَاصِمٌ، وَحَمْزَةُ (فَالحَقُّ) بِالضَّمِّ، وَ(الحَقَّ أقُولُ) بِالفَتحِ، وَقَرَأَ باقِي السَّبعةِ بِالفتحِ فِيهِمَا[2]، وَقُرِئَ فِي الشَّوَاذِّ بِجَرِّ الأَوَّلِ[3].

قَالَ النَّحَّاسُ – رَحِمَهُ اللهُ – : (وَيُقْرَأ بِنَصْبِ الأَوَّلِ.

وَحَكَى الفَرَّاءُ أَنَّه يَجُوزُ الخَفْضُ فِي الأَوَّلِ.

قَالَ أبو جَعْفَرٍ: رَفعُهُ على ثَلاثَةِ مَعَانٍ:

---

(١) سورة ص الآيتان ٨٤ – ٨٥.

(٢) ينظر السبعة ٥٥٧، والحجة في القراءات السبعة لابن خالويه ١/٣٠٧، بتحقيق أحمد فريد المزيدي، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت،١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. والتيسير ص ١٨٨، والنشر ٢/ ٣٦٢.

(٣) وردت قراءة الجر في (الحق) الأولى فقط بلا نسبة في الكشاف ٥/ ١٥١، وإعراب القراءات الشّواذ ٢/ ٤٠٢، وأجازها الفراء في معاني القرآن ٢/ ٤١٣.

أ – رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَأَنَا الحَقُّ.

ب– وَرَوَى أَبَانُ بنُ تغلبَ عَنِ الحَكمِ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ:(فَالحَقُّ مِنِّي، وَأَقُولُ الحَقَّ).

ج– وَالقُولُ الثَّالِثُ: على مَذْهبِ سِيبويهِ وَالفَرَّاءِ بِمعنَى:(فَالحَقُّ لأمْلأنَّ جَهَنَّمَ) بمعنى فَالحقُّ أَنْ أَمْلأَ جَهَنَّمَ.

وَالنَّصبُ بمعنى: فَالحَقَّ قُلْتُ، وَأقُولُ الحَقَّ.

وَقَدْ قَالَ أبو حَاتِمٍ: المعنَى: فالحقَّ لأَمْلأنَّ، أي فَحَقًا لأمْلأنَّ.

وَالأَوْلى في النَّصبِ القَولُ الأوَّلُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أبي عُبيدةَ.

وَالخَفْضُ بمعنَى القَسَمِ، حَذَفَ الوَاوَ، وَيَكونُ الحَقُّ للهِ جَلَّ وَعَزَّ.

وَقَدْ أجَازَ سيبويهِ: اللهِ لأفْعَلنَّ، إلا أنَّ هَذَا أحْسَنُ مِنْ ذَاكَ، إلا أنَّ الفَاءَ هَهنا تَكونُ بَدَلاً مِن الوَاوِ، كَمَا تَكونُ بَدَلاً مِن الوَاوِ في قَولِهِ[٤]:

فمِثلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَألهَيتُهَا عَنْ ذِيْ تمائِمَ مُحْوِلِ[١].

التَّوجيهُ النَّحويُّ:

وَرَدَتْ في الآيةِ السَّابقةِ (فالحقّ والحقَّ) عِدَّةُ قِراءاتٍ، ذَكَرَ النَّحَّاسُ أَشْهرَها، وَوَجَّههَا بذكرِ المعنَى على كُلِّ قِراءةٍ، وَسَاقَ أقوالَ العُلماءِ فيها، وَمَدَارُ حَديثِهِ مُنْصَبٌّ على كَلمةِ (فَالحقّ) الأولى في الآيةِ؛ لأنَّه لا خِلافَ في أنَّ كلمةَ (وَالحق) الثَّانيةَ منصوبةٌ بـــ(أقولُ)، أي: أنَّها مَفعولٌ بهِ مُقدَّم له، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلكَ الطَّبريُّ بقولِهِ: (.. وَأمَّا (الحقَّ) الثَّاني فلا اختلافَ في نصبِهِ بينَ قُرَّاءِ الأمصَارِ كُلِّهم، بمعنى: وَأقولُ الحَقَّ)[٢].

وَمِّمَنْ نَصَّ على ذَلكَ أيضًا: النَّحَّاسُ[٣]، وَأبو عَمْرٍو الدَّانيُّ[٤]، وَالقُرطبيُّ[٥].

---

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢، وَوَرَدَ في الكتاب ٢/ ١٦٣، ولسان العرب ٨/ ١٢٦، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٤ .والشاهد فيه: (فمثلك حبلى) حيث جَرَّ (مثل) بالفاء نيابة عن حرف الجر كما هو مذهب الكوفيين، وأمَّا البصريون فيرون أنه مجرور بـــ(رُبَّ) المقدَّرة بعد الفاء. وينظر الإنصاف ٣٧٦/١، وارتشاف الضَّرب ١٧٤٦/٤، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/ ٨٠٤ .

(١) معاني القرآن ٦/ ١٤٠ – ١٤١.

(٢) تفسير الطبري ٢١/ ٢٤١.

(٣) ينظر إعراب القرآن ٣ / ٣١٨.

وَقَدْ أَجَازَ بَعضُهمْ نَصْبَها على التِّكرَارِ، كَالبَغَويِّ[٦]، وَالزَّمخشريِّ[٧]، وَابنِ الجَوزيِّ[٨]، وَالمقصُودُ بالتِّكرارِ: أي تكرارِ القَسَمِ، أَقسَمَ اللهُ بنفسِهِ تَوكيدًا للأوَّلِ، وَذَلكَ إذا أُعْرِبَ الأوَّلُ مَنصُوبًا بِنَزعِ الخَافِضِ- كَمَا سَيأتي-.

وَأمَّا مَا يَتَّصِلُ بكلمَةِ (فَالحقّ) الأولى فَقَدْ وَرَدَ في تَوجِيهِهَا عِدَّةُ آرَاء تَبَعًا لاختِلافِ القِرَاءةِ فيها، رَفعًا وَنَصبًا وَجَرًّا، وَبَيَانُهَا كالآتي:

القراءة الأولى: وَهِيَ قِرَاءةُ رَفعِ (فالحقُّ)، وَجَّهها النَّحَّاسُ على ثَلاثةِ مَعَانٍ وَهيَ:

المعنى الأوَّلُ: (فَأَنَا الحَقُّ) كَمَا رُوِيَ ذلكَ عن ابنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ عنْهُمَا-، وَبهذا المعنَى تكونُ (الحقُّ) خَبَراً لمبتدأ مَحذوفٍ تقديرُه: (أنا)، وَجُملةُ (لأملأنَّ) حِينئذٍ جَوابٌ لقَسَمٍ مَحذوفٍ، أي: وَاللهِ لأمْلأنَّ.

وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الوَجْهَ الفَرَّاءُ[١]، وَتَبِعَهُ الطَّبريُّ[٢]، وَالزَّجَّاجُ[٣]، وَالنَّحَّاسُ، وغيرُهم[٤].

---

(٤) ينظر التيسير ص ١٨٨.

(٥) ينظر تفسير القرطبي ١٥/٢٣٠.

(٦) ينظر معالم التنزيل ٤/ ٧٠، بتحقيق محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، ط٤، دار طيبة للنشر والتوزيع- ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

(٧) ينظر الكشاف ٥/ ١٥١.

(٨) ينظر زاد المسير في علم التفسير ٧/ ١٥٨، ط ٣، المكتب الإسلامي – بيروت ، ١٤٠٤هـ.

(١) ينظر معاني القرآن ٢/ ٤١٢.

(٢) ينظر تفسير الطبري ٢١/ ٢٤١.

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٤٢.

(٤) كالفارسي في الحجة للقراء السبعة (أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد) ٣/ ٣٣٧، بتحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، ط١، دار المأمون للتراث- دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ومكي في الكشف ٢/٢٣٤، وابن زنجلة في حجة القراءات ٦١٩، بتحقيق سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، وابن الأنباري في البيان ٢/ ٢٦٨، والعكبري في التبيان ٢/ ٣٦٢.

وَأَجَازَ النَّحَّاسُ فِي إِعْرابِ القُرآنِ أنْ يَكونَ التقديرُ: (هَذَا الحَقُّ) [٥].
وَأَجَازَ مَكيٌّ أنْ يكونَ التقديرُ: (قَولي الحَقُّ) [٦].

المعنى الثاني: (فَالحَقُّ مِنِّي، وأَقُولُ الحَقَّ) كَمَا رَوَى أَبَانُ بنُ تَغْلِبَ عن الحَكمِ عنْ مُجَاهد.

وَبِهذا المعنَى تَكونُ (فالحقُّ) مُبتدأ، خَبَرُه مُضْمَرٌ تقديرُه: (مِنِّي)، وَقَدْ أَورَدَ النَّحَّاسُ هذَا المعنَى مُتَابِعًا فيهِ الفَرَّاءَ الذي أَورَدَ قِرَاءةَ أَبَان بن تَغلبَ عَنْ مُجَاهد (فالحقُّ مِنِّي، والحقَّ أقول) بزيادة (مِنِّي)[٧].

وَتَابَعَ الفَرَّاءَ فِي هذا التَّوجيهِ: الزَّجَّاجُ[٨]، وَمَكِّيٌّ[٩].

وَرُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ كَذَلكَ أنْ يَكُونَ تَقدِيرُ الخَبرِ (فَالحقُّ أنَا)[١]، وَأجَازَ هَذا الوَجْهَ مَكِّيٌّ[٢]، وَالسَّمِينُ[٣] .

وأمَّا الزَّمَخشَرِيُّ فَيَرى أنْ يَكونَ تقديرُ الخَبرِ: (فَالحَقُّ قَسَمِي) وَحَذَفَ كَمَا حَذَفَ فِي قَولِكَ: لَعمرُكَ. أي: لَعَمْرُكَ قَسَمِي، وَهَذهِ الجُملةُ هِيَ جُملةُ القَسَمِ، وَجَوابُه (لأملأنَّ)[٤] .

وَأَجَازَ هَذَا الوَجهَ الهَمْدَانِيُّ[٥]، وَالبيضَاوِيُّ[٦]، وَأبو حَيَّانَ[٧].

---

(٥) ينظر إعراب القرآن ٣/ ٣١٨.

(٦) ينظر الكشف ٢/ ٢٣٤.

(٧) ينظر معاني القرآن ٢/ ٤١٢.

(٨) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٤٢.

(٩) ينظر الكشف ٢/ ٢٣٤، والمشكل ٢/ ٢٥٦.

(١) ذَكَرَ ذلك ابنُ عطية في المحرر الوجيز ٥/ ٤٦٣.

(٢) ينظر المشكل ٢/ ٢٥٥ – ٢٥٦.

(٣) ينظر الدر المصون ٥/ ٥٤٦.

(٤) ينظر الكشاف ٥/ ١٥١.

(٥) ينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/١٨٠، والهمداني: هو أبو يوسف المنتجب بن أبي العز بن رشيد الهمداني، وقيل: الهمذاني، من علماء العربية والقراءات، وله غير الفريد: شرح مفصل الزمخشري، توفي سنة ٦٣٤هـ. ينظر غاية النهاية ٢/ ٣١٠- ٣١١، وشذرات الذهب ٤/ ٢١٣.

وَتَوجيهُ الزَّمَخْشَرِيِّ جَائزٌ، إلا أَنَّ حَذْفَ الخَبرِ هُنَا ليسَ بِوَاجِبٍ؛ لأَنَّه ليسَ نَصًّا في اليَمين بِخِلافِ لَعَمْرُكَ، كَمَا ذَكَرَ ذَلكَ السَّمِينُ[٨].

المعنى الثالث: (فَالحقُّ لأملأنَّ جَهَنَّم) بمعنَى: فَالحقُّ أنْ أملأَ جَهَنَّمَ، وَبِهذَا المعنَى تَكونُ (الحقُّ) مُبتدأً، خَبَرُه جُملةُ (لأملأنَّ).

وَقَدْ ذَكَرَ النَّحَّاسُ أنَّ هذا مَذهبَ سيبويهِ وَالفَرَّاءِ.

وَقَدْ تَبِعَهما ابنُ عَطِيَّةَ في ذَلكَ[٩] .

يَقُولُ الفَرَّاءُ في ذَلكَ: (.. وقدْ يكونُ رَفعهُ بتأويلِ جَوابهِ؛ لأنَّ العربَ تقولُ: الحقُّ لأُقُومَنَّ، وَيقولونَ: عَزْمَةٌ صَادِقَةٌ لآتينَّكَ، لأنَّ فيهِ تأويلَ: عَزْمةٌ صَادقةٌ أنْ آتيكَ.

وَيُبيِّنُ ذَلكَ قَولُه: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾[١] ألا تَرَى أنَّه لا بُدَّ لِقولِه: (بَدَا لهم) مِنْ مَرفوعٍ مُضمرٍ فَهُوَ في المعنَى يَكونُ رَفعًا وَنَصبًا)[٢].

وَهَذَا التَّوجيهُ تَرُدُّه الصِّنَاعَةُ؛ لأنَّ قَولَه: (لأملأنَّ) جَوابُ قَسَمٍ، وَيَجِبُ أنْ يَكونَ جُمْلَةً، فلا تُقدَّر بِمُفرَدٍ على أنَّها خَبَرٌ.

---

(٦) ينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥/ ٥٦، والبيضاوي هو: ناصر الدين أبو الخير عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي. قاضٍ ومفسر وعلامة وإمام مبرِّز من بلاد فارس. تولى قضاء شيراز، وكان صالحًا متعبدًا، أثنى العلماء عليه وعلى مؤلفاته، وأبرزها تفسيره، لخَّصه من تفسيري الزمخشري والرازي وأضاف إليهما ملاحظات في مواضع كثيرة، وله كتاب طلائع الأنوار في التوحيد، ومنهاج الوصول في الأصول، توفي في تبريز سنة ٦٨٥هـ، وقيل:٦٩١هـ، ينظر البداية والنهاية ١٣/ ٣٠٩، وشذرات الذهب ٥/ ٣٩٣.

(٧) ينظر البحر المحيط ٧/ ٣٩٣.

(٨) ينظر الدر المصون ٥/ ٥٤٧. وللاستزادة لمعرفة مواضع حذف الخبر وجوبًا وجوازًا ينظر: الكتاب ٣/ ٥٠٢ – ٥٠٣، وشرح التسهيل ١/ ٢٧٧، وأوضح المسالك ١/ ١٥٨، والمقاصد الشافية ٢/ ١٠٩– ١١٠

(٩) ينظر المحرر الوجيز ٥/ ٤٦٣.

(١) سورة يوسف من الآية ٣٥.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٤١٢ – ٤١٣.

قَالَ أبو حَيَّانَ: (وَهَذَا لَيسَ بِشيءٍ؛ لأنَّ (لأمْلأنَّ) جَوابُ قَسَمٍ، وَيَجِبُ أنْ يَكونَ جُملةً، فَلا يَتقَدَّرُ بِمُفرد، وَأيضًا ليسَ مَصدرًا مُقدَّرًا بِحرفٍ مَصدرِي، والفعل حتَّى يَنحَلَّ إليهمَا، وَلكنَّه لَّما صَحَّ له إسنادُ مَا قدر إلى المبتدأ، حكم أنه خبر عنه)[٣] .

وَزَادَ السَّمِينُ الحَلبيُّ: (.. وتأويلُ ابنِ عَطِيَّةَ صَحِيحٌ مِنْ حَيثُ المعنَى لا مِنْ حيثُ الصِّناعةِ)[٤].

وَالرَّاجحُ في قِرَاءةِ الرَّفعِ – وَاللهُ أعْلمُ – التَّوجيهُ الثَّاني وَهُوَ أنْ يَكونَ (الحَقُّ) مبتدأً، خبرُه مُضمَرٌ تقديره: (مِنِّي)، وَيُقوِّي ذَلكَ قِرَاءةُ أبانَ بنِ تَغلبَ عَنْ مُجَاهد التي أورَدها الفَرَّاءُ في معانيه.

* * * *

وَأمَّا القِرَاءةُ الثَّانيةُ: وَهِيَ قِرَاءةُ النَّصبِ فيهمَا (قَالَ فَالحقَّ وَالحقَّ أقولُ) فَقَدْ ذَكَرَ النَّحَّاسُ في تخريجِها عِدَّةَ مَعَانٍ وَهِيَ:

المعنى الأول: (فالحقَّ قُلْتُ، وَأقُولُ الحَقَّ):

وَبهذَا المعنَى الذي ذَكَرَهُ النَّحَّاسُ بدَايةً يَكونُ (الحَق) مَفعُولاً بِهِ لفِعلٍ مَحذوفٍ تَقْديرُه: (قُلْتُ) أو (فَأحقُّ الحقَّ)[١]، أو (فَأذكُرُ الحَقَّ).

وَهَذَا التَّوجيهُ لأبي عُبيدَةَ[٢] ، وَقَدْ رَجَّحَهُ النَّحَّاسُ هُنَا، وَذَكَرَه كَذَلكَ كُلٌّ مِنْ: الفَارِسِيِّ[٣] ، وَمَكِّيٍّ[٤] ، وَابنِ زنجلةَ[٥]، وَالعُكبرِيِّ[٦].

(٣) البحر المحيط ٩/ ٣٥٦ – ٣٥٧.

(٤) الدر المصون ٥/ ٥٤٧.

(١) ينظر إعراب القرآن ٣ / ٣١٨ .

(٢) ينظر مجاز القرآن ٢/ ١٨٧، تعليق د/ محمد فؤاد سزكين، ط٢، مكتبة الخانجي– القاهرة ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م.

المعنى الثاني: (فالحقَّ لأملأنَّ، أي فَحَقًّا لأمْلأنَّ):

وَبِهَذَا المعنَى يَكونُ (الحَقَّ) مَصْدرًا مُؤكّدًا لمضمُونِ قَولِهِ: (لأملأنَّ)، ثُمَّ دَخلتْ الألفُ واللامُ على (حَقًّا) فَحُذفَ التَّنوينُ، وجملة (والحقَّ أقول) جملةٌ فعليةٌ مُعترضَةٌ، وَهَذَا المعنَى الذي سَاقَه النَّحَّاسُ لأبِي حَاتمٍ هُوَ مَذهَبُ الفَرَّاءِ قَبْلَه حَيثُ يَقُولُ الفَرَّاءُ: (.. وَمَنْ نَصَبَ (الحقَّ والحقَّ) فَعَلى قَولكَ: حَقًّا لآتينَّكَ، وَالألفُ وَاللامُ وَطَرْحُهمَا سَوَاءٌ، وَهُوَ بِمنزلَةِ قَولكَ:حَمْدًا للهِ وَالحَمدَ للهِ)[7].

وَقَدْ ذَكَرَ النَّحَّاسُ مَذْهَبَ الفَرَّاءِ فِي كِتَابِه: إعْرَاب القُرآنِ وَاعْتَرَضَ عَليهِ بقولِه: (.. وَذَلك عِندَ جَمَاعةٍ من النَّحويينَ خطَأٌ لا يَجوزُ: زَيداً لأضرِبَنَّ؛ لأنَّ مَا بَعدَ اللامِ مَقطُوعٌ مما قَبلهَا) [8].

وَأيضًا لا يَخفَى أنَّ هذا المصدَرَ المؤكدَ لمضمونِ الجملةِ لا يَجوزُ تقديمه عندَ جمهورِ النُّحاةِ، وَأنَّه مَخصوصٌ بالجملةِ الابتدائيةِ التي جُزآها مَعرفتانِ جَامِدَتَانِ جُمُودًا مَحْضًا، نَحو: هُوَ ابنُ الأكرمينَ مَعروفًا، ذَكَرَ ذَلكَ أبو حَيَّانَ[1]، وَالسَّمينُ الحَلبيُّ[2].

هَذِهِ هِيَ المعَانِي وَالتَّوجيهاتُ لِقَرَاءةِ النَّصبِ التي ذَكَرَهَا النَّحَّاسُ هُنَا، وَهُنَاكَ تَوجيهانِ آخرَانِ ذَكَرَ أحَدَهما فِي الإعْرَابِ وَهُمَا:

١. أنْ يَكونَ قَولُه (فَالحقَّ) مَنصُوبًا على الإغْرَاءِ، وَالمعنَى: أي: الزمُوا الحَقَّ، أو اتبِعُوا الحَقَّ، وَجُملةُ (لأمْلأنَّ) جَوابُ قَسَمٍ مَحذوف، وَالتَّقديرُ: وَاللهِ لأمْلأنَّ.

---

(٣) ينظر الحجة ٣/ ٣٣٦.

(٤) ينظر الكشف ٢/ ٢٣٤.

(٥) ينظر حجة القراءات ٦١٨ .

(٦) ينظر التبيان ٢/ ٣٦٢.

(٧) معاني القرآن ٢/ ٤١٣.

(٨) ٣/ ٣١٨.

(١) ينظر البحر المحيط ٧/ ٣٩٣.

(٢) ينظر الدر المصون ٥/ ٥٤٦.

وَهذا التَّوجيهُ هُوَ مَا ذَكَرهُ في إعْرَاب القُرآنِ[٣] .

وَقَدْ ذَكَرَ الطَّبريُّ [٤] هَذَا التَّوجيهَ قَبلَ النَّحَّاسِ، وَمِمَّنْ ذَكَرَهُ كَذَلكَ: مَكِّيٌّ [٥]، وَأبو البركات بنُ الأنبَارِيِّ[٦]، وَغَيرُهُما[٧].

٢. أنْ يَكونَ (الحَقَّ) مُقْسَمًا به حُذِفَ مِنهُ حَرْفُ القَسَمِ فَانتصَبَ، كَأنَّه قَالَ بِدَايَةً: فَبِالحَقِّ، أو فَوَالحَقِّ، ثُمَّ حُذِفَ حَرفُ القَسَمِ، كَمَا تَقُولُ: اللهَ لأفْعَلَنَّ، فَتنصِبَ حينَ حَذَفْتَ حَرْفَ الجرِّ،- وَالحَقُّ المُقْسَمُ بهِ إمَّا أنْ يَكونَ هُوَ اللهُ سُبحَانَه، أو يَكونَ الذي هُوَ ضِدُّ البَاطِلِ، حَيثُ أَقْسَمَ به تعظِيمًا لشأنه [٨]-، وَتَكونُ جُملةُ (لأمْلأنَّ) جَوَابُ القَسَمِ، وَجُملةُ (وَالحَقَّ أقولُ) مُعترِضَةٌ بَينَ القَسَمِ وَجَوابِه.

وَهَذَا التَّوجيهُ ذَكَرهُ الفَارِسيُّ [١]، وَمَكِّيٌّ[٢]، وَالزَّمخشَرِيُّ[٣] ، وَأبو البركات بنُ الأنبَارِيِّ[٤]،وغيرُهم[٥].

وَسِيبويهِ يُجيزُ مِثْلَ ذَلكَ حَيثُ يَقولُ: (وَاعْلَمْ أَنَّكَ إذا حَذَفْتَ من المَحلوفِ بهِ حَرفَ الجرِّ نَصبته، كَمَا تَنصبُ حَقًّا إذا قُلتَ: إنَّكَ ذَاهِبٌ حَقًّا، فَالمحلوفُ به مُؤكِّدٌ به الحَديثُ

---

(٣) ٣/ ٣١٨.

(٤) تفسير الطبري ٢١/ ٢٤١.

(٥) ينظر المشكل ٢/ ٢٥٥.

(٦) ينظر البيان ٢/٢٦٧.

(٧) كالقرطبي في تفسيره ١٥/ ٢٣٠، والسمين الحلبي في الدر المصون ٥/ ٥٤٦.

(٨) ينظر الكشاف ٥/ ٥٥١، وتفسير القرطبي ١٥/ ٢٣٠، والبحر ٧/ ٣٩٣، والدر المصون ٥/ ٥٤٦.

(١) ينظر الحجة ٣/ ٣٣٦.

(٢) ينظر المشكل ٢/ ٢٥٥.

(٣) ينظر الكشاف ٥/ ٥٥١.

(٤) ينظر البيان ٢/٢٦٧.

(٥) كالبغوي في تفسيره ٤/ ٧٠، وابن الجوزي في زاد المسير ٧/ ١٥٨، والبيضاوي في تفسيره ٥/ ٥٦.

كَمَا تُؤكِّده بالحَقِّ، وَيُجَرُّ بحروفِ الإضَافَةِ كَمَا يُجَرُّ حقٌّ إذَا قُلتَ: إنَّكَ ذَاهِبٌ بحَقٍّ، وَذَلكَ قَولكَ: اللهَ لأفْعَلنَّ)[٦].

وَقَدْ اعْتَرَضَ أبو البَقَاءِ العُكبريُّ على هَذَا التَّوجيهِ بقَوله: (.. وَسيبويهِ يَدفَعُ ذَلكَ؛ لأنَّه لا يُجَوِّزُ حَذْفَه إلا مَعَ اسمِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ)[٧].

وَالرَّاجحُ في قِرَاءةِ النَّصبِ - وَاللهُ أعْلَمُ - التَّوجيهُ الأخيرُ وَهوَ أنْ يَكونَ (الَحقُّ) مَنصُوبًا على حَذفِ حَرفِ القَسَمِ، وَذَلكَ لأنَّ سِيَاقَ الآيةِ سِيَاقُ تَهديدٍ وَوَعيدٍ فيناسبه القَسَمُ تَأكيدًا له، ثُمَّ إنَّ حَذْفَ حَرفِ الجَرِّ في القَسَمِ جَائزٌ، كَقولك: اللهَ لأفعلنَّ، كَمَا ذَكَرَ ذَلكَ سيبويهِ.

* * * * *

وَأمَّا القراءة الثالثة: وَهِيَ قِرَاءةُ الجَرِّ (قَالَ فَالحقِّ وَالحَقَّ أقولُ) فَقَدْ وَجَّهَهَا النَّحَّاسُ على أنَّ الحَقَّ مُقْسَمٌ به، إمَّا بِحرفِ قَسَمٍ مَحذوفٍ، أو بِالفَاء التي تَكونُ بَدلاً من الوَاوِ:

فَالتَّوجيهُ الأوَّلُ: أنْ يَكونَ (الحَقُّ) مُقسَمًا به أُضمرَ حَرفُ قَسَمِهِ، والتقديرُ (فَوالحقِّ) أو (فَبِالحقِّ) وَهُوَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَدْ سَبَقَ الفَرَّاءُ النَّحَّاسَ إلى هذا التَّوجيهِ حَيثُ يقولُ: (.. ولو خَفَضَ (الحَقَّ) الأوَّلَ خَافِضٌ، يَجعلهُ اللهُ تَعَالى يَعني في الإعرَاب فَيُقسم به كَانَ صَوَابًا، وَالعربُ تُلقِي الوَاوَ من القَسَمِ وَيخفضونَهُ، سَمعنَاهم يَقولونَ: اللهِ لَتفعَلَنَّ، فَيَقُولُ المُجيبُ: أللهِ لأفْعَلَنَّ؛ لأنَّ المعنى

---

(٦) الكتاب ٣/٤٩٧.

(٧) التبيان ٢/ ٣٦٢.

مُستعملٌ وَالمستَعملُ يَجوزُ فيهِ الحَذفُ، كَمَا يَقُولُ القَائلُ للرَّجُلِ: كَيفَ أصْبحتَ ؟ فيقولُ: خَيرٍ، يُريدُ بِخَيرٍ، فَلمَّا كَثُرتْ في الكَلامِ حُذِفَتْ)[1].

وَالفَرَّاءُ وَالنَّحَّاسُ بهذَا التَّوجيهِ يُوَافِقَانِ سيبويهِ في إجَازَتِه حَذْفَ حَرفِ القَسَمِ وَإعمَالِهِ، في نَحوِ قَولكَ: (اللهِ لأفعَلَنَّ)، يَقولُ في ذَلكَ: (وَمِن العَربِ مَنْ يَقولُ: اللهِ لأفْعَلَنَّ، وَذَلكَ أَنَّه أَرَادَ حَرفَ الجرِّ، وَإيَّاهُ نَوَى، فَجَازَ حيثُ كَثُرَ في كَلامِهم، وَحَذفوهُ تَخفيفًا وَهُمْ يَنوونَه)[2].

وَقد غَلَّطَ المُبرِّدُ سيبويهِ وَلم يُجزْ إلا النَّصبَ؛ لأنَّ حُروفَ الخَفضِ لا تُضمَرُ، يَقولُ في ذَلكَ: (.. وَاعلمْ أنَّ من العَربِ مَنْ يقولُ: اللهِ لأفْعَلَنَّ، يُريدُ الوَاوَ، فَيحذَفها. وَليسَ ذَلكَ بجيدٍ في القِياسِ، وَلا مَعروفٍ في اللغَةِ، ولا جَائزٍ عندَ كَثيرٍ من النِّحويينَ. وَإنَّما ذَكرنَاه لأنَّه شَيءٌ قَدْ قِيلَ، وَليسَ بِجَائزٍ عندي؛ لأنَّ حَرْفَ الجَرِّ لا يُحذَفُ وَيَعملَ إلا بِعوضٍ)[3].

وَقَدْ تَبعَ الفَرَّاءَ بِهذَا التَّوجيهَ كُلٌ مِنْ: مَكِّيٌ[1]، وَالزَّمَخشريِّ[2]، وَالعُكبريِّ[3].

وَأمَّا التَّوجيهُ الثَّاني لِقِرَاءةِ الجَرِّ: فَهُوَ أنْ تكونَ الفَاءُ بَدَلاً من وَاوِ القَسَمِ، كَمَا تَكونُ بَدَلاً مِن الوَاوِ في قَولِ الشَّاعِرِ:

فمِثلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَألهَيتُهَا عَنْ ذِيْ تمَائِمَ مُحْولِ

وَممَنْ تَبعَ النَّحَّاسَ في هَذَا التَّوجيهِ: العُكبِريُّ[4]، وَالقُرْطبيُّ[5].

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٤١٣.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٩٨.

(٣) المقتضب ٢/ ٣٣٥.

(١) ينظر الكشف ٢/ ٢٣٥.

(٢) ينظر الكشاف ٥/ ١٥١.

(٣) ينظر إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٤٠٢.

وَقَدْ رَجَّحَ النَّحَّاسُ هَذَا التَّوجيهَ على التَّوجيهِ السَّابِقِ، وَعَلَّلَ ذَلكَ بَأنَّ مَا أجَازَه سيبويهِ مِنْ حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ مَعَ بَقَاءِ عَمَلِهِ وَاضِحٌ صَرِيحٌ فِي قَولِه: (اللهِ لأفعلنَّ)؛ لأنَّ المُقْسَمَ به هُوَ اسمُ اللهِ سُبحانَه وَتَعَالى، بِخِلافِ قَولِه: (فَالحقِّ) وَاللهُ أعلمُ.

وَأمَّا ابنُ الأنبَارِيِّ فَقد أَوْرَدَ هَذِهِ القِرَاءةَ وَوَجهَهَا بِالتَّوجيهينِ السَّابقين، إلا أنَّه ضَعَّفَهَا قِيَاسًا وَاستِعمَالاً بقولُه: (وَهِيَ قِرَاءةٌ شَاذَّةٌ ضَعيفَةٌ جِدًّا، قِيَاسًا وَاستِعمَالاً) [٦].

وَتَوجيهَا قِرَاءةِ الجَرِّ كِلاهُمَا جَائزٌ، وَالذي يَترَجَّحُ - وَاللهُ أعْلَمُ - التَّوجيهُ الأوَّلُ؛ وَذَلكَ لاطِّرَادِ حَذْفِ حَرْفِ القَسَمِ فِي الاستعمَالِ، وَلشهرتِهِ وكثرته عَن العَربِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلكَ سيبويهِ وَالفَرَّاءُ.

المطلب الخامس
الإضافة وعدم الإضافة

(٤) ينظر إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٤٠٢.

(٥) ينظر تفسير القرطبي ١٢/ ٢٣٠.

(٦) البيان ٢/ ٢٦٨.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ وَصِيَّةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾[1].

قَرَأَ الجمْهورُ بتنوينِ (مُضَارٍّ) وَ (وَصِيةً)، وقُرِئَ في الشَّواذِّ بِإضَافةِ (مُضَارِّ) إلى (وَصِيةٍ)[2]

(١) سورة النساء من الآية ١٢ .

(٢) هي قراءة الحسن بن أبي الحسن، وينظر مختصر ابن خالويه ٢٥، والمحتسب ١/ ٢٨٣، والبحر ٤/ ٥٨، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد الدمياطي ١/ ٥٠٥، بتحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية — بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

قَالَ النَّحَّاسُ – رَحِمَهُ اللهُ –: (وَقَولُه عَزَّ وَجَلَّ : ﭽ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ ﭼ

وَرُوِيَ عن الحَسَنِ أنَّه قَرَأَ:(غَيرَ مُضَارِّ وَصِيةٍ من الله)، مُضَافٌ.

وَقَدْ زَعَمَ بَعضُ أهلِ اللغَةِ أنَّ هَذَا لَحْنٌ؛ لأنَّ اسمَ الفَاعِلِ لا يُضَافُ إلى المَصْدرِ.

وَالقِرَاءةُ حَسَنَةٌ على حَذْفٍ، وَالمعنى: غَيرَ مُضَارِّ ذي وَصِيِّةٍ، أي غَيرَ مُضَارٍّ بها وَرَثَته في مِيَراثِهِمْ)[3].

التَّوجِيهُ النَّحويُّ:

وَرَدتْ في الآيةِ السَّابقَةِ قِرَاءتانِ، فَالقِرَاءةُ المستَفيضَةُ بتنوينِ (مُضَارٍ) بالجر، وَتنوينِ (وَصِيةً) بالنَّصب، وَهِيَ قِرَاءةُ الجمهور، فـــ(غَيرَ) مَنصوبةٌ على الحال، والمعنى: يُوصي بذَلكَ غَيرَ مُضارٍّ، كَمَا ذَكَرَ ذَلكَ الفَرَّاءُ[4]، وَ (مُضَارٍّ) على هذهِ القِرَاءةِ يكونُ مَجْرورًا بالإضَافةِ.

وأمَّا (وَصِيةً) ففي نَصْبها عِدَّةُ أوجهٍ وَهِيَ:

١. أنَّها مَصْدرٌ مُؤكِّد، أي: يُوصيكُم اللهُ بذلكَ وَصِيةً[5].

٢. أنَّها مَنْصوبةٌ على التَّفسيرِ مِنْ قَولِهِ: ﭽ ﮒ ﮒ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ ﭼ[1] كَمَا ذَهَبَ إلى ذَلكَ الفَرَّاءُ حيثُ يَقولُ: (.. وَنَصْبُ قَولِهِ: (وَصِيةً) مِنْ قَولِهِ: (فَلكُلِّ وَاحدٍ منهما السُّدسُ.. وَصِيةً مِن اللهِ) مِثْلُ قَولكَ: لكَ درهمانِ نَفَقةً إلى أهلك)[2].

---

(٣) معاني القرآن ٢/ ٣٧ – ٣٨ .

(٤) معاني القرآن ١/ ٢٥٨ .

(٥) ينظر تفسير الطبري ٨/٦٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٠٤، والكشاف ١/ ٣٨٨، والبيان ١/ ٢١٤، والتبيان ٢/ ٨٥، وروح المعاني ٤/ ٢٣٢.

(١) سورة النساء من الآية ١٢.

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٥٨.

إلا أنَّ الطَّبرِيَّ رَجَّحَ القولَ الأولَ على هَذَا الوَجهِ بقَولِهِ: (وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أهلِ العَربيةِ: ذَلكَ مَنصُوبٌ مِنْ قَوله : (فَلِكُلِّ وَاحِدٍ منهما السُّدسُ) (وَصِيةً مِن اللهِ)، وَقَالَ: هُوَ مثلُ قَولكَ: لكَ دِرهمانِ نَفَقةً إلى أهلك.

قَالَ أبو جَعفرٍ – أيْ الطَّبريُّ – : وَالذي قُلنَاهُ بالصَّوابِ أولى ؛ لأنَّ اللهَ جَلَّ ثناؤهُ افتتحَ ذكرَ قسمةِ المواريثِ في هاتينِ الآيتينِ بقولِهِ:(يوصيكمُ اللهُ)، ثُمَّ خَتَمَ ذلكَ بقوله: (وَصِيةً من اللهِ)، أَخْبَرَ أنَّ جميعَ ذَلكَ وَصيةً منهُ به عباده، فَنَصْبُ قوله: (وَصيةً) على المصدرِ مِنْ قوله: (يوصيكم)، أولى مِنْ نَصبهِ على التَّفسيرِ مِنْ قوله: (فلكلِّ واحدٍ منهما السُّدسُ) [٣].

٣. أنَّها مَصْدرٌ في مَوضِعِ الحَالِ، والعَاملُ فيها: (يُوصِيكُمْ) قَالَهُ ابنُ عَطِيَّةَ[٤].

٤. أنَّهَا مَنصُوبةٌ على الخُروجِ [٥]، إمَّا مِنْ قَولِهِ: (فلكلِّ وَاحدٍ منهما السُّدسُ)، أو مِنْ قوله: (فَهمْ شُركَاءُ في الثُّلثِ) ، وَلَعلَّ المقصودَ بالخروجِ هُنَا – واللهُ أعلمُ- هُوَ النَّصبُ على التَّفسيرِ، كَمَا ذُكِرَ سَابقًا، وَهُوَ مُصطلحٌ كُوفيٌّ[٦].

٥. أنَّها مَنصوبةٌ باسمِ الفَاعلِ (مُضَارٍ) على سَبيلِ التَّجوُّزِ؛ لأنَّ المُضَارَّةَ في الحقيقةِ إنَّمَا تقعُ بالورثةِ لا بالوصيةِ، لكنَّه لَمَّا كَانَ الورثةُ قدْ وَصَّى اللهُ تَعَالى بهم، صَارَ الضَّررُ الواقعُ بالورثةِ كأنَّه وَقَعَ بالوصيِّةِ، مُبالغةً في ذلكَ، وإنَّما نَصَبَ (مُضَار) المفعولَ بهِ؛ لأنَّه اسمُ فَاعلٍ مُعتمدٌ على ذي الحَالِ، أو مَنفيٌّ معنى فيعمل في المفعولِ الصَّريحِ، وَيؤيِّد هذا التَّخريجَ قِراءةُ الحسنِ: (غَيرَ مُضَارِّ وَصِيةٍ) بإضَافةِ اسمِ الفَاعلِ إليها، على مَا ذُكَر من المَجازِ.

---

(٣) تفسير الطبري ٤/ ٢٨٩.

(٤) ينظر المحرر الوجيز ٤/ ٥٧ .

(٥) وَقَعَ في همع الهوامع في المفعول به: إنَّ الكوفيين يجعلونه منصوباً على الخروج، و لم يبينه، قال الشهاب: فكأنَّ مرادهم أنه خارج عن طرفي الإسناد، فهو كقولهم: (فضلة).نقلاً عن روح المعاني ٤/٢٣٢، و لم أجده في الهمع.

(٦) ينظر المحرر الوجيز ٤/ ٥٧، والبحر المحيط ٤/ ٨٥ .

وَقَدْ أَجَازَ هذا الوَجْهَ النَّحَّاسُ، وَابنُ جنِّي [1]، وَالزَّمَخشَرِيُّ [2]، وابنُ عَطِيَّةَ [3]، والعُكبرِيُّ[4] وَاختُلِفَ فِي تقديرِ إضافةِ اسمِ الفَاعلِ، وهُنَا يأتِي الحديثُ عَنِ القِراءةِ الثَّانيةِ، قِرَاءةِ إضَافةِ (مُضَار) إلى (وَصِيةٍ):

فَيرَى النَّحَّاسُ – رَحِمَهُ اللهُ – أنَّ يكونَ التَّقديرُ: غَيرَ مُضَارٍّ ذي وَصِيَّةٍ، أي: غَيرَ مُضَارٍّ بها ورثته في ميراثِهم، فَحَذَفَ المفعولَ وَهُوَ (ذي)، وَهُوَ بهذا التَّقديرِ يَرُدُّ على زَعْمِ بَعضِ أهلِ اللغةِ الذينَ فَهمُوا أنَّ اسمَ الفَاعلِ هُنَا (مضار) قد أُضيفَ إلى المصدرِ، وَهُوَ فِي الحقيقة لم يُضفْ إلى المصدرِ بلْ أُضيفَ إلى مَفعولِهِ المحذوفِ.

وأمَّا ابنُ جنِّي فَيَرى أنَّ اسمَ الفَاعلِ هُنَا أُضيفَ إلى ظَرفِهِ، يَقولُ فِي الآيةِ[5]:

(.. أي: غَيرَ مُضَارٍّ مِنْ جهَةِ الوَصِيَّةِ، أو عِندَ الوصيةِ، كَمَا قَالَ طَرَفَةُ:

بَضَّـــةُ الْمُتَجَرِّدِ[6]

أي بضَّة عندَ تَجَرُّدِها، وَهُوَ كقولكَ: فلانٌ شُجَاعُ حَربٍ، وَكَريمُ مَسْألةٍ، أي: شُجَاعٌ عِندَ الحربِ، وَكريمٌ عِندَ المَسْألةِ، وعليه قولهم: مِدْرَهُ حَرْبٍ [1]، أي: مِدْرَهٌ عندَ الحَربِ، فَهُوَ رَاجعٌ إلى معنى قَولهم: يَا سَارِقَ الليلةِ أهْلَ الدَّارْ[2].

---

(١) ينظر المحتسب ١ /٢٨٣.

(٢) ينظر الكشاف ١/ ٣٨٨.

(٣) ينظر المحرر الوجيز ٤/ ٥٧.

(٤) ينظر التبيان ٢/ ٨٥ .

(٥) المحتسب ١/ ٢٨٣.

(٦) البيتُ بتمَامِه : رَحِيبٌ قِطابُ الجَيْبِ منها رقيقةٌ بِجَسِّ النَّدامَى بَضَّةُ الْمُتَجرّد

وهو من الطويل، في ديوانه ص٣٠، دار صادر- بيروت،١٩٨٠، وَوَرَدَ في المحتسب ١/ ١٨٣، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ٣٠٣/٤، تحقيق د/ محمد عبد السلام هارون، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧م.، وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ٢٥٥.

(١) مِدْرَهُ القومِ هُوَ الدَّافعُ عنهم، وهو السَّيدُ الشَّريف، سُمي بذلك لأَنَّه يقوى على الأُمور ويَهْجُم عليها وهو كذلك: زعيم القوم، وخطيبهم، والمتكلم عنهم، والذي يرجعون إلى رأْيه. ينظر تهذيب اللغة للأزهري

وَقَدْ حَسَّنَ السَّمينُ الحلبيُّ هذا التَّخريجَ[٣].

وتَبعَ العُكبريُّ النَّحَّاسَ في الوَجهِ الأولِ، وَزَادَ وَجْهًا ثانيًا وَهُوَ: أنْ يكونَ التَّقديرُ: غَيرَ مُضَارٍّ وَقتَ وَصيةٍ، فَحَذَفَ، وهوَ مِنْ إضافةِ الصِّفةِ إلى الزَّمَانِ، وَيقربُ منْ ذلكَ قولهم: هُوَ فارسٌ في الحربِ، وَيُقال: هو فَارسُ زَمانِه، أي: في زَمَانه، كَذلكَ التَّقديرُ للقِراءةِ: غَيرَ مُضَارٍّ في وَقتِ الوصية[٤].

والرَّاجحُ – واللهُ أعلمُ – القَولُ الأوَّلُ، وهوَ أنْ يكونَ نَصْبُ (وَصية) على المصدرِ، أي: يوصيكم اللهُ بذلكَ وَصيةً.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْأَٰثِمِينَ ﴾[١].

٢/ ٣٠٤، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ط دار القومية العربية للطباعة– القاهرة، ١٣٨٤هـــ – ١٩٦٤م، ولسان العرب ١٣/ ٤٨٧.

(٢) وَرَدَ شطرُ هذا البيت بلا نسبة في الكتاب ١/ ١٧٥، وشرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي ١/ ٥٠٢، تحقيق د/ إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية– بيروت، ١٤١٩هـــ – ١٩٩٨م. والخزانة ١/ ٤٨٥، والشاهد فيه: جعل الليلة مسروقة، فقد أُضيف الوصف (سارقاً) إلى الظرف (الليلة) بعد حذف حرف الجر (في) والمعنى: ياسارقاً في الليلة أهل الدار، وذلك على التوسع . وَسَرَقَ من الأفعال التي تتعدَّى إلى مفعولين، يُقالُ: سَرَقه مالاً، كما يُقالُ: سَرَقَ منه مالاً. نَقلاً عن حاشية عبد السلام هارون على كتاب سيبويه ١/ ١٧٥.

(٣) ينظر الدر المصون ٢/ ٣٢٧.

(٤) ينظر التبيان ٢/ ٨٥ .

(١) سورة المائدة من الآية ١٠٦.

قَرَأَ الجمهورُ بإضَافةِ (شَهَادَةَ) إلى لفظِ الجَلالةِ[٢]، وَقُرِئ في الشَّواذِّ: (وَلا نَكتمُ شَهَادةً اللهَ) بتنوين (شَهَادةً) ونصبها، وَنَصْبِ لفظِ الجَلالةِ[٣]، وَقُرِئَ كذلكَ: (شَهَادةً اللهِ) بنصبِ الشَّهادةِ مُنوَّنةً، وَجَرِّ الجلالةِ موصولةَ الهمزةِ[٤]، وَقُرِئَ أيضًا: (شَهَادةً آللهِ ؟) بنصبِ الشَّهَادةِ مُنوَّنةً، وَمَدِّ الألفِ التي للاستفهام[٥].

قَالَ النَّحَّاسُ – رَحِمَهُ اللهُ –: (ثُمَّ قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: قَالَ تَعَـالَىٰ: ﴿ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ ﴾ وقَرَأَ عَبدُ اللهِ بنُ مُسلمٍ [٦]: (ولا نَكتمُ شَهَادَةً اللهَ) وَهُوَ يَحتمِلُ معنيين:

أحدهما: أنَّ المعنى: وَلا نَكتمُ اللهَ شَهَادَةً.

والمعنى الآخَرُ: وَلا نَكْتمُ شَهَادَةً وَاللهِ، ثُمَّ حَذَفَ الوَاوَ وَنَصَبَ.

وَقَرَأَ الشَّعْبيُّ[٧]: (ولا نَكتُمُ شَهَادَةً اللهِ) هَذَا عِندَ أكثرِ أَهْلِ العَربيةِ لَحْنٌ، وإنْ كَانَ سيبويهِ قَدْ أجَازَ حَذْفَ القَسَمِ وَالخَفضِ.

---

(٢) ينظر تفسير الطبري ٧/ ١١١، والمحتسب ١/ ٣٣٠، وإعراب القراءات الشواذ ١/ ٤٦٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٩٧، والبحر ٤/ ٤٨.

(٣) وردت بدون نسبة في تفسير الطبري ٧/ ١١١، والتبيان ١/ ٣٤٩، والفريد ٢/ ٩٨، ونسبت في مختصر ابن خالويه ٣٥ (لعلي والسلمي)، وَزَادَ في البحر ٤/ ٤٨: نعيم بن ميسرة والشعبي بخلاف.

(٤) في تفسير الطبري ٧/ ١١١، والمحتسب ١/ ٣٢٩ (رُويَ عن الشعبي)، وبدون نسبة في الفريد ٢/ ٩٨، ونسبت في التبيان ١/ ٣٤٩، والبحر ٤/ ٤٨، ليحيى بن آدم ، عن أبي بكر بن عياش.

(٥) وردت بدون نسبة في إعراب القراءات الشواذ١/ ٤٦٣، والفريد ٢/ ٩٨، ونسبت في البحر ٤/ ٤٨ لعلي والسلمي والحسن البصري.

(٦) عبد الله بن مسلم بن يسار، أبوه مولى طلحة بن عبيد الله. ينظر

(٧) هو عامر بن شراحيل بن عبد، أبو عمرو، روى عن علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة، وخلق كثير، وروى عنه أبو إسحاق السبيعي، والأعمش، وسماك بن حرب، وغيرهم،= = ولي قضاء الكوفة، اختلف في وفاته فقيل: توفي سنة ١٠٣هـــ، وقيل:١٠٤هـــ، وقيل: ١٠٥ هـــ . ينظر حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، ٤/٣١٠، ط دار الكتب العلمية –

وَقَرَأَ أبو عبدِ الرَّحمنِ[1]: (وَلا نَكْتُمُ شَهَادةً آللهِ ؟) على الاستفهامِ[2].

التَّوجيهُ النَّحويُّ:

أَورَدَ النَّحَّاسُ في الآيةِ السَّابقَةِ أَكْثَرَ مِنْ قِراءةٍ بالتنوينِ وعدمِهِ، فبَدَأَ بقراءةِ الجمهورِ بعدمِ التنوين، ولم يَتطرَّقْ لتوجيهها؛ وَذَلكَ لوضوحها، فقد أُضيفتْ (شَهَادة) إلى لفظِ الجلالة؛ لأنَّه أمَرَ بحِفْظِهَا وإقَامَتِها، وَنَهَى عَنْ كِتْمَانِها، وَهِيَ مَفعولٌ بها للفِعْلِ (نكتم).

قَالَ أبو عَلِيٍّ الفَارِسيُّ[3] : (..وَقَالَ: (شَهَادَةَ اللهِ) فَأضيفتِ الشَّهَادةُ إليهِ سُبحانَهُ لأمْرِهِ بإقَامَتِهَا، وَالنَّهي عَنْ كِتْمَانِهَا في قوله: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾[4] وقَولِهِ: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ﴾[5]).

وَمِمَّنْ ذَكَرَ هذَا التَّوجيهَ أيضًا: ابنُ جِنِّي[6]، وَابنُ عَطِيَّةَ[7]، وَغيرُهما[8].

بيروت، وتاريخ بغداد أو مدينة السلام للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ١٢/ ٢٢٧، ط دار الكتاب العربي، بيروت.

(١) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلمي الضرير، قارئ أهل الكوفة، أخذ القراءة عن عدد من الصحابة كعثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبيٍّ (رضي الله عنهم) وممن أَخَذَ عنه عَاصمٌ، وعطاءُ بن السائب، ويحيى بن وثاب، توفي سنة ٧٤هـ ، وقيل: سنة ٧٣هـ . ينظر غاية النهاية ١/ ٤١٣ – ٤١٤.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٧٨ – ٣٧٩ .

(٣) الحجة ٣/ ٢٦٦.

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٨٣.

(٥) سورة الطلاق من الآية ٢.

(٦) ينظر المحتسب ١/ ٣٣٠.

(٧) ينظر المحرر الوجيز ٢/ ٢٥٣.

(٨) كالعكبري في التبيان ١/ ٣٤٩، والهمداني في الفريد ٢/ ٩٧، وأبي حيان في البحر ٤/ ٤٨.

ثُمَّ ذَكَرَ النَّحَّاسُ بعدَ ذلكَ بعضَ القِراءاتِ الشَّاذَّةِ الواردةِ بتنوينِ (شَهَادة)، ومِنْها قِراءةُ عبد اللهِ بن مُسلمٍ: (وَلا نَكْتمُ شَهَادةً اللهَ) بتنوينِ (شَهَادةً) ونصبها، ونصبِ لفظِ الجلالةِ، وَوَجَّهَ هذهِ القِراءةَ مِنْ حيثُ المعنى، فَذَكَرَ أَنَّها تَحتملُ معنيين:

أحدهما: ولا نَكْتمُ اللهَ شَهَادةً ، وبهذا المعنى تَكونُ (شَهَادَةً) مفعولاً ثانيًا لنكتم، ولفظُ الجلالةِ نُصبَ على التَّعظيمِ، وَهُوَ المفعُولُ الأولُ،كقولِهِ تَعَالى: ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [1]، وَإنما قُدِّمتْ هُنَا للاهتمَامِ بها، فإنَّها المُحدَّثُ عنها[2].

وَهَذَا المعنَى الذي سَاقَه النَّحَّاسُ سَبَقَه إليه الطَّبريُّ في تفسيره[3].

وَمِمَّنْ ذَكَرَهُ كَذَلكَ: ابنُ عَطِيَّة[4]، وَأبو حَيَّانَ[5]، وَالسَّمينُ[6].

والمعنى الآخر: وَلا نَكْتمُ شَهَادةً وَاللهِ، ثمَّ حَذَفَ الوَاوَ ونَصَبَ — أي: على نَزْعِ الخَافضِ- بمعنى أنْ تَكونَ الجَلالةُ نَصْباً على إسقَاطِ حرفِ القَسمِ، والتَّقديرُ: ولا نَكتمُ شَهَادَةً واللهِ، فَلمَّا حُذفَ حَرفُ الجَرِّ نُصبَ المُقسمُ به. وَالغَريبُ أنَّ هذا المعنَى نُسبَ لغَيرِ النَّحَّاسِ مَعَ أنَّه السَّابقُ إليهِ؟!، فَقَدْ نَسَبَهُ ابنُ عَطيَّةَ للزَّهراويِّ[7]، وَتبَعه في تِلكَ النِّسبةِ أبو حيَّان[8]، وَالسَّمينُ[9].

---

(١) النساء من الآية ٤٢.

(٢) بنظر الدر المصون ٢/ ٦٣٢.

(٣) ٧/ ١١٢.

(٤) ينظر المحرر الوجيز ٢/ ٢٥٣.

(٥) ينظر البحر ٤/ ٤٨.

(٦) بنظر الدر المصون ٢/ ٦٣٢.

(٧) ينظر المحرر الوجيز ٢/ ٢٥٣. والزهراوي هو أبو الحسن علي بن سليمان بن محمد الزهراوي، ويعرف بالحاسب، أخذ عن أبيه سليمان بن محمد، وأبي الحسن الأنطاكي، وأبي بكر الزُّبيدي، وغيرهم، وله كتاب في تفسير القرآن في عدة أسفار، ينظر الصلة لابن بشكوال ١/ ١٣٢، والتكملة لكتاب الصلة ٣/ ١٧٤.

(٨) ينظر البحر ٤/ ٤٨.

(٩) بنظر الدر المصون ٢/ ٦٣٢.

وَمَعَ نسبَةِ السَّمينِ هَذَا الرَّأيَ للزَّهراويِّ إلا أنَّه لم يَرتضِهِ وَعَلَّقَ عَليهِ بقَولِه: [(١)]: (..ولا حَاجَةَ إليه؛ لأنَّه يَستدعِي حَذفَ المفعولِ الأولِ للكِتْمَانِ، أي: ولا نَكتمُ أحَداً شَهَادةً وَاللهِ، وفيهِ تَكلُّفٌ، وإليهِ ذَهَبَ أبو البَقَاء[(٢)]. أيضًا قَالَ: على أنَّه منصوبٌ بفعلِ القَسمِ مَحْذُوفًا).

وَلَعَلَّ التَّوجيهَ الأوَّلَ هُوَ الأقربُ؛ وَذَلكَ لسَلامتهِ من الاعتِرَاضَاتِ _ وَاللهُ أعْلَمُ-.

* * * * *

ثُمَّ ذَكَرَ النَّحَّاسُ قِراءةَ الشَّعبيِّ وَهِيَ: (شَهَادَةً اللهِ) بنصْبِ الشَّهَادةِ مُنوَّنةً، وَجَرِّ الجَلالةِ موصُولةَ الهمزةِ، وَبيَّن أنَّ خَفْضَ الجلالةِ هنا لَحْنٌ عِندَ أكثرِ أهلِ العَربيةِ؛ وَذَلكَ لأنَّ الأصْلَ في حُروفِ الجَرِّ ألا تَعملَ مَعَ الحذفِ، إلا في بَعضِ المواضِعِ إذا كَانَ لها عِوضٌ مِنْ استفهامٍ أو هَاءِ التَّنبيهِ، وَلم يُوجَدْ هاهنا، فبقِينا فيمَا عداهُ على الأصْلِ، وَالتَّمَسُّكُ بالأصْلِ تَمَسُّكٌ باستصْحَابِ الحَالِ، وهو من الأدلة المعتبرة[(٣)] .

وَقَدْ جَوَّزَ سيبويهِ الخفضَ مَعَ حَذفِ حَرفِ القَسمِ، يقولُ في ذلكَ: (..وَمِنَ العَربِ مَنْ يقولُ: اللهِ لأفْعَلنَّ، وَذَلكَ أنَّه أَرَادَ حَرْف الجَرِّ، وإيَّاهُ نَوَى، فَجَازَ حيثُ كَثُرَ في كلامهم، وَحَذفوهُ وَهُم ينوونه..) [(٤)].

---

(١) الدر المصون ٢/ ٦٣٢.

(٢) ينظر التبيان ١/ ٣٤٩.

(٣) هذه مسألةٌ خلافيةٌ مشهورةٌ وَقَعَ الخلافُ فيها بين البصريين والكوفيين وهي: (هل يعملُ حرفُ القسم محذوفاً بغير عوض ؟) فالكوفيون يجوزونه، والبصريون لا يجوزونه إلا بعوض. وللاستزادة يُنظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٨٤، تحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، عالم الكتب – بيروت ، ١٤٠٥هـــ – ١٩٨٥م. والمقتضب ٢/ ٣٣٥، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، لأبي البركات ابن الأنباري ١/٣٩٣، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ١٤١٨هـــ – ١٩٨٧م، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٩.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٩٨.

وَمَعَ تجويزِ سيبويهِ لهُ، فإنَّه خِلافُ القِياسِ عِنْدَ الأخْفَشِ والمبرِّدِ، يَقُولُ الأخفشُ في قوله تَعَالى: ﭽ ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ ﭼ[1] (..فَأمَّا (وَاللهِ) فَجَرُّهُ على القَسَمِ، ولو لم تَكنْ فيهِ الواو نَصَبْتَ فَقُلْتَ (اللهَ ربَّنا) وَمنهُمْ مَنْ يَجُرُّ بغيرِ وَاوٍ لكثرةِ استعمالِ هذا الاسمِ، وهذا في القِيَاسِ رَدِيءٌ)[2].

وَيَقُولُ المُبرِّدُ: (..وَاعلمْ أنَّ من العَربِ مَنْ يقولُ: اللهِ لأفْعَلَنَّ، يُريدُ الوَاوَ، فَيحذِفها. وَليسَ ذَلكَ بِجيدٍ في القِياسِ، وَلا مَعروفٍ في اللغَةِ، ولا جَائزٍ عندَ كَثيرٍ من النِّحويينَ. وَإنَّما ذَكرنَاه لأنَّه شَيءٌ قَدْ قِيلَ، وَليسَ بِجَائزٍ عندي؛ لأنَّ حَرْفَ الجَرِّ لا يُحذَفُ وَيَعملَ إلا بِعوضٍ)[3].

وَمِمَّنْ ذَكَرَ التَّوجيهَ السَّابِقَ: العُكبريُّ[4]، وَالهمْدانيُّ[5].

وَالذي يَظهرُ – وَاللهُ أعْلمُ – أنَّ جَرَّ لَفْظِ الجَلالةِ هُنَا بِحَرْفِ القَسَمِ المَحْذوفِ؛ وَذَلكَ لاطِّرَادِهِ مَعَ لَفظِ الجَلالَةِ خَاصةً، وَلشهْرَتِهِ عَنِ العَرَبِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلكَ سِيبَويهِ.

* * * * *

ثُمَّ ذَكَرَ النَّحَّاسُ قِرَاءةَ أبي عبد الرَّحمن وهي: (وَلا نَكْتُمُ شَهَادةً)- بالتَّنوين والنَّصبِ- (آللهِ؟) بمَدِّ الألفِ التي للاستفهَامِ، دَخَلتْ للتَّقريرِ وَتوقيفِ نُفوسِ الحالفين، وَهيَ عِوضٌ مِنْ حَرْفِ القَسَمِ المقدَّرِ، ألا تَرَاكَ لا تَجْمَعُ بينهما فتقول: أ وَاللهِ لأفعلنَّ ؟.

---

(١) سورة الأنعام آية ٢٣.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٤٨٤.

(٣) المقتضب ٢/ ٣٣٥.

(٤) ينظر التبيان ١/ ٣٤٩.

(٥) ينظر الفريد ٢/ ٩٨.

وَقَدْ عَقَدَ سيبويهِ بَابًا بعنوانِ: (هَذَا مَا يَكونُ مَا قَبْلَ المحْلوفِ بهِ عِوضًا مِن اللفْظِ بالوَاو) قَالَ فيه: (وَذَلكَ قَولكَ: إي هَا اللهِ ذَا، تَثبتُ ألفُ هَا لأنَّ الذي بَعدَهَا مُدغَم. وَمِن العَربِ مَنْ يقولُ: إي هَللهِ ذَا، فيَحذف الألف التي بعدَ الهَاءِ. ولا يكونُ في المُقسَم هَهُنا إلا الجَرّ؛ لأنَّ قَولهم: هَا صَارَ عِوضًا مِن اللفْظِ بالواوِ، فحذفت تَخفيفًا على اللسَانِ. ألا تَرَى أنَّ الوَاوَ هَهنا البَتَّةَ يَدلُّكَ على أنَّها ذَهَبتْ مِنْ هنا تَخفيفًا عَلَى اللسَانِ، وَعُوضتْ مِنْهَا (هَا). وَلو كَانتْ تَذْهبُ مِنْ هنا كَمَا كَانتْ تَذهبُ مِنْ قَولهم: اللهِ لأفعلَنَّ، إذنْ لأدخَلتَ الوَاوَ.. وَمثلُ ذَلكَ قَولهم: آللهِ لأفعَلَنَّ، صَارت الألفُ ههنا بمنزلةِ هَا ثَمَّ. ألا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ: أوَ اللهِ، كَمَا لا تَقولُ: هَا وَاللهِ، فَصَارت الألفُ هَهُنا وهَا يُعاقبانِ الوَاوَ، ولا يَثبتانِ جَميعًا)[1].

وَهَلْ جَرُّ لفظ الجلالةِ في الآية بألف الاستفهام ؟ أمْ بالحرفِ المحذوفِ ؟ خِلافٌ[2] يُلخِّصُه لنا أبو حَيَّانَ بقولهِ: (فَمَذهبُ الأخفشِ أنَّ الجَرَّ (في ها اللهِ) ونحوه: بالعِوضِ مِنْ الحرفِ المَحذوفِ لا بالحرفِ..، وَوَافَقَ الأخفشَ في هَذَا جماعةٌ، وَانتُصِرَ لهَذَا بأنَّهُ شَبيهٌ بتعويضِ الوَاوِ مِن البَاءِ، وَالتَّاءِ من الوَاوِ، وَلا خِلافَ في كَونِ الجرِّ بهما، فَكَذَا ينبغي أنْ يكونَ الجَرُّ في (آ ، وها) بهما لا بالمعوَّضِ عنه. وَالأصَحُّ: كَونُ الجرِّ بالحرفِ المحذوفِ، وإنْ كانَ لا يُلفظُ، كَمَا كَانَ النَّصبُ بعد الفَاءِ، والوَاوِ، وَحَتَّى، وَكَي الجَارَّةِ، وَلامِ الجُحودِ، بِأَنْ المحذوفة وإنْ كَانتْ لازمةَ الحذفِ)[3].

وَلا شَكَّ أنَّ قِراءةَ الجمهورِ بالإضَافةِ هِيَ القراءةُ الرَّاجحةُ؛ وَذلكَ لكونها سَبعيةً متواترةً، يقولُ الإمَامُ الطَّبريُّ: (..وأولى القِراءاتِ في ذَلكَ عندنا بالصَّوابِ قِراءةُ مَنْ قَرَأَ : (ولا نَكتمُ شَهَادةَ اللهِ) بإضَافةِ الشَّهَادةِ إلى اسمِ اللهِ وَخفضِ اسمِ اللهِ ؛ لأنَّها القِراءةُ المستفيضةُ في قِراءةِ الأمْصَارِ التي لا يَتَنَاكرُ صِحَّتَها الأمَّةُ)[4].

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٩٩ – ٥٠٠.

(٢) ينظر المحتسب ١/٣٣٠، والمحرر الوجيز ٢/ ٢٥٣، والكشاف ١/ ٧٢٠، والبحر ٤/ ٤٨.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٠٠– ٢٠١.

(٤) تفسير الطبري ٧/ ١١٢.

المبحث الثاني

توجيه القراءات الواردة في الأفعال

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بين الرفع والنصب في الفعل المضارع.

المطلب الثاني: التبادل بين أحرف المضارعة.

المطلب الأول

بين الرفع والنصب في الفعل المضارع.

قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ ... مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ ... وَلَا يَأْمُرَكُمْ ...﴾[1].

قَرَأَ عَاصِمٌ، وَابنُ عَامِرٍ، وَحَمْزةُ، بِنَصْبِ (وَلا يَأمرَكُمْ)، وَقَرَأَ بَاقي السَّبعَةِ بالرَّفع[2].

قَالَ النَّحَّاسُ –رَحِمَهُ اللهُ– : (وَمَنْ قرَأ (ولا يأمرَكم) بالنصبِ، فمعنَاه عندَه: وَلا يأمرَكم البَشَرُ؛ لأنَّه مَعْطُوفٌ على مَا قَبْله.

وَمَنْ قَرَأَ (وَلا يأمُرُكم) بالرَّفعِ، فمعنَاه عندَه: وَلا يأمُرُكُمْ اللهُ، كَذَا قَالَ سِيبويهِ)[3].

التَّوجيهُ النَّحويُّ:

وَردَتْ في الآيةِ السَّابقةِ قِرَاءتَانِ للفِعلِ (يَأمركُمْ)، إحداهما برفعه والأخرى بنصبه، وَكِلتَاهُمَا من القِرَاءاتِ المَتواترةِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ، جَائزةٌ في العَربيةِ، كَمَا ذَكَرَ ذلكَ سيبويهِ حيثُ عَقَدَ بَابًا بعنوان: هَذَا بَابُ اشتراكِ الفعلِ في (أنْ) وَانقطاع الآخِرِ من الأوَّلِ الذي عَمِلَ فيه (أنْ)، قَالَ فِيهِ: (فَالحُروفُ التي تُشْرِكُ: الوَاوُ، وَالفَاءُ، وَثُمَّ، وأَوْ، وَذلكَ قَولكَ: أريدُ أنْ تأتيَني ثُمَّ تحدثَني، وَأريدُ أنْ تَفْعلَ ذَاكَ وتُحْسنَ، وَأريدُ أنْ تأتيَنا فتبايعَنَا، وَأريدُ أنْ تنطقَ بجميلٍ أو تَسكُتَ. وَلو قُلتَ: أرِيدُ أنْ تأتيني ثُمَّ تحدثُني جَازَ، كَأَنَّكَ قُلتَ: أُريدُ إتيانَكَ ثُمَّ تحدثُني.

وَيَجوزُ الرَّفعُ في جَميعِ هذهِ الحُروفِ التي تُشْرِكُ على هَذَا المثالِ. وقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ ... مِن دُونِ ٱللَّهِ..﴾ ثمَّ قَالَ سُبحَانَه: (وَلا يَأمرُكم) فَجَاءتْ مُنقطعةً من

---

(١) سورة آل عمران الآيتان ٧٩ – ٨٠.

(٢) ينظر السبعة ٢١٣، والتيسير ص ٨٩، والنشر ٢/ ٢٤٠.

(٣) معاني القرآن ١/ ٤٣٠.

الأوَّلِ؛ لأنَّه أرَادَ (ولا يأمرُكم اللهُ)، وَقَدْ نَصَبَها بعضُهمْ على قَولِه: (وَمَا كَانَ لبَشَرٍ أَنْ يأمرَكم أَنْ تَتخِذُوا)[٤].

وَقَدْ تَبعَ النَّحَّاسُ سيبويهِ فِي تَوجيهِ قِرَاءتِي النَّصْبِ وَالرَّفْعِ فِي الآيةِ حَيثُ وَجَّهَ قِرَاءةَ نَصبِ الفِعْلِ (يأمرَكم) على أنَّه مَعْطوفٌ على مَا قَبله، أي: مَعْطـــوفٌ على (أَنْ يُؤتيَهُ). فيكون المعنى: (وَلا لهُ أَنْ يَأمرَكمْ)، فَيكون (وَلا يأمركم) مَنصُوبًا بـــ(أنْ) مُضْمَرة بعد (لا)، وَتَكونُ (لا) مُؤكِّدةً لمعنَى النَّفي السَّابِقِ، كَمَا تَقولُ: (مَا كَانَ مِنْ زَيدٍ إتيانٌ وَلا قِيَامٌ)، وَأنتَ تُريدُ انتفَاءَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهمَا عَنْ زَيدٍ، فَـــ(لا) للتَّوكيدِ فِي النَّفي السَّابِقِ، وَصَارَ المعنَى: مَا كَانَ مِنْ زَيدٍ إتيانٌ وَلا منهُ قِيَامٌ.

وَقدْ تَبعَ سِيبويهِ بِهَذَا التَّوجِيهِ كَذَلكَ: الفَرَّاءُ[١]، وَابنُ خَالويهِ[٢]، وَمَكِّيٌّ[٣] ، وغيرُهم[٤] .

وَهُنَاكَ تَوجيهٌ آخرُ لقِرَاءةِ النَّصْبِ ذَكَرَه الطَّبريُّ وَهُو: أَنْ يَكونَ (ولا يَأمرَكم) مَعطُوفًا على (ثُمَّ يَقُولَ) وَيكونُ الفَاعلُ ضَميرَ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلِيْهِ وسَلَّمَ، أو البَشَرَ[٥].
إلا أنَّ ابنَ عَطِيَّةَ خَطَّأَ هَذَا التَّوجيهَ بِقَولِهِ: (وَهَذَا خَطَأٌ لا يَلتئمُ بهِ المعنَى)[٦].

وَلم يبيِّنْ وَجْهَ الخَطأ، وَلا عَدمَ التئامِ المعنَى بهِ، لكنَّ أبا حَيَّانَ وضَّح ذَلكَ فقَالَ: (.. وَوَجْهُ الخَطأ أنَّه إذَا كَانَ مَعْطُوفاً على (ثُمَّ يَقُولَ) وَكَانتْ (لا) لتَأسيسِ النَّفي، فَلا يُمكنُ

---

(٤) الكتاب ٣/ ٥٢.
(١) ينظر معاني القرآن ١/ ٢٢٤.
(٢) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١١٦.
(٣) ينظر الكشف ١/ ٣٥٠.
(٤) كابن الأنباري في البيان ١/ ١٨٥، وأبي حيان في البحر ٢/ ٥٣٠، والسمين في الدر ٢/ ١٤٩.
(٥) ينظر تفسير الطبري ٣/ ٣٢٩.
(٦) المحرر الوجيز ١/ ٤٦٣.

إلاَّ أنْ يُقدَّرَ العَاملُ قبلَ (لا) وَهُوَ (أَنْ)، فينسَبكَ مِنْ (أَنْ) وَالفعل المنفِي مَصْدرٌ مُنتفٍ ، فيصير المعنَى: (مَا كَانَ لبَشَرٍ مَوصُوفٍ بمَا وُصِفَ به انتفاء أَمْره باتخَاذِ الملائكةِ والنبيينَ أرْبَابًا)، وإذا لم يَكنْ له الانتفَاءُ كَانَ لهُ الثُّبوتُ، فَصَارَ آمِرًا باتخاذِهمْ أربَابًا، وَهُوَ خَطَأٌ[٧].

فَإذا جَعَلْتَ (لا) لتَأكيدِ النَّفي السَّابقِ، -والكلامُ مَا زَالَ لأبي حَيَّانَ- كَانَ النَّفيُ مُنسَحِبًا على المَصدَرينِ المقَدر ثبوتُهما فينتفي قَولُه : ﭽ ﭽ ﭽ ﭽ ﭽ ، وَأمرهُ باتخَاذ الملائكةِ وَالنبيينَ أرْبَابًا، وَيُوضِّحُ هَذَا المعنَى وَضْعُ (غير) مَوضعَ (لا) فَإذَا قُلْتَ: (مَا لزيدٍ فِقْهٌ وَلا نَحْوٌ) كَانتْ (لا) لتَأكيدِ النَّفي وَانتفَى عَنْه الوَصفَانِ، وَلو جَعَلتَ (لا) لتأسيسِ النَّفي كَانتْ بمعنَى (غير)، فيصيرُ المعنَى انتفَاءُ الفِقْهِ عَنهُ وَثبوتُ النَّحْوِ له، إذْ لو قُلتَ: (مَا لزيدٍ فقهٌ وَغيرُ نَحْوٍ) كَانَ فِي ذَلكَ إثبَاتُ النَّحوِ له، كَأَنَّكَ قُلتَ: (مَا له غَيرُ نَحْوٍ) ألا تَرَى أَنَّكَ إذا قُـلتَ:(جئتُ بلا زَادٍ) كَانَ المعنَى: جئتُ بغيرِ زَادٍ، وإذا قُلتَ: (مَا جئتُ بغيرِ زَادٍ) مَعنَاه أَنَّكَ جِئتَ بزادٍ ؛ لأنَّ (لا) هُنَا لتأسيسِ النفي، فإطلاقُ ابنِ عَطيةَ الخَطأ وَعدم التئامِ المعنَى إنَّما يكونُ على أحدِ التقديرينِ فِي (لا)، وَهيَ أنْ تكونَ (لا) لتأسيسِ النفي ، وَأَنْ يَكونَ مِنْ عَطفِ المنفي بلا على المثبتِ الدَّاخلِ عليه النَّفي ، نَحوَ: مَا أريدُ أنْ تجهلَ وَأنْ لا تَتعلمَ، تُريدُ: ما أريدُ أنْ لا تَتَعلمَ) [١].

وتَابَعَ الزَّمخشريُّ[٢]، والعُكبريُّ[٣] ، الطَّبريَّ فِي عَطفِ (يأمرَكم) على (ثُمَّ يَقُولَ) وَجَوَّز الزَّمخشَريُّ فِي (لا) الدَّاخِلةِ عليه وَجهين:

أحدهما: أنْ تكونَ لتأسيسِ النَّفي. والثَّاني: أَنَّها مَزِيدةٌ لتَأكيدِه.

فَقَالَ: (..وَقُرِئَ (ولا يأمرَكم) بِالنصبِ عَطفاً على (ثُمَّ يقولَ) وفيه وَجهانِ:

أحَدهما: أنْ تَجعَلَ (لا) مَزيدةً لتأكيدِ معنَى النَّفي فِي قَولِهِ: ﭽ **مَا كَانَ لِبَشَـرٍ** ﭼ والمعنى: مَا كَانَ لبشرٍ أَنْ يَستَنبئهُ اللهُ، وَينصبه للدُّعَاءِ إلى اختصَاصِ اللهِ بالعبَادةِ

(٧) البحر المحيط ٢/ ٥٣١.

(١) البحر المحيط ٢/ ٥٣١.

(٢) ينظر الكشاف ١/ ٤٠٥.

(٣) ينظر التبيان ١/ ٢٢١.

وتَركِ الأندادِ، ثُمَّ يأمرَ النَّاسَ بأنْ يكونوا عِباداً ا له وَ يَأمركم ﭽ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔﭼ كَمَا تقول: مَا كَانَ لزيدٍ أنْ أكْرمَهُ ثُمَّ يُهينَني وَلا يَستخِفَّ بي.

والثاني: أنْ تَجعَل (لا) غيرَ مزيدةٍ، والمعنى أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلى اللهُ عليهِ وَسلَّمَ كَانَ يَنهَى قُريشًا عَنْ عِبادةِ المَلائكةِ، وَاليهودَ والنَّصَارَى عَنْ عبادةِ عُزيرٍ وَالمسيحِ، فَلمَّا قَالوا له: أنتخذُك رَبًّا ؟ قيلَ لهم: مَا كَانَ لبَشرٍ أنْ يستنبئهُ اللهُ ثُمَّ يَأمرَ النَّاسَ بعبادتهِ وَينهَاكمْ عَنْ عِبادةِ المَلائكةِ والأنبياءِ)[1].

وَيُعلِّقُ السَّمينُ الحَلبيُّ قَائلاً: (وَهَذَا الذي أَوْرَدَهُ الزَّمخشَريُّ كَلامٌ صَحيحٌ وَمعنَى وَاضحٌ على كِلا تَقديري كَونِ (لا) لتأسيسِ النَّفي أو تأكيدِهِ،..وَظهَرَ أنَّ رَدَّ ابنَ عَطيةَ عليه مَردودٌ) [2].

وَالرَّاجِحُ فِي قِرَاءةِ النَّصبِ -واللهُ أعلمُ- مَا ذَكَرَهُ النَّحَّاسُ مُتَابعًا فيهِ سيبويهِ وَهُوَ الوَجهُ الأولُ، وَهوَ أنْ يكونَ (ولا يأمرَكم) مَعطوفًا على (أنْ يؤتيه)؛ وَذَلكَ لعدمِ التَّقديرِ فيهِ، وَلخلوِّه مِن الاعتراضاتِ.

يَقولُ الوَاحديُّ[3]: (..ويُقوِّي هَذَا الوَجهَ مَا ذَكرنَا أنَّ اليَهودَ قَالَت للنَّبي صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ: أتريدُنا يا مُحمدُ أنْ نَتخذكَ رَبًّا ؟ فَنَزَلَتْ) [4].

* * * * *

(١) الكشاف ١/ ٤٠٥.

(٢) الدر المصون ٢/ ١٤٩.

(٣) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، صاحب التفاسير المشهورة؛ كان أستاذ عصره في النحو والتفسير، ورزق السعادة في تصانيفه، وأجمع الناس على حسنها، ومنها: البسيط في تفسير القرآن الكريم، والوسيط، والوجيز، و أسباب الترول، والتحبير في شرح أسماء الله تعالى الحسنى، وشرح ديوان أبي الطيب المتنبي، توفي سنة ٤٦٨هـ بنيسابور. ينظر إنباه الرواة ٣/ ٣٠٣، ووفيات الأعيان ٣/ ٣٠٤.

(٤) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١/ ٢٢٠، ط دار القلم ، دمشق.

وَأَمَّا قِرَاءةُ الرَّفعِ فَقَدْ وَجَّهَهَا النَّحَّاسُ على الاستئنافِ وَالقَطَعِ عَمَّا قَبله، وَهَذَا مَفهُومٌ مِنْ سِيَاقِهِ لَمعنى قِرَاءةِ الرَّفعِ بقوله: (وَلا يَأمرُكم اللهُ)، وَهَذَا التَّوجيهُ قَالَ به سيبويه أيضًا- كَمَا في نصِّه السَّابقِ-.

وَممَّنْ ذَكَرَ هَذَا التَّوجيهَ أيضًا الفَرَّاءُ[1]، وَالأخفشُ[2]، وَالزَّجَّاجُ[3].

وَيقوِّي الرَّفعَ على القَطعِ أنَّ في حرفِ عبدِ اللهِ (ولنْ يأمرَكم) فَهَذَا يَدُلُّ على الاستئنافِ، وَانقطَاعِها من النَّسقِ، فَلمَّا وَقَعتْ (لا) في مَوقعِ (لنْ) رَفَعَتْ كَمَا **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ ﴾[4]، وَهيَ في قِرَاءةِ عبدِ اللهِ (وَلَنْ تُسأَلَ)[5].

وَيَجوزُ أنْ يَكونَ الضَّميرُ المُقدَّرُ في قوله: (يأمركم) عَائدًا إلى (بشرٍ) المذكُور قبله (ما كانَ لبشرٍ..) والمعنى أنَّه لا يَقعُ مِنْ بَشَرٍ موصوفٍ بِمَا وُصِفَ به أنْ يَجعلَ نفسَه رَبًّا فيُعبدَ ، وَلا يَأمرَ أيضًا أنْ تُعبدَ الملائكةُ والأنبياءُ منْ دُونِ اللهِ، فانتفَى أنْ يدعوَ النَّاسَ إلى عِبادةِ نفسه وإلى عِبادةِ غيره[6].

وَذَكَرَ الألوسيُّ وَجْهًا آخرَ للرَّفعِ وَهوَ أنَّه يَحتملُ الحَاليَّةَ[7].

---

(١) ينظر معاني القرآن١/ ٢٢٤ – ٢٢٥.

(٢) ينظر معاني القرآن ١/ ٤١٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٣٦.

(٤) سورة البقرة آية ١١٩.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٢٤، والقراءات الشاذة لابن خالويه ص ٢٤، بتحقيق/ محمد عيد الشعباني، ط١، دار الصحابة للتراث بطنطا- ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

(٦) ينظر البحر ٢/ ٥٣٠، والدر المصون ٢/ ١٤٩.

(٧) ينظر روح المعاني ٣/ ٢٠٨.

قَالَ تَعَـالَىٰ: ﴿ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [(١)].

قَرَأَ حَمْزَةُ، وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ بِنصْبِ الفعلينِ (ولا نُكَذِّبَ) وَ(نَكُونَ)، وَقَرَأَ ابنُ عَامِرٍ بنصْبِ (نَكونَ) فَقَط، وَقَرَأَ بَاقي السَّبعةِ برفعِهمَا[(٢)].

قَالَ النَّحَّاسُ – رَحِمَهُ اللهُ – : (قَالَ تَعَـالَىٰ: ﴿ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ .

المعنى: وَنَحنُ لا نُكذِّبُ بآياتِ رَبِّنَا، رُدِدْنا أوْ لم نُرَدَّ.

قَالَ سيبوبهِ: وَمثلُهُ: دَعْني وَلا أعُودُ، أي: وَلا أعُودُ تَركتني أو لم تَتركني.

وَمَنْ قَرأ: (وَلا نُكذبَ بآياتِ رَبِّنَا وَنَكون مِن المؤمنينَ). فَمَعنَاه عندَه: يَا ليتنا وَقَعَ لنا الرَّدُّ وأنْ لا نُكذبَ.

قَالَ أبو إسحَاقَ: وَفيهِ معنَى إنْ رُدِدْنَا لم نُكذبْ.

وَقَرأ ابنُ عَامِرٍ: (يَا ليتنا نُرَدُّ وَلا نُكذِّبُ بآياتِ رَبِّنا وَنَكونَ من المؤمنينَ) بالنَّصبِ.

وَقَرأ عبدُ الله بنُ مسعودٍ: (فلا نُكذِّب بآياتِ رَبنَا وَنكون من المؤمنين).

وَقَرأ أُبيُّ بنُ كَعْبٍ: (وَلا نُكذبَ بآياتِ رَبِّنا أبدًا))[(٣)].

التَّوجيهُ النَّحويُّ:

وَرَدتْ في الآيةِ السَّابقةِ عِدَّةُ قِراءاتٍ بالرفعِ والنصبِ للفعلينِ المضارعينِ (نُكذِّب) و (نكون)، وَقد أَفَاضَ العُلماءُ في توجيهِ كُلِّ قِراءةٍ منها، وَمدَارُ حديثهمْ يَتَلخَّصُ في معرفةِ

---

(١) سورة الأنعام من الآية ٢٧ .

(٢) ينظر السبعة ٢٥٥، والتيسير ١٠٢، والنشر ٢/ ٢٥٧.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٤١٣- ٤١٤.

الوَاوِ أهيَ للعطفِ ؟ أمْ للاستئنافِ ؟ أمْ للمَعيَّةِ ؟ وَالتي يَتبيَّنُ مِنْ خِلالِ معرِفتِها دُخولُ الفِعلينِ (نُكذِّب) وَ (نكون) في التَّمنِّي مِنْ عَدَمِهِ.

وَمِنْ أولئكَ العُلماءِ الأوائل النَّحَّاسُ -رَحِمَهُ اللهُ- فَقَدْ وَجَّهَ قِرَاءةَ الجمهورِ برفعِ الفعلينِ (نُكذِّبُ) وَ (نَكُونُ) على مَعنَى (وَنَحنُ لا نُكذِّبُ بآياتِ رَبِّنا، رُدِدْنا أو لم نُرد) وَبِهذا المعنى فالرَّفعُ على الاستئنافِ وَليسَ للجُملةِ تَعَلُّقٌ بِمَا قَبلها.

وإنَّما عُطفتِ الجملتانِ الفعليتانِ (ولا نُكذب، ونكون) هُنَا على الجملةِ المشتملةِ على أداةِ التَّمني وَمَا في حَيِّزِها (يا ليتنا نُرَدُّ)، وَليستْ دَاخلةً في التَّمنِّي أصْلاً، وَتكونُ الجُملةُ بهذا خَبَرًا لمبتدأ مَحذوفٍ تَقديرُهُ: (نَحنُ) فَأخبَروا عنْ أنفسهِم بأنَّهم لا يكذِّبونَ بآياتِ ربِّهِمْ، وأنَّهم يكونون من المؤمنينَ، فالجملةُ ومَا عُطفتْ عليها في مَحلِّ نصبٍ للقولِ، والوَاوُ كالزائدةِ، وَالتقديرَ: ياليتنا نُردُّ، وَقَالوا نَحنُ لا نُكذِّبُ، وَنَكونُ من المؤمنينَ.

وممَّن سَبَقَ النَّحَّاسَ إلى هذا التَّوجيهِ: سيبويهِ[1]، وَالفَرَّاءُ[2]، وَالأخْفَشُ[3]، وَالزَّجَّاجُ[4].

يَقولُ سيبويهِ عنْ هَذَا الوجهِ: (..والآخرُ- أي الرَّفعُ على الاستئنافِ - على قولك: دَعْني ولا أعُودُ فإنَّني ممَّن لا يَعودُ، فإنَّمَا يَسألُ التَّركَ وَقَد أَوجبَ على نَفسه أَنْ لا عَودةَ له ألبتَّةَ تُركَ أو لم يُترك، ولم يُردْ أن يسألَ أنْ يَجتمعَ له التَّركُ وَأنْ لا يَعُودَ)[5].

وَقَدْ رَجَّحَ الأخْفَشُ هذَا الوَجهَ إلا أنَّه جَعَلَ التَّقديرَ على مِثلِ اليَمينِ حَيثُ قَالَ عن الآية: (وإنْ شئتَ رَفعْتَ وَجعلتهُ على مِثلِ اليَمينِ كَأنَّهم قَالوا: وَلا نُكذِّبُ وَاللهِ بآياتِ ربنا، وَنكونُ وَاللهِ من المؤمنينَ .. وَالرَّفعُ وَجْهُ الكَلام وَبهِ نقْرَأُ)[6].

وممَّن ذَكَرَ هذَا التَّوجيهَ أيضًا: ابنُ خَالويهِ[7]، وَالفَارِسِيُّ[8]، وَغيرُهُمَا[9].

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٤٤.

(٢) ينظر معاني القرآن ٢٧٦/١.

(٣) ينظر معاني القرآن ٤٨٧/٢.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢٣٩/٢ – ٢٤٠.

(٥) الكتاب ٣/ ٤٤.

(٦) معاني القرآن ٤٨٧/٢.

(٧) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٥٤ .

وَهَذَا الوَجهُ — وَإنْ كَانَ النّاسُ قَدْ ذَكروه ورجَّحُوه وَاختارهُ سيبويهِ – فإنَّ بعضهمْ استَشكلَ عليه إشْكَالاً، وَهوَ أنَّ الكذبَ لا يقعُ في الآخرةِ، فكيفَ وُصفُوا بأنَّهمْ كَاذبونَ في قولِهم: (وَلا نُكذِّب ونكون) !؟

وَقد أُجيبَ عنه بِثَلاثةِ أوجُهٍ وَهِيَ:

الأوَّل: أنَّ تأويلَ قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [1] – آخرَ الآيةِ التي تَليها– أي: لكاذبونَ في الدُّنيا في تكذيبهمْ الرُّسلَ، وإنكارِهمْ البعثَ، فيكونُ ذلكَ حِكَايةً للحَالِ التي كَانوا عليها في الدُّنيا[2].

الثَّاني: قَدْ أَجَازَ أبو عَمْرٍو وغيرُه وُقوعَ التَّكذيبِ في الآخرة؛ لأَنَّهم ادَّعوا أنَّهم لو رُدُّوا لم يكذبوا بآياتِ اللهِ، وأنَّهمْ يؤمنونَ، فَعَلِمَ اللهُ ما لا يكونُ لو كَانَ كَيفَ كَانَ يَكونُ، فأكذبَهم اللهُ في دَعْوَاهم[3].

الثَّالث: أنَّ قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ استئنافٌ لذمِّهم بالكذبِ، وأنَّ ذَلكَ شأنُهم[4].

وَهُناكَ توجيهٌ آخرُ لقراءةِ رَفعِ الفعلينِ (نُكذِّبُ) وَ (نَكونُ) ذَكَرهُ النَّحَّاسُ في كتابه: (إعراب القرآن) وهو: أنْ يَكونَ الرَّفعُ في (نكذبُ) و (نكونُ) عَطفًا على الفِعلِ قبلهما، وهو (نُرَدُّ)، فيكون انتفاءُ التكذيبِ، والكونُ من المؤمنينَ داخلينِ في التَّمني، أي: وليتنا لا نُكذبُ، وليتنا نَكونُ من المؤمنين[5].

---

(٨) ينظر الحجة ٢/ ١٥٤.

(٩) كمَكيّ في المشكل ١/ ٢٦٣، وابن زنجلة في حجة القراءات ٢٤٥، والزمخشري في الكشاف ٢/ ١٠٥، وابنُ عطية في المحرر الوجيز ٢/ ٣٩٥.

(١) سورة الأنعام من الآية ٢٨.

(٢) ينظر المشكل ١/ ٢٦٢.

(٣) ينظر المشكل ١/ ٢٦٢ – ٢٦٣، والكشف ١/ ٤٤٨.

(٤) ينظر الدر المصون ٣/ ٣٨ .

(٥) ٢/ ٧ .

وَقَدْ سُبِقَ النَّحَّاسُ لهذا التَّوجيهِ أيضًا، قَالَ سيبويهِ بعدَ أنْ ذكَرَ الآيةَ: (.. فالرَّفعُ على وجهين: فَأحدُهما: أنْ يَشرَكَ الآخِرُ الأولَ، وَالآخَرُ على قولك: دعنِي ولا أعُودُ)[٦].

وَممَّن ذَكَرَ هَذَا الوَجهَ أيضًا: الأخفشُ [١]، وَالزَّجَّاجُ[٢]، والفَارسيُّ[٣]، وَغيرُهم[٤].

وَذَكرَ ابنُ يعيشَ الوَجهينِ السَّابقينِ وأنَّهُمَا لعيسى بنِ عُمرَ، وَأبي عَمرِو بنِ العلاءِ حيثُ قالَ: (وأمَّا الرَّفعُ فكانَ عيسى بنُ عمرَ يجعلهما مُتمنَّيينِ معطوفين على (نُرَدُّ) ويقولُ: (إنَّ الله تعالى أكذبَهم في تمنِّيهم)

وَكَانَ أبو عمرو بن العلاءِ يرفعُهما لا على سَبيلِ هذا الوَجهِ بلْ على سبيلِ الاستئنافِ وتأويلُ: (وَنَحنُ لا نُكذبُ بآياتِ ربنا، وَنكونُ من المؤمنينَ إنْ رُددنا) فالفعلانِ الأخيرانِ غير متمنيين ولذلكَ أكذبَهم اللهُ) [٥].

وَهناكَ تَوجيهٌ ثَالثٌ لقراءةِ الرَّفعِ أَجَازهُ الزَّمخشريُّ وَهوَ: أنْ تكونَ الوَاوُ في قَوله: (ولا نكذبُ) وَاوَ الحَالِ والمضارعُ بعدَها (نكذبُ) خَبرٌ لمبتدأ مُضمرٍ، والجملةُ الاسميةُ في محل نصبٍ على الحالِ من مرفوعِ (نُرَدُّ)، وَالتقديرُ: ياليتنا نُردُّ غيرَ مكذبينَ، وَكائنينَ من المؤمنينَ، فيكونُ تمني الرَّد مقيَّداً بهاتينِ الحالين، وعلى ذلكَ فالفعلانِ داخلانِ في التَّمني[٦].

وممَّن ذَكَرَ هذا الوَجْه أيضًا: العُكبريُّ[٧]، وأبو حَيَّانَ[٨]، وَالسَّمينُ الحَلبيُّ[٩].

---

(٦) الكتاب ٣/ ٤٤.

(١) ينظر معاني القرآن ٢/٤٨٧.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٣٩ – ٢٤٠.

(٣) ينظر الحجة ٢/ ١٥٤.

(٤) كمكي في المشكل ١/ ٢٦٢، والعكبري في التبيان ١/ ٣٦٤.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٢٥ – ٢٦. ط عالم الكتب – بيروت.

(٦) الكشاف ٢/ ١٠٥.

(٧) ينظر التبيان ١/ ٣٦٤.

(٨) ينظر البحر ٤/ ١٠٧ .

(٩) ينظر الدر المصون ٣/ ٣٧.

وقد استشكلَ النَّاسُ الوجهينِ الأخيرين بِأنَّ التَّمنِّي إنشَاءٌ، وَالإنشَاءُ لا يَدخُلهُ الصِّدقُ ولا الكذبُ، وإنَّما يَدْخُلانِ في الخبرِ، وَهَذَا قَدْ دَخَلهُ الكَذِبُ لقولِهِ تَعَالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ وقد أُجيبَ عنْ ذَلكَ بِجَوابين:

أحدهما: ذَكره الزَّمخشريُّ فقالَ: (هَذا تَمَنٍّ قَدْ تضَمَّنَ معنَى العِدَةِ، فَجَازَ أنْ يتعلَّقَ به التكذيبُ، كَمَا يقولُ الرَّجلُ: ليتَ اللهَ يرزقني مَالاً فأحسنَ إليكَ وأكافئكَ على صنيعكَ، فَهذا مُتَمنٍّ في معنَى الوَاعِدِ، فَلَو رُزِقَ مَالاً وَلم يُحسِنْ إلى صَاحبِهِ و لم يُكافئه كَذَبَ، كأنَّه قالَ: إنْ رزقني اللهُ مالاً كافأتكَ على الإحسانِ)[1].

ونَحو قَولِ رَجُلٍ شِرِّيرٍ بعيدٍ منْ أفعالِ الطَّاعاتِ: ليتني أحُجُّ وأجاهدُ وأقومُ الليلَ، فيجوزُ أنْ يُقالَ لهذا على تَجوّز: كَذَبتَ، أي: أنتَ لا تصلحُ لفعلِ الخيرِ ولا يَصلحُ لكَ)[2].

الثَّاني: (أنْ يكونَ قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ إخبَارًا من اللهِ أنَّ سَجيَّةَ هؤلاء الكفار هي الكذبُ، فيكون ذلكَ حكايةً وَإخباراً عنْ حَالهمْ في الدّنيا -كمَا مَرَّ سَابقًا- لا تعلُّق له بمتعلق التمني)[3].

والرَّاجحُ في قراءةِ الرَّفعِ - واللهُ أعلمُ — التَّوجيهُ الأوَّلُ وهو أنْ يكونَ الفعلان مرفوعين على الاستئنافِ؛ لأنَّ الجمهورَ عليه، ولأنَّه يُؤيِّدهُ كَذلكَ قولُه عَــزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ فَدَلَّ تكذيبهمْ أنهم إنَّما أخبروا عن أنفسهمْ بذلكَ و لم يتمنوه، لأنَّ التمني لا يقعُ جوابه التكذيب، إنَّما يكونُ التَّكذيبُ في الخبرِ[4].

---

(١) الكشاف ٢/ ١٠٥.

(٢) البحر المحيط ٥/ ١١٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ينظر المشكل ١/ ٢٦٢.

وأمَّا التَّوجيهَانِ الأخيرانِ فيؤخَذُ عليهما مَا يَترَتَّبُ عليهما مِنْ دُخُولِ التَّمنِّي تَحْتَ الخَبرِ.

* * * * *

وأمَّا قِراءةُ نصبِ الفعلينِ (نُكذِّبَ) و (نَكونَ) فَقَدْ ذَكرَ النَّحَّاسُ أنَّ المعنى: (يا ليتنا وَقَعَ لنا الرَّدُّ، وأنْ لا نكذبَ)، وبهذا المعنى يَكونُ النصبُ بالواوِ على أنَّــه جوابُ التَّمني- كَمَا صَرَّحَ بذلكَ في إعراب القرآن[1] — فلا يكونُ داخلاً في التمني، وَمَا بعدَ الواوِ في هذا كمَا بعدَ الفَاءِ.

وَالنَّحَّاسُ بهذا التَّوجيهِ مُوافقٌ لشيخهِ أبي إسْحَاقَ الزَّجَّاج فَقَدْ سَاقَ تفسيره للآيـــة – كما مرَّ- وَتَمامُ حديثه كالآتي: (..فأمَّا النَّصبُ -أي في الآيةِ- فعلى يا ليتنا نُرَدُّ، وتكون: (يا ليتنا نُردُّ ولا نكذبَ) على الجوابِ بالواوِ في التمني، كَمَا تقولُ: ليتكَ تصيرُ إلينا ونكرمَكَ، المعنى: ليتَ مصيرَك يقعُ، وإكرامنا، ويكونُ المعنى: ليتَ ردَّنا وَقَع وأنْ لا نكذبَ، أي: إن رُددنا لم نكذب)[2] .

وَقَدْ سَبَقَهما الأخفشُ لهذا التَّوجيهِ حيثُ يقولُ بعدَ أنْ ذَكَرَ الآيَةَ: (..نَصَبَ لأنَّه جوابٌ للتَّمني وَمَا بَعَدَ الوَاوِ كمَا بَعدَ الفَاءِ)[3].

وممَّنْ ذَكَرَ هَذَا الوَجهَ غَيرُ مَنْ تَقَدَّمَ: مَكِّيٌّ[4]، وَالزَّمخشريُّ[5]، وَأبو البركات بنُ الأنباريِّ[6].

وَهناكَ تَوجيهٌ آخَرُ لقِراءةِ النَّصبِ وهوَ قَريبٌ من الأوَّلِ وَهوَ: أنْ يكونَ نصبهما بإضمارِ (أَنْ) بَعدَ وَاوِ المعيَّةِ التي بمعنَى الجمعِ، وَ(أنْ) مصدريةٌ ينسبكُ منها وَمن الفِعلِ

---

(١) ٢/ ٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٤٠.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٤٨٧.

(٤) ينظر المشكل ١/ ٢٦٣.

(٥) ينظر الكشاف ٢/ ١٠٥.

(٦) ينظر البيان ١/ ٢٧٠ .

بَعدَها مَصدرٌ مَرفوعٌ مَعطوفٌ على مَصدرٍ مُتوهَّم مُقدّرٍ من الجُملةِ السَّابقةِ وَالتقديرُ: يا ليتنا لنا رَدٌّ، وانتفَاءُ تكذيبٍ بآياتِ ربِّنا، وَكَونٌ من المؤمنينَ، وَتكونُ هذهِ الثَّلاثة الأشياء (الرَّدُّ، وَعَدمُ التَّكذيبِ، وَالكونُ من المؤمنينَ) مُتمنَّاةً بقيدِ الاجتمَاعِ لا أنَّ كُلَّ وَاحدٍ مُتمنَّى وَحدَه[٧].

وَمثلُ النَّصبِ في هَذهِ الآيةِ النَّصبُ في قولهمْ: لا تَأكلِ السَّمَكَ وَتشرَبَ اللبنَ، وَكذلكَ قَولُ الشَّاعِرِ[١]:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعلْتَ عَظِيْمُ

وَالمرَادُ: لا تَجمعْ بينَ أَكلِ السَّمكِ وَشُربِ اللبنِ، وَلا بَينَ نَهيكَ عَنْ شيءٍ، وإتيانَكَ مثلَه.

وَهَذَا التَّوجيهُ هُوَ رأيُ جُمهورِ البصريينَ[٢]، وَرَجَّحَهُ أبو حَيَّانَ[٣] وَالسَّمينُ الحَلبيُّ[٤].

قَالَ ابنُ يعيش في الآيةِ: (فَأمَّا النَّصبُ فعلى معنَى الجَمعِ، وَالتقديرُ: يَا ليتَنا يُجمَعُ لنَا الرَّدُّ، وَتركُ التَّكذيبِ، وَالكونُ من المؤمنينَ)[٥].

وَيَرَى الكُوفيونَ في مِثلِ هذهِ الآيةِ أنْ يكونَ الفعلانِ منصوبينِ على الصَّرفِ أي المُخَالفةِ وَالمقصود بها: مُخَالفةُ الثَّاني للأوَّلِ في المعنَى، وَلِذَا يُخَالفُه في الإعرابِ[٦]، يَقولُ الفَرَّاءُ في الآيةِ:

---

(٧) ينظر البحر ٥/ ١١٢، والدر المصون ٣/ ٣٩.

(١) البيت من الكامل وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٣، ونُسب كذلك للأخطل، والمتوكل الليثي، وسابق البربري، والطرماح، ينظر الكتاب ٣/٤١، وشرح شواهد المغني ٢٦١، وخزانة الأدب ٨ / ٥٦٤ – ٥٦٧، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/ ٨٨٧.

(٢) ينظر الإنصاف ٢/ ٥٥٥.

(٣) ينظر البحر ٥/ ١١٢.

(٤) ينظر الدر ٣/ ٣٩.

(٥) شرح المفصل ٧/ ٢٣ – ٢٤.

(٦) ينظر الإنصاف ٢/ ٥٥٥ – ٥٥٦.

(وَالنَّصبُ جائزٌ على الصَّرفِ، كَقولكَ: لا يَسعُني شَيءٌ وَيضيقَ عَنكَ)[٧].

وَيَرى أبو عُمرَ الجَرميُّ من البصريينَ أنَّ الوَاوَ هِيَ النَّاصبةُ بنفسها؛ لأنَّها خَرَجتْ عنْ بابِ العَطفِ[٨].

وَالرَّاجحُ في قِراءةِ النَّصبِ – وَاللهُ أعْلَمُ – مَا ذَهبَ إليه جُمهورُ البصريينَ وَهوَ أنْ يكونَ نصبُ الفعلينِ بأنْ مُضمرةً بعدَ واوِ المعِيَّةِ؛ وَذَلكَ لِسَلامَتِهِ مِنَ الاعتِرَاضَاتِ التي اُعتُرِضَ بها عَلَى التَّوجيهينِ الآخَرينِ وَهِيَ كالآتي:

– يُرَدُّ على التَّوجيهِ الأوَّلِ وَهُوَ ما ذَهَبَ إليه الأخفشُ، بِمَا رَدَّ به أبو حَيَّانَ فَقَد قَـــالَ: (.. وَكثيرًا مَا يُوجدُ في كتبِ النَّحوِ أ نَّ هذهِ الوَاوَ المنصوبُ بعدَها هُوَ على جَوابِ التَّمني كَمَا قَالَ الزَّمخشريُّ: (ولا نُكذِّبَ وَنكونَ) بالنصبِ بإضْمار أنْ على جَوابِ التَّمني، وَمَعناه (إنْ رُددْنَا لم نُكذبْ وَنكنْ من المؤمنينَ) انتهى، وَليسَ كَمَا ذَكَرَ فإنَّ نصبَ الفعلِ بعدَ الواوِ ليسَ على جِهةِ الجوابِ ؛ لأنَّ الوَاوَ لا تَقعُ في جَوابِ الشَّرطِ فلا يَنعقدُ مما قَبلها وَلا مما بَعدها شَرطٌ وَجوابٌ ، وإنَّما هي واوُ الجَمعِ يُعطفُ ما بَعدَها على المصدرِ المتوهَّمِ قبلها وهيَ واوُ العطفِ يَتَعَيَّنُ مع النصبِ أحدُ مَحاملها الثَلاثةِ وهي المعيَّةُ، وَيميزها من الفَاءِ، تَقديرُ شرطٍ قبلها أو حَالٍ مكانَها.

– وَشُبْهةُ مَنْ قَالَ: إنَّها جَوابٌ أنَّها تنصبُ في المواضعِ التي تنصبُ فيها الفَاءُ فتُوهِم أنَّها جَوَابٌ)[١].

قَالَ سيبويهِ: (اعلمْ أنَّ الواوَ تنصبُ ما بَعدَها في غيرِ الواجبِ من حيثُ انتصبَ ما بعدَ الفَاءِ.. وَمعناهَا وَمعنَى الفَاءِ مُختلفانِ ألا تَرَى:

لا تَنـــْهَ عَـــنْ خُـــلُـــقٍ وَتَأْتـــيَ مِثْلَـــهُ

فَلو دَخَلت الفَاءُ ههنا لأفسدت المعنَى، وإنَّما أرادَ لا يَجتمعنَّ النَّهيُ والإتيانُ.

وَتقولُ: لا تأكل السَّمَكَ وتشربَ اللبنَ، فلو أدخَلتَ الفَاءَ ههنا فَسَدَ المعنَى)[٢].

---

(٧) معاني القرآن ١/ ٢٧٦.

(٨) ينظر الإنصاف ٢/ ٥٥٦ – ٥٥٧.

(١) البحر ٥/ ١١٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٤١– ٤٢.

وَيوضِّحُ لك أنَّها ليستْ بجوابٍ: انفرادُ الفَاءِ دُونَها بأنَّها إذا حُذفتْ انْجزَمَ الفعلُ بعدَها بِمَا قبلها لما تضمَّنه منْ معنى الشَّرطِ، وَأُجيبَ كذلكَ بأنَّ الوَاوَ هنا أُجريتْ مُجرى الفَاءِ، وَجَعَلَها ابنُ الأنباريِّ مُبدلةً منهَا، وَيؤيِّدُ ذَلكَ قِراءةَ ابنِ مسعودٍ (فَلا نكذبَ) بِالفَاء نَصْبًا[٣].

وَأمَّا مَا ذَهَبَ إليه الكُوفيونَ فَمَردُودٌ؛ لأنَّ الخِلافَ لا يَصلحُ أنْ يكونَ ناصبًا، وَيدلُّ على ذلكَ قولكَ: مَا جَاءَ زَيدٌ لكن عمرو، وَجَاءَ زَيدٌ لا عمرو، حَيثُ خَالفَ الثَّاني الأوَّلَ وَصُرِفَ عنه لكنهما اتَّحَدا في الإعرابِ[١].

وأمَّا مَا ذَهَبَ إليه الجَرميُّ فباطلٌ؛ لأنَّه لو كَانتْ هيَ العَاملةُ كَمَا زَعَمَ لجَازَ أنْ تدخلَ عليها الفَاءُ والواوُ للعطفِ، وفي امتناعهِ مِنْ ذلك دليلٌ على بُطلانِ مَا ذَهبَ إليه[٢].

* * * * *

وأمَّا قِرَاءةُ ابن عَامرٍ برفعِ (نُكذِّبُ) وَنصبِ (نَكونَ) فقَدْ سَاقهَا النَّحَّاسُ هنا و لم يُعلِّقْ عليها، إلا أنَّه وَجَّهَها في كتابه (إعراب القُرآنِ) بقولهِ: (وَرَفْعُ الأوَّلِ على قِراءةِ ابنِ عَامرٍ على القَطْعِ ممَّا قبله، أو العَطفِ وَيجعل (وَنكونَ جَوَابًا)[٣].

أي: أنَّ مَا ذَكرَه سيبويهِ سَابقًا في قِراءةِ الرَّفعِ يَصحُّ هنا في رَفعِ (نُكذِّبُ):

فَيُحتملُ أنْ يكونَ رفعه على العَطفِ على (نُرَدُّ)، أو القَطعُ، فيكونَ دَاخِلاً في التَّمني على العطفِ، وغيرُ داخلٍ فيه على القَطعِ، أي الثَّباتِ على تَركِ التَّكذيبِ، والمعنى: وَلا نُكذبُ رُددنَا أو لم نُردّ.

وأمَّا نَصبُ (وَنكونَ) فَيَرى النَّحَّاسُ أنْ يكونَ جوَابًا للتَّمني كَمَا ذُكِرَ سَابقًا، فيكونُ دَاخِلاً فيهِ[٤].

---

(٣) الدر المصون ٣/ ٤٠.

(١) ينظر الإنصاف ٢/ ٥٥٦.

(٢) الإنصاف ٢/ ٥٥٦ – ٥٥٧.

(٣) ٢/ ٧.

(٤) ينظر إعراب القرآن ٢/ ٧، والكشف ١/ ٤٢٨ – ٤٢٩، والدر المصون ٣/ ٤٠.

* * * * *

وأمَّا قِرَاءةُ أُبي بن كَعْبٍ التي سَاقَها النَّحَّاسُ أخيرًا (ولا نُكَذِّبَ بآياتِ ربِّنا أبدًا) فهيَ من القِراءاتِ الشَّاذَّةِ وَلعلَّها مَحمولةٌ على التَّفسيرِ(٥) – والله أعلم –.

المطلب الثاني

التبادل بين أحرف المضارعة

---

(٥) وردت القراءة في المحرر الوجيز ٢/ ٢٨١، والبحر المحيط ٤/ ١٠٦، وتفسير القرطبي ٦/ ٤٠٩.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﭽ وَمَن قُتِلَ مَظۡلُومٗا فَقَدۡ جَعَلۡنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلۡطَٰنٗا فَلَا يُسۡرِف فِّي ٱلۡقَتۡلِۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورٗا ﭼ [1].

قَرَأَ حَمْزةُ، وَالكِسَائيُّ، وَابنُ عَامرٍ (فَلا تُسْرِفْ) بالتَّاء جَزْمًا، وَقَرَأَ البَاقونَ (فَلايُسْرِفْ) باليَاءِ جَزْمًا[2]، وفي قِرَاءةِ أُبيٍّ (فلا تُسرِفُوا في القَتلِ، إنَّ وليَّ المقتولِ كَانَ مَنصورًا)[3].

قَالَ النَّحاسُ -رحمه الله-: (ثُمَّ قَالَ جَلَّ وُعزَّ : ﭽ فَلَا يُسۡرِف فِّي ٱلۡقَتۡلِ ﭼ

...

وَقَرَأَ حُذيفةُ (فَلا تُسرِفْ فِي القَتْلِ) بالتَّاء.

وَرَوَى العَلاءُ بنُ عبدِ الكَرِيمِ[4] عَنْ مُجاهدٍ قَالَ: هُوَ للقَاتِلِ الأوَّلِ.

وَالمعنَى عِندهُ عَلَى هَذَا: فَلا تُسْرِفْ أَيُّهَا القَاتِلُ.

ثُمَّ قَالَ جَلَّ وعَزَّ: ﭽ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورٗا ﭼ .

رَوَى ابنُ كَثِيرٍ عَنْ مُجاهِدٍ قَالَ: إنَّ المَقْتُولَ كَانَ مَنصُورًا، وَمعنى قَولِهِ: أنَّ الله نَصَرَه بوليِّه.

---

(١) سورة الإسراء آية ٣٣.

(٢) ينظر السبعة ٣٨٠، وبدون (ابن عامر) في التيسير ١٤٠، والبحر المحيط ٦/ ٣٠، والنشر ٢/ ٣٠٧.

(٣) في معاني القرآن للفراء ٢/ ١٢٣ (فلا يسرفوا) بالياء، وفي القراءات الشَّاذة لابن خالويه ص ١٢١، والكشاف ٣/ ١٧٨، والمحرر الوجيز ٣/ ٤٥٣ (فلا تسرفوا) بالتاء.

(٤) أبو عون الكوفي، ثقة عابد، روى عن مجاهد، وحبيب ابن أبي ثابت، ومرة الهمداني، وآخرين، وروى عنه الثوري، وشريك، ومحمد بن طلحة بن مصرف، ووكيع، وغيرهم، توفي سنة ١٥٠هـ. ينظر تهذيب التهذيب ٨/ ١٦٧.

وَرُوِيَ أنَّه في قِرَاءةِ أُبيٍّ (فلا تُسرِفُوا في القَتْلِ، إنَّ وَلِيَّ المقتولِ كَانَ مَنصُورًا).

قَالَ أبو جَعْفرٍ : الأبْيَنُ بالِيَاءِ، وَتكونُ للوليِّ؛ لأنَّهُ إنَّمَا يُقَالُ : (لا يُسْرِفْ) لِمَنْ كَانَ له أنْ يَقْتُلَ، فَهَذَا للوَلِيِّ.

وَقَدْ يَجوزُ بِالتَّاءِ، وَيَكونُ للوَلِيِّ أيضًا، إلا أنَّه يُحتَاجُ فيهِ الى تَحويلِ المُخَاطَبَةِ)[٥].

التَّوجيهُ النَّحويُّ:

وَجَّهَ النَّحَّاسُ قِراءتِي الغَيْبةِ وَالخِطَابِ في قولهِ: (فلا يُسرفْ) وَاهتمَّ -رَحِمَهُ اللهُ- بِذكرِ مَرْجعِ الضَّميرِ المستترِ في الفِعلِ؛ ليتبينَ المعنَى من الآيةِ، فَسَـــاقَ بِدَايةً أقوالَ بعض العلمــــاءِ (كَمُجاهدٍ، وَطلقِ بنِ حَبيبٍ، وَسعيدٍ بنِ جُبيرٍ، وَالضَّحَّاكِ) في المرادِ بالإسرافِ في القَتلِ الوَاردِ في الآيةِ، وَخُلاصةُ تلكَ الأقوالِ أنَّ الإسْرَافَ المنهيَّ عنهُ في الآيةِ قد اُختُلفَ فيهِ على عِدَّةِ أقوالٍ، لَعَلَّ أبْرزَها ما يأتِي:

١. أنْ يَقتلَ غَيرَ القَاتلِ (قَالَهُ ابنُ عبَّاسٍ، والحسنَ، وَمُجاهدٌ، وَقتَادَةُ)[١].

٢. أنْ يَقتلَ اثنينِ بوَاحدٍ (قَالَهُ ابنُ جُبيرٍ)[٢].

٣. أنْ يَقتلَ أبَا القَاتلِ أو ابنَه (قَالَهُ الضَّحَّاكُ)[٣].

٤. أنْ يَتَولَّى هُوَ قَتلَ القَاتِلِ دُونَ السُّلطانِ (ذَكَرَهُ الزَّجَّاجُ)[٤].

وَكَانَت العَربُ إذا قُتِلَ فيها السَّيدُ وكانَ قاتِلهُ خَسيسًا لم يَرضوا بِأنْ يُقتَلَ قَاتله، وَربَّمَا لم يَرضوا أنْ يُقتَلَ وَاحِدٌ بِوَاحدٍ حتَّى تُقتَلَ جَمَاعةٌ بواحِدٍ[٥].

---

(٥) معاني القرآن ٤/ ١٥٠ – ١٥٢.

(١) ينظر تفسير الطبري ١٥/ ٨٢، وتفسير القرطبي ١٠/ ٢٥٥، والبحر المحيط ٦/ ٣٠.

(٢) ينظر المصادر السابقة .

(٣) ينظر المصادر السابقة .

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٧٣.

(٥) ينظر المصدر السابق .

وَقَدْ اختُلِفَ – أيضًا– في مَرجعِ الضَّميرِ على قِراءتي الغَيبةِ والخطَابِ، فَعَلى قِراءةِ الغَيبةِ (فلا يُسرفْ في القَتل) قِيلَ: إنَّ مَرْجعَ الضَّميرِ هُنا للوَلي[٦]، وَيُؤيِّد ذلكَ تِلكَ المعاني السَّابقة التي سُقناهَا في المقصودِ بالإسْرافِ في القَتْلِ. وَهَذَا مَا رَجَّحَهُ النَّحَّاسُ في إعرَابِ القُرآنِ بقوله: (..وَهَذا أولاهَا عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ؛ لأنَّه أقربُ إليهِ) [٧].

وقيل: إنَّ مَرْجِعَهُ للقَاتلِ والمعنى: نُهيَ أنْ يَقتلَ مَنْ لا يَجبُ له قَتْلُه[٨].

وَأمَّا مَرْجعُ الضَّميرِ على قِرَاءةِ الخِطَابِ (فلا تُسْرِفْ في القَتْل) فَقِيلَ: إنَّهُ يَعودُ للولي[١]، وَيؤيِّدهُ كَذَلكَ ما ذُكرَ سَابقًا في المقصودِ بالإسْرَافِ في القَتلِ.

وَقيلَ: يَعودُ للقَاتِل[٢]، كَمَا رُوِيَ عنْ مُجَاهدٍ، والمعنى: لا تُسْرِفْ أيُّها القَاتلُ فَتقتُلَ أحَدًا ظُلمًا.

وَذَكَرَ الطَّبرِيُّ أنَّ الخِطَابَ للنَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وَسلَّمَ، وَلأمتهِ مِنْ بَعدِه.

يَقولُ في ذلكَ: (..وَالصَّوابُ من القَولِ في ذَلكَ عندي أنْ يُقالَ: إنَّهُمَا قِراءتانِ مُتقاربتا المعنى، وَذَلكَ أنَّ خِطَابَ اللهِ تَبَاركَ وَتَعَالى نبيَّه صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلمَ بأمرٍ أو نَه يٍ في أحكامِ الدِّينِ قَضَاءٌ منه بذَلكَ على جَميعِ عِبَادِه ، وَكذَلك أمرُه وَنَهيهُ بعضهم أَمْرٌ منه وَنَه ي جميعهم إلا فِيمَا دَلَّ فيه على أنه مخصوصٌ به بعض دونَ بعضٍ، فإذا كَانَ ذَلكَ كَذَلكَ .. فَمعْلومٌ أنَّ خِطَابه تَعَالى بِقوله: (فلا تُسرفْ في القَتْلِ) نبيَّه صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّم– وإنْ كَانَ مُوَجَّهًا إليه– أنَّه مَعْنِيٌّ به جَميع عبادِه فَكَذَلكَ نَهيه وَلِيَّ المقتولِ أو القَاتلِ عن الإسْرافِ في القَتلِ والَّتعدي فيه نَه يٌ لجميعِهم، فبأي ذلك قَرَأ القَارئُ فمصيبٌ صَوَابَ القِراءةِ في ذلك)[٣].

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ١٢٣ ، وتفسير الطبري ١٥/ ٨٢، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١/ ٢١٧، والبحر المحيط ٦/ ٣٠.

(٧) ٢/ ٢٧١

(٨) ينظر تفسير الطبري ١٥/ ٨٢، والكشف ٢/ ٤٦.

(١) ينظر تفسير الطبري ١٥/ ٨٢، والحجة في القراءات السبع ١/ ٢١٧، والبحر المحيط ٦/ ٣٠.

(٢) ينظر تفسير الطبري ١٥/ ٨٢.

(٣) ينظر المصدر السابق.

* * * * *

وَأَمَّا قِرَاءة أُبيٍّ (فلا تُسرِفُوا في القَتْلِ) فقَدْ رَدَّه على چچ چ چ[٤] قبله، وَالأَوْلى حَمْلُ قوله: (إنَّ وَلِيَّ المقتولِ كَانَ مَنصورًا) على التَّفسيرِ لا القِراءةِ، لمخالفتهِ السَّوادَ، ولأنَّ المستفيضَ عنه (إنَّه كَانَ مَنصُورًا) كَقِرَاءةِ الجَمَاعَةِ[٥].

إلا أَنَّ الفَرَّاءَ رَوَاهَا عَنْ أُبيٍّ باليَاءِ (فَلا يُسْرِفوا) [١] وَلَعلَّهُ كَذَلكَ رَدَّه إلى قَوله: چچ چ چ ثُمَّ حَصَلَ في الآيةِ التفَاتٌ من الخِطَاب إلى الغَيبةِ.

وَقَدْ رَجَّحَ النَّحَّاسُ مرجعَ الضَّمير (للوليِّ) على كلا القِراءتينِ، وَرَجَّحَ قراءةَ الغَيبةِ على الخِطَابِ بقولهِ: (الأبينُ بالياء، وَتكونُ للوليِّ)، وَعَلَّلَ سَبَبَ ذَلكَ بأنَّه إنَّمَا يُقالُ: (لا يُسرفْ) لمنْ كانَ له أنْ يقتلَ، وَهَذَا للوليِّ، أي أنَّ النَّهيَ عن الإسرافِ الوَاردِ في الآيةِ لا يكونُ إلا لمنْ له الحَقُّ في القَتْلِ والاقتصَاصِ من القَاتلِ وهو الوليُّ، وأَمَّا غيرُه فإنَّه مَنهيٌّ عن القَتْلِ أصْلاً.

ثُمَّ قَالَ: (وَقَدْ يَجوزُ بالتَّاءِ، وَيكونُ للوليِّ أيضًا، إلا أنَّه يُحتَاجُ فيهِ إلى تَحويلِ المُخَاطبةِ) أي الالتِفَاتِ من الغَيبةِ إلى الخِطَابِ.

---

(٤) سورة الإسراء من الآية ٣٢.

(٥) ينظر البحر المحيط ٦/ ٣٠.

(١) معاني القرآن ٢/ ١٢٣.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﭽ ﭿ ﮀ ٱلزَّقُّومِ طَعَامُ ٱلۡأَثِيمِ كَٱلۡمُهۡلِ يَغۡلِي فِي ٱلۡبُطُونِ ﭼ [1].

قَرَأَ ابنُ كثيرٍ ، وَحَفْصٌ (يغلي) باليَاءِ، وَقَرَأَ البَاقُونَ (تغلي) بِالتَّاءِ[2].

قَالَ النَّحَّاسُ –رَحِمَهُ اللهُ–: (.. ثُمَّ قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﭽ كَٱلۡمُهۡلِ يَغۡلِي فِي ٱلۡبُطُونِ ﭼ

رَوَى سَعيدُ بنُ جُبيرٍ، وَأبو ظَبيانَ [3] عنْ ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: المُهلُ: دُرْدِيُّ الزَّيتِ[4].

ثُمَّ قَالَ: (تغلي في البطون) يَعني الشَّجَرةَ.

وَمَنْ قَالَ: (يغلي) جَعَلَه للطَّعَامِ، وَالزَّقُّومِ.

وَقَالَ الفرَّاءُ وأبو حَاتِمٍ: مَنْ قَالَ: (يغلي) جَازَ أنْ يَجعلهُ للمُهْلِ.

قَالَ أبو جعفرٍ: وَهَذا غَلَطٌ؛ لأنَّ المُهْلَ ليسَ هُوَ الذي يَغلي في البُطونِ وَإنَّما شُبِّهَ بِهِ)[5]. ما يَغْلِي

التَّوجيهُ النَّحويُّ:

---

(١) سورة الدخان الآيات ٤٣ – ٤٥.

(٢) ينظر السبعة ٥٩٢ ، والتيسير ١٩٨ ، والتبصرة ٦٥٣ ، والنشر ٢/ ٣٧١.

(٣) أبو ظَبيان: هو حصين بن جندب بن الحارث الجَنْبي الكوفي ثقة حديثه في الكتب الستة، توفي سنة ٨٩هـ، وقيل: سنة ٩٠هـ، ينظر تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢٧، وسير أعلام النبلاء ٢/ ٤٠٤ .

(٤) دردي الزيت: ما يبقى في أسفله ، وأصله ما يركد في أسفل كل مائع. ينظر لسان العرب ١١/ ٦٣٣.

(٥) معاني القرآن ٦/ ٤١٢ – ٤١٣.

وَجَّهَ النَّحَّاسُ قِرَاءةَ تَأنيثِ الفِعلِ (تغلي) بأنَّ فَاعلَه ضَميرٌ يَعودُ على الشَّجرَةِ، بمعنَى أَنَّ شَجرَةَ الزَّقومِ تَغلي في بُطونِهمْ، كَمَا ذَكَرَ ذَلكَ المفَسِّرونَ، وَهُوَ وَاضِحٌ بلا خِلافٍ[٦].

وَإعرابُ جُملةِ (تغلي في البطون) خَبرٌ ثَانٍ لإنَّ، أو حَالٌ على رَأيٍ، أو خَبرُ مبتدأ مُضمرٍ أي: هيَ تَغلي[٧].

وَيَرَى الألوسِيُّ أنْ يكونَ (كالمهلِ) خَبَرًا ثَانيًا لإنَّ، وجملةُ (تغلي في البطون) خبرًا ثالثًا لها[٨].

وَأَمَّا قِرَاءةُ تذكيرِ الفِعلِ (يغلي) فَوجَّهَهَا النَّحَّاسُ بأنَّ فَاعلهُ ضَميرٌ يعودُ على الطَّعامِ، والزَّقومِ، وَسياقُ حديثِهِ هُنَا يُوحي بأنَّه يُجيزُ أنْ يَكونَ مَرجعُ الضَّميرِ على أحدهما، أي أنَّ الذي يَغلي في البطونِ إمَّا أنْ يكونَ (الطعام) أو (الزقوم).

وَقَدْ وَافقَه في ذَلكَ العُكبريُّ[١].

وَأَكثرُ المفَسِّرينَ على أنَّ مَرجعَ الضَّميرِ للطَّعامِ فَقَط[٢].

وَجَوَّزَ الفَرَّاءُ، وأبو حَاتمٍ أنْ يَعودَ الضَّميرُ على (المهل) وَلَعلَّ حُجَّتهم في ذَلكَ أنَّ الضَّميرَ يعودُ إلى أقْربِ مَذكورٍ.

وَوَافَقَهما في ذَلكَ الطَّبريُّ[٣]، وَابنُ زَنْجَلةَ[٤]، وَالبغَويُّ[٥].

---

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٤٣، وتفسير الطبري ٢٥/ ١٣٣، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٣٠٩، والكشاف ٢ / ٢٦٤ ، والمحرر الوجيز ٥ /٧٦ ، وزاد المسير ٧/ ٣٤٩.

(٧) ينظر الدر المصون ٦/ ١١٨.

(٨) ينظر روح المعاني ٢٥/ ١٣٣.

(١) التبيان ٢/ ١١٤٨ .

(٢) ينظر الكشاف ٤ / ٢٤٨، والمحرر الوجيز ٥/ ٧٦ ، وزاد المسير ٧/ ٣٤٩، والبحر المحيط ٨/ ٤٠، وتفسير القرطبي ١٦ / ١٤٩.

(٣) ينظر تفسير الطبري ٢٥/ ١٣٣.

(٤) حجة القراءات ١/ ٦٥٧.

(٥) ينظر تفسير البغوي ٤/ ١٥٤.

وَقَدْ غَلَّطَ النَّحَّاسُ – رَحِمَه اللهُ – هَذَا الرَّأيَ، وَحُجَّته أنَّ المُهلَ ليسَ هُوَ الذي يَغلي في البُطونِ، وإنَّما شُبِّه به ما يغلي.

وأَوْرَدَ هَذَا التَّغليطَ أيضًا في رَدِّه على أبي عُبيدٍ في كِتَابه (إعراب القرآن) حَيثُ يقولُ : (..وَالمعنى فيه أيضًا بَعيدٌ على مَا تأوَّله أبو عُبيدٍ؛ لأنَّه جَعَلَ (يغلي) للمُهلِ لأنَّه أقْربُ إليه وليسَ المُهْلُ الذي يغلي في البُطونِ ، إنَّما المُهْل يغلي في القُدورِ ،كَمَا رُويَ عنْ عبدِ اللهِ بن مَسعودٍ أنَّهُ أَخَذَ فضةً منْ بَيتِ المَالِ فَأذَابَها ، ثُمَّ وَجَّه إلى أهلِ المسجدِ فَقَالَ: (هذا المهل)، وَعَنْ ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: المُهل دُرْدِيٍّ الزَّيتِ.

قَالَ أبو جَعفرٍ: إلا أنَّه لا يَكونُ لدُرْدِي الزَّيتِ إلا أنْ يَغلي بِذلكَ على ظَاهرِ الآيةِ)[٦].

وَقَدْ وَافقَ النَّحَّاسَ في عَدَمِ جَوازِ مَرجعِ الضَّميرِ للمُهلِ غَيرُ وَاحِدٍ: كَمَكِّيٍّ [١] وَابن الجَوزيِّ[٢]، وَالرَّازيِّ[٣]، وَالقُرطبيِّ[٤]، وَالشَّوكانيِّ[٥].

وأمَّا إعرابُ جُملةِ (يغلي في البطونِ) فَقَدْ وَرَدَتْ فيها أوْجهٌ كَثيرةٌ وَذَلكَ عَلَى النَّحوِ الآتي:

١. قِيلَ: يَجوزُ أنْ تَكونَ حَالاً من الضَّميرِ المُستَقرِّ في الجَارِ، أي: يُشبهُ المُهلَ غَاليًا[٦].

٢. وَقِيلَ: يَجوزُ أنْ يَكونَ حَالاً من المُهل نفسِهِ[٧].

---

(٦) ٤/ ١٣٤.

(١) ينظر الكشف ٢/ ٢٦٤.

(٢) ينظر زاد المسير ٧/ ٣٤٩.

(٣) ينظر التفسير الكبير للرازي ٢٧/ ٢١٥، تحقيق مكتب دار إحياء التراث العربي، ط٣، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ١٤٢٢هـ – ١٩٩٩م.

(٤) تفسير القرطبي ١٦/ ١٤٩ – ١٥٠.

(٥) ينظر فتح القدير ٤/ ٥٨٧ .

(٦) ينظر التبيان ٢/ ١١٤٨، والدر المصون ٦/ ١١٨، وروح المعاني ٢٥/ ١٣٣.

(٧) ينظر المصادر السابقة.

٣. وَجَوَّز أبو البَقَاءِ أنْ يَكونَ خَبَرَ مُبتدأ مَحذوفٍ، أي: هُوَ يَغلي، أي الزَّقوم، أو الطَّعام[٨].

٤. وَقيلَ: (كالمهلِ) في مَحلِّ رَفعٍ خَبرُ مبتدأ مَحذوفٍ، وَجُملةُ (يغلي) خَبَرٌ ثَانٍ لِذَلكَ المبتدأ المحذوفِ[٩].

٥. وَقيلَ: (يغلي) صِفَةٌ للمُهلِ لأنَّ (أل) فيه للجنس، نحو: أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُني، وَيُعتبرُ دَاخِلاً في التَّشبيهِ، وأنتَ تَعلمُ أنَّ غَليانَ الطَّعامِ في البَطنِ فيه مُبالغةٌ أمَّا التَّشبيهُ بِمهلٍ يغلي في البَطنِ فَلا[١٠].

٦. وَقيلَ: كالمهلِ أو الكَافِ خَبرٌ ثَانٍ لإنَّ وَجُملةُ (يغلي في البطون) حَالٌ من الزَّقومِ أو الطَّعامِ[١].

٧. وَقِيلَ: كالمهلِ خَبَرٌ ثَانٍ وَالجملةُ حَالٌ منْ ضميرِ الشَّجَرةِ المستترُ فيه ، وَالتَّذكيرُ باعتبارِ كونِها طَعامُ الأثيمِ أو لاكتسابِها إيَّاه ممَّا أضيفتْ إليه وَهوَ تَكلُّفٌ مُستغنَى عنه[٢].

والرَّاجحُ في قِرَاءةِ التَّذكيرِ – وَاللهُ أعْلمُ – مَا اتَّفَقَ عليه أغْلبُ المفسرينَ مِنْ أنَّ مَرجعَ الضَّميرِ يَعودُ على الطَّعامِ، ليَتوافقَ المعنَى في القِراءتينِ؛ لأنَّ (الشَّجَرَةَ) هي (الطَّعامُ) فَالطَّعامُ هُوَ الشَّجرةُ. كَمَا ذَكرَ ذلك مَكِّيٌّ[٣] .

وَبهذَا فالذي يَظهرُ – واللهُ أعْلمُ — أنَّ جُملةَ (يغلي في البطون) خَبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديرهُ (هو) يَعودُ على الطَّعامِ كَمَا ذَكَرَ ذلكَ العُكبريُّ.

---

(٨) ينظر التبيان ٢/ ١١٤٨.

(٩) ينظر روح المعاني ٢٥/ ١٣٣.

(١٠) ينظر المصدر السابق .

(١) ينظر المصدر السابق ٢/ ١١٤٨.

(٢) ينظر المصدر السابق .

(٣) ينظر الكشف ٢ / ٢٦٤.

المبحث الثالث

توجيه القراءات الواردة في الحروف
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: فتح همزة (إنَّ).

المطلب الثاني: الاختلاف في نوع الحرف.

المطلب الثالث: الإثبات والحذف.

المطلب الأول

فتح همزة (إنَّ)

قَالَ تَعَالَىٰ: ﭽ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ ﭿ ﮀ ﮁﭼ [1].

قَرَأَ الكِسَائيُّ بِفتحِ هَمْزَةِ (إنَّ) فيهِمَا، وَقَرَأَ باقي السَّبعَةِ بِكسْرِ الثَّانيةِ فَقَط [2]، وَقَرَأَ ابنُ عَبَّاسٍ (إنَّه لا إلهَ إلا هُوَ) بِالكَسْرِ، وَ (أَنَّ الدِّينَ) بِالفَتحِ[3].

قَالَ النَّحَّاسُ –رَحِمَهُ اللهُ–: (..وَقَرَأَ الكِسَائيُّ بِفَتحِ (أنَّ) في قَولِهِ : ﭽ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ﭬ ﭼ وَفي قَولِهِ سُبحانَه: ﭽ ﭮ ٱلدِّينَ ﭿ ﮀ ﮁﭼ .

قَالَ أبو العبَّاسِ (مُحمَّد بنُ يزيدٍ): التَّقديرُ عَلَى هَذِهِ القِرَاءةِ: أنَّ الدَّينَ عِنْدَ اللهِ الإسْلامُ، بِأَنَّهُ لا إلهَ إلا هُوَ، ثُمَّ حُذفتِ البَاءُ، وَأنشَدَ سِيبوَيهِ[4]:

---

(١) سورة آل عمران الآيتان ١٨ – ١٩.

(٢) ينظر السبعة ٢٠٢، والتيسير ٨٧.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٠، ومختصر ابن خالويه ١٩، ونسبها في الإتحاف للحسن ١/ ٤٢٧.

أَمَرْتكَ الخَيرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ   فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

المعنَى: أي أمَرتُكَ بالخَيرِ.

قَالَ الكِسَائيُّ: انصُبهمَا جَميعًا، بِمعنَى شَهِدَ اللهُ أَنَّه كَذَا ، وَأنَّ الدِّين عندَ اللهِ الإسْلامُ، وَيكونُ أيضًا بمعنَى شَهِدَ اللهُ أَنَّه لا إلهَ إلا هُوَ أنَّ الدِّينَ عندَ اللهِ الإسْلامُ.

قَالَ ابنُ كَيسَان (أنَّ) الثَّانيةَ بَدلٌ مِن الأولىلأنَّ الإسْلامَ تفسيُره المعنَى الذي هُوَ التَّوجيدُ

وَقَرأَ ابنُ عَبَّاسٍ فيمَا حَكَى الكِسَائيُّ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ إِنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ... ﴾

.

وَقَرَأَ : ﴿ ... الدِّينَ ... ﴾ وَالتَّقديرُ على هَذهِ القِرَاءةِ: شَهِدَ اللهُ أنَّ الدِّينَ الإسلامُ، ثُمَّ ابتدأَ فَقَالَ: إنَّه لا إلهَ إلا هُوَ)(٥).

التَّوجيهُ النَّحويُّ:

وَرَدَتْ (إنَّ) في الآيتينِ السَّابقتينِ مَرتينِ، وَقُرئتَا بعدَّةِ قراءاتٍ، فَقرئتَا بفتحِ هَمزةِ الأولى وَكَسْرِ الثَّانيةِ، وَقرئتَا بالفتحِ فيهما، وَقرئتَا بِكسرِ الأولى وَفتحِ الثَّانيةِ، وَقَدْ عَرَضَ النَّحَّاسُ تلك القراءاتِ، وَخَرَّج بَعضَها، وَذَلكَ عَلَى النَّحوِ الآتي:

القِراءةُ الأولى: قُرئتِ الآيتانِ بفتحِ هَمزةِ (إنَّ) الأولى، وَكَسْرِ الثَّانيةِ، وَهذهِ القِراءةُ هِيَ القِراءةُ المستفيضةُ، وَهيَ قِراءةُ الجمهورُ، و لم يذكرها النَّحَّاسُ هنا لأنَّ المعنَى وَاضِحُ فيها، فَوَجْهُ فَتحِ همزةِ الأولى على أنْ تكونَ جملةُ (أنَّه لا إلهَ إلا هُوَ) في مَحلٍّ نصبٍ مفعولٌ بهِ للفعلِ (شَهِدَ).

---

(٤) البيت من البسيط، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ٦٣، والكتاب ١/ ٣٧، والمحتسب ١/ ٥١ ، ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص ١٢٦، وللعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣١، وهو في المقتضب بلا نسبة ٢/ ٣٢٠، وقيل في نسبته غير ذلك ، وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ١١٦.

(٥) معاني القرآن ١/ ٣٦٩ – ٣٧١.

وَوَجْهُ كَسْرِ هَمزةِ الثَّانيةِ على الابتدَاءِ والاستئنافِ؛ لأنَّ الكَلامَ قَدْ تمَّ عندَ قولهِ: (ٱلْحَكِيمُ) ثُمَّ استأنفَ وَابتدأَ بَخبرٍ آخرَ فَكَسَرَ إنَّ لذَلكَ.

وَقَدْ ذَكَرَ الفَرَّاءُ هذا القَولَ، وَرَجَّحَ قراءةَ كسرِ همزةِ (إنَّ الدِّينَ) على الفَتحِ، يَقولُ في ذَلكَ: (وإنْ شئتَ استَأنفتَ (إنَّ الدِّينَ) بكسرها، وَأَوْقعْتَ الشهادةَ على (أنَّه لا إله إلا هو). وكذلك قَرَأهَا حَمزةُ، وَهُوَ أحَبُّ الوَجهينِ إليَّ)[1].

وَمِمَّنْ ذَكَرَ هَذَا الوَجْهَ أيضًا: ابنُ خَالوَيهِ [2]، وَالفَارِسيُّ[3]، وَمَكِّيٌّ[4]، والزَّمخشرِيُّ [5]، وغيرُهم[6] .

وَهَذهِ الجُملةُ – أعني جُملةَ (إنَّ الدِّينَ)- مُستأنفةٌ مُؤكِّدةٌ للجملَةِ الأولى، كَمَا ذَكَرَ ذَلكَ الزَّمخشريُّ حيثُ يَقولُ: (إنَّ الدِّينَ عندَ الله الإسلام) جملةٌ مستأنفةٌ مؤكِّدةٌ للجُملَة الأولى. فإنْ قُلْتَ: مَا فائـدةُ هذا التَّوكيدِ؟ قُلتُ: فَائدتُه أنَّ قَولَه : ﭽ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ﭬ ﭼ تَوحيـدٌ، وقوله: ﭽقَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِﭼ تَعْديلٌ، فإذَا أرْدَفَه قَوله : ﭽإِنَّ ٱلدِّينَ ﭻ ﭼ ﭽﭼ فقد آذنَ أنَّ الإسلامَ هُوَ العَدلُ والتَّوحيدُ وَهوَ الدِّينُ عندَ اللهِ ومَا عَدَاه فليسَ عنده في شيء من الدِّينِ)[1].

* * * * *

وأمَّا القِرَاءةُ الثَّانيةُ: فَهيَ قِرَاءةُ فتحِ هَمزةِ (إنَّ) في الآيتينِ، وهيَ قِرَاءةُ الكِسَائيِّ كَمَا ذَكَرَ ذلكَ النَّحَّاسُ سَابقًا، فَأمَّا فَتحُ الهمزةِ في قَوله (أنَّه لا إلهَ إلا هُوَ) فَقَدْ تَقَدَّمَ تَخرْيجُ ذَلكَ بأنَّ الجُمَلةَ هُنَا في مَوضِعِ نَصْبٍ مَفعول به لـــ(شَهِدَ).

---

(١) معاني القرآن ١ /٢٠٠.

(٢) ينظر الحجة في القراءات السبع ص٥٠.

(٣) ينظر الحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٢.

(٤) ينظر الكشف ١/ ٣٣٨ .

(٥) ينظر الكشاف ١/ ٣٧٣.

(٦) كالباقولي في كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات ١/٢٢٠، تحقيق د/ عبد القادر السعدي، دار عمار- الأردن، ط١، ١٤٢١هـــ- ٢٠٠١م. وابن الأنباري في البيان ١/ ١٧٥، والعكبري في التبيان ١/ ٢٠١.

(١) الكشاف ١/ ٣٧٣.

وَقَدْ سَاقَ النَّحَّاسُ تَخريجَ الكِسَائيِّ لِقَراءته بفَتحِهِمَا كَمَا في نَصِّهِ السَّابقِ بقوله: (انصبهما جميعًا..) فَالكسَائيُّ يُجيزُ في قِرَاءةِ الفَتحِ وَجهين:

الأوَّل: أنْ يكونَ فتحُ همزةِ (إنَّ) على حَذفِ حَرفِ العَطفِ، بمعنَى أنْ تكونَ الجُملةُ الثَّانيةُ مَعطَوفةً على الأولى، والأولى مَحلُّها النَّصبُ لأنَّها مَفعولٌ لـــ(شَهِدَ).

وَقَدْ ذَكَرَ الطَّبريُّ[٢] هَذَا الوَجْهَ أيضًا، وَضَعَّفَه ابنُ عَطِيَّةَ فيه[٣]، وَلم يُبيِّنْ وَجْهَ الضَّعفِ، وَبَيَّنَ أبو حَيَّانَ وَجْهَ الضَّعْفِ بقوله: (.. وَوَجْهُ ضَعْفِهِ أَنَّهُ مُتَنافرُ التَّركيبِ معَ إضمَارِ حرفِ العَطفِ، فيُفْصَل بين المتعاطفينِ المرفوعينِ بالمنصوبِ المفعول ، وَبينَ المتعاطفينِ المنصوبينِ بالمرفوعِ المشاركِ الفَاعل في الفَاعليةِ ، وبجملتي الاعترَاضِ، وَصَارَ في التَّركيبِ دونَ مُراعاةِ الفَصلِ نَحو: أَكَلَ زَيدٌ خُبْزاً وَعمرو وَسَمَكاً. وَأصلُ التَّركيب: أكَلَ زَيدٌ وَعمرٌو خُبزًا وَسمَكًا، فإنْ فصلنَا بينَ قولكَ: (وعمرو) وَبينَ قولكَ: (وسمكًا) يحصل شَنَعُ التَّركيبِ، وإضمَار حرفِ العطفِ لا يَجوزُ على الأصَحِّ)[٤].

الثَّاني: أنْ تكونَ جُملةُ (أنَّ الدِّينَ) بَدلٌ مِن الجُملةِ الأولى (أنَّه لا إلهَ إلا هُوَ) فيكونُ البدلُ في مَحلِّ نصبٍ حيثُ يقولُ: (وَيكونُ أيضًا بمعنى شَهِدَ اللهُ أنَّه لا إلهَ إلا هُوَ أنَّ الدِّينَ عند الله الإسلامُ).

وَبهَذا يكونُ نَوعُ البَدلِ هنا على هَذا المعنَى بَدلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، وَذلكَ أنَّ الدِّينَ الذي هُوَ الإسلامُ يَتَضَمَّنُ العَدلَ وَالتَّوحيدَ وَهُوَ هُوَ في المعنَى.

وَمِمَّنْ ذَكَرَ هَذَا الوَجهَ ابنُ كيسَان -كَمَا تَقَدَّم في نَصِّ النَّحَّاسِ-، وَالزَّجَّاجُ [١] ، وابنُ خَالويه[٢]، وَالفَارِسيُّ[٣]، وَمَكِّيٌّ[٤].

---

(٢) ينظر تفسير الطبري ٣/ ٢٠٩.

(٣) ينظر المحرر الوجيز ١/ ٤١٢.

(٤) تفسير البحر المحيط ٢/ ٤٢٥.

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٨٦.

وَأَجَازَ الفَارِسيُّ[٥] أنْ يَكونَ بَدلَ اشتمالٍ؛ لأنَّ الإسْلامَ يَشتمِلُ عَلَى التَّوحِيدِ وَالعَدلِ. وَوَافَقَه فِي ذَلكَ مَكِّيٌّ[٦]، وَالعُكبَرِيُّ[٧].

وَهُنَاكَ وَجْهٌ آخَرُ لِقِرَاءةِ الفَتحِ سَاقَهُ النَّحَّاسُ عَن المبرِّدِ، وَهُوَ أنْ يَكُونَ الفَتحُ عَلَى حَذْفِ حَرفِ الجَرِّ وَالتقدِيرُ: بأَنَّه لا إلهَ إلا هُوَ، ثمَّ حَذَفَ البَاء، وَأنشدَ سيبويهِ:

أَمَرْتكَ الخيرَ فَافعلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ   فَقَدْ تركْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

المعنى: أيْ أمَرتُكَ بالخيرِ.

وَهَذَا التَّخريجُ الذي ذَكَرهُ المبرِّدُ هُوَ مَذهَبُ الفَرَّاءِ قَبلَه، حَيثُ يقولُ: (قَدْ فَتَحَتْ القُرَّاءُ الألفَ مِنْ (أَنَّه) وَمِنْ قَولِه: (أنَّ الدِّينَ) وَإنْ شِئتَ جَعَلْتَ (أَنَّه) عَلَى الشَّرطِ- أي العِلَّة والسَّببِ فلا يكونُ الفعلُ وَاقعًا عليه- وَجَعَلتَ الشَّهادةَ وَاقعةً على قوله: (إنَّ الدَّينَ عندَ اللهِ الإسْلامُ) وتكونُ (أنَّ) الأولى يَصلحُ فيها الخَفضُ [١] كقولكَ: شَهِدَ اللهُ بتوحيدهِ أنَّ الدِّينَ عندهُ الإسْلام)[٢].

وممَّن ذَكَرَ هَذَا الوَجْهَ أيضًا: الطَّبريُّ[٣]، والعكبرِيُّ[٤]، والسَّمينُ الحَلبيُّ[٥].

---

(٢) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٠٩.

(٣) ينظر الحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٢ .

(٤) ينظر الكشف ١/ ٣٣٨، والمشكل ١/ ١٣٠.

(٥) ينظر الحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٢.

(٦) ينظر المشكل ١/ ١٣٠.

(٧) ينظر التبيان ١/ ٢٠٢.

(١) أي تكون بدلاً من (أنه لا إله إلا هو) كما ذكر ذلك العكبري. ينظر التبيان ١/ ٢٠٠.

(٢) معاني القرآن ١/ ١٩٩.

(٣) ينظر تفسير الطبري ٣/ ٢٠٩.

(٤) ينظر التبيان ١/ ٢٠١.

وَهناكَ تَوجيهانِ آخَرانِ لِقِرَاءةِ فَتحِ الهَمزةِ فيهمَا لم يذكرْهما النَّحَّاسُ وَهُمَا:

الأوَّل: أنْ تَكونَ جُمْلَةُ (أنَّ الدِّينَ) بَدلٌ مِن (القسطِ) فيكونُ البَدَلُ في مَحلِّ جَرٍ، وَنَوعهُ بَدلُ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ؛ لأنَّ الدِّينَ أو الإسْلامَ قِسطٌ وَعَدلٌ.

يَقولُ الفَارِسيُّ: (وإنْ شئتَ جَعلتهُ من القَسطِ؛ لأنَّ الدِّينَ الذي هُوَ الإسلامُ قسطٌ وعدلٌ، فيكون من البدلِ الذي الشَّيءُ فيه هُوَ هُوَ)[٦].

وَمِمَّنْ أَجَازَ هذا التَّوجيهَ أيضًا: مَكِّيٌّ[٧]، وأبو البركات بنُ الأنبَارِيِّ[٨]، وَالعكبرِيُّ[٩].

الثَّاني: أنْ تَكُونَ على حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ مَعمُولةً للفظِ (ٱلْحَكِيمُ)كأنَّه قيلَ: الحكيمُ بَأنَّ، أي الحاكمُ بأنَّ، وَالتَّقديرُ: لا إلهَ إلا هُوَ العزيزُ الحاكمُ أنَّ الدِّينَ عندَ اللهِ الإسلامُ، وعَدَلَ عَنْ صيغةِ الحاكمِ إلى الحكيمِ لأجلِ المبالغةِ ولمناسبةِ العزيزِ. وَقَدْ ذَكَرَ هذا الوَجهَ أبو حَيَّانَ[١].

والرَّاجحُ في قراءةِ فَتْحِ الهَمزَتينِ فيهما- وَاللهُ أعْلَمُ- القَولُ الثَّانيُ وَهُوَ أنْ تَكونَ جُملَةُ (أنَّ الدِّينَ) في مَوضِعِ نَصْبٍ عَلَى البَدلِ مِنْ (أنَّه لا إلهَ إلا هُوَ) لضَعْفِ الأوجُهِ الأخْرَى بتقديرِ حَرْفِ عَطْفٍ أو جَرٍّ فيهما.

* * * * *

---

(٥) ينظر الدر ٢/ ٤١.

(٦) الحجة للقراء السبعة ٣/ ٢.

(٧) ينظر المشكل ١/ ١٣١، والكشف ١/ ٣٣٨.

(٨) ينظر البيان ١/ ١٧٥.

(٩) ينظر التبيان ١/ ٢٠١.

(١) ينظر البحر المحيط ٢/ ٤٢٠.

وأمَّا القِراءةُ الثَّالثةُ: فَهِيَ قِرَاءةُ ابنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللهُ عنهمَا- بِكَسْرِ هَمزَةِ (إنَّه) الأولى، وَفتحِ الثَّانيةِ، وَقدْ وَجَّهَهَا النَّحَّاسُ بذكرِ المعنى فيها بقوله: (والتقديرُ على هذهِ القراءةِ: شَهِدَ اللهُ أنَّ الدِّينَ الإسلامُ، ثمَّ ابتدأَ فَقَالَ: إنَّه لا إله إلا هو)، وَبِهذا المعنى تَكونُ جُملةُ (أنَّ الدِّينَ) مَعمولةٌ لــ(شَهِدَ)، وجُملةُ (إنه لا إله إلا هو) مُستأنفةٌ معترضَةٌ، وهذا هو مذهبُ الفَرَّاءِ قبلهُ حيثُ يقولُ: (وَقَرَأَ ابنُ عَبَّاسٍ بكسرِ الأوَّلِ وفتحِ (أنَّ الدين عند الله الإسلام) وهوَ وَجْهٌ جيدٌ، جَعَلَ (إنه لا إله إلا هو) مُستأنفةٌ معترضةٌ - كأنَّ الفَاءِ تُرادُ فيها - وأَوْقَعَ الشَّهادَةَ على (أنَّ الدينَ عندَ اللهِ الإسلام) ومثله في الكَلامِ قولكَ للرجلِ: أَشهدُ - إني أعلمُ النَّاس بهذا — أنَّكَ عَالمٌ. كَأنَّكَ قُلتَ: أشهدُ — إنِّي أعْلمُ بهذا من غيري - أنَّكَ عَالمٌ) [٢].

وَمِمَّن ذَكَرَ هذا الوَجْهَ أيضًا: الطَّبريُّ [٣]، وَابنُ عَطِيَّةَ [٤]، وأبو حَيَّانَ [٥].

وَلم يَرتَضِ أبو حَيَّانَ هَذَا الوَجهَ وَرَدَّه بقوله: (..ولا نَجعلُ (أنَّ الدين) مَعمولاً لشَهِدَ كما فهموا، وأنَّ (أنَّه لا إله إلاَّ هو) اعتراضٌ.. بل نَقولُ: معمول شَهِدَ (إنه) بالكسرِ على تخريجِ مَنْ خَرَّجَ أنَّ (شَهِدَ) لَمَّا كانَ بمعَنى القَولِ كُسِرَ ما بعدها إجراءً لها مُجْرى القول ، أو نقولُ: إنَّه معمولها وعُلِّقت، ولم تَدخلِ اللامُ في الخبرِ لأنَّه منفيٌّ بخلافِ أنْ لو كَانَ مثبتًا فإنَّكَ تقولُ: شهدتُ إنَّ زيدًا لمنطلقٌ، فيعلق بأنَّ معَ وجودِ اللامِ لأنَّه لو لم تكنِ اللامُ لفتحتَ أنَّ فَقُلتَ: شَهِدتُ أَنَّ زَيدًا مُنطلقٌ، فمَنْ قرَأَ بفتحِ (أنَّه) فَإنه لم يَنوِ التَّعليقَ، ومَنْ كَسَرَ فإنَّه نَوى التَّعليقَ ولم تَدخل اللام في الخَبرِ لأنَّه مَنفيٌّ) [١].

وَمِمَّنْ ذَكَرَ أنَّ (شَهِدَ) هُنَا مُجراةٌ مُجْرى القَولِ السَّمينُ [٢]، وَالشَّوكانيُّ [٣].

---

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٠٠.

(٣) ينظر تفسير الطبري ٣/ ٢٠٩.

(٤) ينظر المحرر الوجيز ١/ ٤١٢.

(٥) ينظر البحر المحيط ٢/ ٤٢٠.

(١) البحر المحيط ٢/ ٤٢٦.

(٢) ينظر الدر ٢/ ٤١.

(٣) ينظر فتح القدير ١/ ٣٢٥.

قَالَ تَعَالَىٰ: چ قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا ى

ى يُؤْمِنُونَ چ[1]

قَرَأَ ابنُ كثيرٍ، وأبو عَمْرٍو بِكَسرِ الهمزةِ، وَقَرَأَ البَاقونَ بالفتحِ، وَعَنْ أبي بَكرٍ الوَجهانِ[2]، وَرُوِيَ عَنْ أُبيٍّ (وَمَا يُشعرُكمْ لَعلَّها إذَا جَاءتْ لا يؤمنونَ)[3].

---

(١) سورة الأنعام من الآية ١٠٩.

(٢) ينظر السبعة ٢٦٥، والتيسير ١٠٦، والحجة ٣/٣٧٥، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/١٦٧.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٠، وتفسير الطبري ١٢/ ٤١، والفريد ٢/ ٢١١. والبحر ٤/ ٢٠٢.

قَالَ النَّحَّاسُ رَحِمَهُ اللهُ – وَقَوله جَلَّ وَعَزَّ : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾

قَالَ مُجَاهِدٌ: مَعْنَاه: وَمَا يُدريكمْ؟ قَالَ: ثُمَّ ابتدأَ فَقَالَ: (إِنَّها إِذَا جَاءتْ لا يؤمنونَ).

وَقَرَأَ أهلُ المدينةِ: (أَنَّها إِذَا جَاءتْ).

قَالَ الكِسَائيُّ: (لا) ها هُنَا زَائدةٌ، وَالمعنَى وَمَا يُشعرُكمْ أَنَّها إِذَا جَاءتْ يُؤمنونَ.

وَشَبَّهَهُ بِقَولهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[٤].

وَهَذَا عِندَ البصريينَ غَلَطٌ؛ لأنَّ (لا) لا تَكونُ زَائدَةً في مَوضعٍ تكونُ فيهِ نَافِيةً.

قَالَ الخليلُ: المعنى لعلَّها، وَشَبَّهَهُ بقولِ العَربِ: ائتِ السُّوقَ أَنَّكَ تشتري لنَا شيئاً، بمعنَى لعلَّكَ.

وَرُوِيَ أَنَّها في قِرَاءة أُبيٍّ (وَما يُشعركمْ لعلَّها إذا جَاءتْ لا يُؤمنونَ)؟!.

وأَنْشَدَ أهلُ اللغَةِ في (أَنَّ) بمعنَى (لعلَّ):

أَرِيْني جَوادًا مَاتَ هُزْلاً لأَنَّني   أَرَى مَا تَرينَ أو بَخِيلاً مُخلَّدا

وَقِيلَ: في الكَلامِ حَذْفٌ، وَالمعنَى: وَمَا يُشعركمْ أَنَّها إِذَا جَاءتْ لا يُؤمنونَ أو يُؤمنونَ ؟ ثُمَّ حُذِفَ هَذَا لِعلمِ السَّامعِ.

ويُروَى أنَّ المشركينَ قَالوا: ادْعُ اللهَ أنْ يترِّلَ علينَا الآيةَ التي قَالَ فيها: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾[٥] وَنحنُ – واللهِ – نُؤمِنُ! فَقَالَ المسلمونَ: يَا رَسولَ اللهِ ادْعُ اللهَ أنْ يترِّلهَا. فأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ (وَمَا يُشعركمْ أَنَّها إذا جَاءتْ لا يُؤمنونَ)[٦]

التَّوجيهُ النَّحويُّ:

وَرِدَتْ في الآيةِ السَّابقةِ قِرَاءتانِ سبعيتانِ، إحداهما بِكسرِ هَمزةِ (إنَّ) وَالأخْرَى بفتحها، وَلكلِّ قِراءةٍ تَوجيهٌ أو أكثرُ، وَذلك على النَّحوِ الآتي:

---

(٤) سورة الأعراف من الآية ١٢.

(٥) سورة الشعراء آية ٤.

(٦) معاني القرآن ٢ /٤٧٢ – ٤٧٥ .

أمَّا القِرَاءةُ الأولى بِكَسْرِ هَمزةِ (إنَّ) (ومَا يُشعركم، إنَّها إذَا جَاءتْ لا يؤمنون)، فَقَدْ أورَدَها النَّحَّاسُ -كَمَا في نَصِّه السَّابقِ - وَوَجَّهَهَا بِذكرِ قَولِ مُجاهدٍ -رحِمَه اللهُ- حيثُ قَالَ: مَعناهُ: وَمَا يُدريكمْ؟ قَالَ: ثُمَّ ابتدأَ فَقَالَ: (إنَّها إذَا جاءتْ لا يؤمنون)[١].

أي أنَّ الكلامَ قَدْ تَمَّ عندَ قَولهِ: (وَمَا يُشعركمْ)، ثُمَّ استأنَفَ بكلامٍ جديدٍ أخبرَ فيهِ سبحانهُ عنهمْ أنَّهم لا يُؤمنونَ.

فَــ(مَا) استفهاميةٌ في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، وَيعودُ عليها ضَميرُ الفَاعلِ في (يشعركم)، وَلا يَجوزُ أن تكونَ نافيةً؛ لأنَّ اللهَ أعلمنَا أنَّهمْ لا يؤمنونَ بقولهِ: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ... عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[٢] وَلأنَّ الفعلَ حينئذٍ يَبقَى بلا فَاعِلٍ، فإنْ قلتَ: يكون نفيًا وَيكونُ فَاعلُ (يُشعركمْ) ضَميرَ اسمِ اللهِ تعالى: قِيلَ: ذَلكَ لا يَصحُّ ؛ لأنَّ التقديرَ يصيرُ: وَمَا يشعركم اللهُ انتفاءَ إيمانهم، وَهَذَا لا يستقيمُ[٣].

وأمَّا جُملةُ (يشعركم) فهيَ في محلِّ خبرٍ لــ(ما) الاستفهاميةِ، وَقَدْ تَمَّ الكلامُ عندها، وَالفعلُ هنا يَتَعدَّى لمفعولينِ الأوَّلُ كافُ الخِطَابِ، وَالثَّاني مَحذوفٌ تقديرُه: وَمَا يشعركم إيمانهم[٤] ؟.

وَهَذَا التَّوجيهُ هُوَ توجيهُ الخليلِ -رَحِمَهُ اللهُ- حَيثُ قَالَ سيبويهِ: (..وسألتُه -أي الخليل- عَنْ قولهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا ... يُؤْمِنُونَ﴾، مَا مَنَعَها أنْ تكونَ كقولكَ: مَا يدريكَ أنَّه لا يفعلُ؟ -يُريدُ بفتحِ الهَمزةِ- فَقَالَ: لا يَحسنُ ذَا في ذَا الموضعِ، إنَّمَا قَالَ: وَمَا يشعركم؟ ثُمَّ ابتدأَ فأوجبَ، فَقَالَ: إنَّها إذَا جَاءتْ لا يؤمنونَ. وَلو قَالَ: ومَا يُشعركمْ أنَّها إذا جَاءتْ لا يُؤمنونَ، كانَ ذَلكَ عَذرًا لهم)[١].

---

(١) ينظر تفسير مجاهد ٢٢١/١، وتفسير الطبري ١٢/ ٤٠.

(٢) سورة الأنعام من الآية ١١١.

(٣) ينظر الحجة ٣٧٧/٣، والكشف ٤٤٥/١، والبيان ٣٣٤/١.

(٤) ينظر الحجة ٣/ ٣٧٧، والتبيان ٣٩٥/١.

(١) الكتاب ٣/ ١٢٣.

وَبيَّنَ ذَلكَ الفَارِسِيُّ بِقَولِهِ: (ولو فَتَحَ (أنَّ)، وَجَعَلَها التي في نحو:"بلغني أنَّ زيدًا مُنطلقٌ " لكَانَ عُذرًا لِمَنْ أخبرَ عنهمْ أنَّهمْ لا يؤمنونَ؛ لأنَّه إذَا قَالَ القَائلُ: إنَّ زَيدًا لا يُؤمنُ، فقلْتَ: ما يدريكَ أنَّه لا يؤمنُ ؟ فَالمعنَى: أنَّه يؤمنُ، وإذَا كَانَ كَذَلكَ كَانَ عُذرًا لمنْ نفى الإيمانَ عنهُ)[2].

وَقَدْ تَبعَ الخَليلَ في هَذَا الوَجهِ أكثرُ العُلماءِ بعدَه وَمنهمْ: الفَرَّاءُ [3]، وَأبو عُبيدَة [4]، والطَّبريُّ[5]، وَرَجَّحهُ الزَّجَّاجُ بقوله: (والكسر- أي كسرُ همزة إنَّ- أحسنُها وأجْودُها)[6]، وَذَكَرَهُ كَذَلكَ النَّحَّاسُ[7]، والفَارِسِيُّ[8] وَغَيرُهُمْ[9].

* * * * *

وأمَّا القِراءةُ الثَّانيةُ وهيَ قراءةُ الجمهورِ بفتحِ همزةِ (إنَّ) فَقَدْ وُجِّههَا النَّحَّاسُ بعدَّةِ تَوجيهاتٍ وهيَ:

١. أنْ تكونَ (أنَّ) بمعنَى (لَعَلَّ)، وَهوَ رَأيُ الخَليل أيضًا، (حَكَى عن العَربِ: ائتِ السُّوقَ أنَّكَ تشتري لنا شيئًا، أي: لَعلَّكَ، فَكأنَّه قَالَ: لعلَّها إذا جاءتْ لا يؤمنون)[10].

وَعَلى هَذَا يَكونُ المفعولُ الثَّاني لـــ(يُشعرُكمْ) مَحذوفًا أيضًا[1].

---

(٢) الحجة ٣/ ٣٧٨.

(٣) ينظر معاني القرآن ١/ ٣٥٠.

(٤) ينظر مجاز القرآن ١/ ٢٠٤.

(٥) ينظر تفسير الطبري ٧/ ٣١٢.

(٦) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٨٢.

(٧) ينظر إعراب القرآن ٢/ ٢٧.

(٨) ينظر الحجة ٣/ ٣٧٦.

(٩) كمكي في الكشف ١/ ٤٤٥ ، والزمخشري في الكشاف ٢/ ١٥٩، وابن عطية في المحرر الوجيز ٢/ ٤٥٧، وابن الأنباري في البيان ١/ ٢٨٢، والعكبري في التبيان ١/ ٣٩٦.

(١٠) الكتاب ٣/ ١٢٣.

(١) ينظر التبيان ٣٩٦/١.

وَهَذَا التَّوجيهُ أورَدَه النَّحَّاسُ هُنَا، وَأيَّدَهُ بذكرِ قِرَاءةِ أُبيٍّ (وَمَا يُشعرُكمْ لَعلَّها إذَا جَاءتْ لا يؤمنونَ)، وَبقولِ الشَّاعِرِ[٢]:

أَرِيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلاً لأنَّنِي   أَرَى مَا تَرينَ أو بَخيلاً مُخَلَّدا

بمعنَى (لَعلَّني).

وَاستعمَالُ (أنَّ) بمعنَى (لَعَلَّ) لغَةٌ عندَ العَرب[٣]، وَرَدَ عليها عِدَّةُ شَواهدَ منها قَولُ الشَّاعِرِ[٤]:

قُلتُ لشَيبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائهِ   أنَّا نُغَدِّي القَومَ مِنْ شِوائهِ

وَقَولُ امْرئ القَيسِ[٥]:

عُوْجَا على الطَّلِلِ القَدِيمِ لأَنَّنَا   نُبْكي الدِّيارَ كَمَا بكَى ابْنُ خِدَامِ

وَقَولُ عَديٍّ بنِ زَيدٍ[٦]:

أَعَاذِلَ مَا يُدْرِيكِ أَنَّ مَنِيَّتِي   إلى سَاعَةٍ في اليَومِ أو في ضُحَى الغَدِ

وَمِمَّا يَدَلُّ على صِحَّةِ هذَا الرَّأي وجَودتِه في المعنَى أنَّه جَاءَ في التتريلِ (لعَلَّ) بَعدَ العِلم،كقوله تَعَالى: ﭽ ﭙ ﭚ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﭼ [١]،وقولهِ: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﭼ

---

(٢) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص ١٢٨ ، وورد كذلك أنه لمعن بن أوس في ديوانه ص ٣٩ ونُسب لحطائط بن يعفر في خزانة الأدب ١/٤٠٦، والشعر والشعراء ١/ ٢٥٤ ، وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/٢٠٣.

(٣) ينظر تاج العروس ١/ ٨٦٩٩.

(٤) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي، وينطر الكتاب ٣/ ١١٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٥٠١، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٧ ، والانصاف ٢/٥٩١ ، والشاهد فيه (أنَّا) يريد لعلنا.

(٥) البيت من الكامل، وهو في ديوانه ص ١١٤، وينظر جمهرة اللغة ٥٨٠، وخزانة الأدب ٤/ ٣٧٦-٣٧٧، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/ ٨٩٧، والشاهد فيه (لأننا) يريد لعلّنا.

(٦) البيت من الطويل، وقد ورد في تفسير الطبري ٧/ ٣١٢ ، ، والحجة ٣/ ٣٨٠، وتاج العروس ١/٧٩٦١ ، ولسان العرب مادة (أنن) ١٢/ ٢٨.

(١) سورة عبس آية ٣ .

[٢]،فكَمَا جَاءَ (لعلَّ) بعدَ العِلمِ كَذَلكَ يَكونُ (أنَّها إذَا جَاءتْ لا يؤمنونَ) بمترلة لعلها إدا جاءتْ لا يؤمنون[٣].

وممَّنْ جَعَلَ (أنَّ) بمعنَى (لَعَلَّ) الفرَّاءُ، وَقَالَ عنه: (وَهوَ وَجْهٌ جَيِّدٌ أنْ تَجعلَ (أنَّ) في مَوضعِ (لعلَّ)[٤]. وَرَجَّحهُ الأخْفَشُ[٣]، وَالطَّبرِيُّ[٥]، وَالزَّجَّاجُ[٦]، وَذَكرَه كَذَلكَ غَيرُ وَاحدٍ من العُلماءِ[٧].

٢. أَنْ تَكونَ (لا) مَزيدةً، وَهَذَا رَأيُ الكِسَائيِّ وَتلميذِه الفَرَّاء [٨]، وَتكونَ (أنَّ) وَمَا عَملتْ فيهِ في مَوضعِ نَصب المفعول الثَّاني لـــ(يُشعركمْ) والتقديرُ: وَمَا يُشعركمْ أنَّ الآيةَ إذَا جَاءتْ يؤمنون[٩]، أي: أنَّهمْ لا يُؤمنونَ إذا جَاءهم الآية [١٠].

---

(٢) سورة الشورى آية ١٧.

(٣) ينظر الحجة ٣/ ٣٨٠ .

(٤) معاني القرآن ١/٣٥٠ .

(٥) ينظر تفسير الطبري ٧/ ٣١٤.

(٦) ينظر معاني القرآن ٢/ ٥٠١.

(٧) كالفارسي في الحجة ٣/٣٨٠ ، ومكي في الكشف ١/ ٤٤٤- ٤٤٥، والزمخشري في الكشاف ٢/ ٥٤، وابن عطية في المحرر الوجيز ٢/ ٣٣٣، وابن الأنباري في البيان ١/٢٨٣.

(٨) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٣٥٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٧.

(٩) ينظر البيان ١/ ٢٨٢ – ٢٨٣، والتبيان ١/ ٣٩٦

(١٠) ينظر الكشف ١/٤٤٤.

قَالَ الفَرَّاءُ: (وَ" لا " في هَذَا الموضِعِ صِلَةٌ، كَقَوله: ﭽﭼ ﭻ ﭼ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﭼ[1]، المعنى: حَرَامٌ عَليهمْ أنْ يَرجِعوا، ومثله: ﭽ ﭑ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﭘ ﭙﭚ ﭼ[2]، معنَاه: أنْ تَسجدَ) [3].

والذي حَمَلهما -أي الكِسَائي وَالفَرَّاء- على زِيَادهَا أنَّها لو لم تُقَدَّرْ زائدةً وبقيتْ على النَّفي لكانَ ظاهرُ الكلامِ عذرًا للكفارِ، وَفَسَدَ المرادُ بالآيةِ[4].

وَقَدْ سَاقَ النَّحَّاسُ قَولَ الكِسائيِّ وَغَلَّطه فيه كَمَا تَقَدَّمَ، وَهوَ بِهَذا مُوافقٌ لشيخهِ أبي إسحَاقَ الزَّجَّاجِ حَيثُ غلَّطَ رأيَ الكِسَائيِّ وَالفَرَّاء بقوله: (وَالذي ذَكَرَ أنَّ (لا) لَغوٌ غَالِطٌ؛ لأنَّ مَا يَكونُ لَغْوًا لا يَكونُ غيرَ لَغْوٍ..ثُمَّ قَالَ: مَنْ قرَأَ بالكسرِ فالإجمَاعُ على أنَّ (لا) غير لغو، فليسَ يَجوزُ أنْ يكونَ معنى لفظةٍ مَرَّةً النفي وَمرةً الإيجاب! وَقَدْ أجَمعوا أنَّ معنى (أنَّ) ههنا إذا فُتحتْ معنى لَعَلَّ، وَالإجمَاع أولى بالاتِّبَاعِ)[5].

وانتَصَرَ الفَارِسِيُّ لقَولِ الفرَّاءِ، وَنَفَى عنه الغَلَطَ، فإنَّه قَالَ: (يَجوزُ أنْ تَكونَ (لا) في تأويلٍ زائدة، وفي تأويلٍ غيرُ زائدةٍ، كَقَولِ الشَّاعِرِ[6]:

أَبَى جُودُهُ لا البُخْلَ واسْتَعْجَلَتْ بِهِ   نَعَمْ مِنْ فَتًى لا يمنعُ الجُودَ قَاتِلَهْ

يُنشَدُ بالوجهين، أي بنصبِ البُخلِ وَجَرِّه، فمَنْ نَصَبَ كانتْ زَائدةً، أي: أَبَى جُودُه البُخْلَ ، ومَنْ خَفَضَ كانتْ غيرُ زائدةٍ، وأَضَافَ (لا) إلى البُخْلِ)[7] .

---

(١) سورة الأنبياء آية ٩٥.

(٢) سورة الأعراف من الآية ١٢.

(٣) معاني القرآن ١/٣٥٠ .

(٤) ينظر المحرر الوجيز ٢/٣٣٣، والبحر المحيط ٤/ ٢٠٣.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٥٠.

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٠٢، والخصائص ٢/٣٥ – ٢٨٣ ، ولسان العرب ١٢/ ٥٨٩ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٤٨ ، وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/ ٦٤٧. والشاهد فيه: (لا البخل) حيث جاءت (لا) زائدة دخولها كخروجها ، وقيل: (لا) مفعولة ، والبخل بدل منها .

(٧) الحجة ٣/ ٣٨١.

قَالَ السَّمينُ مُعلِّقًا: (قُلتُ: وعلى تَقديرِ النَّصبِ لا يَلزمُ زيادتها؛ لجوازِ أنْ تكونَ (لا) مَفعولاً بها، وَالبخلُ بَدَلٌ منها، أي: أَبَى جُودُه لَفْظَ (لا)، ولَفْظ (لا) هُوَ بخلٌ)[1].

٣. أنَّ في الكلامِ حَذْفَ معطوفٍ على مَا تَقَدَّمَ، يُستغنَى به عنْ زِيَادةِ (لا)، وَعَنْ تأويلها بمعنَى (لَعَلَّ)، والمعنى: وَمَا يُشعركمْ أنَّها إذَا جَاءتْ لا يؤمنونَ أو يؤمنونَ، ثُمَّ حُذِفَ هذا لعِلمِ السَّامِعِ.

وَأَورَدَ النَّحَّاسُ هذا الرَّأيَ بقوله: (وقيل) -كَمَا تَقَدَّمَ- وَلم أجدْه -بحسب اطلاعي- عند غيرِه ممَّن سَبَقَه، بلْ إنَّ أغلبَ منْ ذَكَرَ هذا الرَّأيَ بعده قَدْ نسبَه إليه [2]، فَلعلَّه تفرَّد بهذا الرأي عنْ غَيرِه - واللهُ أعلمُ-.

وَقَدْ رَدَّ ابنُ عَطِيَّةَ هَذَا الرَّأيَ بقولِه: (وَهَــذَا قَولٌ ضَعيفٌ، لا يَعضدُه لَفْــظُ الآيـــةِ وَلا يقْتضيهِ)[3].

* * * * *

وَهُنَاكَ تَوجيهانِ آخَرَانِ لقرَاءةِ الفَتحِ لم يَذكرْهمَا النَّحَّاسُ وهما:

٤. أنَّ الفتحَ على تقديرِ لامِ العِلةِ، وَتكونُ (أنَّ) على بَابِها، وَ(مَا) نَافيةٌ، وَجُملةُ (ومَا يُشعركمْ) اعتِرَاضٌ بينَ العِلَّة والمعلولِ، وَالتقدير: قُلْ إنَّما الآياتُ عندَ اللهِ؛ لأنَّها إذا جاءتْ لا يؤمنونَ.

وَهُوَ رَأيُ أبي عليٍّ الفَارِسِيِّ[4]، فَقَدْ ضَعَّفَ القولَ الأوَّلَ -وَهُوَ أنْ تكونَ (أنَّ) بمعنى (لَعَلَّ)- بقولِه: التَّوقُّعُ الذي يَدلُّ عليهِ (لَعَلَّ) لا يناسبُ قراءةَ الكسرِ؛ لأنَّها تدلُّ على حُكمه تعَالى عليهم بأنَّهمْ لا يؤمنونَ،- لكنَّه لم يَجعلْ أنَّها مَعمولةٌ لـ(يُشعركمْ)، بلْ

---

(١) الدر المصون ٣/ ١٥٥.

(٢) كابن عطية في المحرر الوجيز ٣٤٤/٢، والقرطبي في تفسيره ٦٥/٧، وأبي حيان في البحر ٢٠٤/٤، والسمين في الدر ٣/ ١٥٧، والشوكاني في فتح القدير ٢/ ١٥٢.

(٣) المحرر الوجيز ٢/ ٣٣٤.

(٤) الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٢/ ١٩٩ تحقيق: د/ عبد الله بن عمرالحاج إبراهيم، منشورات المجمع الثقافي بأبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

جَعَلَها عِلَّةً على حَذْفِ لامِهَا والتَّقديرُ عندَه: (قُلْ إِنَّمَا الآياتُ عِندَ اللَّهِ؛ لأنَّها إذَا جَاءتْ لا يُؤمنونَ) فَهُوَ لا يَأتِي بِهَا لإصرارهمْ على كُفرِهِمْ فيكون نَظيرَ : ﭽ ﭑ مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأَيَٰتِ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ٱلۡأَوَّلُونَ ﭽ[1]، أي: بالآياتِ المقترحةِ[2]- انتهى- وَيكونُ (وَمَا يُشْعِرُكُمْ) اعتراضًا بينَ المعْلولِ وعِلَّته إذْ صَارَ المعنَى: (قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللَّهِ) أي المقترحةِ لا يَأتِي بها لانتفاءِ أيمَانهمْ وإصرَارِهمْ على ضَلالِهمْ)[3].

٥. أنَّ (أنَّ) على بابها، و(لا) غيرُ مزيدةٍ، وليسَ في الكلام حذفٌ، بل المعنى: وما يدريكم عدم إيمانهم، ويكون هذا جواباً لمن حَكَمَ عليهم بالكفر أبداً ، ويئس من إيمانهم

قَالَ الزَّمخشريُّ: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ): وَمَا يُدريكمْ، (أَنَّهَا) أنَّ الآيةَ التي تقترحونَها (إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ) بِهَا يعني: أنَا أعْلَمُ أنَّها إذا جَاءتْ لا يؤمنونَ بها وأنتمْ لا تَدرونَ بذلكَ، وذَلكَ أنَّ المؤمنينَ كانوا يَطمعونَ في إيمانهمْ إذَا جَاءتْ تِلكَ الآيةُ ويتمنَّونَ مجيئها ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: وَمَا يدريكمْ أنَّهم لا يُؤمنونَ، على مَعنَى أنَّكمْ لا تدرونَ مَا سَبَقَ عِلْمي بِهِ مِنْ أنَّهمْ لا يؤمنونَ بهِ ألا تَرَى إلى قَوله[4]: ﭽ كَمَا لَمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ ﭻ ﭽ[5].

وَممَنْ ذَكَرَ هذَا القَولَ العُكبريُّ[6]، وَالهمْدَانيُّ[7].

وَهُوَ اختيارُ أبي حَيَّانَ حَيثُ يَقُولُ: (ولا يَحتاجُ الكلامُ إلى زِيَادة (لا)، وَلا إلى هذا الإضمارِ -يعني حَذفَ المعطوفِ- ولا أنْ تكونَ (أنَّ) بمعنى (لَعَلَّ)، وَهَذَا كُلُّه خُروجٌ عَنْ الظَّاهِرِ لغَرضِهِ، بَلْ حَمله على الظَّاهرِ أولى وَهُوَ وَاضِحٌ سَائغٌ ..أي: وَما يُشعرُكمْ وَيدريكمْ بمعرفةِ انتفَاءِ إيمانهمْ، لا سَبيلَ لكمْ إلى الشُّعورِ بهَا)[8].

---

(١) سورة الإسراء من الآية ٥٩.

(٢) الإغفال ٢/ ١٩٩.

(٣) البحر المحيط ٤/ ٢٠٤.

(٤) سورة الأنعام من الآية ١١٠.

(٥) الكشاف ٢/ ٥٤.

(٦) ينظر التبيان ١/٣٩٦.

(٧) ينظر الفريد ٢/٢١٢.

(٨) البحر المحيط٤/ ٢٠٤.

وَالرَّاجحُ في قِرَاءةِ فَتحِ هَمزةِ (إنَّ) - وَاللهُ أعْلَمُ- القولُ الأوَّلُ وَهُوَ أنْ تكونَ (أنَّ) بمعنَى (لَعَلَّ)؛ وَذَلكَ لقوَّةِ أصحَابِ هذا القَولِ، وَلتَرجُّحه عندَهمْ، وَلأنَّ الزَّجَّاجَ حَكَى الإجمَاعَ فيهِ -كَمَا تَقَدَّمَ- وَالإجمَاعُ أولى بِالاتِّبَاعِ.

المطلب الثاني
الاختلاف في نوع الحرف

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ﴾[1].

قَرَأَ الكِسَائيُّ (**أَلَا** يَا اُسجُدوا) بتَخفيفِ اللامِ، وَيقفُ وقفًا اختبَاريًا (**أَلَا يا**)، وَيبتَدئُ بهمْزةٍ مَضمُومةٍ على الأمْرِ (اُسْجُدوا)[2]، وَقَرَأَ البَاقُونَ بتَشْديدِ اللامِ لإدغَامِ النُّونِ فيها[3].

قَالَ النَّحَّاسُ –رَحِمَهُ اللهُ–: (هِيَ (أَنْ) دَخَلتْ عَليهَا(لا).

وَالمعنَى: لِئلا يَسجُدوا لله.

وَيَجوزُ أنْ يَكونَ (أَنْ) بَدلاً مِنْ (أعمالهم).

وَقَرَأَ ابنُ عَبَّاسٍ، وَعبدُ الرَّحمنِ السُّلمِيُّ، وَالحَسنُ، وأبو جَعْفرٍ، وَحُميدٌ الأعْرَجُ ﴿أَلَا يا ٱسۡجُدُواْ﴾.

وَالمعنَى علَى هَذِهِ القِرَاءةِ: ألا يَا هؤلاءِ اسْجُدُوا لله، كَمَا قَالَ الشَّاعرُ[4]:

يَا لَعْنَــةُ اللــهِ والأقوامِ كلِّهِم وَالصَّالِحِينَ علَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

فَالمعنَى: يَا هؤلاءِ لَعنةُ الله.

وَعَلَى هَذهِ القِرَاءةِ هِيَ سَجْدةٌ، وَعَلَى القِرَاءةِ الأولى لَيستْ بِسَجْدَةٍ؛ لأنَّ المعنَى : وَزيَّنَ لَهُمْ الشَّيطَانُ أنْ لا يَسجدوا لله.

وَالكَلامُ عَلَى القِرَاءةِ الأولى مُتَّسِقٌ، وَعَلَى القِرَاءةِ الثَّانيةِ قَدْ اعْتَرَضَ فِي الكَلامِ شَيءٌ لَيسَ مِنهُ)[5].

---

(١) سورة النمل من الآية ٢٥.

(٢) ينظر السبعة ٤٨٠، والتيسير ١٦٧ – ١٦٨، وهي أيضًا قراءة عبد الرحمن السلمي، والحسن، وأبو جعفر، وحميد الأعرج، والزهري، وطلحة، ويعقوب، ورويس، ورويت عن ابن عباس، وينظر الحجة ٥/ ٣٨٣، والبحر ٧/ ٦٥، والنشر ٢/ ٢٥٣، والإتحاف ٢/ ٣٢٥ .

(٣) ينظر السبعة ٤٨٠، والتيسير ١٦٧– ١٦٨، والحجة ٥/ ٣٨٣، والنشر٢/ ٢٥٣، والإتحاف ٢/ ٣٢٥.

(٤) البيت من البسيط، وهو مجهول القائل، وسَمْعان اسم رجل. وقد وَرَدَ البيت في الكتاب ٢/ ٢١٩، والإنصاف ١/ ١١٨، وشرح المفصل ٢/ ٢٤، ومغني اللبيب ٢/٤٣٠، وخزانة الأدب ١١/ ١٩٧.

والشاهد فيه: (يا لعنةُ الله) يريد: يا هؤلاء لعنةُ الله، فحَذَفَ المنادى ولذلك رَفَعَ (لعنةُ) على الابتداء ولو أوقع النداء عليها لنصبها . وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ٤٠٢ – ٤٠٣.

(٥) معاني القرآن ٥/ ١٢٦ – ١٢٧.

التَّوجيهُ النَّحويُّ:

وَرَدَتْ في الآيةِ السَّابقةِ قِراءتانِ سَبعيتانِ مُتواتِرتَانِ عَنْ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ، إحَداهُما بتشديدِ (أَلَّا) فَتكون (أنْ) المَصدريةِ دَخَلتْ عَليها (لا) فَأُدغِمَتْ فيها، وَهيَ قراءةُ الجُمهورِ، وَالأخْرَى بتخفيفها فَتكون (ألا) حَرفَ تنبيهٍ وَتلتهَا (يا) وَهيَ قرَاءة الكِسَائي، وَعلى هَاتينِ القِراءتينِ اختلفَ الحَرفانِ، وَقدْ أَوْرَدَ النَّحَّاسُ القِراءتينِ، وَذَكَرَ المعنى على كُلِّ قِرَاءةٍ وبيَانُ ذَلكَ كَالآتي:

بَدأَ النَّحَّاسُ بتخريجِ قِراءةِ تشديدِ (أَلَّا) فَقَالَ: (هِيَ (أَنْ) دَخلتْ عليها (لا) والمعنى: (لئلا يَسجُدوا لله) أي أَنَّ (أنْ) هنا هِيَ النَّاصبةُ للفعلِ، دَخَلتْ عليها (لا) فأُدغمتْ فيها، والمضارعُ بعدَها منصوبٌ وعلامةُ نصبهِ حذفُ النَّونِ، فالفعلُ هنا مُعربٌ، وَ(أنْ) وَالمضارعُ بعدَها في تأويلِ مصدرٍ اختُلِفَ في إعرابهِ كالآتي:

١. قيل: إنَّه في محلِّ نَصبٍ مفعولٌ له، وفي مُتعَلَّقِه وَجْهَان:

أحدهما: أنَّه مُتعلقٌ بـــ(زيَّن) أي زَيَّنَ لهمْ لأجلِ أنْ لا يَسجدوا.

وَهَذَا مَا اختارَه النَّحَّاسُ بقولِهِ: (وَزَيَّنَ لهم الشَّيطانُ أنْ لا يَسجدوا لله).

واختيارُ النَّحَّاسِ هُنَا مُوافقٌ للأخْفَشِ[1]، وَالطَّبريِّ[2] قَبْلَه، وَتَبعَهم في ذَلكَ ابنُ خَالويه[3]

الثَّاني: أنَّه مُتَعلقٌ بـــ(فَصَدَّهم) أي صَدَّهم لـــ(أَنْ لا يسجدوا). وَهُوَ قَولُ الكِسَائيِّ [4]، والزَّجَّاجِ[5].

وَمِمَّنْ ذَكَرَ هَذَا القَولَ أيضًا: مَكِّيٌّ[6]، وَابنُ عَطِيَّةَ[7].

---

(١) ينظر معاني القرآن ٢/ ٦٤٩.

(٢) ينظر تفسير الطبري ١٩/ ١٤٩.

(٣) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ١٤٩.

(٤) ينظر إعراب القرآن ٣/ ١٤١.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١١٥.

(٦) ينظر الكشف ٢/ ١٥٧.

٢. وَذَهَبَ اليَزيدِيُّ [١]، وَالأخفشُ الصغيرُ[٢] إلى أنَّ المصدَرَ المؤولَ في مَوضعِ نَصبٍ بَدلٌ مِنْ (أعمَالهمْ)، وَمَا بَينَ البَدلِ والمبدَلِ منهُ وَهوَ قَولِه: ﴿فَصَدَّهُمْ عَنِ ...﴾ [٣] مُعترِضٌ، والتَّقديرُ: وَزيَّن لَهم الشَّيطانُ عَدَمَ السُّجودِ لله [٤].

وعلى هذا فـ(لا) نافيةٌ غيرُ زَائدةٍ[٥].

وَهَذَا المعنَى هُوَ مَا أَجازَهُ النَّحَّاسُ بقوله: (وَيَجوزُ أنْ يَكونَ (أَنْ) بَدَلاً مِنْ أعْمَالهم). أي: المَصْدرُ المؤولُ منْ (أنْ) وَمَا دَخَلتْ عليها.

٣. وَقِيلَ المصدرُ المؤولُ في مَوضعِ جرٍّ إمَّا على البدليَّةِ مِنْ (السبيل) وَ (لا) زَائدةٌ، وَهو رَأيُ أبِي عَمرٍو[٦]، وَالتقديرُ: فَصَدَّهمْ عن السُّجودِ للهِ تَعَالى.

وَقَدْ أَوْرَدَ النَّحَّاسُ هذَا القولَ في كتَابهِ (إعراب القُرآنِ)[٧].

وَمِمَّنْ ذَكَرَ القَولينِ السَّابقينِ كَذَلكَ: مَكيٌّ [٨]، وَابنُ عَطِيَّةَ[٩] ، وَأبو البركاتِ بنُ الأنْبَارِيِّ[١٠] ، وغيرُهمْ [١١].

---

(٧) ينظر المحرر الوجيز ٤/ ٢٥٦.

(١) ينظر تفسير القرطبي ١٣/ ١٨٥.

(٢) ينظر إعراب القرآن ٣/ ١٤١، وتفسير القرطبي ١٣/ ١٨٥.

(٣) سورة النمل من الآية ٢٤.

(٤) ينظر الدر المصون ٥/ ٣٠٨.

(٥) ينظر المشكل ٢/ ١٤٧.

(٦) ينظر تفسير القرطبي ١٣/ ١٨٥، وفتح القدير ٤/ ١٣٣.

(٧) ٣/ ١٤١.

(٨) ينظر المشكل ٢/ ١٤٧، والكشف ٢/ ١٥٧.

(٩) ينظر المحرر الوجيز ٤/ ٢٥٦.

(١٠) ينظر البيان ٢/ ١٨٤.

وَإِمَّا على إعمَالِ حَرفِ الجَرِّ وَهوَ اللام -مَحذوفًا- كَمَا أَجَازَ ذَلكَ الزَّجَّاجُ [1]، وَتَبِعَه مكيٌّ[2] ،وَذَكَرَ أنَّه مرويٌّ عن الخَليلِ، وَالكِسَائيِّ، وذَكَرَهُ كَذَلكَ العُكبرِيُّ[3].

٤. وَقيلَ: إنَّ المصْدَرَ المؤولَ في موضعِ نصبٍ مَفعولٌ بـــ(يهتدون) وَ(لا) زَائدةٌ، وَالتقديرُ: أي لا يَهتدونَ إلى أنْ يسجدوا. فَلمَّا حَذَفَ حَرفَ الجَرِّ معَ (أنْ) تَعَدَّى الفعلُ فنَصَبَ.

وَقَدْ أَجَازَ ذَلكَ مَكِّيٌّ[4] ، والزَّمخشرَيُّ[5]، وَذَكَرَه كَذَلكَ العُكبرِيُّ[6]، وَالقُرْطُبيُّ[7].

٥. وَيَجوزُ أنْ يكونَ المصدرُ المؤولُ خَبَرًا لمبتدأ مُضمرٍ، وَهَذَا المبتدأُ إمَّا أنْ يُقدَّرَ ضَميرًا عَائدًا على (أعمالهم) وَالتقديرُ: هِيَ أنْ لا يسجُدوا، فَتكونَ (لا) على بَابِهَا من النَّفي[8].

٦. وَإمَّا أنْ يُقدَّرَ ضَميرًا عَائدًا على (السبيل) وَالتقديرُ: هُوَ أنْ يسجدوا، فتكون (لا) زَائدةً[9].

---

(١١) كالعكبري في التبيان ٢/ ٢٧٩، والقرطبي في تفسيره ١٣/ ١٨٥، وأبي حيان في البحر ٧/ ٦٥.

(١) ينظر معاني القرآن ٤/ ١١٥.

(٢) ينظر الكشف ٢/ ١٥٧.

(٣) ينظر التبيان ٢/ ٢٧٩.

(٤) ينظر الكشف ٢/ ١٥٧، والمشكل ٢/ ١٤٧.

(٥) ينظر الكشاف ٣/٣٦٦.

(٦) ينظر التبيان ٢/ ٢٧٩.

(٧) ينظر تفسير القرطبي ١٣/ ١٨٥.

(٨) ينظر التبيان ٢/ ٢٩٧، والدر المصون ٥/ ٣٠٩.

(٩) ينظر الدر المصون ٥/ ٣٠٩.

ولَعَلَّ أقربَ هذهِ الأوجهِ – واللهُ أعلمُ– مَا ذَهَبَ إليه اليَزيديُّ وعليُّ بنُ سليمانَ وأَجَازه النَّحَّاسُ، وَهوَ أنْ يكونَ المصدرُ المؤولُ منصوبًا على أنَّه بَدَلٌ مِنْ (أعمالهم)؛ وَذَلكَ لأنَّ هذا التَّوجيهَ لا يترتبُ عليهِ القولُ بتقديرٍ، أو حذفٍ، أو زِيادةٍ.

* * * * *

وَأمَّا القِرَاءةُ الثَّانيةُ وَهيَ قِرَاءةُ الكِسَائيِّ بتخفيفِ (**أَلَا**) فتكونُ (**أَلَا**) حَرْفُ تنبيهٍ واستفتَاحٍ، وَ(يا) حَرفُ نِدَاءٍ، وَالمَنادى مَحذوفٌ، وَالتَّقدير: ألا يا هؤلاءِ اسجُدوا للهِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلكَ النَّحَّاسُ.

فالفعلُ هنا فعلُ أمرٍ مَبنيٌّ، بِخلافِ القِراءةِ الأولى فإنَّه مُعربٌ، وَسَقَطَتْ ألفُ (يا) التي للنداءِ، وَألفُ الوَصلِ في (اسجدوا) إذْ رَسْمُ المُصحفِ (يَسجُدوا) بغيرِ ألفينِ لَمَّا سَقَطَا لفْظًا سَقَطَا خَطًّا، فصَارتِ اليَاءُ في اللفْظِ مُتصلةً بالسِّين كيَاءِ الاستقبالِ[1].

وَهَذَا المعنَى الذي ذَكَرَه النَّحَّاسُ وَاستشهَدَ له بالبيتِ الشِّعريِّ السَّابقِ، هُوَ رَأيُ الفَرَّاءِ قبله، فَهوَ مُوافقٌ له في ذَلكَ، حَيثُ يَقولُ الفرَّاءُ: (وَقَرَأهَا أبو عَبدِ الرَّحمنِ السُّلميُّ، والحسنُ، وَحُميدٌ الأعرجُ، مُخفَّفةً (ألا يَا اسجدوا) على معنى: ألا يَا هؤلاءِ اسجدوا، فيضمر (هؤلاء) وَيكتفي منها بقوله: (يا)[2].

وَمِمَّنْ ذَكَرَ هَذَا القَولَ أيضًا المُبرِّدُ[3]، والطَّبريُّ[4]، وَالزَّجَّاجُ[5]، وَغيرُهُمْ[6].

وَمَجيءُ مِثل هَذَا التَّركيبِ مَوجُودٌ في كَلامِ العَربِ نَثْرًا، وَشِعْرًا، فَمن النَّثرِ مَا حَكَاه الفَرَّاءُ قَالَ: (..وَسَمِعتُ بَعَضَ العَربِ يقولُ: ألا يَا ارحمانا، ألا يَا تَصَدَّقَا عَلينَا، قَالَ: يَعنِيني وزَميلي)[7].

---

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٤٩، وتفسير الطبري ١٩/ ١٤٩، والكشف ٢/ ١٥٧، والبحر ٧/ ٦٦، وروح المعاني ١٩/ ١٩١.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٢٩٠.

(٣) نقلاً عن الخصائص لابن جني٢/ ١٩٨، تحقيق محمد علي النجار، ط٤ الهيئة المصرية العامة للكتاب١٩٩٩م.

(٤) ينظر تفسير الطبري ١٩/ ١٤٩.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١١٥.

(٦) كابن خالويه في إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ١٤٨، والزمخشري في الكشاف ٣/ ٣٦٦، وابن الأنباري في البيان ٢/ ١٨٤.

وَمِنْ ذَلكَ قَولهمْ أيضًا: (ألا يَا انزلوا، ألا يَا ادخلوا، أي: ألا يَا هؤلاءِ انزلوا، ألا يَا هؤلاءِ ادخلوا)[٨].

وَمن الشِّعرِ البيتُ السَّابقُ الذي أَوْرَدَه النَّحَّاسُ، والتقديرُ فيه: ألا يَا هؤلاءِ لَعنةُ اللهِ ..

وَمِنْ ذلكَ أيضًا قَولُ ذي الرّمة[١]:

ألا يَا اسْلَمِيْ يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى ... وَلا زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائكِ القَطْرُ

أَرَادَ: ألا يَا هَذهِ اسْلَمِي..

وَمنهُ قولُ الأخْطَلِ[٢]:

ألا يَا اسْلمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَني بَدْرٍ ... وَإنْ كَانَ حَيَّانا عِدًى آخِرَ الدَّهْرِ

أَرَادَ: ألا يَا هِندُ اسْلَمِي..

فَكُلُّ مَا تَقَدَّم يَدُلُّ على ورُودِ هَذَا التَّركيبِ عن العَربِ واستخدامهم له، إلا أنَّه غَيرُ مُعتادٍ، وَلِذَا فإنَّ النَّحَّاسَ قَدْ عَدَّ القِرَاءةَ الثَّانيةَ بَعيدة، بِخِلافِ الأولى فإنَّ الكَلامَ بها مُتَّسِقٌ، يقولُ في ذَلكَ: (وهذا مَوجُودٌ في كلامِ العربِ إلا أنَّه غَيرُ مُعتادٍ أنْ يُقالَ: يَا قَدِمَ زَيدٌ، وَالقِراءةُ به بَعيدةٌ؛ لأنَّ الكلامَ يكونُ معترضًا - يقصدُ بذلكَ لَفظَ (يا هؤلاء) فَهوَ مُعترضٌ في الآيةِ- وَالقراءةُ الأولى يكونُ الكَلامُ بها مُتَّسقًا، وَأيضًا السَّوادُ على غَيرِ هذهِ القِراءةِ؛ لأنَّه قدْ حُذفَ منها ألفانِ، وإنَّما يُختصرُ مثلُ هذا بِحذفِ ألفٍ وَاحدةٍ نَحوَ: يَا عيسى بنَ مريمَ)[٣].

---

(٧) معاني القرآن ٢/ ٢٩٠.

(٨) ينظر الكشف ٢/ ١٥٨.

(١) البيت من الطويل، وهو مطلع قصيدة له في ديوانه ص ٥٥٩، وقد وَرَدَ البيتُ في الخصائص ٢/ ٢٧٨، والصاحبي في فقه اللغة ص ٣٨٦، و، والإنصاف ١/ ١٠٠، وينظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ٣٦٦ - ٣٦٧.

(٢) البيت من الطويل، في ديوانه ص ١٥٠، والإنصاف ١/ ٩٩، وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/ ٢٤، وينظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/ ٤٤٦.

(٣) إعراب القرآن ٣/ ١٤١.

يَتَّضِحُ مِمَّا سَبَقَ أنَّ النَّحَّاسَ يُرجِّحُ القِراءةَ الأولى - قِراءةَ الجمهورِ-؛ وَذَلكَ لأنَّ السَّوادَ عليها، والكلامُ بها متسقٌ، بخلافِ القِراءةِ الثَّانيةِ فهيَ بَعيدةٌ - عنده -؛ لأنَّ الكَلامَ يكونُ فيها مُعترضًا، ولأنَّها خِلافُ قِراءةِ الجمهورِ، ولأنَّ حذفَ ألفينِ منها خلافُ المعهودِ في الاختصارِ، إذ المعهودُ في ذلكَ حذفُ ألفٍ وَاحدةٍ نحوَ: يا عيسى بن مريم.

وَالحقيقةُ أنَّ كلا القراءتينِ سبعيتانِ متواترتانِ عنْ رَسولِ اللهِ صلى اللهُ عليهِ وسلم، مستفيضتانِ في الأمصارِ، صحيحتا المعنى، كَمَا ذَكَرَ ذَلكَ الطَّبريُّ[1] - رَحِمَه اللهُ-، وَمَا ذَكَرَه النَّحَّاسُ مِنْ كونِ القراءةِ الثَّانيةِ بعيدة ففيه نَظَرٌ.

* * * * *

وَهُناكَ تَوجيهان آخران لقراءةِ تخفيفِ (ألا) لم يذكرْهما النَّحَّاسُ وهُمَا:

الأوَّل: أنَّ قولَه: (ألا) حَرفُ تنبيهٍ واستفتاحٍ، وَ(يا) حَرفُ تنبيهٍ أيضًا، ولا مُنادَى هُناكَ، وَجَمَعَ بينَ تنبيهينِ تأكيدًا، وَلا حذف.

وَقَدْ ذَكَرَ ذَلكَ سيبويهِ بقوله: (..وأمَّا (يا) فتنبيهٌ، أَلا تَرَاها في النِّداءِ وفي الأمرِ كأنَّكَ تنبِّه المأمورَ، قَالَ الشَّاعرُ[2]-وَهوَ الشَّمَّاخُ-:

ألا يَا اسْقِيَاني قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ وَقَبْلَ مَنَايَا قَدْ حَضَرْنَ وَآجَالِ)[3].

---

(١) ينظر تفسير الطبري ١٩/ ١٤٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ملحق ديوانه ص ٤٥٦، من قصيدة يرثي بها رجلاً من بني ليث بن عبد مناة بن كنانة، وسِنْجال - بكسر السين، وسكون النون — اسم موضع بناحية أذربيجان، وقيل بأرمينية، وقيل: اسم رجل في ذلك الموضع . والشاهد في قوله: (ألا يا اسقياني) على أنَّ (يا) ها هنا حرف تنبيه وتوكيد.

ينظر شرح المفصل ٨/ ١١٥، والجنى الداني ص ٣٥٦ ، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٩، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/ ٧٤١.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٤.

وَعَلَى هَذَا الرَّأيِ أبو عُبيدةَ[٤]، والأخفشُ[٥]، وابنُ جنِّي[٦]. إلا أنَّ الأخيرَ منهم يَرَى أَنَّ (ألا) إذا مَازَجتَها (يا) فَهيَ للاستفتاحِ فقط دونَ التَّنبيهِ، يَقولُ في ذَلكَ: (..وَقولُ اللهِ سبحانه: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ﴾[١] فـ(ألا) هذهِ فيها شيئانِ: التَّنبيه، وَافتتاحُ الكلامِ، فإذا جَاءتْ معَها (يا) خَلصتْ افتتاحًا لا غير، وَصَارَ التَّنبيهُ الذي كانَ فيها لـ(يا) دونها، وَذَلكَ نَحوَ قول اللهِ عزَّ اسمُه: ﴿أَلَا يا ٱسۡجُدُواْ﴾)[٢].

وَيقولُ أيضًا: (وَمِنْ ذَلكَ (يا) في النِّداءِ تَكونُ تنبيهًا وَنداءً في نَحو: يَا زيدُ ويَا عَبدَ اللهِ، وقدْ تُجرِّدُها من النِّداءِ للتنبيه ألبتة، نَحو قولِ اللهِ تَعَالى: (ألا يسجدوا لله) كأنَّه قَالَ: ألا ها اسجدوا.

وَكَذَلكَ قَولُ العَجَّاجِ[٣]: يَا دَارَ سَلْمَى يَا اسْلَمِيْ ثُمَّ اسْلَمِي

إنَّما هُوَ كَقَولكَ: ها اسلمي، وهو كقولهم: (هَلمَّ) في التَّنبيه على الأمر.

وأمَّا قولُ أبي العَبَّاسِ: إنَّه أَرَادَ: ألا يَا هؤلاءِ اسجدوا، فَمَردودٌ عندنا)[٤].

وَقَدْ رَجَّحَ أبو حَيَّانَ هذا الرَّأيَ، و لم يَرتَضِ القَولَ بأنَّ (يا) للنَّداءِ، والمنادى مَحذوفٌ؛ وذلكَ لأنَّ في حَذفِ المنادى والفعلِ الذي نَابَ عنه حَرفُ النِّداءِ، وفاعله إخلالاً كبيراً يقولُ في ذلك: (والذي أذهبُ إليه أنَّ مثلَ هذا التَّركيبِ الواردِ عن العربِ ليست (يا) فيه للنِّداء، وحذف المنادى؛ لأنَّ المنادى عندي لا يَجوزُ حذفه ؛ لأنَّه قدْ حُذفَ الفعلُ العاملُ

---

(٤) ينظر مجاز القرآن ٢/ ٩٣.

(٥) ينظر معاني القرآن ٢ / ٤٦٥.

(٦) ينظر الخصائص ٢/ ١٩٨.

(١) سورة هود من الآية ٥.

(٢) الخصائص ٢/ ١٩٧.

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٤٢، والإنصاف ١/١٠٢، ولسان العرب مادة (سمم)١٢/ ٣٠٢ ، ولرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٣، وبعده قوله: (بِسَمْسَمٍ وَعَنْ يمينِ سَمْسَمِ)، وسمسَمِ اسم موضع. وموطن الشاهد: (يا اسلمي) على أن (يا) للتنبيه، وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٣/ ١٢٦٥.

(٤) الخصائص ٢/ ١٩٨.

في النِّداءِ، وانحذفَ فَاعلُه لحَذفه، ولو حَذَفْنَا المنادى لكانَ في ذلكَ حذفُ جملةِ النداء ، وحذفُ متعلَّقه -وهو المنادى- فَكَانَ ذلكَ إخلالاً كبيراً، وإذا أبقينا المنادى و لم نحذفه كان ذلكَ دليلاً على العامل فيه جملة النداء. وليسَ حرفَ النِّداءِ حرفُ جَوَابٍ كـــ(نعم) وَ(لا) وَ(بَلَى) وَ(أجل) فيجوز حذفُ الجملِ بَعدهنَّ لدلالةِ مَا سَبَقَ من السؤالِ على الجملِ المحذوفة، فـ(يا) عندي في تِلكَ التَّراكيبِ حَرفُ تنبيهٍ أكَّدَ به (ألا) التي للتنبيهِ وجَازَ ذَلكَ؛ لاختلافِ الحرفين، وَلقَصدِ المبالغةِ في التَّوكيدِ، وإذا كانَ قدْ وُجِدَ التأكيدُ في اجتماعِ الحرفينِ المختلفي اللفظِ العاملينِ في قولهِ[1]:

فَأَصْبَحْنَ لا يَسْألنَنِيْ عَنْ بِمَا بِهِ

والمُتَّفقي اللفظِ العَاملينِ في قولِهِ[2]:

وَلا لِلِما بِهِمْ أَبَدَاً دَوَاءُ

وَجَازَ ذلكَ وإنْ عَدّوهُ ضَرُورةً، أو قَليلاً، فاجتماعُ غيرِ العاملينِ وهما مُختلفَا اللفظِ يكونُ جَائزًا، وليس (يا) في قوله: يَا لَعنةُ اللهِ وَالأقْوَامِ كُلِّهِمُ..

حَرْفَ نِدَاءٍ -عندي- بلْ حَرفُ تنبيهٍ جَاءَ بعده المبتدأُ، وليسَ مِمَّا حُذفَ منه المنَادى لما ذكرناه)[3].

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢١، وشرح التصريح ٢/ ١٣٠ ، وعجزه : (أصَعَّدَ في عُلْوِ الهَوَى أمْ تَصَوَّبَا)، ووَرَدَ بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٤٥، ومغني اللبيب ٢/ ٤٠٨ ، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٧ ، والشاهد فيه: (عن بما) حيث أكَّدَ حرف الجر (عن) توكيداً لفظياً بلفظ مرادف له، وهو الباء التي بمعنى (عن) والمتصلة في اللفظ بـــ(ما) الموصولة، والتوكيد على هذا النحو شاذ عند ابن عصفور وابن مالك؛ لأنه لم يفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد، مع أنَّ الحرف المؤكد ليس من أحرف الجواب، والقياس القول: (عما بما) وينظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ٤٧ .

(٢) البيت من الوافر، وهو لمسلم بن معبد الوابلي، في خزانة الأدب ٢/ ٣٠٨ ، وصدره : (فَلا واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بي) ووَرَدَ بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٨٢، والإنصاف ٢/٥٧١ ، والجنى الداني ص ٨٠ وَ ٣٤٥ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٠٤ ، والشاهد فيه قوله: (للما) حيث أكَّد الشاعر اللام الجارة – وهي حرف غير جوابي – توكيداً لفظياً فأعَادَهَا بنفس لفظها الأول من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد، وتوكيد الحروف غير الجوابية من غير فصل بين المؤكد والتوكيد شاذ . وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ٢١ .

(٣) البحر المحيط ٧/ ٦٦ – ٦٩.

الثاني: ذَهَبَ إليهِ إمَامُ المدينةِ النَّبويَّةِ في زَمَانِهِ الشَّيخُ محمد الأمين الشنقيطي، صَاحبُ كِتَاب أضواءِ البيَان، حيثُ يقولُ: (وَممّا لَهُ وَجْهٌ مِنَ النَّظَرِ عِندِي في قِرَاءةِ الكِسَائيِّ أنْ يَكونَ قَولُه: (يا اسجدوا) فِعلاً مضَارعاً حُذِفتْ مِنهُ نُونُ الرَّفعِ بِلا نَاصِبٍ ، ولا جَازِمٍ ، ولا نونِ توكيدٍ، ولا نُونِ وِقَايةٍ.

وَقَدْ قَالَ بَعضُ أهلِ العِلمِ: إنَّ حَذْفَهَا لا لموجِبٍ ممَّا ذُكِرَ لُغَةٌ صَحيحةٌ)[1].

وقد خَتَمَ النَّحَّاسُ الآيةَ بِذكرِه حُكمَ سُجودِ التِّلاوةِ على كلا القراءتين، فَذَكَرَ أنَّ قِراءةَ تخفيفِ (أَلَا) فيها سَجدة؛ وَذَلكَ لأنَّ التقديرَ فيها (ألا يا هؤلاء اسجدوا) فهوَ أمْرٌ صَريحٌ بالسُّجودِ لله، بخلافِ قراءةِ تشديدِ (ب) فليسَ فيها سُجودُ تلاوةٍ؛ لأنَّ المعنى: (وَزَيَّنَ لهم الشَّيطانُ أنْ لا يسجدوا) فهوَ خَبَرٌ عنهمْ بِتركِ السُّجودِ لا أَمْرٌ.

والنَّحَّاسُ بهذا مُوافقٌ للفرَّاءِ[2] قبلَه، ومُوَافقٌ كذلك لشيخِهِ الزَّجَّاج [3] الذي رَدَّ الزَّمخشرِيُّ عليهِ هذا الحُكمَ، وَذَكَرَ أنَّ السُّجودَ وَاجبٌ على كلا القراءتين، فإحدَاهما أمْرٌ بالسجودِ -وهي قِراءةُ التَّخفيفِ-، والأخرى ذَمٌّ للتَّاركِ -وهي قِراءةُ التَّشديدِ-، وَمَا

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٦/ ٤٤٧، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، وبتمويل مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية، ط ١، ١٤٢٦هـ دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.

(٢) ينظر معاني القرآن ٢/ ٢٩٠.

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١١٥.

ذَكَره الزَّجَّاجُ منْ وجوبِ السَّجدةِ على التَّخفيفِ دونَ التَّشديدِ فغيرُ مَرجوعٍ إليه [٤].
وَوَافَقَه فِي ذَلكَ الألوسيُّ[٥] .

وَمِمَّنْ ذَكَرَ هَذَا أيضًا: ابنُ خَالويهِ[٦] ، وَالقُرطُبيُّ[٧].

ﭩ ﭪ ﭽﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛﭼ[١].

قَرَأَ نَافِعٌ، وَحَمْزَةُ، وَالكِسَائيُّ (صَفْحًا إِنْ كُنْتُم) بِكسْرِ الهَمْزَةِ، وَقَرَأَ البَاقونَ بفَتْحِها[٢].

قَالَ النَّحَّاسُ –رَحِمَهُ اللهُ–: (.. قَالَ أبو جَعْفَرٍ: المعنَى لأنْ كُنتمْ، إذَا فَتَحتَ ﭽأَنْﭼ وَبِذَلكَ قَرَأَ الحَسنُ، وَأبو عَمْرٍو، وَابنُ كَثيرٍ.

وَقَرَأَ أهلُ المدينةِ، وَأهلُ الكُوفَةِ بالكسرِ، وَهوَ عندَ قَومٍ مِنْ أهلِ اللغَةِ لَحْنٌ، مِنْهمْ أبو حَاتمٍ، وَإِنَّمَا صَارَ عندَهمْ لحنًا؛ لأنَّهم إنَّمَا وُبِّخُوا على شَيءٍ قَدْ ثَبَتَ وَكانَ، فَهذَا مَوضعُ " أَنْ " مَفتوحةً، كَمَا قَالَ سُبحانَه: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ[٣].

قَالَ أبو جَعفرٍ: وَهَذا عندَ الخليلِ، وَسيبويهِ، وَالكسَائيِّ، وَالقُرَّاء جيِّدٌ.

قَالَ سيبويهِ: سَألتُ الخَليلَ عَنْ قَولِهِ – يَعنِي الفَرَزدق[٤] –:

---

(٤) ينظر الكشاف ٣/ ٣٦٦.

(٥) ينظر روح المعاني ١٩/ ١٩١.

(٦) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ١٤٩.

(٧) ينظر تفسير القرطبي ١٣/ ١٨٦.

(١) سورة الزخرف آية ٥.

(٢) ينظر السبعة ٥٨٤، والتيسير ١٩٥.

(٣) سورة عبس الآيتان ١ – ٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١١، والكتاب ٣/ ١٦١، وخزانة الأدب ٤/ ٢٠، والشاهد فيه قوله: (أتغضب أن أذنا قتيبة) حيث جاءت (إنْ) بمعنى (إذْ) ، وقيل: هي مصدرية، ويروى (إنْ أذنا) بكسر الهمزة حملاً لها على معنى الشرطية لتقديمه الاسم على الفعل الماضي، وقيل: لو فتح (أنْ) لم يحسن لأنها موصولة بالفعل فيقبح فيها الفصل، وردَّ المبرد كسرها وألزم الفتح، لأنَّ الكسر يوجب أن أذني قتيبة لم تحزَّا بعد، والفرزدق لم يقل هذا إلا بعد أن قُتل وحُزَّت أذناه. وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/ ٩٢٨.

أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَـيْبَةَ حُزَّتَــا جِهَارًا ولَمْ تَغْضَبْ لقَتْلِ ابنِ خَازِمِ

فقَالَ: هيَ (إنْ) مكسَورةً؛ لأنَّه قَبيحٌ أنْ يُفصَلَ بينَ (أَنْ) وَالفعلِ.

قَالَ أبو جعفر: وَهَذَا شَيءٌ قَدْ مَضَى.

قَالَ أبو إسْحَاقَ: وَهَذَا يَكونُ بمعنَى الحَالِ، إذَا كَانَ في الكَلامِ معنَى التَّوبيخِ وَالتَّقريرِ أي أَهَذهِ حَالُكَ؟

قَالَ أبو جَعفرٍ: فَعَلَى هَذَا قَولُه: ﭽ ﭼ ﮕ ﮔﭼ [1].

التَّوجِيهُ النَّحويُّ:

وَرَدَتْ في الآيةِ السَّابقَةِ قِراءتَانِ مُتواتِرتَانِ، إحْدَاهُما بفتْحِ هَمزةِ (أَنْ) فَتكون مَصْدَريَّةً وَقبلَها لامُ العِلَّة مُقَدَّرةً، وَالأخرَى بِكسرِها فَتكون شَرطيَّةً، وَقَدْ أَوْرَدَ النَّحَّاسُ المعنى عَلَى كِلا القِرَاءتينِ وبَيَانُ ذَلكَ كالآتي:

بَدَأَ النَّحَّاسُ بِذكرِ قِرَاءةِ فتحِ هَمزةِ (أَنْ) فَذَكَرَ المعنى فيهَا بِقولهِ: (المعنى: لأنْ كنتم) فهوَ أمرٌ قَدْ كَانَ وَانقضَى، فَــ(أَنْ) هنا مَصدريةٌ في مَوضعِ نَصبٍ مَفعولٌ مِنْ أجْلِهِ، والمعنى: أَفنضْرِبُ عنْكُمْ الذِّكرَ صَفْحًا، لأنْ كُنتمْ قَومًا مُسرِفينَ.

وممَّن ذَكَرَ هَذَا القَولَ الأخْفَشُ[2] ، وَالطَّبريُّ[3]، وَالزَّجَّاجُ[4]، وَغَيرُهُمْ[5].

---

(١) معاني القرآن ٦/ ٣٣٦ – ٣٣٨.

(٢) ينظر معاني القرآن ٢/ ٦٨٨.

(٣) ينظر تفسير الطبري ٢٥/ ٥٠.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٠٥.

(٥) كمكي في الكشف ٢/ ٢٥٥، والمشكل ٢/ ٢٨١، والزمخشري في الكشاف ٤/ ٢٤١، وابن الأنباري في البيان ٢/ ٢٩٤، والعكبري في التبيان ٢/ ٣٨٧.

وَيَرى الفَرَّاءُ أنَّ (أنْ) هُنَا بِمعنَى (إذْ) يَقُولُ فِي ذَلكَ:(..وَقَرَأَ عَاصِمٌ والحسنُ (أنْ كنتم) بفتح (أنْ) كأنَّهمْ أرَادوا شيئًا مَاضيًا، وَأنتَ تَقــولُ: أأسبُّكَ أنْ حَرَمتِني؟ تُريدُ إذْ حَرَمتني -يقصدُ بِذَلكَ إذْ حَصَلَ ذَلكَ منكَ فِي الماضي- وَتكسرُ إذَا أردتَ أأسُّبكَ إنْ حَرَمتني؟ -أي إنْ تَحرِمْني فِي المستَقبلِ- وَمثله: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ ﭽ ﭼ [6] تَكسرُ (إنْ) وَتَفتحُ)[7].

وممن ذَكَرَ هَذَا القَولَ أيضًا الطَّبريُّ[1] وَابنُ خَالويهِ[2].

يَقُولُ الطَّبرِيُّ فِيمَا تَقَدَّم: (وَاختَلفَ أهْلُ العَربيةِ فِي وَجهِ فَتحِ الألفِ مِنْ (أَنْ) فِي هَذَا الموضِعِ فقَالَ بَعضُ نَحويي البَصرةِ: فُتِحَتْ لأنَّ معنَى الكَلامِ: لأَنْ كُنْتُمْ.
وَقَالَ بَعضُ نَحويي الكُوفَةِ: مَنْ فَتَحَهَا فَكأَنَّهُ أرَادَ شَيئًا مَاضيًا فَقَالَ : وَأنتَ تَقُولُ فِي الكَلامِ: أتيتُ أَنْ حَرَمتني، تُريدُ إذْ حَرَمتني، وَيُكسرُ إذا أَرَدتَ: أتيتُ إنْ تَحرِمني.
ومثلُه: (ولا يَجْرِمَنَّكمْ شَنَآنُ قَومٍ أَنْ صَدُّوكُمْ، وَإِنْ صَدُّوكُمْ) [3] بِكسْرٍ وَبفتحٍ)[4].

وَلم يَرتَضِ ابنُ هِشَامٍ مَجيءَ (أنْ) بمعَنى (إذْ)، يَقُولُ فِي ذَلكَ: (وَالصَّوابُ أَنَّها فِي ذَلكَ كُلِّه مَصدريَّة، وَقبلَها لامُ العِلَّةِ مُقَدَّرةً)[5].

* * * * *

---

(٦) سورة المائدة من الآية ٢.

(٧) معاني القرآن ٣/ ٢٧.

(١) ينظر تفسير الطبري ٢٥/ ٥٠.

(٢) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٢٩٢.

(٣) سورة المائدة من الآية ٢.

(٤) تفسير الطبري ٢٥/ ٥٠.

(٥) مغني اللبيب ١/ ٤٥.

ثُمَّ ذَكَرَ النَّحَّاسُ القِرَاءةَ الثَّانية بكسرِ هَمزةِ (إِنْ) وَحُجَّةُ مَنْ قَرَأَ بذَلكَ أنَّه جَعَلَها شَرطيةً على مَعَنى الاستقبَالِ، جَعَلَه أمرًا مُنتظرًا لم يَقَعْ، وَجَوابُ الشَّرطِ مَا قبلَه مِنْ جُملةِ الكَلامِ؛ لأنَّها لم تَعملْ في اللفْظِ، وَالمعنَى: إنْ تكونوا مُسرفينَ نَضربْ عنكمْ الذِّكرَ صَفْحًا. فـ(إِنْ) في هَذَا نَظيرُ قولِه تَعَالى: ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ[6] وقوله: ﭽ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﭼ ﯢ ﭼ[7].

وَمِمَّنْ ذَكَرَ هَذَا القَولَ الفَرَّاءُ[1]، وَالطَّبَرِيُّ[2]، وَالزَّجَّاجُ[3]، وَغَيرُهُمْ[4].

وَقَدْ ذَكَرَ النَّحَّاسُ أنَّ هَذهِ القِرَاءةَ لَحْنٌ عِنْدَ بَعْضِ أهلِ اللغَةِ، وَالحقيقةُ أنَّه لا يُقالُ عَنْ قِرَاءةٍ سَبعيةٍ ثَابتةٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ بالسَّندِ الصَّحيحِ: إنَّهَا لحَنٌ، وَالذي حَمَلَ أولئكَ على تَلحينِ القِرَاءةِ مَا عَلَّلَ بهِ النَّحَّاسُ حيثُ قَالَ: (وإنَّمَا صَارَ عندهمْ لحنًا؛ لأنَّهمْ إنَّمَا وُبِّخُوا علَى شيءٍ قَدْ ثَبَتَ وَكَانَ –وَهُوَ إسْرَافهمْ وَهُوَ عِلَّةٌ للتَّوبيخِ–، فَهَذَا مَوضِعُ " أَنْ " مَفتوحَةً، كَمَا قَالَ سُبحَانه: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ، أي أنَّه أَمْرٌ قَدْ كانَ وَانقضَى، فَلا تُستعْمَلُ مَعَه (إنْ) الشَّرطيَّةُ الدَّالةُ على الاستقبَالِ، بَلْ تُستعملُ مَعَه (أَنْ) لأنَّها بمعنَى (لأَنْ) أي أنَّها عِلَّةٌ لمَا كَانَ وَوَقَعَ، كمَا ذَكَرَ ذَلكَ غَيرُ وَاحِدٍ مِن المفَسرين[5].

---

(٦) سورة البقرة من الآية ٢٧٨.

(٧) سورة المائدة من الآية ٢.

(١) ينظر معاني القرآن ٣/ ٢٧.

(٢) ينظر تفسير الطبري ٢٥/ ٥٠.

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٠٥.

(٤) كمكي في الكشف ٢/ ٢٥٥، والمشكل ٢/ ٢٨١، والزمخشري في الكشاف ٤/ ٢٤١، وابن الأنباري في البيان ٢/ ٢٩٤، والعكبري في التبيان ٢/ ٣٨٧.

(٥) ينظر تفسير الطبري ٣٠/ ٥٠، وتفسير الكشاف ٤/ ٧٠٢، وتفسير القرطبي ١٩/ ٢١١، وتفسير البيضاوي ٥/ ٤٥١.

وَقَدْ أجَابَ الزَّمَخشَرِيُّ عَنْ مِثْلِ هذا الاعتِرَاضِ الذي قَدْ يَردُ على قِرَاءةِ الكَسرِ بقَوله: (فَإنْ قُلْتَ: كَيفَ استَقَامَ معنَى (إنْ) الشَّرطيةِ وَقَدْ كَانوا مُسرفينَ على البَتِّ ؟- أي أنَّ إسْرَافَهمْ كَانَ مُتَحَققًا- قُلْتُ: هُوَ مِن الشَّرطِ الذي ذكرتُ أنَّه يَصْدرُ عَن المُدلي بصِحَّةِ الأمْرِ، المتَحَقق لثبوتهِ كَمَا يَقُولُ الأجيرُ: إنْ كُنتُ عَمِلتُ لكَ فَوفِّني حَقِّي، وَهُوَ عَالِمٌ بذَلكَ ولكنَّه يُخيَّلُ في كَلامِهِ أنَّ تَفريطَكَ في الخُروجِ عَن الحَقِّ فِعْلُ مَنْ له شَكٌّ في الاستِحقَاقِ مَعَ وضُوحهِ استِجْهَالاً له)[٦].

وَقِيلَ: لا حَاجَةَ إلى هَذَا لأنَّ الشَّرطَ : الإسْرَافُ في المستَقبلِ، وَهُوَ ليسَ بمُتحققٍ، وَرُدَّ بأنَّ (إنْ) الدَّاخِلةَ على كَانَ لا تَقْلِبُه للاستقبَالِ عندَ الأكثر[١].

وَقِيلَ: إنَّ الجَوابَ مَحذُوفٌ دَلَّ عليهِ مَا تَقَدَّمَ كَمَا تَقُولُ: أنتَ ظَالِمٌ، إنْ فَعَلْتَ[٢].

وَخُلاصَةُ مَا تَقَدَّم في القِرَاءتين يُبيِّنهُ لنَا مَكِّيٌّ بقولِهِ: (..الكَسرُ- أي كَسْرُ همزةِ (إنْ)- يَدُلُّ على أمْرٍ لم يَقَعْ، وَالفتحُ يَدُلُّ على أمْرٍ قَدْ كَانَ وَانقضَى؛ وَنَظيرُ ذَلكَ لو قَالَ رَجُلٌ لامرأتِهِ وَقَدْ دَخَلَتْ دَارَه: أَنتِ طَالقٌ إنْ دَخَلْتِ الدَّارَ، فَكَسَرَ (إنْ) لم تَطْلُقْ عليهِ بدخُولها الأوَّل؛ لأنَّه أمْرٌ يُنتظرُ، ولو فَتَحَ لطُلِّقتْ عليه؛ لأنَّه أمْرٌ قَدْ كَانَ.

وَفَتْحُ (أنْ) إنَّمَا هِيَ عِلَّةٌ لما كَانَ وَوَقَعَ؛ وَكَسْرُهَا إنَّمَا يَدلُّ على أمرٍ يُنتظرُ، قَدْ يَكونُ، أو لا يَكونُ، فَالوجْهَانِ حَسَنَانِ على معنيهِمَا)[٣].

ثُمَّ أَرْدَفَ النَّحَّاسُ تجويدَ الخليلِ، وسيبويهِ، وَالكِسَائيِّ، وَالفُرَّاءِ، لاستخدَامِ (إنْ) الشَّرطيَّةِ في المستقْبَلِ، وَاستخدَامِ (أنْ) عِلَّة لما كَانَ وَوَقَعَ في الماضِي، وَيُؤكِّدُ هَذَا التَّجويدَ بسؤالِ سيبويهِ للخَليلِ عَنْ قولِ الفَرَزدَق:

أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَـا جِهَارًا و لَمْ تَغْضَبْ لقَتْلِ ابنِ خَازِمِ

---

(٦) الكشاف ٤/ ٢٤١.

(١) ينظر روح المعاني ٢٥/ ٦٥.

(٢) ينظر تفسير القرطبي ١٦/ ٦٣.

(٣) المشكل ١/ ٢١٨ – ٢١٩.

وَيَظهرُ أنَّ سؤالَ سيبويهِ للخَليلِ هُنَا عَنْ تَخريجِ البيتِ كيفَ يَكونُ ذَلكَ وَهُوَ أمْرٌ قَدْ مَضَى؟

وَلِذَلكَ رَدَّ عليهِ بأنَّ البيتَ بكسرِ هَمزةِ (إنْ) وَعلَّلَ ذَلكَ بقولهِ: (لأنَّه قَبيحٌ أنْ يُفصَلَ بينَ (أنْ) وَالفعل، كَمَا قَبحَ أنْ يُفصَلَ بينَ (كَي) وَالفعلِ، فَلمَّا قَبحَ ذَلكَ وَلم يَجزْ حملَ على (إنْ)؛ لأنَّه قَدْ تُقدَّمُ فيها الأسمَاء قَبلَ الأفعَال)[٤].

أي إنَّ (أنْ) النَّاصِبَةَ لا يَليهَا الاسمُ على إضْمَارِ الفِعلِ، وَإنَّمَا ذَلكَ لــ(إنْ) المكسَورةِ، نَحوَ قَولهِ تَعَالى: ﴿ ﴾[١].

هَذَا مِنْ جِهَةِ التَّركيبِ اللفْظِيِّ، وَأمَّا مِنْ جِهَةِ المعنَى فَيمكنُ أنْ يُجَابَ عَنْ ذَلكَ بأنَّه على مَعنَى المثَالِ، أي: أتَغْضَبُ إنْ وَقعَ مِثْلُ حَزِّ أُذني قُتَيبةَ[٢].

وَخرَّجَهُ ابنُ هِشَامٍ عَلَى وَجْهين:

أحدهما: أنْ يَكونَ على إقَامَةِ السَّبَبِ مَقَامَ المُسبَّبِ، وَالأصْلُ: أَتَغضَبُ إنْ افتَخرَ مُفتَخِرٌ بِسَبَبِ حَزِّ أُذنَي قُتيبةَ، إذِ الافتخَارُ بذَلكَ يَكونَ سببًا للغَضَبِ وَمُسَبَّبًا عَن الحَزِّ.

وَالثَّاني: أنْ يَكونَ عَلَى مَعنَى التبيُّنِ، أي: أتَغْضَبُ إنْ تبيَّنَ في المستَقبلِ أنَّ أُذنَي قُتَيبَةَ حُزَّتا فِيمَا مَضَى)[٣].

ثُمَّ يُقرِّر النَّحَّاسُ جَوابَ الخَليلِ بقَولهِ: (وَهَذَا شَيءٌ قَدْ مَضَى).

أي إنَّ (إنْ) الشَّرطيَّة استخْدِمَتْ هُنَا لأمْرٍ قَدْ مَضَى، وَمَعَ ذَلكَ فَهيَ عَلَى مَعنَى إنْ حَصَلَ ذَلكَ في المستَقبلِ.

وَيَخْتِمُ أخيرًا بقولِهِ: (فَعَلَى هَذَا قَولُه: ﴿ ﴾.

أي إنَّ (إنْ) الشَّرطيَّة في الآيةِ هُنَا عَلَى مَعنَى الحَالِ والاستقبَالِ كَمَا مَرَّ سَابقًا.

---

(٤) الكتاب ٣/ ١٦١ – ١٦٢.

(١) سورة التوبة من الآية ٦.

(٢) ينظر الكشف ٢/ ٤٠٥.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٣٤.

وَالمعنَى: إنْ تَكونُوا مُسْرفينَ نَضربْ عنكمْ الذِّكرَ صَفْحًا.

وَالرَّاجحَ فِيمَا تَقَدَّمَ – وَاللهُ أعْلَمُ– مَا ذَكَرَه الطَّبريُّ بِقَولهِ: (وَالصَّوَابُ من القَولِ في ذَلكَ عِندَنَا أنَّ الكَسرَ وَالفَتحَ في الألفِ في هَذَا الموضِعِ قِرَاءتَانِ مَشهورتَانِ في قِرَاءةِ الأمْصَارِ صَحيحتَا المَعنَى، فَبأيتهمَا قَرَأَ القَارِئُ فَمُصيبٌ، وذَلكَ أنَّ العَرَبَ إذا تَقَدَّمَ (أنْ) وَهِيَ بِمعنَى الجَزَاءِ فِعْلٌ مُستقبلٌ كَسَرُوا ألفَهَا أحيانًا، فمَحَّضُوا لَهَا الجَزَاءَ فَقَالوا: أَقُومُ إنْ قُمْتَ، وَفَتَحوهَا أحيانًا وَهُمْ يَنوونَ ذَلكَ المعنَى، فَقَالوا: أقومُ أنْ قُمْتَ، بتأويلِ لأنْ قُمْتَ، فإذَا كَانَ الذي تَقَدَّمَهَا مِن الفِعلِ مَاضيًا لم يتكلمُوا إلا بفتحِ الألفِ مِنْ (أنْ) فَقَالوا: قُمْتُ أنْ قُمْتَ، وَبِذَلكَ جَاءَ التَّنزيلُ وَتَتَابعَ شِعْرُ الشُّعَرَاءِ)[1].

* * * * *

---

(١) تفسير الطبري ٢٥/ ٥١.

المطلب الثالث

الإثبات والحذف

ٹ ڈ چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ ٻ ٻ ٻ ٻ چ[1].

قَرَأَ الجُمْهُورُ: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ چ بإثباتِ حرفِ الجَرِّ (على)[2]، وَقَرَأَ نَافعٌ چ ٱ ﻫ ٻ ٻ ٻ چ [3] بتشديدِ اليَاءِ مِنْ (عَلَيَّ) وَفَتحِها، فَهِيَ (على) دَاخلةٌ على يَاءِ المتكلِّمِ، وَقَرَأَ ابنُ مسعودٍ: چ ٱ ٻ ٻ ٻ چ [4] بحَذفِ حَرفِ الَجرِّ، وَقَرَأ أُبيّ، وَابنُ مَسعودٍ في رِوَايةٍ عنه: چ ٱ ﭴ ﭵ چ [5] ، بإثباتِ حَرْفِ الجَرِّ (البَاء).

قَالَ النَّحَّاسُ -رَحِمَهُ اللهُ-: (...قَالَ أبو عَمْرٍو بن العَلاء - رَحِمَهُ اللهُ - : وَهِيَ قِرَاءةُ عَبدِ اللهِ چ ٱ ٻ ٻ ٻ چ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّخفيفِ؛ لأنَّ حُروفَ الجَرِّ تُحذَفُ مَعَ (أنْ).

وَقَالَ الكِسَائيُّ: هِيَ في قِرَاءةُ عبدِ اللهِ چ ٱ ﭴ ﭵ پ ٻ ٻ ٻ چ

قَالَ الفرَّاءُ: مَعْنَى (على أَنْ لا) وَ (بأَنْ لا) وَاحِدٌ، كَمَا يُقَالُ: جَاءَ فُلانٌ عَلَى حَالٍ حَسَنَةٍ، وَبحَالٍ حَسَنَةٍ.

وَمَنْ قَرَأَ چ ٱ ﻫ ٻ ٻ ٻ پ ٻ ٻ ٻ چ فَإنَّ مَعْنَاهُ عِندهُ وَاجِبٌ عَليَّ) [6]

---

(١) سورة الأعراف من الآية ١٠٥.

(٢) ينظر السبعة ٢٨٧، والتيسير ١١١.

(٣) ينظر السبعة ٢٨٧، والتيسير ١١١، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٩٦، والكشاف ٢/١٢٩.

(٤) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٩٦، والكشاف ٢/١٢٩، وبزيادة الأعمش في البحر ٤/ ٣٥٧.

(٥) نسبت لابن مسعود في معاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٦ ، والقراءات الشاذة لابن خالويه ص ٧٧، ونسبت لأبي في الكشاف ٢/ ١٢٩ والبحر ٤/ ٣٥٧ ، والدر المصون ٣/ ٣١٦.

(٦) معاني القرآن ٣/ ٦٠ – ٦١.

التَّوجيهُ النَّحويُّ:

قُرئتِ الآيةُ السَّابقةُ بإثباتِ حَرفِ الجَرِّ الدَّاخلِ على (أنْ) المَصدريَّةِ وَمعمولِها، وَقُرئتْ كَذَلكَ بِحذفِ حَرفِ الجَرِّ، وَقَدْ ذَكَرَ النَّحَّاسُ تِلكَ القِراءاتِ ومعانيها بإيجازٍ، وَذَلكَ كالآتي:

بَدَأَ النَّحَّاسُ بذكرِ قِراءةِ الجمهورِ بإثباتِ حَرفِ الجَرِّ (على) دَاخِلاً على (أَنْ) المصدريَّةِ وَمعمولِها، وَللعلماءِ في إعرابِ الآيةِ على هذهِ القراءةِ عِدَّةُ آراءٍ وهيَ:

١. أنْ يكونَ (حقيق) خبراً لمبتدأ مَحذوفٍ تقديرهُ: (أنا) دَلَّ عَليهِ السِياقُ قبله، وهو رَأي الأخْفشِ[١]، وَالطبريِّ[٢]، والفَارسيِّ[٣]، وغيرِهم[٤].
٢. أنْ يكونَ (حقيق) خَبَرًا ثانيًا لإنَّ، كَمَا ذَكَرَ ذلكَ العُكبريُّ[٥].
٣. أنْ يكونَ (حقيق) نَعْتًا لِرَسول في قَولِهِ تَعَالَى: چ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئى ئى ئى ئې چ [٦]، أي: رَسُولٌ حَقيقٌ مِنْ رَبِّ العَالمينَ، أُرْسلتُ على ألا أقولَ عَلَى اللهِ إلا الحَقَّ، فَـ(عَلَى) مُتعلِّقٌ بِرَسُولٍ، وَ(حَقَيق) صِفَته، أي: إنِّي رَسولٌ على

---

(١) ينظر معاني القرآن ٢/ ٥٢٨ – ٥٢٩.

(٢) ينظر تفسير الطبري ٩/ ١٣.

(٣) ينظر الحجة ٢/ ٢٥٥.

(٤) كالألوسي في روح المعاني ٩/ ١٨.

(٥) ينظر التبيان ١/ ٤٣٦.

(٦) سورة الأعراف آية ١٠٤.

هَذهِ الصِّفةِ، وَهِيَ أَنَّي لا أَقُولُ إلا الحقَّ، وَهُوَ رأيُ ابن مِقْسَم [٧]. حيثُ يقولُ: (حَقِيقٌ) مِنْ نَعتِ الرَّسولِ أي رَسُولٌ حَقيقٌ مِنْ رَبّ العَالمينَ أُرْسِلتُ على أنْ لا أقولَ عَلَى اللهِ إلا الحَقَّ ، وَهَذَا مَعنَى صَحيحٌ وَاضحٌ ، وَقَدْ غَفَلَ أكثرُ المفسرينَ مِنْ أربَابِ اللغَةِ عنْ تَعليقِ (عَلَى) بـ(رَسول)، وَلم يَخْطرْ لهم تَعليقُه إلا بقوله : (حَقِيقٌ)[١].

وَممَّنْ رَجَّحَ هذا القولَ: أبو شَامَةَ[٢]، والعُكبريُّ[٣] .

يَقولُ أبو شَامَةَ بَعدَ أَنْ ذَكَرَ الأوجهَ التي ذَكَرَها الزَّمخشَريُّ في الآيةِ،- وَكَانَ قد ذَكَرَ قولَ ابن مِقْسَم قبلَها-: (وَكُلُّ هذهِ الوجوهِ مُتعسَّفَةٌ، وَليسَ المعنى إلا مَا ذَكَرْتُه أولاً)[٤] .

يَقصِدُ بذلكَ المعنَى الذي ذَكَرَه ابنُ مقسم.

والرَّاجحُ – وَاللهُ أعْلَمُ– أنْ يَكونَ (حقيق) خَبَرًا لمبتدأ مَحذوفٍ؛ وَذَلكَ لأنَّ سِيَاقَ الآيةِ مُرتبطٌ بالآيةِ التي قبلَها، وَهيَ حَديثُ موسَى عليهِ السَّلامُ عنْ نفسهِ، ثُمَّ إنَّ كثيرًا من المفسِّرينَ عندَ تفسيرِهم للآيةِ قَدَّروا المبتدأَ في تفسيرِهم بقولهم: (أنا حَقيقٌ) [٥] .

---

(٧) هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم، أخذ القراءة عن إدريس الحداد، وداود بن سليمان، وقرأ عليه إبراهيم بن أحمد الطبري، وابن الفحام، وغيرهما، كان أحفظ أهل زمانه وأعرفهم بالقراءات ، توفي سنة ٣٥٤هـ. ينظر معرفة القراء الكبار ١/ ٣٠٦. وغاية النهاية ٢/ ١٢٣- ١٢٥.

(١) ينظر إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم ٣/ ١٧٧ – ١٧٨. بتحقيق محمود بن عبد الخالق محمد جادو، ط الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٣هـ، والبحر٤/ ٣٥٧ ، والدر المصون ٣/ ٣١٥.

(٢) ينظر إبراز المعاني ٣/ ١٧٧ – ١٧٨، وأبو شامة هو عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم المقدسي الشافعي، عرف بابي شامة لشامة كبيرة كانت فوق حاجبه الأيسر، أخذ العلم عن ابن عساكر والسخاوي، وأخذ القراءة عنه شهاب الدين بن الكفري، وأحمد بن مؤمن اللبان، توفي سنة ٦٦٥هـ. ينظر البداية والنهاية ١٣/ ٢٥٠، وغاية النهاية ١/ ٣٦٥ – ٣٦٦.

(٣) ينظر التبيان ١/ ٤٣٦.

(٤) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ٣/ ١٧٧ – ١٧٨.

وَأمَّا مَعنَى الآيةِ على هَذهِ القِراءةِ فَقَدْ وَرَدَ فيها عِدَّةُ أقوالٍ وَهيَ:

الأوَّل: أنْ تَكونَ (على) هُنَا بمعنَى البَاء، وَالتَّقديرُ: أنا حَقيقٌ بأنْ لا أقولَ، وَهوَ رَأيُ الفَرَّاءِ[6]، وَالأخْفَشِ [7]، وَحُجَّتهما في ذَلكَ: ورُودُ قِراءة أُبيٍّ وَابنِ مسعودٍ- التي ستأتي- بالبَاءِ فهيَ تُقوِّي هذا المعنى وتؤيِّده، وورُودُ (البَاء) في مَوضعِ (على) وَالعكسِ في كَلامِ العَربِ كَذلكَ، يَقُولُ الفَرَّاءُ: (.. وفي قراءةِ عبدِ الله ﭽ ﭐ ﯙ ﯚ ﭼ فهذهِ حُجَّةُ مَنْ قَرَأَ (على) وَلم يُضفْ. وَالعربُ تَجعلُ البَاء في مَوضعِ (على)؛ رَميتُ على القوس، وبِالقوسِ، وَجئتُ على حَالٍ حَسَنَةٍ، وَبِحَالٍ حَسَنَةٍ) [1].

وَممَّنْ ذَكَرَ هَذَا القَولَ أيضًا: الفَارِسيُّ [2]، وابنُ خَالويهِ[3] ، وَغيرُهُمَا[4] .

الثَّاني: أَنْ يَكونَ (حقيق) بمعنى (حَريصٌ)، أي أَنْ يُضَمَّن معنَى (حَريص)، كَمَا ضُمِّنَ (هيَّجَني) معنى (ذَكَّرني) في بيت الكتابِ، وَالبيتُ هُوَ:

إذا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هَيَّجَني وَلَوْ تَغَرَّبْتُ عَنْهَا أُمَّ عمَّارِ[5]

نَصَبَ أمَّ عَمَّار بـــ(هيَّجني)؛ لأنَّه استعمَله بمعَنى (ذَكَّرَني).

---

(٥) كالطبري ٩/ ١٣، والواحدي ١/ ٤٠٥، والبغوي ٢/ ١٨٥.

(٦) ينظر معاني القرآن ١/ ٣٨٦.

(٧) ينظر معاني القرآن ٢/ ٥٢٨ – ٥٢٩.

(١) معاني القرآن ١/ ٣٨٦.

(٢) ينظر الحجة ٢/ ٢٥٥.

(٣) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٩٦.

(٤) كمكي في الكشف١/ ٤٧٠، وابن الأنباري في البيان١/ ٣١٢، وأبو حيان في البحر ٤/ ٣٥٦.

(٥) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٠٣، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٢٥، ٤٢٨، والكتاب ١/ ٢٨٦، والشاهد فيه: نصب (أمَّ عمار) بفعل دلَّ عليه ما قبله ، والتقدير: فذكَّرني أمَّ عمار ؛ لأنَّ الفعل (هيَّجَني) يدل على (فذكَّرني)، وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ٤١٢.

وَهَذَا المعنَى هُوَ ما اكتفَى النَّحَّاسُ بذكرِهِ نَقْلاً عن أبي عُبيدةَ، حيثُ يقولُ: (ومَنْ قَرَأَها ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭼ ولم يُضفْ (على) إليهِ، فإنَّه يَجعلُ مَجَازه — أي معنَاه – مَجَازَ حَريصٍ على أنْ لا أقولَ، أو فَحَقٌّ أنْ لا أقولَ) [٦].

ولَعَلَّ الذي حَمَلهم على تَضمينه معنى (حريص) حتَّى يُعَدَّى بـــ(على)، إلا أنَّ الطَّبريَّ استبعدَ هذا المعنى بقوله: (قَالَ قومٌ: (حقيق) مَعنَاه: (حريصٌ)؛ فلذلكَ وصلت بـــ(على)، وفي هذا القَولِ بُعْدٌ) [٧] .

وَقَدْ ذَكَرَ الزمخشريُّ[١] هذا المعنَى، وأضَافَ عليهِ الأوجهَ التَّاليةَ وهي:

الرَّابعُ: أَنْ يكونَ في الآيةِ قلبٌ لأمنِ الإلباسِ، حيثُ إنَّ الأصلَ فيها: (قَولُ الحقِّ حَقيقٌ عَليَّ)، فقُلِبَ اللفظُ، فَصَارَ: أنا حَقيقٌ على قَولِ الحَقِّ، فيكونُ بمعنَى قِراءةِ نافعٍ — التي ستأتي–، كَقَولِ الشَّاعرِ[٢]: وَتَشْقَى الرِّمَاحُ بِالضَّـيَاطِـرَةِ الْحُمْرِ

ومعناه: (وَتَشقَى الضَّياطِرةُ بالرِّماحِ)[٣] .

وَقدْ رَدَّ أبو حَيَّانَ عَلَى الزَّمَخْشَريِّ هذا التَّخريجَ بقولِه: (..وأصحابنا يخصُّونَ القَلبَ بالشِّعرِ، ولا يجيزونه في فصيحِ الكلامِ، فينبغي أنْ يُنَزَّه القِراءةَ عنه، وعلى هذا يصيرُ معنى هذهِ القراءةِ معنَى قِراءة نَافعٍ) [٤].

الخَامس: أنَّ مَا لزمكَ فقدْ لزمته ، فَلَمَّا كَانَ قولُ الحَقِّ حقِيقًا عليه كَانَ هو حقِيقًا على قولِ الحقِّ، أي لازمًا له[٥].

---

(٦) ينظر مجاز القرآن ١/ ٢٤٤.

(٧) نقلاً عن المحرر الوجيز ٢/ ٤٣٥ ، ولم أجده في تفسير الطبري.

(١) ينظر الكشاف ٢/ ١٢٩.

(٢) البيت من الطويل، وصدره: وَنَرْكَبُ خَيْلاً لا هَوَادَةَ بَيْنَهَا، وهو لخداش بن زهير في الأضداد ص ١٥٣، ولسان العرب ٤/ ٤٨٩ مادة (ضطر)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٣، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٠٣، وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ٤٤٢.

(٣) ينظر الكشاف ٢/ ١٢٩.

(٤) البحر ٤/ ٣٥٦.

(٥) ينظر الكشاف ٢/ ١٣٠.

السَّادس: يَقُولُ الزَّمخشريُّ عنه: (وَهُوَ الأَوْجَهُ الأَدْخَلُ في نكت القُرآن : أن يغرقَ مُوسَى في وَصْفِ نَفْسهِ بالصِّدقِ في ذَلكَ المقَامِ ، لا سيَّما وَقَدْ رُوِيَ أنّ عَدُوَّ اللهِ فِرعَونَ قَالَ له لَمَّا قَالَ: ﴿ ئۇ ئۇ ئى ئى ئې ﴾: كَذَبْتَ، فَيَقُول: أنَا حَقيقٌ عليَّ قولُ الحقِّ، أي: وَاجبٌ عليَّ قولُ الحقِّ أنْ أكونَ أنا قَائلُه وَالقَائمُ بهِ وَلا يَرضَى إلاّ بمثلِي نَاطقًا به)[٦].

وَيضيفُ أبو حَيَّانَ على هذا المعنى بقولهِ: (ولا يَتّضحُ هذا الوجهُ إلا إنْ عنى أنَّه يكونُ ﴿ ٻ ٻ ٻ ٻ ﴾ صِفة كَمَا تَقولُ: أنا على قَولِ الحقّ، أي: طَريقتِي وَعادتِي قَولُ الحق)[١].

وَالرَّاجحَ –واللهُ أعلمُ– أنْ تكونَ (على) بمعنى البَاء، وَذَلكَ لقوةِ ما احتَجَّ به أصحابُ هذا المعنَى.

* * * * *

ثُمَّ سَاقَ النَّحَّاسُ القِراءةَ الثَّانيةَ وهيَ قراءةُ ابن مسعودٍ –رَضي الله عنه– بِحذفِ حرفِ الجرِّ تَخفيفًا، ﴿ ٱ ٻ ٻ ﴾ فالمصدرُ المؤولُ هنا في موضعِ نصبٍ بنزعِ الخَافضِ[٢]، واختُلِفَ في تقديرِ الخافضِ: فيُحتملُ أنْ يكونَ تقديرُه (على) كقراءةِ الجمهورِ، ويُحتملُ أنْ يكون تقديره (الباء) كقراءة أُبيٍّ وعبدِ اللهِ –التي ستأتي–، وعلى كلا الاحتمالينِ يكونُ التَّعليقُ بـــ(حقيق)[٣].

---

(٦) ينظر المصدر السابق.

(١) البحر ٤/ ٣٥٦.

(٢) ينظر المشكل ١/ ٣٢٤.

(٣) ينظر البحر ٤/ ٣٥٦، والدر ٣/ ٣١٥.

ولَعَلَّ الرَّاجحَ – واللهُ أعلمُ– أنْ يكونَ تقديرُ الجَارِّ بـــ(على) مُوافقةً لقراءةِ الجمهورِ المشهورة.

* * * * *

وَأمَّا قِرَاءةُ أُبيّ وَعَبدِ اللهِ ﭽ ﭑ ﯗ ﭙﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭼ فَهِيَ مُوافقةٌ لقراءةِ الجمهورِ بإثباتِ حَرفِ الجرِّ، وَهذهِ القِراءةُ تُقَوِّي رَأيَ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ (على) بمعنَى (الباء) .

وَلذا فإنَّ النَّحَّاسَ ذَكَرَ بعد هذهِ القِراءةِ قَولَ الفَرَّاءِ بأنَّ معنى (على أنْ لا) وَ (بأنْ لا) وَاحدٌ، ويوافقهُ في إعرابِ القُرآنِ بقوله: (يُقال: فلانٌ خَلِيْقٌ بأن يفعلَ، وجَدِيْرٌ أن يفعلَ، وعلى أنْ يفعلَ، بمعنى واحد) [1]، وبذا يَظهرُ رأيُ النَّحَّاس في هذه القِراءاتِ بأنَّه لا فَرقَ بينها؛ لأنَّ مَعناهَا وَاحِدٌ.

* * * * *

وَقَدْ خَتَمَ النَّحَّاسُ القراءاتِ الوَاردةَ في الآيةِ بذكرهِ المعنى على قراءةِ نافعٍ حيثُ يقول: (ومَنْ قَرَأَ ﭽ ﭑ ﮬ ﭓ ﭔ ﭕﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭼ فَإنَّ معناهُ عندهُ وَاجبٌ عليَّ)

والفَرقُ بينَ هذهِ القِراءةِ وقراءة الجمهورِ أَنَّ حَرفَ الجر هنا أُدخِلَ على يَاءِ المتكلم، فقُلبتِ الألفُ ياءً، وأُدغمت اليَاء في الياءِ[2].

وهذا المعنى الذي ذَكَرَه النَّحاسُ قد سَبَقَه إليهِ الأخْفَشُ [3]، وَالزَّجَّاجُ[4]، حيثُ يقولُ الأخْفَشُ مُرجِّحًا هذه القِرَاءَةَ عَلَى قِرَاءةِ الجمهورِ:(..وقال: ﭽ ﭑ ﮬ ﭓ ﭔ ﭕﭼ وقَالَ

---

(١) ٢/ ٦٤.

(٢) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٩٦، والكشف ١/ ٤٧٠، والبحر ٤/ ٣٥٦، والدر ٣/ ٣١٥.

(٣) ينظر معاني القرآن ٢/ ٥٢٨.

بَعضُهم: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭼ والأولى أحسنُهما عندنا، أَرَادَ وَاجبٌ عَليَّ أنْ لا أقولَ) [٥].

وَمِمَّنْ ذَكَرَ هذا المعنَى مَكِّيٌّ [١]، وأبو شَامَةَ[٢].

وأَمَّا إعرَابُ الآيةِ على هذهِ القِراءةِ فللعلماءِ فيها عِدَّةُ آراء وهي:

١. أنْ يكونَ الكَلامُ قَدْ تَمَّ عندَ قوله: (حقيق) فهوَ صِفَةٌ لرسول، وَ(عليَّ) بعده خَبَرٌ مُقدَّم، والمصدرُ المؤولُ بعدَه في مَحلِّ رَفعٍ مبتدأ مؤخَّرٌ، كأنَّه قِيلَ: عَلَيَّ قولُ الحقِّ، أي: فلا أقولُ إلا الحَقَّ .

وقدْ ذَكَرَ هذا القَولَ مَكِّيٌّ [٣] ، وَأبو البركات بنُ الأنبارِيِّ [٤] ، وَالعُكبريُّ[٥]، وَأبو حيان [٦].

٢. أنْ يكونَ المصدرُ المؤولُ (أَنْ لا أقولَ) فَاعِلاً بـــ(حقيق) كأنَّه قِيلَ: يَحقُّ ويَجبُ ألا أقولَ، وَهَذا مَا رَجَّحَه العكبريُّ[٧]، وأبو حيَّانَ [٨]، وَالسَّمينُ الحَلبيُّ[٩].

---

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٦٢.

(٥) ينظر معاني القرآن ٢/ ٥٢٨.

(١) ينظر الكشف ١/ ٤٧٠.

(٢) ينظر إبراز المعاني من حرز الأماني ٣/ ١٧٧.

(٣) ينظر المشكل ١/ ٣٢٤.

(٤) ينظر البيان ١/ ٣١٢.

(٥) ينظر التبيان ١/ ٤٣٦.

(٦) ينظر البحر ٤/ ٣٥٦.

(٧) ينظر التبيان ١/ ٤٣٦.

(٨) ينظر البحر ٤/ ٣٥٦.

(٩) ينظر الدر ٣/ ٣١٥.

٣. أنْ يكونَ (حقيق) خَبَرًا مُقدَّماً، وَالمصدرُ المؤولُ (أنْ لا أقولَ) في مَوضِعِ رَفعٍ مبتدأ مؤخَّرٌ، وَهُوَ رأيُ مَكِّيٍّ [١٠].

٤. أنْ يكونَ (حقيق) خَبَرًا بعدَ خبرٍ، وَقَدْ ذَكَرَ ذلكَ أبو حَيَّانَ[١]، وَالألوسيُّ[٢].

٥. أَجَازَ أبو حَيَّانَ أنْ يكونَ (حقيق) خَبَرًا ثَانيًا لإنَّ قَبلَه[٣] .

٦. أَجَازَ العُكبريُّ[٤] أنْ يكونَ (حقيق) مُبتدأ، و(أنْ لا أقولَ) خبرُه، والذي سَوَّغَ الابتداءَ بالنَّكرةِ حِينئذٍ تَعَلُّقُ الجارِ بها، وَوَافَقَه في ذلكَ أبو حَيَّانَ [٥] ، وَالسَّمينُ الحَلبيُّ[٦].

وَلَعَلَّ الرَّاجِحَ – وَاللهُ أعْلَمُ– أنْ يكونَ (أنْ لا أقولَ) فَاعِلاً بِحقيق؛ لأنَّه نَابَ عنْ يَحقُّ عَليَّ، فَهُوَ وَاضِحٌ لفْظًا وَمعنَى.

---

(١٠) ينظر المشكل ١/ ٣٢٤.

(١) ينظر البحر ٤/ ٣٥٧.

(٢) ينظر روح المعاني ٩/ ١٨.

(٣) ينظر البحر ٤/ ٣٥٧.

(٤) ينظر التبيان ١/ ٤٣٦.

(٥) ينظر البحر ٤/ ٣٥٧.

(٦) ينظر الدر ٣/ ٣١٥.

ويُلاحَظُ أَنَّ النَّحَّاسَ في هذهِ الآيةِ لم يُطلِ الحَديثَ في تَخريجِ تِلكَ القِراءاتِ (نَحوًا) وَلم يذكرْ رَأيًا له يُرَجِّحُ فيهِ قِراءةً على أخرى، بل اكتفَى بنقْلِ مَعَاني الآيةِ عَمَّن سَبقَه، وَلعلَّه رَأى أنَّ مَا قِيلَ حَولَ الآيةِ مِنْ قِبَلِ أولئكَ الأجلاءِ قَبْله يُغني عَن الإطَالةِ والإسْهَابِ فيها، مُكْتفيًا بوضُوحِها وَظُهورِهَا لدَيهم، وَاللهُ أعلمُ.

* * * * *

ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨﭼ[1].

قَرَأَ الجمهورُ (لا يُعْجِزُونَ) بإسكانِ العَينِ، وَكَسْرِ الجِيمِ دُونَ تَشديدٍ، وَفَتحِ النُّونِ، وَقَرَأَ ابنُ مُحَيصِنٍ[2] (لا يُعَجِّزونِ) بِفَتحِ العَينِ، وَتشديدِ الجيمِ، وَكَسْرِ النُّونِ[3].

قَالَ النَّحَّاسُ – رَحِمَهُ اللهُ –: (.. ثُمَّ قَالَ جَلَّ وَعَزَّ ﭽ ﭦ ﭧ ﭨﭼ رُوِيَ عَنْ ابْنِ مُحَيصِنٍ أَنَّهُ قَرَأَ: (لا يُعَجِّزُونِ) بِالتَّشْديدِ وَكَسْرِ النُّونِ.

قَالَ أبو جَعْفَرٍ: هَذَا خَطَأٌ مِنْ جِهَتينِ:

إحْدَاهُمَا: أَنَّ مَعْنَى عَجَّزَهُ: ضَعَّفَهُ وَضَعَّفَ أَمْرَهُ.

وَالأُخْرَى: أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِنُونَينِ.

وَمَعْنَى أَعْجَزَهُ: سَبَقَهُ وَفَاتَهُ حَتَّى لَمْ يَقْدِرْ عَلِيهِ) [4].

---

(١) سورة الأنفال من الآية ٥٩.

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولاهم، مقرئ أهل مكة، عرض على مجاهد بن جبير، ودرباس مولى ابن عباس، وسعيد بن جبير، وعرض عليه شبل بن عباد، وأبو عمرو بن العلاء، وكان ابن محيصن نحويًا، وقرأ القرآن على ابن مجاهد. ينظر معرفة القراء الكبار ١/ ٩٨، وغاية النهاية ٢/ ١٦٧.

(٣) ينظر الفريد ٢/ ٤٣٣، وتفسير القرطبي ٨/ ٣٤، والبحر ٤/ ٥٠٦، وبدون نسبة في إعراب القراءات الشواذ ١/ ٦٠٠.

(٤) معاني القرآن ٣/ ١٦٥ – ١٦٦.

التَّوجِيهُ النَّحويُّ:

وَرَدَتْ في الآيةِ السَّابقةِ عِدَّةُ قِراءاتٍ لِقولِهِ: (يُعجزُون) وَقَدْ عَرَضَ النَّحَّاسُ لقِرَاءتين مِنها إحْدَاهما: (يُعْجِزُونَ) بإسكانِ العَينِ، وَكَسرِ الجيمِ دُونَ تَشديدٍ، وَفَتحِ النُّونِ، وَهيَ قِراءةُ الجمهُورِ مِن الفِعلِ (أَعْجَزَ)، وَمعنى أَعْجَزَه كَمَا ذَكَرَ النَّحَّاسُ: سَبَقَهُ وَفَاتَهُ حَتَّى لَمْ يَقْدِرْ عَلِيهِ[٥].

وَهَذهِ القِراءةُ لا خِلافَ فيها، فَالنونُ في (يُعْجِزُونَ) هِيَ نُونُ رَفعِ المُضارعِ، وَلم تَتصل ياءُ المتكلمِ بالفِعلِ هُنَا ومعنى: (لا يُعْجِزُونَ) أي: لا يُفلتونَ ويُعجزونَ طَالبهم[١]، يقولُ الطَّبرِيُّ: (وَلا تَحسبنَّ يا مُحمدُ الذينَ جَحَدوا حُجَجَ اللهِ وَكذبوا بها سَبقونَا بَأنفسهم فَفَاتونا، إنَّهم لا يُعْجزونَنَا أي: يَفُوتُونَنَا بِأنفسهم ولا يَقدرونَ على الهربِ مِنَّا)[٢].

* * * * *

وَأمَّا القِراءةُ الثَّانية فهيَ قراءةُ ابنِ مُحَيصِنٍ (لا يُعَجِّزُونِ) بفتحِ العينِ، وَتشديدِ الجيمِ، وَكسرِ النُّونِ، مِن الفِعْلِ (عَجَّزَ) بالتَّضعيفِ، وَمضارعُه (يُعَجِّزُ)، والأصلُ في الآيةِ (يُعَجِّزونَني) بنونين حُذِفت إحداهما، إمَّا نونُ رفعِ المضارعِ، أو نُونِ الوقايةِ، وَحُذفتْ ياءُ المتكلمِ تخفيفًا[٣]، وَكُسرتِ النُّونُ دَلالةً عليها[٤].

وَقَدْ خَطَّأَ النَّحَّاسُ هذهِ القِراءةَ مِنْ جهتينِ:

إحداهما: مِنْ جِهةِ اللغةِ، وَذَلكَ أنَّ مَعنَى (عَجَّزَهُ): ضَعَّفَهُ وَضَعَّفَ أَمْرَهُ، وَهذَا المعنى من المعاني التي يُستخدمُ فيهَا الفِعلُ (عَجَّزَ) بالتَّضعِيفِ[٥]، وَبِمَا أنَّ الأمرَ كَذلكَ فَقَدْ أَوردهُ النَّحَّاسُ مُعترضًا بِهِ على هذهِ القِراءةِ لأنَّ هذا المعنى لا يُوافقُ سِياقَ الآياتِ.

---

(٥) ينظر الصحاح ١/ ٤٤٨، ولسان العرب ٥/ ٣٦٩، والقاموس المحيط ٢/ ٥١.

(١) ينظر الكشاف ٢/ ٢١٩، والمحرر الوجيز ٢/ ٥٤٥.

(٢) تفسير الطبري ١٠/ ٢٩.

(٣) ينظر المحرر الوجيز ٢/ ٥٤٥.

(٤) ينظر روح المعاني ١٠/ ٢٤.

(٥) ينظر الصحاح ١/ ٤٤٧.

والأخرى: مِنْ جهةِ الصَّنعةِ النَّحويةِ، فَهوَ يَرى أنَّ الأصْلَ في الفِعلِ بعدَ لَحاقِ يَاءِ المُتكلمِ بهِ أنْ يكونَ بنونينِ إحداهما نونُ رفعِ المضَارعِ، والأخْرى نُونُ الوقَايةِ بإثباتهما جميعًا دونَ تفريقٍ بينهما، فيكونُ الفعلُ (يُعَجِّزونَني)، وَبِمَا أنَّ هَذا لم يحصلْ فالقراءةُ خَطَأٌ عنده.

وَمَسألةُ تَوَالي نُونِي الرَّفعِ وَالوقايةِ في المُضارعِ المرفوعِ الذي اتصلتْ به واوُ الجَمَاعةِ أو ياءُ المخَاطبةِ في نحوِ قولكَ: هُمْ يضربُونَنِي، وأَنْتِ تَضْربينَنِي، مَسْألةٌ خِلافيةٌ مَشهورةٌ في النَّحوِ، أعرضُها بإيجازٍ فَأقولُ:

لِلعَربِ في المُضَارعِ المرْفوعِ بالنَّونِ الذي لحقتهُ وَاوُ الجَماعةِ أو يَاءُ المخَاطبةِ عِندَ اتصالِ نونِ الوقايةِ بِهِ ثَلاثُ لُغَاتٍ اجتمعَتْ في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ﮬ﴾ [1]:

إِحْدَاها: أنْ تَأتِيَ بالنُّونينِ عَلى حَالِهِمَا، تَقولُ: هُمْ يَضربونَنِي. وَعَليهِ قِرَاءةُ مَنْ قَرَأَ: (تَأمُرونَنِي) [2]. وَبهذهِ اللغَةِ اعترضَ النَّحَّاسُ على قِرَاءةِ ابنِ مُحَيْصنٍ.

الثَّانية: أنْ تَأتِيَ بِهمَا، وَتُدغِمَ إحْدَاهُمَا في الأخْرَى، تَقولُ: هُمْ يَضْرِبُونِّي، وَعليهِ جَاءتْ قِرَاءةُ: ﴿ ﯜ﴾[3] وَ﴿ﮬ﴾[4].

الثَّالثة: أنْ تَأتِيَ بنونٍ وَاحدةٍ وَتَحْذِفَ الأخْرَى، فَتقولُ: هُمْ يَضْرِبُونِي، وَعليهِ جَاءتْ قِرَاءةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿أَتُحَاجُونِي﴾ وَ﴿تَأمُرونِي﴾ بالتَّخفيفِ[5].

---

(١) سورة الزمر من الآية ٦٤.

(٢) هي قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان، وهشام. ينظر السبعة ٥٦٣، والتيسير ص ١٩٠.

(٣) سورة الأنعام من الآية ٨٠.

(٤) هي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي. ينظر السبعة ٢٦١، والتيسير ص ١٠٤.

(٥) هي قراءة نافع، وابن عامر. ينظر السبعة ٢٦١، والتيسير ص ١٠٤.

وَاخْتَلَفَ النُّحَاةُ في النُّونِ المحذُوفةِ هُنَا: أَهيَ نُونُ الرَّفعِ أمْ نُونُ الوقايةِ ؟ على رَأيين:

الرَّأيُ الأوَّل:

ذَهَبَ سِيبويهِ إلى أنَّ النَّونَ المحذوفةَ هِيَ نُونُ الرَّفعِ؛ وَعِلَّةُ الحَذفِ عِنده استثقالُ التَّضعيفِ لتوالي النُّوناتِ؛ وَلأنَّ نُونَ الرَّفعِ عُهِدَ حَذْفُها للنَّاصبِ وَالجَازمِ، وَقَدْ أَورَدَ هَذهِ المسألةَ مَعَ نُونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ والثقيلةِ، يَقولُ في ذلكَ: (.. وإذا كَانَ فعلُ الجميعِ مَرفُوعًا ثُمَّ أَدْخلتَ فيهِ النُّونَ الخفيفةَ أو الثَّقيلةَ حَذَفتَ نُونَ الرَّفعِ؛ وَذَلكَ قولُكَ: لَتفعُلُنَّ ذَاكَ، وَلَتَذْهَبُنَّ؛ لأنَّه اجتمَعَتْ فيهِ ثَلاثُ نُوناتٍ، فَحَذفُوهَا استثقَالاً. وَتقولُ: هَلْ تَفعلُنَّ ذَاكَ، تحذفُ نُونَ الرَّفعِ لأنَّكَ ضَاعفتَ النَّونَ، وهُمْ يَستثقلونَ التَّضعيفَ، فَحَذفُوها إذْ كَانتْ تُحْذف، وَهُمْ في ذَا الموضعِ أشَدُّ استثقَالاً للنوناتِ، وَقَدْ حَذَفُوهَا فيمَا هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذَا. بَلَغَنا أنَّ بَعْضَ القُرَّاءِ قَرَأَ: ﭽ ﯖﭼ وَكَانَ يَقْرَأُ (فَبِمَ تُبَشِّرونِ)[1]، وَهِيَ قِرَاءةُ أهْلِ المدينةِ؛ وَذَلكَ لأنَّهمْ استثقَلوا التَّضعيفَ، وَقَالَ عَمرُو بنُ معدي كرب[2]:

تَــــرَاهُ كَالثَّغَـــامِ يُعَـــلُّ مِسْكًا يَســـُوءُ الفَـــاليـــاتِ إذا فَلَيـــنِي

يُريدُ فَلَيْنَني) [3].

فَهُوَ يَرَى هُنَا أنَّ المحذوفَ (نُونُ النِّسْوةِ) وَالبَاقيةُ نُونُ الوِقَايةِ.

وَقَدْ اختَارَ هَذَا الرَّأيَ وَرَجَّحَهُ ابنُ مَالكٍ[4] ، وَالرَّضيُّ[5]، وَمِنْ أدِلَّتهم أيضًا:

١. أَنَّ نُونَ الرَّفعِ قَدْ عُهِدَ حَذْفُها لمجرَّدِ التَّخفيفِ، وَذلكَ نحوَ: قَولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه

---

(١) سورة الحجر من الآية ٥٤. وقراءة التخفيف مع كسر النون هي قراءة نافع، وقرأ أبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي: (فبم تبشرونَ) بفتح النون. ينظر السبعة ٣٦٧، والتيسير ص ١٣٦.

(٢) البيت من الوافر، وهو في ديوانه ص ١٨٠، وخزانة الأدب ٥/ ٣٧١، ولسان العرب (فلا) ١٥/ ١٦٣، والثغام: نبتٌ له نَورٌ أبيض يشبَّه به الشيب، ويُعلُّ: يُطيَّب شيئًا بعد شيء، والفاليات جمع الفالية: وهي التي تفلي الشعر، أي تُخرج القمل منه. وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/ ١٠٤٦.

(٣) الكتاب ٣/ ٥١٩.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية١/ ٢٠٨، بتحقيق د/ أحمد هريري، ط١، دار المأمون للتراث- مكة المكرمة، ١٤٠٢هـــ - ١٩٨٢م، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك ص ١٧٣، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط ٣، عالم الكتب – بيروت، وأوضح المسالك ١/ ٧٩.

(٥) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ١٩٤.

وَسَلَّمَ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ، وَلا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا .. الحديث) [٦].

فَــ(لا) في الحديثِ نَافيةٌ، والنَّافيةُ لا تعْمَلُ في الفِعلِ شيئًا، والأصْلُ (لا تدخلونَ، ولا تُؤمنونَ) [١].

وَكَقُولِ الرَّاجزِ[٢]: أَبيتُ أسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكِي

وَالأصْلُ: (تَبيتينَ وَتَدلُكِينَ)، وَمَا عُهِدَ حَذْفُه أولى مِنْ حَذْفِ مَا لم يُعهدْ حَذْفُه.

٢. أنَّ نُونَ الرَّفعِ نَائبةٌ عَن الضَّمةِ، والضَّمةُ قدْ حُذفتْ لمجرَّدِ التَّخفيفِ، كَقراءةِ أبي عمرٍو بتسكينِ رَاءِ: (يَأمرْكم)[٣] (وَمَا يُشْعِرْكم)[٤] .. فلو لم تُعامل النُّون بما عُوملتِ الضَّمةُ مِن الحذفِ لمجرَّدِ التَّخفيفِ، لكَانَ في ذلكَ تفضيلُ النَّائبِ على المنوبِ عنه)[٥].

الرَّأيُ الثَّاني:

أنَّ النَّونَ المحْذُوفةَ هِيَ نُونُ الوِقايةِ، وَهُوَ رَأيُ الأخفش [٦]، والمبرِّدِ[٧]، والفَارِسِّي [٨]، وَابنِ جني[٩]، وَمَكِّي[١٠]، وَابنِ هشَامٍ[١١].

---

(٦) تمام الحديث: (..ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم، أفشوا السلام بينكم) وهو في سنن أبي داود ١٣/ ٤٠٩، وسنن الترمذي ٩/ ٣٠٤، وسنن ابن ماجة ١١/ ٩٣.

(١) روي الحديث بإثبات نون (لا تدخلون) ينظر صحيح مسلم ١/ ١٨٠.

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣٣٩، والخصائص ١/ ٣٨٨، ولسان العرب ١٠/ ٤٢٦، وهمع الهوامع ١/ ٥١، والشاهد فيه قوله: (وتبيتي تدلكي)، والقياس: (وتبيتين تدلكين) فحذف النون، قيل: للضرورة، وقيل: شذوذا، وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٣/ ١٢٢٤.

(٣) سورة البقرة من الآية ٦٧.

(٤) سورة الأنعام من الآية ١٠٩.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ١٧١ — ١٧٢.

(٦) نقلا عن مغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٧١٢، و لم أقف على رأي الأخفش، والمبرد، وابن جني في كتبهم التالية: (معاني القرآن) و (المقتضب) و (الكامل) و (المحتسب) و (الخصائص).

وَقَدْ عَقَدَ الأخيرُ بَابًا في المغني بعنوان: (إذَا دَارَ الأمْرُ بينَ كَونِ المحذوفِ أولاً أو ثانيًا فَكَونهُ ثَانيًا أولى) وذَكَرَ الآيتينِ السَّابقتينِ (أتحاجوني) وَ (تأمروني)[1].

وقد استدلوا بالآتي:

١. أنَّ نُونَ الوِقَايةِ حُذِفَتْ لالتقاءِ النُّونينِ اسْتِخْفَافًا، ولا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ المحذُوفُ النُّونَ الأولى (نُونَ الرَّفعِ)؛ وَذَلكَ لأنَّ الاستثقالَ والتِّكرارَ وَقَعَ بالثَّانيةِ (نُونِ الوقايةِ)، فكانتْ أولى بالحذفِ[2].

٢. أنَّ نُونَ الرَّفعِ عَلامةُ الإعرابِ فَالمحافظةُ عليها أولى، وَحَذْفُها قَبيحٌ مَكروهٌ في العربيةِ، إنَّما يجوزُ في الشِّعرِ لضَرورةِ الوزنِ، والقُرآنُ لا يُحْمَلُ على ذَلكَ إذْ لا ضَرورَةَ تُلجئُ إليهِ، ثُمَّ هِيَ عَلَمُ الرَّفعِ في الفِعلِ وَحَذفُها عَلَمُ النَّصبِ والجزمِ، فلو حُذفتْ استخفافًا لاشْتَبَهَ المرفوعُ بالمجزومِ والمنصوبِ، وَلَلَزِمَ وُجودُ مُؤثِّرٍ بلا أثرٍ معَ إمكانهِ)[3] .

---

(٧) ينظر المغني ٢/ ٧١٢، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ٢/ ٩٢٦، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٨٨م، والمقاصد الشافية ١/ ٣٣٧، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق حسن هنداوي ط المكتبة التوقيفية بمصر ١/ ٦٥.

(٨) الحجة ٣/ ٣٣٣.

(٩) ينظر مغني اللبيب ٢/ ٧١٢.

(١٠) ينظر الكشف ١/ ٤٣٦ - ٤٣٧.

(١١) ينظر مغني اللبيب ٢/ ٧١٢.

(١) مغني اللبيب ٢/ ٧١٢، وقد ذَكَرَ في موضع آخر أنَّ المحذوف هي نون الوقاية، يقول: (.. ونحو (تأمروني) يجوز فيه الفك، والإدغام، والنطق بنون واحدة، وقد قرئ بهن في السبعة، وعلى الأخيرة – أي النطق بنون واحدة – فقيل: النون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، وهو الصحيح) ٢/ ٣٩٧، وعند الرجوع لكتاب أوضح المسالك وجدته يقول: (.. وأمَّا نحو: (تأمروني) فالصحيح أنَّ المحذوف نونُ الرفع) ١/ ٧٩. فهل لابن هشام رأيان في المسألة ؟ أم أنَّ هذا من قبيل تطوّر الآراء النحوية عند ابن هشام ؟

(٢) ينظر الحجة ٣/ ٣٣٢، والكشف ١/ ٤٣٧، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١/ ٣٥٤، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٣) ينظر المصادر السابقة.

٣. أنَّ نُونَ الوقَايةِ أُتِيَ بِهَا وِقَايةً للفعلِ لئلا تَتصِلَ بِهِ الياءُ فَيُكْسَرَ آخرُه وَيتغيَّرَ، وَقَدْ حَصَلَ ذلكَ بإثباتِ نُونِ الرَّفعِ مَكْسورَةً [٤].

٤. أنَّ نُونَ الوقايةِ قَدْ عُهِدَ حَذْفُها معَ الجَارِّ، كَقولِ الشَّاعِرِ [١]:

قَدْنِـــي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي   لَيْسَ الإمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِـــدِ

وَقِراءةُ ابنِ مُحيصنٍ هُنَا بإثباتِ إحْدَى النُّونينِ، وَحَذْفِ الأخْرَى، وَلم يتعرَّضِ النَّحَّاسُ لذكرِ المحذوفةِ منهما، فَهوَ لا يُجيزُ حَذْفَ إحْدَاهما أصْلاً، بِدليلِ تَخْطئته القَراءة هنا، وَأنَّها لو كَانتْ كَذلكَ لكَانتْ بِنونينِ.

وَالحقيقةُ أنَّ تخطئةَ النَّحَّاسِ للقِراءةِ بالحُجَّتينِ السَّابقتينِ فيهِ نَظَرٌ، فَقَدْ رَدَّ أبو حيَّانَ على النَّحَّاسِ، وَلَمْ يَرتَضِ تَخْطئته للقَراءةِ بقولِهِ: (.. أمَّا كَونُه بِنُونٍ وَاحدةٍ فَهُوَ جَائزٌ لا وَاجبٌ، وَقَدْ قُرِىءَ بِهِ فِي السَّبعةِ، وَأمَّا عَجَّزنِي مُشَدّداً فَذَكَرَ صَاحبُ اللوامحِ [٢]، أنَّ مَعْنَاه بَطَّأَ وَثَبَّطَ [٣]، قَالَ: وَقدْ يكونُ بمعنى نَسَبنِي إلى العَجْزِ [٤]، وَالتَّشديدُ فِي هذهِ القِراءةِ مِنْ هذا المعنى فَلا تكونُ القِراءةُ خطأً كَمَا ذَكَرَ النَّحَّاسُ) [٥].

---

(٤) ينظر الكشف ١/ ٤٣٧.

(١) البيت من الرجز، وهو لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب ٥/ ٣٨٢، ولسان العرب ١/ ٣٤٤، والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٧، ولحميد بن ثور في لسان العرب ٣/ ٣٨٩، ولأبي بجدلة في شرح المفصل ٣/ ١٢٤، وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٣٧١، وخزانة الأدب ٦/ ٢٤٦، وأوضح المسالك ١/ ١٢٠، ومغنى اللبيب ١/ ١٧٠، والخبيبان هما عبد الله بن الزبير وأخوه مصعب (المزهر٢/ ١٨٦) والشاهد فيه قوله: (قدني) و (قدي) حيث أثبت النون في الأول، على اللغة المشهورة، وحذفها في الثاني، وهذا قليل . وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٣/ ١١٤٨.

(٢) صاحب اللوامح هو أبو الفضل الرازي عبد الرحمن بن أحمد المقري المتوفى سنة ٤٥٤هـــ .ينظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة ٢/ ١٥٦٧، منشورات مكتبة المثنى ، بغداد.

(٣) ينظر الصحاح ١/ ٤٤٨، ولسان العرب ٥/ ٣٦٩، والقاموس المحيط ٢/ ٥١.

وَتَبِعَهُ في هَذَا الرَّدِّ تلميذُه السَّمِينُ[6].

وَبِذَا يَتَّضحُ أنَّ قِراءةَ ابنِ مُحَيصِنٍ (يُعَجِّزونِ) قِرَاءةٌ صَحيحةٌ مُوَافِقَةٌ لما وَرَدَ عن العَربِ، جَائزةٌ في اللغةِ، وَرَدَ على نَسَقِها عِدَّةُ قِراءاتٍ وَأبياتٍ شعريةٍ، وَلذَا فإنَّ النَّحَّاسَ لم يُوَفَّقْ في تخطئته لها، للأسبَابِ السَّابقةِ. والله أعْلمُ .

(٤) ينظر المصادر السابقة.

(٥) البحر ٤/ ٥٠٦.

(٦) ينظر الدر المصون ٣/ ٤٣١.

الفصل الثاني

توجيه القراءات الواردة في المسائل الصرفية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: توجيه القراءات الواردة في الأسماء.

المبحث الثاني: توجيه القراءات الواردة في الأفعال.

المبحث الأول
توجيه القراءات الواردة في الأسماء
وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: أبنية الأسماء.

المطلب الثاني: المصـــدر.

المطلب الثالث: المشتقـــات .

المطلب الرابع: الإفراد والجمع .

المطلب الخامس: صيغ الجمع .

المطلب الأول

أبنية الأسماء

ﭣ ﭤ ﭼ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭽ[1].

قَرَأَ الجمهورُ (الغَرُور) بِفَتْحِ الغَينِ، وَقُرِئ في الشَّواذِّ (الغُرُور) بِضَمِّ الغَين[2].

قَالَ النَّحَّاسُ – رَحِمَهُ اللهُ – : (.. رَوَى مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : (الغَرُورُ) الشَّيطَانُ.

وَرَوَى شُعْبَةُ عَن سِمَاكِ بن حَرْبٍ: (الغُرُور) بضَمِّ الغَين.

فَقِيلَ: إنَّ هَذَا لا يَجُوزُ لأنَّه إنَّمَا يُقَالُ: غَرَّهُ غَرًّا، وَلا يَكَادُ يَأتِي عَلَى (فُعُول) فيمَا يتعدَّى إلا شَاذًّا.

قَالَ أبو جَعْفرٍ: يَجُوزُ أنْ يَكُونَ (غُرُور) جَمْعَ غَارٍّ، أو جَمْعَ غَرٍّ، أو يُشَبَّهُ بِقَولِهِمْ: نَهَكَهُ المَرَضُ نُهُوكًا، وَلَزِمَهُ لُزُومًا) [3].

التَّوجِيهُ الصَّرْفِيُّ:

وَجَّهَ النَّحَّاسُ قِرَاءَةَ الجمهُورِ بذِكْرِ مَعْنَى (الغَرُور) بِفَتحِ الغَينِ عَلَى وَزْنِ (فَعُول)، فَسَاقَ قَولَ قَتَادَةَ – رَحِمَهُ اللهُ – بأنَّ مَعْنَاهُ: الشَّيطَان.

وَقَدْ ذَكَرَ هذا المَعْنى أيضًا: جُلَّةُ عُلمَاءِ التَّفسِيرِ مِن السَّلفِ – رَحِمَهم اللهُ –كابنِ عَبَّاسٍ وَالحَسَنِ، وَمُجَاهِدٍ، وَالضَّحَّاكِ، وَغيرِهِم[4].

---

(١) سورة فاطر من الآية ٥.

(٢) هي قراءةُ سِمَاكِ بن حرب كَمَا في المحتسب ٢/ ٢١٥ وَ ٣٦٢، وَزَادَ في القراءاتِ الشَّاذةِ لابن خالويه ص ٢٢٤، والمحرر الوجيز ٤/ ٤٢٩ أبا حيوة، وَزَادَ في تفسير القرطبي ١٤/ ٨١ ابن السميفع، وبدون نسبة في الكشاف ٣/ ٥١٠، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ٢٩٢.

(٣) معاني القرآن ٥/ ٤٣٧ – ٤٣٨ .

(٤) ينظر تفسير مجاهد ٢/ ٥٠٦، وتفسير الطبري ٢١/ ٨٧ وَ ٢٢/ ١١٦، والمحرر الوجيز ٤/ ٤٢٩، والبحر ٧/ ٢٨٧، وتفسير القرطبي ١٤/ ٨١، وروح المعاني ٢٢/ ١٦٨ .

وَبِذَا يَكونُ (الغَرُورُ) على قِرَاءةِ الجمهورِ اسْمًا للغَارِّ وَهُوَ الشَّيطَان، وجَعَلَ الفَرَّاءُ مَعْنَاهُ عَامًّا لِكُلِّ مَا يَغُرُّ الإنْسَانَ، يَقُولُ فِي ذَلِكَ: (.. وَقَولُهُ: ﭽ ﯓ ﯔ ﭼ مَا غَرَّك فَهُوَ غَرُورٌ، الشَّيطَانُ غَرُورٌ، وَالدُّنيا غَرُورٌ..) [٥].

وَتَبِعَهُ الطَّبريُّ بِقَولِهِ: (الغَرُورُ بِفتحِ الغَينِ هوَ مَا غَرَّ الإنْسَانَ مِنْ شَيءٍ كَائنًا مَا كَانَ، شَيطَانًا كَانَ أَوْ إنسَانًا أو دُنيَا)[١].

وَهُنَاكَ تَوجيهٌ آخرُ لِقَراءةِ الجمهورِ، لم يذكرْهُ النَّحَّاسُ هُنَا لكنَّه ذَكَرَهُ فِي الإعْرَابِ عِنْدَ قَولهِ تَعَالى: ﭽ ﮔ ﯓ ﯔ ﭼ [٢] وَهُوَ أَنَّه يحتملُ أنْ يكونَ (الغَرُورُ) صِيغَةَ مُبالغةٍ عَلى وَزْنِ (فَعُول)[٣] .

وَقَدْ تَبعَ النَّحَّاسُ شَيخَهُ الزَّجَّاجَ فِي التَّوجيهَينِ السَّابقَينِ حَيثُ يَقولُ الزَّجَّاجُ : (.. ﭽ ﮔ ﯓ ﯔ ﭼ أي غَرَّكُمْ الشَّيطَانُ وَهُوَ الغَرُورُ عَلى وَزْنِ الفَعُولِ، وَفَعُول مِنْ أسْمَاءِ المبالغةِ، يُقَالُ: فُلانٌ أَكُولٌ إذَا كَانَ كثيرَ الأكلِ، وَضَرُوبٌ إذَا كَانَ كَثيرَ الضَّرْبِ، وَلذَلكَ قِيلَ للشَّيطَانِ: الغَرُور؛ لأنَّه يَغُرُّ ابنَ آدمَ كَثيرًا، فَإذا غَرَّهُ مَرَّةً وَاحدةً فَهُوَ غَارٌّ، وَيَصْلحُ غَارٌّ للكثيرِ، فَأمَّا غَرُورُ فَلا يَصْلحُ للقَليلِ)[٤] .

وَيُمْكنُ الجَمعُ بَينَ التَّوجيهين السَّابقَينِ – استنادًا لِكلامِ الزَّجَّاجِ – بأنْ يُقَالَ: إنَّ الأصْلَ فِي (الغَرُور) بفتحِ الغَينِ أنْ يكونَ صِيغَةَ مُبالغةٍ للشَّيطَانِ، فَلمَّا كَثُرتْ هَذهِ الصِّفَةُ وَثبتتْ فيه سُمِّيَ بِهَا، واللهُ أعلمُ.

---

(٥) معاني القرآن ٢/ ٣٣٠.

(١) تفسير الطبري ٢٢/ ١١٦.

(٢) سورة الحديد من الآية ١٤.

(٣) ٤/ ٢٣٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ١٢٥.

وَمَعْنَى الآيَةِ أي: وَلا يَخْدَعَنَّكمْ بِاللهِ الشَّيطَانُ فَيمَنِّيكُمْ الأمَانِيَّ وَيَعِدكمْ مِن اللهِ العِدَات الكَاذبةَ وَيَحملكمْ على الإصْرارِ على كُفْرِكُمْ باللهِ [٥].

وَمِمَّنْ ذَكَرَ التَّوجِيهينِ السَّابقِينِ أيضًا: مَكِّيٌّ [٦] – رَحِمَهُ اللهُ –.

وأمَّا قِرَاءةُ (الغُرُور) بِضَمِّ الغَينِ علَى وَزْنِ (فُعُول) فَقَدْ أَجَازَ النَّحَّاسُ فِي تَوجِيهها ثَلاثةَ أوجُهٍ هِيَ:

١. أنْ يَكُونَ (غُرُور) جَمْعَ غَارٍّ، عَلَى وَزْنِ (فَاعِلٍ)، وَنظيرُهُ: شَاهِدٌ وَشُهُودٌ، وَقَاعِدٌ وَقُعُودٌ.

٢. أنْ يَكُونَ (غُرُور) جَمْعَ (غَرٍّ) عَلَى وَزْنِ (فَعْلٍ) مَصْدَر غَرَرْتُهُ غَرًّا.

٣. أنْ يَكُونَ (غُرُور) مَصْدَرًا عَلَى وَزْنِ (فُعُول) تَقُولُ: غَرَرْتُه غُرُورًا[١].

وَقَدْ ذَكَرَ النَّحَّاسُ بأنَّ بَعضَهمْ لا يُجيزُ التَّوجِيهَ الثَّالثَ؛ وذَلكَ لأنَّ القِيَاسَ فِي مَصْدرِ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (فَعَلَ) مُتَعَدِّيًا أنْ يَكُونَ عَلَى وَزْنِ (فَعْلٍ)[٢]، نَحْوَ: قَتَلَ قَتْلاً، وَأَكَلَ أَكْلاً، فَأمَّا أنْ يَكُونَ عَلَى وَزْنِ (فُعُول) فَهُو شَاذٌّ[٣].

وَنَصُّ النَّحَّاسِ فِي الإعْرابِ أَوضَحُ مِنْ نَصِّهِ هُنا حَيثُ يَقُولُ: (..ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ بِضَمِّ الغَينِ، وَفِيهِ ثَلاثةُ أقْوال: مِنْهَا أنْ يَكونَ جَمْعَ غَارٍّ، كَمَا تَقُولُ: جَالِسٌ وَجُلُوسٌ ، وَهَذَا أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ، وَيَكُونُ مَعْنَاهُ كَمَعْنَى (الغَرُور)، قَالَ أبو حَاتِمٍ: (الغُرُورُ) جَمْعُ غَرٍّ، وَغَرٌّ مَصْدرٌ، والقَولُ الثَّالثُ: يَكُونُ (الغُرُورُ) مَصْدرًا، وَهَذَا بَعيدٌ عِندَ أَبي إسْحَاقٍ ؛ لأنَّ غَرَرْته مُتَعَدٍّ، وَالمَصْدرُ مِنْ المُتعدِّي إنَّما هُوَ علَى (فَعْلٍ) نَحْوَ: ضَرَبْتهُ ضَرْبًا، إلا أشيَاء

---

(٥) تفسير الطبري ٢٢/ ١١٦.

(٦) ينظر المشكل ٢/ ٢١٥.

(١) وَرَدَ في مصدر غَرَّ يَغُرُّ وجهان: غُرُورًا، وغَرًّا، وإن كان (غُرُور) مخالفًا للقياس. ينظر لسان العرب ٥/ ١١، والقاموس المحيط ١/ ٤٧٥.

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ٥.

(٣) يقولُ سيبويهِ عندَ ذكرهِ لمصَادرِ الثُّلاثيِّ المتعدي: (.. وَقَد جَاءَ بعضُ مَا ذَكرنَا مِنْ هذهِ الأبنيةِ على (فُعُول) وَذَلكَ لَزِمَه لُزُومًا، وَنَهَكهُ يَنْهَكه نُهُوكًا، وَوَردتُ وُرُودًا، وَجحدتهُ جُحُودًا، شَبَّهوهُ بجَلَسَ جُلُوسًا، وَقَعَدَ قُعُودًا، وَرَكَنَ يَرْكَنُ رُكُونًا؛ لأنَّ بنَاءَ الفِعْلِ واحدٌ) الكتاب ٤/ ٥ – ٦ . أي أنَّ الغَالبَ فِي وَزنِ (فُعُول) مَصْدرًا أنْ يكونَ للثُّلاثيِّ اللازمِ، وَيقلُّ مجيئهُ مَصْدرًا للمُتعدي .

يسيرة سُمعَتْ لا يُقَاسُ عَليها ، قَالوا: لَزِمتُهُ لُزُومًا ، وَنَهَكَهُ المرضُ نُهُوكًا ، فَأَمَّا مَعنَى هَذَا الحرفِ فَأَحسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ مَا قَالَهُ سعيدُ بنُ جُبيرٍ ، قَالَ: الغُرُورُ بِاللهِ جَلَّ وَعَزَّ أَنْ يكونَ الإنْسَانُ يَعملُ المَعَاصي ثُمَّ يَتَمنَّى على اللهِ جَلَّ وَعَزَّ المغْفِرَةَ) [٤].

وَقَدْ تَبِعَ النَّحَّاسُ فِي التَّوجيهَاتِ السَّابِقةِ شَيخَهُ الزَّجَّاجَ تَمَامًا، وَلَمْ يحِدْ عمَّا قَالَ الزَّجَّاجُ فِي مَعَانيهِ: (.. وَيُقرأُ (الغُرُور) بضَمِّ الغَين، وَهِيَ الأباطيلُ، وَيجوزُ أَنْ يَكونَ الغُرُورُ جَمَعَ غَارٍّ وَغُرُور، مِثْلَ قَاعِدٍ وَقُعُود، وَيَجُوزُ أَنْ يَكونَ جَمْعَ غرٍّ مَصْدَر غَرَرْتُه غَرًّا، فَأَمَّا أَنْ يكونَ مَصْدرَ غَرَرْتُه غُرُورًا فَبَعيدٌ؛ لأنَّ المُتعدِّيَةَ لا تَكادُ تَقَعُ مِنْ مَصَادرِهَا عَلَى (فُعُول)، وَقَدْ جَاءَ بعضُها على (فُعُول) نَحْوَ: لَزِمْتُه لُزُومًا، وَنَهَكَهُ المرَضُ نُهُوكًا، فَيجوزُ: غَرَرْتُه غُرُورًا عَلَى ذَلِكَ) [١].

وَقَدْ ذَكَرَ الأَوجُهَ السَّابقَةَ أيضًا: مَكِيٌّ [٢]، وَابْنُ عَطِيَّةَ [٣] وَالقُرْطُبِيُّ [٤] .

وَذَكَرَ الوَجْهينِ الأوَّلَ وَالثَّالِثَ: البَيضَاوِيُّ [٥] وأبوحَيَّان [٦]، وَالسَّمينُ [٧]، والشَّوكَانِيُّ [٨].

وَاقْتَصَرَ ابْنُ جِنِّي [٩] ، وَالعُكْبريُّ [١٠] عَلَى الوَجْهِ الثَّالثِ فَقَط.

---

(٤) ٣/ ٣٦١.

(١) ٤/ ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٢) ينظر المشكل ٢/ ٢١٥.

(٣) ينظر المحرر الوجيز ٤/ ٤٢٩.

(٤) ينظر تفسير القرطبي ١٤/ ٨١.

(٥) ينظر تفسير البيضاوي ٤/ ٤١١.

(٦) ينظر البحر ٧/ ٢٨٧.

(٧) ينظر الدر ٥/ ٤٥٩.

(٨) ينظر فتح القدير ٤/ ٣٣٩.

(٩) ينظر المحتسب ٢/ ٢١٥.

(١٠) ينظر إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٢٩٢.

وَلَعَلَّ الرَّاجِحَ مِنْ هَذِهِ التَّوجِيهاتِ التَّوجيهُ الأوَّل وَهُوَ مَا رَجَّحَهُ النَّحَّاسُ في الإعْرابِ؛ وَذَلكَ لِسَلامتهِ مِن الاعتراضِ، وَلِيُوافِقَ قِرَاءةَ الجمهورِ (الغَرُور) بِفتحِ الغَينِ، فيَكونُ المعنى عَلى كِلا القِراءتينِ التَّحذير مِن الاغْترارِ بِالشَّيطَانِ.

وَلا شَكَّ أنَّ قِرَاءةَ الجمهورِ هِيَ القِراءةُ الرَّاجحةُ لِتواتُرِها، وَيُقَوِّيها قُولُه تَعَالى في الآيةِ التي تَليهَا مُبَاشَرةً[1]: ﭽﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱﭼ [2].

(١) ينظر المحرر الوجيز ٤/ ٤٢٩.

(٢) سورة فاطر من الآية ٦.

المطلب الثاني

المصدر

ﭣ ﭤ ﭽ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩﭼ[1] .

قَرَأَ الجُمهورُ (ﭧ) بكسرِ الخَاءِ، وَسُكونِ الطَّاءِ مَهمُوزةً[2]، وَقَرأَ ابنُ كَثيرٍ (خِطَاءً) بكسرِ الخَاءِ، وَفَتحِ الطَّاءِ، مَعَ المَدِّ وَالهَمزِ[3]، وَرُوِيَ عن الحَسنِ أَنَّهُ قَرَأَ (خَطَاءً) بفتحِ الخَاءِ، والطَّاءِ معَ المَدِّ[4].

قَالَ النَّحَّاسُ –رَحِمَهُ اللهُ–: (وَقولُهُ جَلَّ وَعَزَّ: (إنَّ قَتْلَهم كَانَ خِطَاءً كَبِيرًا) بكسرِ الخَاءِ، وَالمدِّ.

وَرُوِيَ عن الحسنِ: (كَانَ خَطَاءً) بفتحِ الخَاءِ، وَالمدِّ.

قَالَ أبو جَعفرٍ: وَأَعْرَفُ هَذهِ القِرَاءاتِ عندَ أهلِ اللغَةِ: (كَانَ خِطْأً كبيرًا).

قَالَ ابنُ جريجٍ –وَزَعَمَ أَنَّه قَولُ ابنِ عَبَّاسٍ– وَهُوَ قَولُ مُجَاهدٍ: الخِطْأُ: الخطيئةُ[5].

قَالَ أبو جَعفرٍ: وَهَذَا المَعروفُ في اللُّغَةِ، يُقالُ: خَطِئَ، يَخْطَأُ، خِطْأً: إذا أَثِمَ وتَعَمَّدَ الذَّنْبَ، وَقَدْ حُكِيَ في المصْدرِ خَطْأً.

وَأَخْطَأَ، يُخْطِئُ، إخْطَاءً، والاسمُ الخَطَأُ: إذا لم يَتعمَّدِ الذَّنْبَ.

فَأمَّا قِرَاءةُ مَنْ قَرَأَ: (كَانَ خطاء) بِالكسرِ والمدِّ، وَالفَتحِ وَالمدِّ، فَلا يُعْرفُ في اللُّغةِ، ولا في كَلامِ العَربِ)[6].

التُّوجيهُ الصَّرْفِيُّ:

---

(١) سورة الإسراء من الآية ٣١.

(٢) ينظر السبعة ٣٨٠، والتيسير ١٤٠، والبحر ٦/ ٢٩، والنشر ٢/٣٠٧.

(٣) ينظر السبعة ٣٩٧، والتيسير ١٣٩، والنشر ٢/ ٣٠٧، وحجة القراءات لابن زنجلة ٤٠٠، وزاد في البحر ٦/ ٢٩كلاً من طلحة وشبل والأعمش ويحيى وخالد بن إلياس وقتادة والحسن والأعرج بخلاف عنهما.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ١٢٣، والمحتسب ٢/ ٦٤، والبحر ٦/ ٢٩.

(٥) ينظر تفسير مجاهد ١/ ٣٦٢ .

(٦) معاني القرآن ٤/ ١٤٧ – ١٤٨.

وَرَدَتْ في الآيةِ السَّابقةِ عِدَّةُ قِراءاتٍ لكَلمةِ (ﮣ) ، وَقَدْ ذَكَرَ النَّحَّاسُ بَعْضًا مِنْ تِلكَ القِراءاتِ، وَرَجَّحَ أشهرَها وَهِيَ قِرَاءةُ الجمهورِ، وَرَدَّ منها قِرَاءتينِ، وَذَلكَ عَلَى النَّحوِ الآتي:

بَدَأَ النَّحَّاسُ بذكرِ قِرَاءةِ ابنِ كثيرٍ (خِطَاءً) [1] بكسرِ الخَاءِ والمدِّ، وَقِرَاءة الحسنِ (خَطَاءً) بفتحِ الخَاءِ والمدِّ، وَذَكَرَ في نِهَايةِ حديثهِ عن الآيةِ أنَّ هاتينِ القِراءتينِ لا تُعرفَانِ في اللغَةِ،ولا في كَلامِ العَربِ، وَلذلكِ جَعَلَها أبو حَاتم غَلطًا [2]، وَليسَ الأمرُ كَمَا زَعَمَا؛ وذلكَ لأنَّ العلماءَ قدْ وَجَّهوا هاتينِ القِراءتينِ كالآتي:

أمَّا قِرَاءةُ ابنِ كَثيرٍ (خِطَاءً) فَهيَ قِرَاءةٌ سَبعيَّةٌ مُتواترةٌ ثَابتةٌ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى اللهُ عليهِ وسلمَ، وَمَا وَرَدَ مِنْ القراءاتِ السَّبعِ حَاكمٌ على اللغةِ، فَلا ينبغي رَدُّها، ثُمَّ إنَّ (خِطَاءً) مصدر (خَاطَأَ خِطَاءً) مثل: (قَاتَل قِتَالاً)، لم يُستعمَلْ (خَاطَأَ) إنَّما استعمل مُطَاوِعُه، وَهُوَ (تَخَاطَأَ)، يقولُ الفَارسيُّ[3] : (هيَ مَصدرٌ مِنْ: (خَاطَأَ يُخَاطِىءُ)، وإنْ كُنَّا لم نَجدْ : (خَاطَأَ)، وَلكنْ وَجَدْنَا: (تَخَاطَأَ)، وهوَ مُطاوعُ (خَاطَأَ)، فَدَلَّنَا عليهِ، فَمنهُ قَولُ الشَّاعِرِ [4] :

تَخَاطَأتِ النَّبْلُ أَحْشَاءه وَأُخِّرَ يَومِيْ فَلَمْ يَعْجَلِ

(١) من تلك القراءات التي لم يذكرها النحاس (خَطَأً) بفتح الخاء والطاء، وبالهمز من غير مد، وهي قراءة سبعية لابن عامرٍ كما في السبعة ٣٧٩، وحجة القراءات ٤٠٠، ونسبها الفراء في معاني القرآن ٢/ ١٢٣لأبي جعفر المدني، ونسبت لابن ذكوان في التيسير ١٤٠، والكشف ٢/ ٤٥، والبحر ٦/ ٢٩، وَ(خَطًا) بفتح الخاء والتنوين من غير همز ولا مد، وهي قراءة للحسن، وَ (خِطاً) بكسر الخاء والتنوين من غير همز ولا مد، وهي لأبي رجاء والزهري، وينظر القراءات الشاذة لابن خالويه ص ١٢١، والمحتسب ٢/ ٦٤، والكشاف ٢/ ٦٢١، والبحر ٦/ ٢٩، وزاد أبو حيان أيضاً (خَطْأً) بفتح الخاء وسكون الطاء مع الهمز ونسبها لأبي عامر.

(٢) ينظر المحرر الوجيز ٣/ ٤٥٢، وتفسير القرطبي ١٠/ ٢٥٣، والبحر ٦/ ٢٩، والدر المصون ٤/ ٣٨٨.

(٣) الحجة ٥/ ٩٧.

(٤) البيت من المتقارب، ونسبه ابنُ منظور إلى أوفى بن مطر المازني، اللسان مادة (خطأ) ٥/ ٩٦، وورد في المحرر الوجيز ٣/ ٤٥٢، وتفسير القرطبي ١٠/ ٢٥٣، والبحر ٦/ ٢٩، والدر المصون ٤/ ٣٨٨.

وَقَولُ الآخَرِ في مَهَاةٍ[1]:

تخاطَأَهُ القُنَّاصُ حتَّى وَجَدتهُ   وَخرطُومُه فِي مِنْقَعِ المَاءِ رَاسِبُ

فكأنَّ هؤلاءِ الذينَ يقتلونَ أولادهمْ يُخَاطِئون الحَقَّ وَالعَدلَ)[2].

وَمِمَّن تَبعَ الفَارِسيَّ بَهذَا التَّوجيهِ: ابنُ زَنْجَلةَ[3]، وَمَكِّيٌّ[4]، وَابنُ عَطِيَّةَ[5]، وَغَيرُهمْ[6].

وَقَدْ قَالَ السَّمينُ الحَلبيُّ عندَ حديثهِ عَنْ هذهِ الآيةِ: (..وَقدْ طَعَنَ قَومٌ على هذهِ القِراءةِ حتَّى قَالَ أبو جَعفرٍ: لا أعْرِفُ لهذهِ القِراءةِ وَجْهًا، وَلذَلكَ جَعَلَهَا أبو حَاتمٍ غَلطًا، قُلْتُ: قدْ عَرَفَه غَيرُهما، وَللهِ الحمدُ)[7].

وَأَجَازَ ابنُ زَنجلة[8] أنْ يكونَ (خِطَاءً) مَصدرًا لـــ(خَطِئَ يخْطَأُ) كَمَا تقولُ : سَفِدَ الطَّائرُ يَسْفَدُ سِفَاداً[9]. و لم أجدْ هَذَا التَّوجيهَ للآيَةِ – حَسْبَ اطِّلاعي– عندَ غيره. إلا أنَّ ابنَ دريدٍ في الجَمهرةِ أَثْبتَ مَجيءَ هذَا المصْدَرِ بِقَولِهِ: (يُقَالُ: خَطِئَ الشَّيءَ يَخْطَأُ خَطَاءً وخِطَاءً إذَا أرَادَهُ فَلَمْ يُصبْهُ)[10].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن السوي، كما ورد في مجمع البيان– نقلاً عن روح المعاني١٥/ ٦٧، وقد ورد في المحرر الوجيز ٣/ ٤٥٢، وتفسير القرطبي ١/ ٢٥٣، والبحر ٦/ ٢٩ ، والدر المصون ٤/ ٣٨٨.

(٢) الحجة ٥/ ٩٧.

(٣) ينظر حجة القراءات ص ٤٠٠.

(٤) ينظر الكشف ٢/ ٤٥.

(٥) ينظر المحرر الوجيز ٣/ ٤٥٢.

(٦) كالقرطبي في تفسيره ١/ ٢٣٥، وأبي حيان في البحر٦/ ٢٩، والسمين الحلبي في الدر المصون٤/٣٨٨.

(٧) الدر المصون ٤/ ٣٨٨.

(٨) ينظر حجة القراءات ص ٤٠١.

(٩) السِّفَاد: نَزْوُ الذكر على الأنثى. ينظر لسان العرب ٣/ ٢١٨ ، وتاج العروس ١/ ٢٠٤٠.

(١٠) جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ٢/ ١٠٥٤ – ١٠٥٥، بتحقيق د/ رمزي منير بعلبكي، ط١ دار العلم للملايين، بيروت.

وَهُنَاكَ تَوجيهٌ آخرُ لهذهِ الآيةِ ذَكَرَه الألوسِيُّ وَهوَ أَنْ يَكُونَ (خِطَاءً) لُغَةً في الخِطْء، بمعنى الإثم، مِثلَ: (دِبْغ ودِبَاغ ، ولِبْس ولِبَاس) [11] .

* * * * *

وَأمَّا قِرَاءةُ الحَسنِ (خَطَاءً) فَهوَ اسمُ مَصدرٍ [1] مِنْ (أخْطَأَ)، كَالعَطَاءِ مِنْ أَعْطَى، قَالَ ابنُ جنِّي: (..فأمَّا (خَطَاء) فاسمٌ بمعَنَى المصدرِ، وَالمصدرُ مِنْ أَخْطَأتُ: إخْطَاءٌ، والخَطَاءُ مِنْ أَخْطَأتُ كَالعَطَاءِ مِنْ أَعْطَيْتُ) [2].

وَقَدْ قَالَ الفَرَّاءُ – بَعَدَ أَنْ ذَكَرَ قِرَاءةَ الجمهورِ، وَهذهِ القِرَاءةُ، وَقِرَاءةُ ابنِ أبي جَعفرٍ المدنيِّ (خَطَأ)-: (وَكُلٌّ صَوَابٌ) [3].

وَمِمَّنْ ذَكَرَ هَذَا التَّوجيهَ أيضًا: ابنُ عَطِيَّةَ [4]، وَأبو حَيَّانَ [5]، وَالسَّمينُ الحَلبيُّ [6] ، وَالألوسِيُّ [7] .

وَخُلاصَةُ مَا تَقَدَّمَ أنَّ النَّحَّاسَ لم يُوَفَّقْ في رَدِّهِ لِهَاتينِ القِراءتين بحُجَّةِ أَنَّهمَا لا تُعرفانِ في اللغَةِ، ولا في كَلامِ العَرب؛ فاللغَةُ العَربيةُ أوسَعُ مِنْ أنْ يُحاطَ بهَا حتَّى يُردَّ شيءٌ منها بأنَّه لم يَردْ، أو لم يُستعمل، فَمَا وَرَدَ وَوَصَلَ لغيرِ النَّحَّاسِ قَدْ يَكونُ لم يَبْلغه، وَالعَكس، ولكنَّنَا نَقُولُ: لَعَلَّ الذي حَمَلَ النَّحَّاسَ عَلَى ذَلكَ عَدَمُ ثُبُوتِ القِرَاءةِ عنْدَه، وَعَدمُ وصولها إليه؛ لأنَّه لا يُتَصَوَّرُ منْهُ – رَحِمَه اللهُ- أنْ يَرُدَّ قِرَاءةً ثَابتةً عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهِ عليهِ

---

(١١) ينظر روح المعاني ١٥ / ٦٧.

(١) عَرَّف ابنُ مالك اسم المصدر بقوله: (هو ما دلَّ على معناه أي معنى المصدر– وخالفه بخلوِّه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله) ينظر شرح التسهيل٣/ ١١٩. وللاستزادة لمعرفة الفرق بينه وبين المصدر ينظر شرح الكافية للرضي٣/ ٤٨١، وشرح التسهيل٣/ ١١٩ – ١٢٢، والمساعد٢/ ٢٣٩، وتصريف الأسماء لمحمد الطنطاوي ص٤٤، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط٦، ١٤٠٨هـ

(٢) المحتسب ٢/ ٦٤.

(٣) معاني القرآن ٢/ ١٢٣.

(٤) ينظر المحرر الوجيز ٣/ ٤٥٢.

(٥) ينظر البحر ٦/ ٢٩.

(٦) ينظر الدر المصون ٤/ ٣٨٨.

(٧) ينظر روح المعاني ١٥/ ٦٧.

وَسَلَّمَ إلا أنَّها لم تَرِده وَلم تَبْلغْهُ، ثُمَّ إنَّه قَدْ يكونُ الفعلُ (خَاطَأ) أيضًا لم يرِدْ إليهِ في القِرَاءةِ الأولى، وَذَلكَ لِقلّةِ استعْمَاله كَمَا ذُكِرَ سَابقًا، و لم يَحملْ (خِطَاءً) على أنَّه اسم مصدرٍ في القِراءةِ الثَّانيةِ، وَاللهُ أعلمُ.

وَقَدْ أَشَارَ النَّحاسُ -دَعْمًا لترجيحهِ- إلى مَعنَى لُغوي دَقِيقٍ في التَّفريقِ بين (خَطِئَ) وَ(أَخطَأَ)، فَذَكَرَ أنَّ (خَطِئَ يَخْطَأُ خِطْأً) إذا أَثِمَ وَتعَمَّدَ الذَّنْبَ، وَ (أَخْطَأَ يُخْطِئُ إخْطَاءً) والاسم الخَطَأُ، إذا لم يَتَعَمَّد الذَّنْبَ، ولا شَكَّ أنَّه بهذا التفريقِ تكونُ الآيةُ مُوافقةً لما كَانَ عليهِ أهلُ الجاهليةِ، فَقَدْ عَاتَبَهم ربُّهمْ وَنَهَاهمْ عَنْ قَتْلِ أولادهم، وَهُمْ إنَّما كانُوا يفعلونَ ذَلكَ عَمْدًا لا خَطَأً، وَلَقَدْ قَالَ سبحانه وَتَعالى : چ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ چ[1] ، ثمَّ أَرْدَفَ ذلكَ بقولهِ: چ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ چ ، فَدَلَّ ذَلكَ على أنَّ أَخْطَأَ يُستَخدمُ في غَيرِ التَّعمُّدِ[2].

وَقَدْ تَبِعَ النَّحَّاسُ بِهَذَا المعنَى الذي ذَكَرَه: الأخْفَشَ، وَالطَّبريَّ[3] قبلَه، إلا أنَّهما كَانَا أَدَقَّ منه في التَّفريقِ بينهُمَا، فَقَدْ حَكَيَا أنَّ أحدَهما قَدْ يُستخدمُ مَكَانَ الآخَرِ، وهَذَا مَا لم يذكرْه النَّحَّاسُ، يقُولُ الأخْفَسُ في ذَلكَ: (خَطِئَ يَخْطَأُ، تفسيره :أَذْنَبَ، وَلَيسَ في مَعنَى: أَخْطَأَ؛ لأنَّ مَا أَخطَأتَ فيه: مَا صَنَعْتَه خطَأً (أي مِنْ غَيرِ عَمْدٍ) وَمَا خَطِئتَ فيه: مَا صَنعْتَه عَمْدًا وَهُوَ الذَّنبُ، وَقَدْ يَقولُ نَاسٌ من العَربِ: (خَطِئْتُ) في معنى: (أَخْطَأتُ)، قَالَ امرؤُ القيس[4]:

يَا لَهْفَ نَفْسِيَ إذْ خَطِئْنَ كَاهَلاً   القاتلينَ المَلكَ الحُلاحِلا

---

(١) سورة الأحزاب من الآية ٥.

(٢) ينظر الكشف ٢/ ٤٥.

(٣) ينظر تفسير الطبري ١٥/ ٧٩.

(٤) البيت من الرجز وهو في ديوانه ص ١٣٤، وورد في الأغاني ٩/ ٨٨، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٣، وهمع الهوامع ٢/ ٩٦، والحلاحل: السيد الكريم، ويعني به أباه، ويريد بالضمير في خطئن: (الخيل)، وبالقاتلين: بني أسد، وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٣/ ١٢٣٠.

وقول الآخر[٥]:

وَالنَّاسُ يُلحُونَ الأميرَ إذَا همُ   خَطِئوا الصَّوابَ ولا يُلامُ المُرْشِدُ)[٦]

وَيَرَى ابنُ جِنِّي أنَّ (خَطِئْتُ) يُستخْدَم فِي الدِّينِ-خَاصَّةً-، وَ(أَخْطَأْتُ) فِي غَيرِه، وَقدْ يَتَداخَلانِ، يَقُول فِي ذَلكَ[١]: (..ويُقال: خَطِئَ يَخْطَأُ خِطْأً وَخَطَأً، هَذَا فِي الدِّينِ، وَأخْطَأتُ الغَرَضَ ونَحوَه، وَقَدْ يَتَداخلانِ، فيُقالُ: أَخْطَأتُ فِي الدِّينِ، وَخَطِئْتُ فِي الرَّأي وَنحوِهِ.. وَقَالَ فِي الدِّينِ أميَّةُ[٢]:

عِبَادُكَ يُخْطئونَ وَأنتَ رَبٌّ   بِكَفَّيكَ المَنَايَا وَالحتــومُ).

* * * * *

وَأمَّا قِرَاءةُ الجمهورِ (ذ) بِكسرِ الخَاءِ، وَسُكونِ الطَّاءِ مَهموزَةً، فَهيَ أشهرُ القِرَاءاتِ الوَارِدةِ فِي الآيةِ وَأعرفِها، وَلذا فَقَدْ رَجَّحهَا النَّحَّاسُ لأنَّها المعروفةُ المشهورةُ عندَ أهلِ اللغَةِ، المُوافقَةِ لأصُولها، يُقالُ: خَطِئَ يَخْطَأُ وَالمصْدرُ: خِطْئاً، نَحو: عَلِمَ يَعْلَمُ عِلْمًا، فـــ(خِطْئاً) على قِرَاءةِ الجمهورِ هُوَ المصدرُ القِيَاسيُّ لــ(خَطِئَ).

وَمِمَّنْ ذَكَرَ هذا التَّوجيهَ قَبلَ النَّحَّاسِ: الطَّبريُّ[٣] وَالزَّجَّاجُ[٤].

وَقَدْ يَكونُ (خِطْئاً) لُغةً بمعَنى (خَطَأً) بفتحِ الخَاءِ وَالطَّاءِ، أي أنَّهما بمعَنى وَاحدٍ، ثُمَّ كُسِرتِ الخاءُ وسُكِّنتِ الطاءُ، كَمَا قَالوا: قِتْبٌ، وقَتَبٌ،[٥] وَحِذْرٌ، وَحَذَرٌ، وَنِجْسٌ،

---

(٥) البيت من الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ٤٢، وورد في معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٣٦، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٣٧٢، و المحتسب ٢/ ٦٥، واللسان مادة (أمر) ٤/ ٢٦، والشاهد فيه:(خطئوا) فهو هنا بمعنى الخطأ.

(٦) معاني القرآن ٢/ ٦١١.

(١) المحتسب ٢/ ٦٤ – ٦٥.

(٢) البيت من الوافر، وهو في ديوانه ص ٨٧ ، وقد ورد في اللسان مادة (خطأ) ٥/ ٩٦، والمحرر الوجيز ٣/ ٤٥٢، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ١/ ١١٥.

(٣) ينظر تفسير الطبري ١٥/ ٧٩.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٣٦.

(٥) القتب: هو إكاف البعير، وقيل: هو رَحْلٌ صغيرٌ على قدر سنام البعير. ينظر تاج العروس ١/ ٨٤٠، ولسان العرب ١/ ٦٦٠.

وَنَجَسٌ، ومثله قراءةُ مَنْ قَرَأَ ﭽ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﭼ[٦]، وإِثْري، ذَكَرَ ذَلكَ الفَرَّاءُ [٧]، وَتَبعَه الطَّبريُّ [٨] فيهِ.

ﭫ ﭬ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ[١].

قَرَأَ عَاصِمٌ في رِوَايةِ شُعبةَ (لِمَهْلَكِهِمْ) بِفَتْحِ المِيْمِ وَاللامِ الثَّانيةِ، وَقَرَأَ البَاقُونَ (لِمُهْلَكِهِمْ) بِضَمِّ الميمِ وَفَتْحِ اللامِ[٢].

قَالَ النَّحَّاسُ – رَحِمَهُ اللهُ – : (ثُمَّ قَالَ جَلَّ وَعَزَّ : ﭽ ﭿ لِمُهْلَكِهِمْ ﮀ ﭼ

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى: لإِهْلاكِهِمْ، فيكون مَصْدَرًا.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكونَ المَعْنَى: لِوقْتِ إهْلاكِهِمْ.

وَمَنْ قَرَأَ: ﭽ لِمَهْلَكِهِمْ ﭼ ذَهَبَ إلى أَنَّ المَعْنَى: لِهَلاكِهِمْ، كَمَا يُقَالُ : جَلَسَ مَجْلَسًا، وَاسْمُ المَوضِعِ: المَجْلِسُ.

وَهَلَكَ مَهْلَكًا، واسْمُ المَوْضِعِ: المَهْلَكُ) [٣].

التَّوجيهُ الصَّرفيُّ:

وَجَّهَ النَّحَّاسُ قِرَاءةَ الجمهورِ (لِمُهْلَكِهِمْ) بِضَمِّ المِيمِ وَفَتْحِ اللامِ بتوجيهين هما:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ (مُهْلَك) عَلَى وَزْنِ (مُفْعَل) مَصْدَرًا أي مَصْدَرًا مِيمياً [٤] للرُّبَاعِي أَهْلَكَ، كقولهم: أَكْرَمَه مُكْرَمًا أي إكْرَامًا، وَهُوَ مُتَعَدٍّ مُضَافٌ إلى المَفعولِ بِهِ، والمعنى: وَجَعَلْنَا لإهْلاكِهِم مَوعِدًا، أي: لإهلاكنا إيَّاهم موعدًا.

---

(٦) سورة طه من الآية ٨٤.

(٧) معاني القرآن ٢/ ١٢٣.

(٨) ينظر تفسير الطبري ١٥/ ٧٩.

(١) سورة الكهف من الآية ٥٩.

(٢) رَوَى حفصٌ عن عاصمٍ قراءةً سبعيةً عنه وهي: (لِمَهْلِكِهِمْ) بكسر اللام، إلا أنَّ النَّحَّاس لم يذكرها هنا، وينظر السبعة ٣٩٣، والتيسير ١٤٤، والبحر ٦/ ١٣٣، والنشر ٢/ ٣١١.

(٣) معاني القرآن ٤/ ٢٦٢ – ٢٦٣.

(٤) المصدر الميميُّ: ما دَلَّ على الحدث وبُدئ بميمٍ زائدةٍ لغير المفاعلة. ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ٢٠٨، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة- ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، وتصريف الأسماء للطنطاوي ص ٧٢.

وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا التَّوجيهَ: الفَرَّاءُ[٥]، والطَّبَريُّ[٦]، وَغَيرُهما[٧].

الثَّاني: أنْ يَكونَ (مُهْلَك) عَلَى وَزْنِ (مُفْعَل) اسمَ زَمَانٍ مِنْ أَهْلَكَ أيضًا، والمعنى: وَجَعَلْنَا لوقْتِ إهْلاكِهِمْ مَوعِدًا. وَهَذَا التَّوجيهُ للزَّجَّاجِ[١] - رَحِمَهُ اللهُ -.

فَـــ(مُهْلَك) عَلَى قِرَاءةِ الجمهورِ مِنْ الرُّباعِيِّ (أَهْلَكَ) والمُضارعُ منهُ (يُهْلِكُ) وَلِذَا جَازَ كِلا التَّوجيهينِ السَّابقين، فَالمصدرُ الميميُّ واسما الزَّمَانِ وَالمَكَانِ عِنْدَ صِياغتها مِنْ الثُّلاثي المزيدِ ومِنْ غيرِ الثُّلاثيِّ تُصَاغُ عَلَى زِنَةِ اسمِ المفعولِ منْ غَيرِ الثُّلاثيِّ تَمَامًا [٢]، ويَكونُ التَّفريقُ بينَها بالقَرائن[٣]، وَذَلكَ نحو: مُدْخَل مِنْ أَدْخَلَ.

وَالعِلَّةُ في اشتراكِ المَصْدرِ واسمي الزَّمَانِ والمَكَانِ واسمِ المفعولِ في اللفْظِ هُنَا (مُدْخَل) هيَ اشتراكُ هذهِ الأسماءِ في وُصولِ الفِعْلِ إليها، وَنَصبِهِ إيَّاها، فَلمَّا اشتركَتْ في ذَلكَ اشتركَتْ في اللفظِ[٤].

والنَّحَّاسُ بهذينِ التَّوجيهينِ مُوَافقٌ لشَيخهِ الزَّجَّاجِ تَمَامًا لم يَحدْ عنه قَيدَ أنملةٍ، فقدْ تَرَسَّمَ خُطَاهُ في توجيهِ هذهِ الآيةِ حيثُ يَقولُ الزَّجَّاجُ: (وَتَأويلُ المُهْلَكِ عَلَى ضَرْبين، على المَصْدرِ، وَعَلَى الوقتِ، معنى المَصدر لإهْلاكِهِمْ، وَمَعْنَى الوَقْتِ لِوَقْتِ إهْلاكِهِمْ، وَكُلُّ فِعْلٍ مَاضٍ عَلَى (أَفْعَلَ) فَالمَصْدرُ مِنْهُ (مُفْعَلٌ) أوْ (إفْعَالٌ)، واسْمُ الزَّمَانِ منهُ (مُفْعَلٌ)، وَكَذَلكَ

---

(٥) ينظر معاني القرآن ٢/ ١٤٨.

(٦) ينظر تفسير الطبري ١٥/ ٢٧٠.

(٧) كالزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٩٧، ومكي في الكشف ٢/ ٦٦، وابن الأنباري في البيان ٢/ ٩١.

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٩٧ – ٢٩٨ .

(٢) للاستزادة عن صياغة اسمُ المفعولِ ينظر التسهيل ص ٢٠٨، وأوضح المسالك ٢/ ٢٦٨، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي١/ ١٢٩ تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الكتب العلمية- بيروت، والارتشاف ٢/ ٥٠٩- ٥١٠.

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ٩٥، وشرح المفصل ٦/ ١٠٩، وشرح الشافية ١/ ١٢٩.

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ٩٥، وشرح المفصل ٦/ ١٠٩.

اسْمُ المَكَانِ، تَقُولُ: أَدْخَلْتُه مُدْخَلاً، وَهَذَا مُدْخَلُهُ أي المَكَانُ الذي يدْخلُ زَيْدٌ مِنْهُ، وَهَذَا مُدْخَلُهُ أي وَقْتَ إِدْخَالِهِ...) [٥].

وَمِمَّنْ ذَكَرَ التَّوجيهينِ السَّابقينِ ابنُ خَالويه [١]، والزَّمخشرِيُّ [٢]، وابنُ عَطِيَّةَ [٣]، وغيرُهم [٤].

والذي يَظهرُ – واللهُ أعْلَمُ – أنَّ كِلا التَّوجيهينِ مُتقاربَانِ فَـ(مُهْلَك) يحتملُ كَونه مَصْدرًا مِيميًا أو اسمَ زمَانٍ، وَذَلكَ مِنْ حيثُ المبنى فَقِيَاسُهمَا وَاحِدٌ.

* * * * *

وأمَّا قِراءةُ (لَمَهْلَكِهِمْ) بفتحِ الميمِ واللامِ، فقدْ وَجَّهَهَا النَّحَّاسُ بتوجيهٍ واحدٍ، وَهُوَ أنْ يكونَ المعْنَى: لِهَلاكِهِمْ، وبهذا التَّوجيهِ يَكُونُ (مَهْلَك) هنا على وَزْنِ (مَفْعَل) مَصدرًا ميميًا مِنْ الثُّلاثيِّ (هَلَكَ يَهْلِكُ) بكسْرِ اللامِ [٥]، وَيَدلُّ عَلَى ذَلكَ تمثيلُه بـــ(جَلَسَ) [٦] فَمَكسورُ العَينِ مِن المُضَارعِ يجيءُ المصدرُ منه بفَتْحِهَا نحو: (مَجْلَس، ومَهْلَك) ويكونُ اسمُ المكانِ منهُ بكسْرِ العَينِ (مَجْلِس، ومَهْلِك).

---

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٩٧ – ٢٩٨ .

(١) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٤٠١.

(٢) ينظر الكشاف ٢/ ٦٨٢.

(٣) ينظر المحرر الوجيز ٣/ ٥٢٦.

(٤) كأبي حيان في البحر ٦/ ١٣٣، والسمين في الدر ٤/ ٤٦٧.

(٥) هَلَكَ مُضَارِعُه: يَهْلِكُ بكسر اللام نحو: جَلَسَ يَجْلِسُ، ويجوزُ أنْ يكونَ مُضارعُه: يَهْلَكُ بفتح اللام نحو: رَكَنَ يَرْكَنُ. ينظر لسان العرب ١٠/ ٥٠٣، ويقول الفيروزأبادي في القاموس٣/ ٤٦: (هَلَكَ: كَضَرَبَ وَمَنَعَ وَعَلِمَ .. وَهَلَكَهُ يَهْلِكُهُ لازمٌ مُتَعَدٍّ) .

(٦) نَصَّ ابنُ خَالويهِ عَلَى أنَّ (مَهْلَك) هنا مَصْدرٌ مِنْ هَلَكَ يَهْلَكُ بفتح اللام مثل: طَلَعَ يَطْلَع مَطْلَعًا. ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٤٠١.

وَهُوَ بِهَذَا التَّوجيهِ مُوَافِقٌ لِشَيخِهِ الزَّجَّاجِ أيضًا حَيثُ يَقُولُ: (.. فإذا أَرَدتَّ المَصْدَرَ قُلْتَ: (مَهْلَك) بِفتحِ اللامِ، مِثْلَ: مَجْلَس... وَتقولُ: جَلَسَ مَجْلَسًا بفتحِ اللامِ، ومثله: هَلَكَ مَهْلَكًا أيْ هُلْكًا) [٧].

فَالمَصْدرُ الميمِيُّ يُصَاغُ مِنْ الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ قِيَاسًا عَلَى وَزْنِ (مَفْعَل) مَتى كَانَ فِعْلُه غَيرَ المِثَالِ الوَاوِيِّ صَحِيحَ الَّلامِ[١]، سَوَاءٌ أَكانَ الفِعْلُ بَعْدَ هَذَا صَحِيحَ الَّلام أمْ مُعَلَّها، وَسَوَاءٌ أَكَانَتْ عَينُ مُضَارِعِهِ مَفْتُوحَةً أمْ لا، وَذَلكَ نحو: مَطْلَع، وَمَسَاقٌ، وَمَحْيَا، وَمَمَاتٌ.. [٢].

وَجمَاعُ مَا تَقَدَّمَ في قِرَاءةِ مَنْ فَتَحَ الميمَ وَاللام يُلَخِّصُهُ لنَا الفرَّاءُ عِنْدَ تَوجيهِهِ لِهَذِهِ القِراءةِ بِقَولِهِ: (... فَمَنْ أَرَادَ الاسْمَ – أي اسمي الزَّمَانِ وَالمَكَانِ – مِمَّا يُفْعَلُ مِنْهُ مَكْسُورُ العَينِ كَسَرَ مَفْعِلاً، وَمَنْ أَرَادَ المَصْدَرَ فَتَحَ العَيْنَ) [٣] .

فَالفرَّاءُ يُشيرُ هُنَا إلى أنَّ مَنْ قَرَأَ (مَهْلَك) بفتحِ اللامِ فَإنَّهُ أَرَادَ المصْدَرَ.

ومِمَّنْ ذَكَرَ هَذَا التَّوجيهَ أيضًا: الطَّبرِيُّ[٤]، وَابنُ خَالويهِ [٥]، وأبو البركاتِ بنُ الأنبَاريِّ[٦]، وغيرُهم [٧].

وَقَد اخْتُلِفَ في الفعل (هَلَكَ) أَهُوَ لازِمٌ أمْ مُتَعدٍّ ؟

وَعَليهِ أَهُوَ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ أمْ مَفْعُولِهِ ؟

قِيلَ: إنَّ (هَلَكَ) يكونُ لازمًا ومُتعديًا، تَقولُ: هَلَكَ الشَّيءُ وَهَلَكْتُهُ، وحُكِيَ أَنَّ تَمِيمًا يقُولونَ: هَلَكَني اللهُ، فَيُعَدُّونَه إلى المَفعولِ[٨].

---

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٩٧ – ٢٩٨.

(١) إذا جاء الماضي الثلاثي صحيح الآخر، معتل الأول بالواو، فالمصدر الميمي منه على وزن (مَفْعِل) بكسر العين نحو: مَوعِد وَمَوقِف من وَعَدَ وَوَقَفَ، وينظر الكتاب ٤/ ٩٢، وشرح الشافية ١/ ١١٨.

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ٨٧، والتسهيل ص ٢٠٨، وشرح المفصل ٦/ ١٠٧، وشرح الشافية ١/ ١١٨.

(٣) معاني القرآن ٢/ ١٤٨.

(٤) ينظر تفسير الطبري ١٥/ ٢٧٠.

(٥) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٤٠١.

(٦) ينظر البيان ٢/ ٩١.

(٧) كمكي في الكشف ٢/ ٦٥، والقرطبي في تفسيره ١١/ ٨، والسمين في الدر ٤/ ٤٦٧.

(٨) ينظر الخصائص ٢/ ٢١٠، والصحاح ٢/ ٢٥٤، ولسان العرب ١٠/ ٥٠٣، والقاموس المحيط ٣/ ٤٦.

فمَنْ لم يُجزْ تَعْدِيةَ (هَلَكَ) إلى المَفعولِ جَعَلَ المصدر مُضَافًا لفَاعِلِه كَأنَّه قَالَ: وَجَعَلْنَا لهَلاكِهم مَوعِدًا[٩] .

وَجَوَّزَ أبُو عَلِيٍّ الفَارسيُّ[١] أنْ يكونَ المَصْدرُ مُضَافًا لِمَفعولِهِ وَبِذَا يَكونُ الفعلُ (هَلَكَ) مُتَعدِّيًا، وَالتَّقديرُ: وَجَعَلْنَا لهلاكنَا إيَّاهُمْ مَوعِدًا، وأَنْشَدَ:

وَمَهْمَهٍ هَالِكِ مَنْ تَعَرَّجَا [٢]

فـــ(مَنْ) مَعْمُولٌ لِهَالِكِ، بمعنى مُهْلِك، أي مُهْلِك مَنْ تَعَرَّجَ فيه.

وَقَدْ مَنَعَ ذَلكَ أبوحيَّان وَذَكَرَ أنَّه لا يَتعَيَّنُ مَا قَالَهُ أبو عَليٍّ في هذا البيت، وأنَّ بَعَضَ النَّحويين قَدْ ذَهَبَ إلى أنَّ هَالِكاً فيه لازمٌ، وأنَّه مِنْ بَابِ الصِّفَةِ المشَبَّهةِ [٣] ، أَصْلُه: (هالكٌ مَنْ تَعَرَّجَا)، فـ(مَنْ) فَاعِلٌ بِهَالِك، ثمَّ أضْمَرَ في (هَالِك) ضَميرَ (مَهْمَهٍ)، وَنَصَبَ (مَنْ تَعَرَّجَا) على التَّشبيهِ بالمفعولِ[٤] نَصْبَ (الوَجْهَ) في قَولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجهَ، ثُمَّ أَضَافَ الصِّفَةَ وَهِيَ (هَالِك) إلى مَعْمولها، وهو كقولك: زَيدٌ مُنْطَلِقُ اللسَانِ، وَمُنْبسِطُ الكَّفِّ، ولولا تقديرُ النَّصبِ لامتنعتِ الإضَافةُ، إذ اسم الفَاعلِ لا يُضَافُ إلى مرفوعهِ.

---

(٩) الكشف ٢/ ٦٦.

(١) ينظر الحجة ٣/ ٦٧.

(٢) البيت من الرجز وهو للعجاج في ديوانه ٢/ ٤٣، والمقتضب ٤/ ١٨٠– ١٨١، والخصائص ٢/ ٢١٠، ولسان العرب ١٠/ ٥٠٤، وينظر معجم الشواهد الشعرية ٣/ ١١٣١.

(٣) عَرَّفها ابنُ مَالكٍ في التسهيل ص ١٣٩بقوله: الملاقية فعلاً لازمًا، ثابتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا ، قابلة للملابسة والتجرد، والتعريف والتنكير بلا شرط .

(٤) المقصود بالشبيه بالمفعول: هو المعمول الذي تنصبه الصفة المشبهة، ومن المعلوم أنَّ الصفةَ المشبهة تُصاغُ من الفعل اللازم، فإذا نصبت معمولاً فإنه لا يُسمَّى مفعولاً به، وإنَّما يُسمَّى (الشبيه بالمفعول به)، نحو قولك: إنَّما يفوزُ برضا النَّاسِ الحلوُ القولَ، الكريمُ الطَّبعَ، الشُّجَاعُ القَلْبَ. وينظر المقاصد الشافية ٤/ ٤٠١، والنحو الوافي لعباس حسن ٣/ ٢٩٤، ط٥، دار المعارف بمصر.

وَقَدْ يُقالُ: لا حَاجَةَ إلى تقديرِ النَّصبِ، إذ هَذَا جَارٍ مجرَى الصِّفَةِ المشبهةِ، والصَّفَةُ المشَبهةُ تُضَافُ إلى مَرْفُوعَها، إلا أنَّ هذا مبنيٌّ على خِلافٍ آخرَ، وَهُوَ: هَلْ يَقعُ المَوصولُ في بَابِ الصِّفةِ أمْ لا ؟ والصَّحيحُ جَوازهُ(٥)، قَالَ عُمرُ بنُ أبي رَبيعةَ:

أسِيْلاتُ أَبْدَانٍ دِقَـــاقٌ خُصُورُهَا وَثِيرَاتُ مَا الْتَفَّتْ عَليهِ المَلاحِفُ (١)

وَقَالَ الفَرَزدقُ(٢):

فَعُجْتُــــهَا قِبَـــلَ الأخيَارِ مَنْزِلَةً وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا الْتَاثَتْ بِهِ الأُزُرُ

وَبِذَا يَتَّضحُ – واللهُ أعْلَمُ – أَنَّ المصْدَرَ هُنَا مُضَافٌ لفَاعِلِه، وهُوَ مَا ارتضَاهُ النَّحَّاسُ مِنْ خِلالِ ذِكْرِه للمَعْنَى بقولِهِ: (لِهَلاكِهم).

وَهُنَاكَ تَوجيهٌ آخرُ لِهَذِهِ القِرَاءةِ ذَكَرَهُ الزَّمخشَريُّ(٣)، وأبو حَيَّانٍ(٤)، وَهُوَ أنْ يكونَ (مَهْلَك) هُنَا اسْمَ زَمَانٍ، أي: جَعَلْنَا لِوقتِ إِهْلاكِهِمْ مَوعِدًا.

والقِراءتانِ سَبْعِيَّتانِ مُتَواتِرتَانِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ وَمَعَ ذَلكَ فقدْ رَجَّحَ الطَّبريُّ قِراءةَ الجمهورِ وَتَبِعَهُ فِي ذَلكَ ابنُ خَالويه (٥)، وَمَكِّيٌّ(٦)، يَقُولُ الطَّبرِيُّ(٧) في ذلك:

---

(٥) ينظر البحر ٦/ ١٣٣، والدر المصون ٤/ ٤٦٧.

(١) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص ٢٥٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٢٩، وروايته في المقاصد الشافية ٤/ ٤٠٨، وشرح التصريح ٢/ ٨٦، وشرح الأشموني ٣/ ٦ (ما التفت عليه المآزر)، والشاهد فيه قوله: (وثيرات ما) حيث أضيفت الصفة المشبهة إلى اسم الموصول. وأسيلات جمع أسيلة: وهي الطويلة، ووثيرات: جمع وثيرة: أراد وطيات الأرداف والأعجاز. وينظر معجم الشواهد الشعرية ١/ ٣٥٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوانه ١/ ١٨٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٢٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٥٧، والشاهد فيه: (والطيبي كل ما) حيث أضيفت الصفة المشبهة (الطيبي) إلى (كل) الذي هو مضاف إلى اسم الموصول (ما). وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ٣٥٩.

(٣) ينظر الكشاف ٢/ ٦٨٢.

(٤) ينظر البحر ٦/ ١٣٣.

(٥) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٤٠١.

(٦) ينظر الكشف ٢/ ٦٦.

(وَأَوْلى القِرَاءتين بالصَّواب عِنْدِي في ذَلكَ قِرَاءةُ مَنْ قَرَأه (لِمُهْلَكِهِمْ) بِضَمِّ الميمِ وَفتحِ اللامِ؛ لإجْمَاعِ الحُجَّةِ من القُرَّاءِ عَليهِ، واستدلالاً بقوله ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ فأنْ يكونَ المصْدرُ مِنْ (أهلكنا) إذْ كَانَ قَدْ تَقَدَّمَ قَبْله أولى).

ﭣ ﭤ ﭽﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ[1].

قَرَأَ الجُمْهُورُ ﭽﭾ ﭼ بِضَمِّ الدَّالِ عَلَى وَزْنِ (فُعُول) [2]، وَقُرِئَ في الشَّوَاذِّ ﭽدَحُوْراً ﭼ بِفتحِ الدَّالِ عَلَى وَزْنِ (فَعُول) [3].

قَالَ النَّحَّاسُ –رَحِمَهُ اللهُ– : (ثُمَّ قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ قَالَ مُجَاهِدٌ: ﭽﭾ أي: يُرْمَونَ. ﭽﭾ ﭼ : أي مَطْرُودينَ .

وَقَالَ قَتَادَةُ: ﭽﭾ ﭼ أي: رَمْيًا في النَّارِ.

قَالَ أبو جَعفَرٍ: يُقَالُ: دَحَرَهُ: إذَا طَرَدَهُ وَبَاعَدَهُ دُحُوْراً وَدَحْرَاً.

ويُرْوَى عَنْ أبي عبدِ الرَّحمنِ أَنَّهُ قَرَأَ ﭽدَحُوراً ﭼ بِفَتحِ الدَّالِ، والمصَادِرُ عَلى (فَعُول) قليلة .

وَقَالَ بَعْضُ النَّحويينَ: لَيسَ بِمَصْدَرٍ، وَلكنَّهُ بِمَعنَى: بِمَا يَدْحَرُهُمْ، وَلو كَانَ عَلَى مَا قَالَ لَكَانَ بِدَحُورٍ: أي بِمُبَاعِدٍ)[4] .

التُّوجِيهُ الصَّرْفِيُّ:

---

(٧) تفسير الطبري ١٥/ ٢٧٠.

(١) سورة الصافات آية ٩.

(٢) ينظر المحرر الوجيز ٤/ ٤٤٦ .

(٣) نُسبت لأبي عبد الرحمن السلمي في معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٣ ، والمحتسب ٢/ ٢٦٥، والكشاف ٤/ ٣٩، والمحرر الوجيز ٤/ ٤٤٦، وزاد في القراءات الشاذة لابن خالويه ١٨٩ علياً رضي الله عنه، وزاد في تفسير القرطبي ١٥ / ٦٥ يعقوب الحضرمي فقط ، وزاد في البحر ابن أبي عبلة والطبراني عن رجاله عن أبي جعفر ٧/ ٣٣٩.

(٤) معاني القرآن ٦/ ١١ – ١٢.

ذَكَرَ النَّحَّاسُ في الآيةِ السَّابقةِ قِراءتينِ لكلمَةِ (دحورًا) إحدَاهما على وَزْنِ (فُعُول) بِضَمِّ الفَاءِ، وَالأخْرَى على وَزْنِ (فَعُول) بفتحِ الفَاءِ، فَأمَّا القِرَاءةُ الأولى فهيَ القِراءةُ المستفيضةُ المشهورةُ، وهذهِ لا خِلافَ فيها، وقدْ اختارَهَا النَّحَّاسُ كَمَا يتَّضحُ مِنْ خِلال سِيَاقِه لمعَنى الآيةِ، حَيثُ ذَكَرَ تَصريفَ الكَلمةِ فَقَالَ: (يُقالُ: دَحَرَه، دُحُورًا وَدَحْرًا) فَبيَّنَ أنَّ الفِعْلَ: (دَحَرَ) مَصْدرُه على وَزْنِ (فُعُول).

وَالنَّحَّاسُ بهذَا التَّوجيهُ مُتَابعٌ للفرَّاءِ، وأبي عُبَيْدَة[1]، وَالطَّبريّ[2] قبلَه، حَيثُ يَقُولُ الفَرَّاءُ في هذهِ الآيةِ: (..فَمَنْ ضَمَّها – أي دَالُ دُحُورًا– جَعَلَها مَصْدَرًا، كَقَولكَ: دَحَرْتُه دُحُورًا[3]..)

والقِيَاسُ في المَصدر[4] عَلَى زِنَة (فُعُول) أنْ يَكونَ مِنْ (فَعَلَ) اللازم نَحوَ: خَرَجَ خُرُوجاً، وجَلَسَ جُلُوساً[5].

---

(١) ينظر مجاز القرآن ٢/ ١٦٦.

(٢) ينظر تفسير الطبري ٢٣/ ٣٩.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٣٨٣.

(٤) وَقَعَ خلافٌ بين علماء التصريف في قياسية المصدر من الفعل الثلاثي، لكثرة ما وَرَدَ فيه عن العرب، وكان مجمل الخلاف على قولين: أحدهما: يرى أن المصدر من الفعل الثلاثي سماعي، يُحفظ ولا يُقاس عليه، وممن ذَكَرَ ذلك أبو زيد أحمد بن سهل، وابنُ القوطية (ينظر الأفعال لابن القوطية ص ٢)، وابنُ جودي، كما ذَكَر ذلك أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٤٩١. والثاني: يرى أنَّ المصدر من الفعل الثلاثي قياسيٌّ غالباً، وممن ذَكَرَ ذلك سيبويه في الكتاب ٤/ ٨، والأخفشُ (ينظر التصريح ٥/ ٣٠٠)، وابنُ مالك في شرح التسهيل ٣/ ٤٧١.ولعله الراجح لقول سيبويه (ولكن الأكثر يُقاس عليه) الكتاب ٤/ ٨. والمراد بالقياس عندهم: أنه إذا وَرَدَ شيء و لم يُعلم كيف تكلموا بمصدره، فإنك تقيسه على هذا، لا أنَّك تقيس مع وجود السماع. ينظر شرح الأشموني ٢/ ٣٠٤، والتصريح ٥/ ٣٠٠.

(٥) هذا إذا لم يدل (فَعَلَ) اللازم على امتناع كجَمَحَ جِمَاحاً، أو على تقلُّب كجَالَ جولاناً، أو على داءٍ كمَشَى بطنُه مُشَاءاً ، أو على سير كرَحَلَ رحيلاً، أو على صوت كصَرَخَ صُراخاً، وزَأَرَ زئيراً، أو على حرفةٍ كخَاطَ خياطةً، فإن دلَّ على أحد هذه المعاني فلا يجئ مصدره على (فُعُول) إلا نادراً، كجَمَحَ جُمُوحاً، ونَفَرَ نُفُوراً. وينظر الكتاب ٤/ ٩، والأصول لابن السراج ٣/ ٨٨، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، ط٤،

وَأمَّا المتَعدِّي مِنْ (فَعَلَ) فَإنَّ قيَاسَ مَصْدرِه (فَعْلٌ) نَحوَ: أَكَلَ أَكْلاً، وَجَمَعَ جَمْعًا، وبَذَلَ بَذْلاً [٦]، وَمِنْهَا: دَحَر دَحْرًا، وَلذلكَ ذَكَرَه النَّحَّاسُ هنا عندما أَتى بتصريفِ الفِعلِ.

وَأمَّا مجيءُ مَصدرُ (فَعَلَ) المتَعَدِّي عَلَى (فُعُول) فَهُوَ قَليلٌ [١]، وَإنْ كَانَ النَّحَّاسُ لم يذكره هنا، إلا أنَّه ذَكَرَه في مَوضِعٍ آخرَ مِنْ كِتَابهِ حَيثُ يقُولُ عِنْدَ قَولِهِ سُبحانَه وَتَعَالى: ﭽ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢﭼ [٢] في قِرَاءةِ مَنْ قَرَأَ (الغُرُور) بضَمِّ الغَينِ على وَزْنِ (فُعُول): (قيل: إنَّ هَذَا لا يَجوزُ؛ لأنَّه إنَّمَا يُقَالُ: غَرَّه غَرًّا، وَلا يَكادُ يأتِي المَصْدرُ على (فُعُول) فيمَا يَتعدَّى إلا شَاذًّا) [٣].

وَمِمَّنْ ذَكَرَ أنَّ (دُحُوراً) هنا مصدرٌ: مَكيٌّ [٤]، وَأبو البركاتِ بنُ الأنْبَارِيِّ [٥]، وَالعُكبريُّ [٦] وَغَيرُهم [٧].

مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، ٧٦٠، وشرح التسهيل ٣/ ٤٧١، وشرح الشافية ١/ ١٠٧.

(٦) ينظر المصادر السابقة.

(١) ينظر الأصول ٣/ ٨٨، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٢/ ٧٦٠، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط دار الفكر – دمشق ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

(٢) سورة فاطر من الآية ٥.

(٣) معاني القرآن ٥/ ٤٣٨.ومن ذلك نَهَكَه المرضُ نُهُوكاً، وجَحَدَه جُحُوداً، وشَكَرَه شُكُوراً، وينظر الكتاب ٤/ ٥-٦.

(٤) ينظر المشكل ٢/ ٢٣٥.

(٥) ينظر البيان ٢/ ٢٥٣.

(٦) ينظر التبيان ٢/ ٣٤٦.

(٧) كالقرطبي في تفسيره ١٥/ ٦٥، وأبي حيان في البحر ٧/ ٣٣٨، والسمين في الدر المصون ٥/ ٤٩٦.

وَأَجَازَ العُكبريُّ أنْ يكونَ (دُحُوراً) جمعَ دَاحِرٍ، نَحو: قَاعِدٍ وَقُعُود [٨]، وتَبِعَهُ في ذلكَ السَّمينُ الحلبيُّ[٩] .

* * * * *

وَأمَّا القِرَاءةُ الثَّانيةُ بفتحِ دَالِ (دَحُورًا) على وَزْنِ (فَعُول) فَهِيَ التي وَقَعَ فيها الخلافُ، وَقَدْ خرَّجَها النَّحَّاسُ على أنَّها مصدرٌ، وَذَكَرَ أنَّ مجيءَ المصَادرِ على (فَعُول) قليلةٌ.

وَهُوَ بهَذا مُتَابعٌ لسيبويهِ قَبله، فَقَدْ نَصَّ سيبويهِ على أنَّ المصَادرَ على (فَعُول) سَمَاعِيَّةٌ حيثُ يقولُ في إثباتِ هذهِ الصِّيغةِ في: بَابِ مَا جَاءَ من المصَادرِ على (فَعُول): (..وَذَلكَ قولكَ: تَوضَّأتُ وَضُوءاً حَسَنًا، وأُولعتُ به وَلُوعًا. وَسَمِعْنَا من العَرب مَنْ يَقُولُ: وَقَدَتِ النَّارُ وَقُودًا عَاليًا، وقَبِله قَبُولاً، والوُقُود أكثرُ، والوَقُود: الحَطَبُ. وَتَقُولُ: إنَّ على فُلان لقَبُولاً، فَهَذَا مَفْتوحٌ) [١]

وَقَدْ تَبِعَ سيبويهِ في ذَلكَ المُبرِّدُ[٢]، وابنُ مَالكٍ[٣]، وَالرَّضِيُّ[٤]

وَهُمْ معَ ذَلكَ يَرونَ أنَّ الغَالبَ مجيءُ صيغَةِ (فَعُول) اسمًا، وأنَّ مَجيئها مَصْدَرًا قَليلٌ شَاذٌّ حُصِرَ في ألفَاظٍ مَعدُودةٍ [٥] وَمِنْهَا: تَوضَّأتُ وَضُوءًا، وَتَطَّهرتُ طَهُورًا، وَوَلِعتُ وَلُوعًا، وَوَقَدتِ النَّارُ وَقُودًا، وَقَبِل قَبُولاً [٦] .

---

(٨) ينظر التبيان ٢/ ٣٤٦.

(٩) ينظر الدر المصون ٥/ ٤٩٦.

(١) الكتاب ٤/ ٤٢.

(٢) ينظر المقتضب ٢/ ١٢٥ – ١٢٦.

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٤٧١.

(٤) ينظر شرح الشافية ١/ ١١١.

(٥) هناك فريقٌ من العلماء ينكر مجيء صيغة (فَعُول) مصدراً ، ويرى في مثل قولهم: توضَّأت وَضُوءاً حسناً، أنَّ هذا المفتوح ليس بمصدر، وإنما هو صفة لمصدر محذوف تقديره: توضَّأتُ وُضُوءاً وَضُوءاً، لقولك: توَضَّأتُ وُضُوءاً حسناً،ومن أولئك الأخفش (ينظر معاني القران ١/ ٥٧) وابن السراج (ينظر الأصول٢/ ١٢٣، ٢/٢٨٥، ٣/١١١).

(٦) ينظر الكتاب ٤/ ٤٢، والمقتضب ٢/ ١٢٦، وشرح الشافية ١/ ١١١.

وَهُنَاكَ تَخريجٌ آخَرُ ذَكَرَهُ النَّحَّاسُ عَنْ بَعضِ النَّحويينَ، وَهُوَ أنْ يَكونَ (دَحُورًا) هنا اسمًا، أي أنَّه لَيسَ بِمصدرٍ، وَقَدْ نَصَّ في إعرابِ القُرآنِ [٧] أَنَّه للفَرَّاء، يَقولُ الفَرَّاءُ: (..وَمَنْ فَتَحَهَا – أي دَالُ دَحُورًا – جَعَلَها اسمًا، كَأَنَّه قَالَ : يُقذفونَ بِدَاحِرٍ وَبِمَا يَدْحَرُ. ولستُ أشتهيهَا؛ لأنَّها لو وُجِّهت على ذَلكَ – على صِحَّةٍ – لكانتْ فيهَا البَاءُ، كَمَا تَقُولُ: يُقذَفونَ بالحِجَارةِ، وَلا تقُولُ: يُقذفُونَ الحِجَارةَ، وَهوَ جَائزٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

نُغَالِي اللَّحْمَ للأضْيَافِ نَيْئاً وَنُرْخِصُهُ إذا نَضِجَ القُدورُ[١]) [٢].

أي نُغَالي بِاللَّحمِ، على حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ وَإرادتِه، وَهَذَا أَكْثَرُ مَا يأتي في الشِّعر [٣]، والكوفيونَ يَستعمِلونَه كَثيرًا، يَحذفونَ الجَار وينوونَه فيصبحُ الاسمُ مَنصوبًا بِترعِ الخَافِضِ[٤]

كَقَولِ الشَّاعِرِ[٥]: تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذَنْ حَرَامُ

أي : تَمُرُّونَ بِالديَارِ.

والذي حَمَلَ النَّحَّاسَ على رَفضِهِ أنْ يَكونَ (دَحُورًا) اسمًا، أنَّه لو كَانَ كَذَلكَ لاقترنَ بالبَاءِ، وَلَقَالَ: (بِدَحُورٍ)؛ وَذَلكَ لأنَّ الفِعْلَ (يُقذفُ) يَتَعدَّى بالبَاءِ يُقَالُ : قُذِفَ بالحِجَارةِ، أي رُمِيَ بها، ولا يُقَالُ: قُذِفَ الحِجَارةَ[٦].

---

(٧) ٣/ ٢٧٩.

(١) البيت من الوافر، وهو لرجلٍ من قيس كَمَا في جمهرة اللغة ٢/ ٢٥٣ ، وبدون نسبة في المحتسب ٢/ ٢٦٥ ،وأساس البلاغة ١/ ٣٣٧ ، ولسان العرب ٤/ ٧٠ ، و ١٣/ ٤٧٩ ، والشاهد فيه: نغالي اللحم ، أي نغالي باللحم ، على حذف حرف الجر وإرادته . وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ٣٩٢ .

(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٨٣.

(٣) ينظر المحتسب ٢/ ٢٦٥.

(٤) ينظر تفسير القرطبي ١٥ / ٦٥.

(٥) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٧٨ ، والأغاني ٢/ ١٧٩ ، وخزانة الأدب ٩/ ١١٨ – ١١٩ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ١٠٠ ، ٢/ ٤٧٣ ، وهمع الهوامع ٢/ ٨٣ ، والشاهد فيه قوله : تمرون الديارَ ، والأصل : تمرون بالديار ، فَأَسْقَطَ الشاعرُ حرف الجر ، وَعَدَّى الفعل بنفسه ، وهذا مقصور على السماع ، وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/ ٨٦٤.

وهذا السَّببُ الذي ذَكَرَهُ النَّحَّاسُ، سَبَقَهُ إليه الفَرَّاءُ -كَمَا فِي نَصِّه السَّابق-، وَذَكَرَ أَنَّه جَائزٌ، وأَنَّه مَعَ ذَلكَ لا يَشتهيهِ.

وَبِذَا يَتَّضِحُ أنَّ رَفْضَ النَّحَّاسِ أنْ تَكونَ (دَحُورًا) اسمًا، لا يُسَلَّمُ له؛ وَذَلكَ لِجَوازِ أنْ يَقَعَ بدونِ البَاءِ على نَزعِ الخَافِضِ، كَمَا وَرَدَ في البيتينِ السَّابقينِ.

وَمِمَّن ذَكَرَ الوجهينِ السَّابقينِ ابنُ جِنِّي[1]، وَالعُكبرِيُّ[2]، وَالقُرطبيُّ[3]، وَالسَّمينُ الحَلبيّ[4].

وَالرَّاجِحُ فِي قِرَاءةِ الفَتحِ مَا ذَكَرَه النَّحَّاسُ، وهوَ أنْ يكونَ (دَحُورًا) من المصَادرِ التي جَاءتْ على زِنَةِ (فَعُول) معَ قلَّتها، وفيهِ جَمْعٌ بينَ قَولهِ وَقَولِ الفَرَّاءِ الذي لم يمنعْ مجيئه مَصْدرًا، وَلم يَشْتهِ كونه اسمًا، وَاللهُ أعْلمُ.

* * * * *

---

(٦) بنظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٣، والقاموس المحيط ٢/ ٤١٨.

(١) ينظر المحتسب ٢/ ٢٦٥.

(٢) ينظر إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٧٥.

(٣) ينظر تفسير القرطبي ١٥/ ٦٥.

(٤) ينظر الدر المصون ٥/ ٤٩٦.

المطلب الثالث

المشتقات

ٹ ٺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ[1].

قَرَأَ الجُمهورُ (المُعَذِّرُون) بِفَتْحِ العَينِ، وَتَشديدِ الذَّالِ[2]، وَقَرَأَ ابنُ عبَّاسٍ (المُعْذِرُونَ) بسكُونِ العَينِ، وَكَسرِ الذَّالِ مُخَفَّفةً[3].

قَالَ النَّحَّاسُ–رَحِمَهُ اللهُ–: (وَقَرَأَ ابنُ عَبَّاسٍ: (وَجَاءَ المُعْذِرُون).

قَالَ أبو جَعْفَرٍ: المُعَذِّرُونَ يَحتمِلُ مَعنيينِ:

أَحَدهمَا: أنْ يَكونَ المعنَى الأصْل (المُعْتذِرُونَ) ثُمَّ أُدْغِمَتْ التَّاءُ في الذَّالِ ، وَيَكونُونَ الذينَ لَهمْ عُذْرٌ. قَالَ لَبيدُ[4]:

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلِيكُمَا وَمَنْ يَبكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ

وَقَدْ يَعتَذِرُ وَلا عُذْرَ.

وَالقَولُ الآخَرُ: أنْ يَكونَ المُعَذِّرُونَ الذينَ لا عُذْرَ لَهُمْ، كَمَا يُقَالُ: عَذَّرَ فُلانٌ.

وَزَعَمَ أبو العَبَّاسِ أنَّ المُعَذَّرَ – بالفَتحِ– هُوَ الذي لا عُذْرَ لَهُ.

---

(١) سورة التوبة من الآية٩٠.

(٢) ينظر تفسير الطبري ١٤/ ٤١٨، والبحر ٥/ ٨٦، والنشر ٢/ ٢٨٠.

(٣) ينظر معاني القران للفراء ١/ ٤٤٨، والقراءات الشاذة لابن خالويه ٨٩، وزَادَ في البحر ٥/ ٨٦ زيد بن علي، وأبا صالح، وعيسى بن هلال، ويعقوب، والكسائي، وينظر النشر ٢/ ٢٨٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ص ٢١٤، والشاهد فيه: (اعتذر) بمعنى: جاء بعذر، ويُستشهد به أيضًا على إضافةِ الملغى إلى المعتبر، فإن (اسم) مضاف إلى (السَّلام) وهو ملغى لأنَّ دخوله وخروجه سواء، وينظر الخصائص ٣/ ٢٩، والأغاني ١٣/٤٠، وخزانة الأدب ٤/ ٣٣٧، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ٢٩٢.

قَالَ أبو جَعْفَرٍ: وَلا يَجُوزُ أنْ يَكونَ بِمعنَى الُمعْتَذِرِ ؛ لأنَّه إذَا وَقَعَ الإشْكَالُ لم يَجُز الإدغَامُ.

وَالُمعذِرُون: الذينَ قَدْ بَالغُوا في العُذْرِ، وَمِنْهُ (قَدْ أَعْذرَ مَنْ أنذَرَ) [٥] أي قَدْ بَالغَ في العُذرِ مَنْ تَقَدَّمَ إليكَ فأنْذَرَكَ.

والُمعَذِّرُونَ: المعْتَذِرونَ للاتِّبَاعِ، وَالكَسْرُ على الأصْلِ[٦].

التَّوجيهُ الصَّرفيُّ:

وَرَدَتْ في الآيةِ السَّابقَةِ عِدَّةُ قراءاتٍ لاسمِ الفاعِلِ فيها، تَناولَها الُمفَسِّرونَ والنُّحَاةُ بالعَرضِ وَالتَّحليلِ، وَذَكَروا اختِلافَ المعنَى بينَها، تَبَعًا لاختِلافِ اسمِ الفَاعِلِ وتَصريفِهِ في كُلِّ قِرَاءةٍ، وَمِنْ أولئكَ النَّحَّاسُ -رَحِمَه اللهُ- فَقَدْ عَرَضَ لقِرَاءتين مَشهورتَين مِنْهَا، إحدَاهما (الُمعْذِرُون) بالتَّخْفِيفِ، وَهَذهِ لا خِلافَ فيها، وَالأخْرَى (الُمعَذِّرُونَ) بالتَّضعِيفِ، وَهِيَ التي وَقَعَ فيها الخِلافُ، وَبيَانُهما كالآتي:

القِراءةُ الأولى: (وَجَاءَ الُمعْذِرُونَ) بالتَّخفيفِ، مِنْ أَعْذَرَ، يُعْذِرُ، إذا بَالَغَ في العُذْرِ، كأَكْرَمَ يُكْرِمُ، وَهَذهِ القِرَاءةُ نَسبَهَا الفَرَّاءُ لابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُمَا، وَذَكَرَ أنَّه كَانَ يقولُ: (لَعَنَ اللهُ الُمعَذِّرين) ذَهَبَ إلى مَنْ يَعْتَذِرُ بغيرِ عُذْرٍ، والُمعْذِرُ هُوَ الذي قَدْ بَلَغَ أقصَى العُذْرِ[١].

بَلْ ذَكَرَ الجَوهَرِيُّ أنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ: وَاللهِ لَهَكَذَا أُنْزِلَتْ[٢].

وَهَذهِ القِرَاءةُ وَاضِحَةٌ لا خِلافَ في تَخْرِيجها، فَـ(الُمعْذِرُونَ) اسمُ فَاعلٍ مِنْ الفِعلِ الرُّبَاعِي (أَعْذَرَ) عَلَى وَزْنِ (الُمفْعِلُون)، وَقَدْ عَرَضَ النَّحَّاسُ هَذهِ القِرَاءةَ -كَمَا سَبَقَ-

---

(٥) من أمثال العرب المشهورة، وَرَدَ برقم ٢٤٩٦ في مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني ٢/ ٢٩، تحقيق محيي الدين عبدالحميد ط دار القلم، بيروت.

(٦) معاني القرآن ٣/ ٢٤٢ - ٢٤٣.

(١) ينظر معاني القران ١/ ٤٤٨.

(٢) الصحاح ٢/ ٧٤١.

وَوَضَّحَ مَعنَاهَا مُوَافِقًا للفَرَّاءِ قَبلَه بِقَولِهِ: (..وَالْمُعْذِرُونَ: الذينَ قَدْ بَالغُوا في العُذرِ، وَمِنْه (قَدْ أَعْذَرَ مَنْ أَنْذَرَ) أي قَدْ بَالغَ في العُذرِ مَنْ تَقدَّمَ إليكَ فَأَنْذَرَكَ).

وَعَلَى هَذَا التَّخريجِ يَكونُ (الْمُعْذِرُونَ) صَادِقِينَ في اعتِذَارِهم.

القِرَاءةُ الثَّانيةُ: ﭽ ﭽ ﭺﭼ بالتَّشديدِ، وَهَذهِ القِرَاءةُ هِيَ التي وَقَعَ الخِلافُ في تَخرِيجِها، فَقَدْ اختُلِفَ في تَصريفِ اسمِ الفَاعِلِ، أَهُوَ -في الأصْلِ- مِن الفِعلِ (اعْتَذَرَ) ؟ أم مِن الفِعلِ (عَذَّرَ) بالتَّضعيفِ؟ على رَأيين:

الرَّأيُ الأَوَّلُ: ذَهَبَ الأخْفَشُ إلى أنَّ أصْلَ (الْمُعَذِّرُون): الْمُعْتَذِرُونَ، مِن الفِعلِ اعْتَذَرَ، علَى وَزْنِ (افْتَعَلَ) كَاختَصَمَ، أُدغِمَتِ التَّاءُ في الذَّال لِقُربِ مَخْرَجِهما، بأنْ قُلبتْ تَاءُ الافتعَال ذَالاً، وَنُقلتْ حَرَكتُها إلى العَينِ السَّاكنةِ قَبْلَها، فَذَهَبتْ أَلِفُ الوصْلِ، فَأصْبَحَ الفِعْلُ (عَذَّرَ)، وَاسمُ الفَاعِلِ منه (الْمُعَذِّرُون) على وَزْنِ (الْمُفْتعِلون)[1].

يَقُولُ عِندَ عَرْضِهِ لقِرَاءةِ التَّشديدِ في الآيةِ: (..وَقَالَ بَعضُهمْ: (الْمُعَذِّرُونَ) ثقيلة، يُريدُ: الْمُعتَذِرونَ، وَلكنَّه أَدْغَمَ في الذَّال كَمَا قَالَ (يَخِصِّمُونَ)[2] وَبِهَا نَقْرَأُ)[3].

وَمَعنَى المعْتذرِينَ: الذينَ يَعتذرُونَ كَانَ لَهمْ عُذرٌ، أو لم يَكنْ لَهمْ.

وَقَدْ وَافَقَ الفَرَّاءُ[4] ا لأخفَشَ، وَبيَّنَ أنَّ لَفظَ الْمُعَذِّرينَ قَدْ يُطلَقُ وَيُرادُ به: مَنْ لا عُذرَ له، وَاستشهَدَ له بِقَوله سُبحانَـــه: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕﭼ[5] ثُمَّ قَالَ: ﭽ ﭖ ﭗﭼ لا عُذْرَ لكمْ.

---

(١) ينظر معاني القرآن ٢/ ٥٥٨.

(٢) سورة يس من الآية ٤٩، بفتح الخاء، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو بإدغام التاء في الصاد ونقل حركتها إلى الخاء إذ الأصل: يَخْتَصِمُون. وينظر السبعة ٥٤١،والبحر ٧/ ٣٢٥، والنشر ٣/ ٢٦٤ — ٢٦٥.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٥٥٨.

(٤) ينظر معاني القران ١/ ٤٤٨.

(٥) سورة التوبة من الآية ٩٤.

وَقَدْ يُطلَقُ وَيُرادُ بِهِ: (المُعْذِر) وَهوَ الذي قَدْ بَلغَ أقصَى العُذرِ، وَاستشهَدَ له بِقولِ لَبيدٍ السَّابقِ.

وَقَدْ نَصَّ على أنَّ المعَذِّرينَ في الآيةِ بمعنَى المعتذرِينَ الذينَ لهمْ عُذرٌ[٦].

وَمِمَّنْ خرَّجَ هذهِ القِرَاءةَ بِهَذا التَّخريجِ أيضًا أبو حَاتِمٍ[١]، وَأبو عُبيدٍ[٢]، وَالزَّجَّاجُ [٣]، وَتِلميذُه النَّحَّاسُ الذي سَاقَ رَأيهُ في النَّصِّ السَّابقِ مُوَافقًا لشيخِهِ الزَّجَّاجِ تَمَامًا، بِلْ إنَّه رَجَّحَ هَذَا التَّخريجَ بقَولِهِ: (..وَالمُعَذِّرُونَ: المعتَذِرُونَ للاتِّبَاعِ - أي اتِّباع النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلِيْهِ وسَلَّمَ في الخُروجِ-، وَالكَسرُ عَلَى الأصْلِ)[٤].

وَمِمَّا يُؤيِّدُ هَذَا التَّخْريجَ وَيقوِّيهِ قِرَاءةُ سعيد بنِ جُبيرٍ (المُعْتذِرُونَ) بِالتَّاءِ مِنْ اعْتَذَرَ[٥].

وَيَجوزُ عَلَى هَذهِ القِرَاءةِ على مَنهجِ الخَليلِ وَسيبويهِ وَجْهَانِ:

أحدهما: (المُعِذِّرون) بِكَسرِ العَينِ؛ لأنَّ الأصْلَ المعتَذِرونَ أُسكِنَتِ التَّاءُ فَالتقَى سَاكنَانِ، فَحُرِّكَ الأوَّلُ منهما بالكسْرِ.

الثَّاني: (المُعُذِّرُونَ) بإتباعِ الضَّمةِ لما قَبلَها وَهُوَ الميمُ.

وَهَذَانِ الوَجْهَانِ لم يُقرَأ بِهمَا، وَهمَا جِهَتانِ يَثقلُ اللفظُ بِهمَا، فَالقِرَاءةُ بِهمَا مَطْرُوحةٌ[٦].

---

(٦) ينظر معاني القران ١/ ٤٤٨.

(١) ينظر إعراب القرآن ٢/ ١٣٠.

(٢) ينظر المصدر السابق ٢/ ١٣٠.

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٦٤.

(٤) معاني القرآن ٣/ ٢٤٣.

(٥) ينظر البحر ٥/ ٨٦.

(٦) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٥٨- ٥٥٩، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٤٦٤، وإعراب القرآن ٢/ ١٣٠.

الرَّأيُ الثَّاني: أنْ يَكونَ أَصْلُ (الْمُعَذِّرُونَ) مِن الفِعلِ (عَذَّرَ) مُضعَّفًا، فَيكون اسمَ فَاعِلٍ عَلَى وَزنِ (الْمُفَعِّلُونَ)، وَمعنَى التَّضعيفِ فيه التَّكلفُ مِنْ قَولِهِمْ: عَذَّرَ فُلانٌ في الأمْرِ، إذَا قَصَّرَ فيهِ وتَوانَى وَلم يَجدَّ، وَحقيقتُه أنْ يُوهِمَ أنَّ له عُذرًا فيمَا يَفعلُ وَلا عُذرَ له[٧]، وَالمعنَى أَنَّهُمْ اعتَذَروا بالكذِبِ، فَهمْ غَيرُ مُحقِّينَ في اعتِذَارِهمْ.

وَقَدْ سَاقَ الفَرَّاءُ هذا المعنَى في مَعَانيه بقولِه: (..وَأمَّا الْمُعَذِّرُ على جِهَةِ الْمُفَعِّل فهوَ الذي يَعتَذرُ بغيرِ عُذْرٍ) [٨].

ويُؤيِّدُ ذَلكَ مَا ذَكَرهُ النَّحَّاسُ في إعْرَابهِ عَنْ إسمَاعيلَ بنِ إسْحَاقَ [١] حَيثُ يقولُ: (إنَّ الإدغَامَ مُجتَنبٌ على قَولِ الخَليلِ وَسيبويهِ، وَأنَّ سِيَاقَ الكَلامِ يَدُلُّ أنَّهم مَذمومُونَ لا عُذرَ لهمْ، قَالَ: لأنَّهُمْ جَاءوا ﭽ ﭼ ﯓﭼ [٢] ولو كَانوا مِن الضُّعفَاءِ وَالمرضَى أو الذين لا يَجِدونَ مَا ينفقُونَ لم يَحتَاجُوا أنْ يَسْتَأذِنُوا) [٣].

وَالفَرقُ بَينَ هَذَا التَّخريجِ وَالذي سَبَقَه يَظهرُ مِنْ خِلالِ المعنَى، فَعَلَى الرَّأي الأوَّلِ يَكونُ الْمُعَذِّرُونَ صَادقِينَ في اعتِذَارِهمْ، وَيكونُ المرادُ بالموصُولِ في قَولِهِ سُبحانه: : ﭽ ﯓ ﮊ ﮊ ﮋ ﮋﭼ[٤] غَيرهم، وَهُمْ أُنَاسٌ مِن الأعْرَابِ أيضًا مُنَافقُونَ، وَالأوَّلونَ لا نفَاقَ فيهم، وَيكونُ المقصُودُ بالكذِبِ هُنَا إدِّعَاءَ الإيمَانِ، وَعلى الرَّأي الثَّاني يَكونُ الْمُعَذِّرُونَ كَاذِبينَ في اعتِذَارهم، وَعَدَلَ عَن الإضمَارِ إلى الإظْهَارِ في قَولهِ: ﭽ ﯓ ﮊ ﮊ ﮋ ﮋﭼ إظْهَارًا لذَمِّهمْ بعنوَان الصِّلَةِ[٥].

---

(٧) ينظر الكشاف ٢/ ٢٠٨.

(٨) معاني القرآن ١/ ٤٤٨.

(١) إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي من أهل البصرة ، ومن أئمة العربية والفقه — على مذهب الإمام مالك– ولي قضاء بغداد، ومن كتبه: القراءات، ومعاني القرآن، توفي سنة ٢٨٢هـــ، ينظر شذرات الذهب ٢/ ١٧٨.

(٢) سورة التوبة من الآية ٩٠..

(٣) إعراب القرآن ٢/ ١٣٠

(٤) سورة التوبة من الآية ٩٠.

(٥) ينظر الكشاف ٤/ ٢٠٨، وتفسير القرطبي ٨/ ٢٢٥، وروح المعاني ١٠/ ١٥٧.

وَقَدْ سَاقَ النَّحَّاسُ كِلا التَّخريجين في نَصِّهِ السَّابقِ، وَذَكَرَ مَلْمَحًا جَميلاً، وَنكتةً مُفيدةً، اقتبسَها عَن المبردِ قبلَه [٦] بقولِه: (قَالَ أبو جَعفرٍ: وَلا يَجوزُ أنْ يَكونَ بمعنَى المُعتذِرِ؛ لأَنَّه إذَا وَقَعَ الإشكَالُ لم يَجزِ الإدغَامُ) [٧].

يَقصِدُ بذَلكَ — وَاللهُ أعْلمُ – أنَّ (المُعَذِّرونَ) مِنَ الفِعلِ (عَذَّرَ)، وَليستْ مِنَ الفِعلِ (اعْتَذرَ)، وَأصْلَهَا (المعتذرون) ثمَّ حَصَلَ الإدغَامُ؛ وَذَلكَ لأنَّ اعتبَارَهَا مِنْ ذَلكَ يُوقعُ في الإشْكالِ واللبْسِ، وَيَجعله يَلتبِسُ بالمعَذِّرينَ مِنْ (عَذَّرَ) وَإذَا وَقَعَ الإلبَاسُ لم يَجزِ الإدغَامُ، وإنَّمَا جَازَ في يَخِصِّمُونَ، لأنَّه لَيسَ لـــ(خَصَّمَ) وُرُودٌ.

وَبَعدُ فَإنَّ الذي يَظْهرُ مِنْ خِلالِ استعرَاضِ الرَّأيينِ في قِرَاءةِ التَّشديدِ –وَاللهُ أَعلَمُ– رُجحَانُ الرَّأيِ الأوَّلِ الذي رَجَّحَهُ النَّحَّاسُ، وَهُوَ رَأيُ الأخْفَشِ وَمَنْ وَافَقَه؛ وَذَلكَ لأسْبَابٍ مِنْهَا:

١. قُوَّة مَا استَدَلَّ بهِ أصْحَابُ هَذَا الرَّأي.
٢. أنَّ هَذَا التَّخريجَ مُوَافقٌ لمعنَى قِرَاءةِ التَّخفيفِ (قِرَاءة ابنِ عَبَّاسٍ).
٣. أنَّه مُوَافِقٌ لقِرَاءةِ سَعيدٍ بنِ جُبيرٍ.

ويَظهرُ أنَّ النَّحَّاسَ قَدْ وَافَقَ الفَرَّاءَ وَشيخَه الزَّجَّاجَ تَمَامًا في تَخريجِ هَذهِ القِرَاءةِ.

---

(٦) صَرَّح بذلك في إعراب القرآن ٢/ ١٣٠، و لم أجده في كتابيه المقتضب والكامل.

(٧) معاني القرآن ٣/ ٢٤٣.

ﭞ ﭟ ﭼ ﮬ ﮮ ﮯ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ[1].

قَرَأَ الجُمْهورُ (الرَّشَاد) بِتَخفِيفِ الشِّينِ، وَقَرَأَ مُعَاذُ بنُ جَبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ (الرَّشَّاد) بِتَشديدِ الشِّين[2].

قَالَ النَّحَّاسُ –رَحِمَهُ اللهُ–: (رُوِيَ عَنْ مُعَاذِ بنِ جَبْلٍ أَنَّهُ قَرَأ: (سَبِيْلَ الرَّشَّاد)، بتشديدِ الشِّينِ، وَقَالَ: سَبيلُ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ.

قَالَ أبو جَعفَرٍ: وَهَذَا عنْدَ أكْثرِ أهْلِ اللغَةِ العَربيةِ لَحْنٌ ؛ لأنَّه إنَّمَا يُقَالُ : أَرْشَدَ يُرْشِدُ، وَلا يَكونُ (فَعَّالٌ) مِنْ (أَفْعَلَ) إنَّمَا يَكونُ مِنْ الثُّلاثِي ، وَإنْ أردتَ التَّكثيرَ مِن الرُّبَاعِي، قُلْتَ: (مِفْعَالٌ) .

قَالَ أبو جَعفَرٍ: يَجوزُ أَنْ يَكونَ (رَشَّادٌ) بمعَنى يُرْشِدُ، لا عَلَى أنَّه مُشْتَقٌ مِنْه ، وَلكِنْ كَمَا يُقَالُ لأَّالٌ مِن الُّلؤلؤِ، فَهوَ بِمَعناه، وَلَيسَ جَارِيًا عَليهِ.

وَيَجُوزُ أنْ يَكونَ (رَشَّادٌ) مِنْ رَشَدَ يَرْشُدُ، أي صَاحِبُ رَشَادٍ، كَمَا قَالَ:

كِلِينِي لهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ[3])[4].

---

(١) سورة غافر من الآية ٢٩.

(٢) ينظر مختصر ابن خالويه ١٣٣، والمحتسب ٢/ ٢٤١، والكشاف ٤/ ١٦٨، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ٤٢٢، والبحر ٧/ ٤٤٣.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني يمدح عمرو بن الحارث، وعجزه : وليل أقاسيه بطيء الكواكب، وقد وَرَدَ في ديوانه ص ٤٠، والكتاب ٢/ ٢٠٧و ٢٧٧، ٣/ ٣٨٢، وخزانة الأدب ٢/ ٣٢١،

التَّوجيهُ الصَّرفيُّ:

قُرئتِ الآيةُ السَّابقةُ بقِرَاءتينِ، إحداهُما: (الرَّشَاد) بتخفيفِ الشِّينِ، وَهذهِ القِرَاءةُ لا خِلافَ في تَوجيهِهَا، فــ(الرَّشَاد) مَصدرٌ للفِعلِ (رَشَدَ)، وَالمعنَى كَمَا ذَكَرَ ذَلكَ غَيرُ وَاحِدٍ من المفسِّرينَ: أي مَا أُشيرُ عَليكمْ برَأي، إلاّ بمَا أرَى مِنْ قَتْلِه، يَعني لا أسْتَصوِبُ إلاّ قَتْلَه، وَهَذَا الذي تَقُولونَه غَيرُ صَوَاب (وَمَا أَهْدِيكُمْ) بِهَذَا الرَّأي (إلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ) يُريدُ مَا أهدِيكُمْ بِهَذَا الرَّأي – وَهُوَ قَتلُ مُوسَى عَليهِ السَّلامُ – إلا طَريقَ الصَّوابِ وَالصَّلاحِ، أو مَا أُعْلِمُكُمْ إلا مَا أَعْلَمُ مِن الصَّوَاب وَلا أدّخرُ مِنْه شَيئًا وَلا أُسِرُّ عَنْكمْ خِلافَ مَا أظهرُ يَعني أنَّ لِسَانَهُ وَقلبَه مُتَواطِئانِ على مَا يَقولُ وَقَدْ كَذَبَ، فَقَدْ كَانَ مُستَشْعِرًا للخَوفِ الشَّديدِ مِنْ جِهَةِ مُوسَى، وَلكنَّه كَانَ يَتجَلَّدُ وَلولا استشعَارُه لم يَستشرْ أحَدًا وَلم يَقفْ الأمرُ على الإشَارَة[1].

* * * *

وَأَمَّا القِرَاءةُ الثَّانيةُ فَهيَ قِرَاءةُ مُعَاذ بنِ جَبَلٍ، بتشديدِ الشِّينِ (الرَّشَّاد) عَلَى أنَّها صِيغَةُ مُبَالغَة[2] عَلَى وَزنِ (فَعَّال)، وَقَدْ سَاقَها النَّحَّاسُ كَمَا في نَصِّه السَّابقِ، وَنَقَلَ تَلحينَ أكثَرِ أهلِ اللغَةِ لها، وَعَلَّلَ ذَلكَ بأنَّها لا تُصَاغُ من الرُّبَاعي، وَقَدْ تَبِعَه في ذَلكَ القُرْطبيُّ[3].

٣/ ٢٧٢، ٤/ ٣٩٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٩، والشاهد فيه: قوله (ناصب) بمعنى متعب، وفعله أنصب، فهو من الوصف الذي لم يجر على فعله، وجاء على معنى ذي نصب . وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ١٢٢.

(٤) معاني القرآن ٦/ ٢١٨– ٢١٩.

(١) ينظر تفسير الطبري ٢٤/٥٩، والكشاف ٤/ ١٦٨، والبحر ٧/ ٤٤٣.

(٢) أبنية المبالغة: هي ما حُوِّل للمبالغة من فاعل إلى (فَعَّال) أو (مِفْعَال) أو (فَعُول) بكثرة ، أو (فعيل) أو (فَعِلٍ) بقلة. والأصل بناء هذه الأمثلة من الثلاثي، نحو: قَتَلَ فهو(قَتَّال)، وَنَحَرَ فهو(مِنْحَار)، وَضَرَبَ فهو (ضَرُوبٌ)، وَرحم فهو(رحيم)، وَحَذِرَ فهو(حَذِرٌ)، وقد تبنى من غير الثلاثي، فيبنى من (أَفْعَل) فَعَّالٌ، كأَدْرَك فهو دَرَّاكٌ، وأَسْأَرَ فهو سَآرٌ، و(فعيلٌ) كأَنْذَرَ فهو نذيرٌ، وآلَمَ فهو أليمٌ، وأَسْمَعَ فهو سميعٌ، وقد يبنى أيضاً من(أَفْعَلَ) (مفعال) كأعطى فهو معطاء، وأهدى فهو مهداء، وأعان فهو معوان، وأهان فهو مهوان، وما وَرَدَ من ذلك فهو شَاذٌ، يُحفظ ولا يُقاس عليه. ينظر الكتاب ١/١١٠، والمقتضب٢/١١٢ – ١١٣، وشرح التسهيل٣/٨٢، وأوضح المسالك٣/٢٥٠، والمساعد٢/١٩٤.

(٣) ينظر تفسير القرطبي ١٥/ ٣١٦.

وَالحَقِيقَةُ أنَّ النَّحَّاسَ تَوَهَّم [٤] هُنَا أنَّ (الرَّشَّادَ) مِنْ (أَرْشَدَ) الرُّبَاعِي [٥]، وَنَقَلَ تَلحينَ أكثرِ أهلِ اللغَةِ لها، وَهَذَا غَيرُ مُسَلَّمٍ له؛ لأنَّ القِرَاءةَ وُجِّهتْ بِتوجيهاتٍ أخْرَى تُخْرِجُها عَنْ دَائرةِ اللحْنِ، وَبَيَانُها عَلَى النَّحوِ الآتي:

أوَّلاً: أنَّهُ لا يَتَعيَّنُ أنْ يَكونَ (رَشَّاد) من الرُّباعِي (أَرْشَدَ)، بَلْ هُوَ مِن الثُّلاثي، فإمَّا أنَّ يكونَ صِيغَةَ مُبَالغةٍ مِنْ (رَشِدَ ، يَرْشَدُ)، كَعَلاَّم مِنْ (عَلِمَ ، يَعْلَمُ)، أو يَكونَ صيغةَ مُبَالغَةٍ مِنْ (رَشَدَ ، يَرْشُدُ)، كَعَبَّاد مِنْ (عَبَدَ ، يَعْبُد).

ثانيًا: وَقَدْ يَكونُ مِنْ (رَشَدَ) بمعنَى (أَرْشَدَ)، عَلَى حَذفِ الزِّيادةِ وَهِيَ هَمزةُ (أَفْعَلَ) تقْدِيرًا لا استعمَالاً.

وَقَدْ ذَكَرَ التَّوجيهَاتِ السَّابِقَةَ ابنُ جنِّي [١]، وتَبِعَهُ في ذَلكَ الزَّمخشَريُّ [٢]، وَالعُكبريُّ [٣] وأبو حَيَّانَ [٤] ، يَقُولُ ابنُ جنِّي في تَوجيهِهِ لِقِرَاءةِ التَّشديدِ: (ينبغِي أنْ يَكونَ هَذَا مِنْ قَولهم: (رَشِدَ يَرْشَدُ)، كَعَلاَّم مِنْ (عَلِمَ يَعْلَمُ)، أو مِنْ (رَشَدَ يَرْشُدُ)، كَعَبَّاد مِنْ (عَبَدَ يَعْبُدُ)، ولا ينبغي أنْ يُحمَلَ عَلَى أنَّه مِنْ (أَرْشَدَ يُرْشِدُ)؛ لأنَّ (فَعَّالاً) لم يأتِ إلا في أحْرفٍ مَحفوظَةٍ، وَهيَ أَجْبَرَ فَهوَ جَبَّار، وَأَسْأرَ فَهوَ سَآر، وَأَقْصَرَ فهو قَصَّار، وَأَدْرَكَ فهو دَرَّاك .. كَمَا قَالوا: أَبْقَلَ [٥] المكانُ فَهوَ بَاقل، وأَوْرَسَ الرِّمثُ [٦] فهو وَارِس، وأَيْفَعَ [٧] الغُلامُ فهو يافع ..

---

(٤) مِمَّن نَصَّ على تَوهُّم النَّحَّاس هنا: ابنُ عطية في المحرر الوجيز٤/ ٥٥٧، وأبو حيان في البحر ٧/ ٤٤٣، والسمين الحلبي في الدر ٦/ ٣٩، والشوكاني في فتح القدير ٤/ ٤٩٠.

(٥) ممن رَدّ كون (رَشَّاد) هنا من الرباعي (أَرْشَدَ) ابن جني في المحتسب ٢/ ٢٤١، والزمخشري في الكشاف ٤/ ١٦٨، وأبو حيان في البحر ٧/ ٤٤٣، والسمين في الدر ٦/ ٣٩، وحجتهم أنَّ (فَعَّالاً) من (أَفْعَلَ) لم يأتِ إلا في عِدَّة أحرف، نحو: درَّاك، وقصَّار، وجبَّار، وسآر، ولا يصح القياس على القليل.

(١) ينظر المحتسب ٢/ ٢٤١.

(٢) ينظر الكشاف ٤/ ١٦٨.

(٣) ينظر إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٤٢٢.

(٤) ينظر البحر ٧/ ٤٤٣.

(٥) أبقل: يُقَالُ لكل نباتٍ أخضَّرت له الأرضُ بَقْلٌ، وهو ما ليس بشجر دقٌ ولا جلٌ. ينظر الصحاح ١/ ٥٠ ، ولسان العرب ١١/ ٦٠.

وَقَالوا أيضًا ألقحَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ، فَهوَ لاقِحٌ. فَهَذَا عَلَى حَذفِ هَمزَةِ (أَفْعَلَ) وإنَّما قياسُه مُلْقِح، فَعَلَى ذَلكَ خُرِّجَ (الرَّشَّاد) أي: رَشَدَ بمعنى أَرْشَدَ تقديرًا لا استعمَالا) [٨].

ثَالثًا: وَقَدْ أوْرَدَ الزمخشريُّ[١] وَجْهًا ثالثًا لتَوجيهِ قِرَاءةِ التَّشديدِ وَهوَ: أنَّه يَحتملُ أنْ يَكونَ ذَلكَ عَلَى النَّسَبِ إلى الرُّشْدِ، كَمَا قِيلَ: عَوَّاجٌ[٢] وَبتَّاتٌ[٣]، غَيرَ مَنظورٍ فيهِ إلى فِعْلٍ[٤].

وَعَلَى هَذَا التَّوجيهِ فَلا يَكونُ (رَشَّاد) هُنَا مِنْ بَابِ أبنيةِ المبَالغَةِ.

فَحَمْلُ القِرَاءةِ عَلَى أحَدِ هَذهِ التَّوجيهَاتِ التي ذَكَرَها العُلماءُ، أولى من الحُكْمِ عليها باللَّحْنِ، وَاللهُ أعلمُ.

وَلَعلَّنا نَقِفُ معَ كَلامِ النَّحَّاسِ وَقْفَةً مُوْجَزَةً، لننظرَ كَيفَ وَجَّهَ الآيةَ عَلَى قِرَاءةِ التَّشديدِ؟ فَهوَ بَعدَ أنْ نَقَلَ تَلحينَ أكثرِ أهْلِ اللغَةِ لها، عَلَى اعتبَارِ أنَّها صِيغةُ مُبَالغَةٍ مِن الرُّباعي، ذَكَرَ أنَّكَ لو أرَدتَ التَّكثيرَ مِن الرُّباعي، لجئتَ بوَزنِ (مِفْعَال) لا (فَعَّال)، وذلكَ لورودِه – شُذُوذًا– في بَعضِ الأمثِلَةِ مِنْ (أَفْعَلَ) نَحوَ: أَعْطَى فَهوَ مِعْطَاءٌ، وَأَهْدَى فَهوَ مِهْدَاءٌ، وَأَعَانَ فَهوَ مِعْوَان، وَأَهَانَ فَهوَ مِهْوَان[٥].

---

(٦) أورس الرمث: إذا أورق واصفرَّ ورقه، فصار عليه مثل الملاء الصفر، والرمث بالكسر مرعى من مراعي الإبل، وهو من الحمض، يشبه الغضا، لا يطول ولكنه ينبسط ورقه.ينظر لسان العرب ٢/ ١٥٤، ٦/ ٢٥٤.

(٧) أيفع الغلام: إذا شارف الاحتلام. ينظر لسان العرب ٨/ ٤١٤.

(٨) المحتسب ٢/ ٢٤١.

(١) ينظر الكشاف ٤/ ١٦٨.

(٢) عوَّاج نسبة لبيَّاع العاج. ينظر الصحاح ٢/ ٣، ولسان العرب ٢/ ٣٣١.

(٣) بتات نسبة لبيَّاع البت، وهو كِسَاءٌ غليظ، وقيل: طيلسانٌ من خَزٍّ أو صوف ينظر الصحاح ١/ ٣٠ ، ولسان العرب ٢/ ٦

(٤) قد يُستغنى عن ياءي النسب، بصوغ المنسوب إليه على (فَعَّال)، وذلك غالب في الحرف والمهن كَبَزَّار ونجَّار، وعوَّاج، وعطَّار. ينظر الكتاب ٣/ ٣٨١ ، وأوضح المسالك ٣/ ٢٨٣، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٥٩ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ٢/ ٤٦٤، ط المكتبة العصرية — بيروت.

(٥) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٨٢ ، والمساعد ٢/ ١٩٤.

ثُمَّ أَجَازَ – رَحِمَهُ اللهُ– أنْ تُوَجَّه الآيةُ بتَوجيهينِ آخَرَينِ يُخرِجَانِهَا مِنْ دَائرةِ اللحْنِ، فَلا يكونُ (رَشَّاد) فيهما مِنْ صِيغِ المبَالغَةِ، وَهُمَا:

الأوَّلُ: (أَنْ يَكونَ (رَشَّادٌ) بمعنى يُرْشِدُ، لا عَلَى أنَّه مُشْتَقٌ منه ، ولكنْ كَمَا يُقَالُ لأَّالٌ من الُّلؤلؤِ، فَهوَ بمعنَاه، وَلَيسَ جَاريًا عَليهِ.

وَلَعلَّ هَذَا المعنَى يُوضِّحهُ مَا ذَكَرَه ابنُ جنِّي في المحتسَبِ بقَوله: (المعنى رَاجعٌ فيمَا بَعد إلى أنَّه مُرْشد؛ وَذَلكَ لأنَّه إذَا رَشَدَ أَرْشَدَ؛ لأنَّ الإرشَادَ مِن الرُّشْدِ، فَكأنَّهُ مِنْ بَابِ الاكتفَاءِ بذكرِ السَّببِ مِن المُسَبَّبِ)[1].

الثَّاني: وَيَجوزُ أنْ يَكونَ (رَشَّادٌ) مِنْ رَشَدَ يَرْشُدُ، أي صَاحِبُ رَشَادٍ، كَمَا قَالَ:

كِليني لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ

يَقصِدُ بذَلكَ – وَاللهُ أعْلَمُ – أنْ يَكونَ (رَشَّاد) هُنَا بمعنى صَاحبُ رَشَادٍ، أي أنَّه منسوبٌ إلى الرُّشدِ، وَليسَ صِيغةَ مُبالغَةٍ عَلَى وَزْنِ (فَعَّال)؛ وَذَلكَ لأنَّ هَذَا الوَزنَ –أعني وَزنَ (فَعَّال)– وَوَزْنَ (فَاعِل) أيضًا يُستخْدَمَانِ بكَثرةٍ في الدلالةِ عَلَى النَّسبِ بغيرِ اليَاءِ لأصْحَابِ الحِرَفِ وَالمهنِ[2]، وَيؤكدِ ذَلكَ أنَّ سيبويهِ قَدِ استشهَدَ ببيتِ النَّابغَةِ السَّابقِ عَلَى بناءِ صِيغَةِ (فَاعِل) في النَّسبِ لذي شَيءٍ، وَليسَ بصنعةٍ يُعَالجها، يَقولُ في ذَلكَ: (..وَأَمَّا مَا يكونُ ذَا شَيءٍ، وَلَيسَ بصنعةٍ يعالجها، فَإنَّه مِمَّا يَكونُ (فَاعِلاً) وَذَلكَ قَولكَ لذي الدِّرْعِ: دَارِعٌ، وَلذي النَّبل: نَابلٌ، وَلِذي النُّشَّاب[3]: نَاشِبٌ، ولذي التَّمر: تَامِرٌ، ولذي اللبن: لابنٌ... وَقَالَ الشَّاعرُ: كِليني لهمٍّ ياأميمةَ نَاصِبِ

أي لَهمٍّ ذي نَصَبٍ، فَهَذَا وَجْهُ مَا جَاءَ مِن الأسماءِ، وَلم يَكنْ له فِعْلٌ، وَهَذَا قَولُ الخَليلِ)[4].

---

(١) المحتسب ٢/ ٢٤١.

(٢) للاستزادة ينظر الكتاب ٣/ ٣٨١، وأوضح المسالك ٣/ ٢٨٣، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٥٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٦٤.

(٣) النشَّاب: هي السهام، واحدته نُشَّابة، ينظر الصحاح ٢/ ٢٠٨، ولسان العرب ١/ ٧٥٥.

(٤) الكتاب ٣/ ٣٨١ – ٣٨٣.

وهَذَا الرَّأيُ هُوَ مَا وَجَّهَ بهِ الزَّمخشريُّ الآيةَ سَابقًا مِن النسبةِ إلى الرُّشْدِ، غَيرَ مَنظور فيهِ إلى فِعلٍ، فإذَا كَانَ ذَلكَ كَذَلكَ، فِإنَّ هَذَا الرَّأيَ يَكونُ للنَّحَّاسِ، وَيَكونُ الزَّمخشَريُّ قَدْ أَفَادَ مِنْهُ.

وَلا بُدَّ مِن الإشَارَةِ في خِتَامِ هَذِهِ الآيةِ إلى أنَّ قولَه تَعَالى: ﴿ ۈ ۇ ﴾ قَدْ وَرَدَ في سُورَةِ غَافر في مَوضعين، أحدهما مِنْ قَولِ فِرعونَ، وَهوَ مَا وَرَدَ في هذهِ الآيةِ، وَالآخَرُ مِنْ قَولِ مُؤمنِ آلِ فِرعونَ، وَهُوَ قَولُه تَعَالى [1] وَمَا رُوِيَ عَنْ مُعاذِ بنِ جَبَلٍ –رَضِيَ اللهُ عنه– أنَّه قَالَ: ﴿ ۓ ۓ ڭ ڭ ۇ ۇ ۈ ۈ ﴾ سبيلُ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، إنَّمَا هُوَ في قَولِ المؤمِنِ، لا في قَولِ فِرعونَ كمَا فَهِمَ بعضُهمْ، يَقولُ أبو حَيَّانَ في ذَلكَ: (..وإيرادُ الخِلافِ في هذَا الحَرفِ الذي هُوَ مِنْ قولِ فِرعونَ خَطَأٌ، وَتَركيب قَولِ مُعاذٍ عليهِ خَطَأ، وَالصَّوابُ أنَّ الخِلافَ فيهِ هُوَ قَولُ المؤمِنِ: (اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ)...وَلم يُفَسِّرْ مُعَاذُ بنُ جَبَلٍ الرَّشَّادَ أنَّه اللهُ تَعَالى إلا في قَولِ المؤمنِ، لا في قَولِ فِرعونَ)[2].

وَعَلَى هَذَا فَإنَّ مَا سَاقَهُ النَّحَّاسُ مِنْ قولِ مُعَاذٍ في تفسيرِ هذهِ الآيةِ، ليسَ هذا موضعهُ، إنَّمَا مَوضعُه في الآيةِ التي هِيَ مِنْ قَولِ مُؤمنِ آلِ فِرعونَ، وَاللهُ أعْلَمُ.

---

(١) الآية ٣٨ من سورة غافر.

(٢) البحر ٧/ ٤٤٣.

المطلب الرابع
الإفراد والجمع

ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ[1].

قَرَأَ أبو عمروٍ (وَأُخَرُ) بِضَمِّ الهمزةِ على الجمعِ، وَقَرَأَ البَاقُونَ (وَآخَرُ) بفتحها، وَأَلِفٍ بَعْدَها على الإفراد[2].

قَالَ النَّحَّاسُ – رَحِمَهُ اللهُ – : (ثُمَّ قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﭥ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ

وَقَرَأَ مجاهدٌ، وأبو عمرو بن العَلاءِ (وَأُخَرُ مِنْ شَكْلِهِ) .

وَأَنْكَرَ أبو عَمْرٍو (آخَرُ) لقوله (أَزْوَاجٌ) أيْ لا يُخْبَرُ عَنْ وَاحدٍ بجماعةٍ.

وَأَنْكَرَ عَاصِمٌ الجَحْدَرِيُّ[3] (وَأُخَرُ)، قَالَ: ولو كَانتْ (وَأُخَرُ) لَكَانَ مِنْ شَكْلِهَا.

قَالَ أبو جعفر: كِلا الرَّدين لا يلزمُ؛ لأنَّه إذَا قَرَأَ (وَأُخَرُ مِنْ شَكْلِهِ) جَازَ أَنْ يَكُونَ المعنى: وَأُخَرُ مِنْ شَكْلِ ما ذَكَرْنَا.

وَأُخَرُ مِنْ شَكْلِ الحَمِيمِ.

وَأُخَرُ مِنْ شَكْلِ الغَسَّاقِ[4].

وأَنْ يَكُونَ المعنى: وَأُخَرُ مِنْ شَكْلِ الجميعِ.

---

(١) الآيتان ٥٧ – ٥٨ من سورة ص .

(٢) ينظر السبعة ٥٥٥، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١/ ٣٠٦، والتيسير ١٨٨، والبحر ٧/ ٣٨٨، وقراءة الإفراد هي قراءة مجاهد، ويعقوب أيضاً، ينظر معاني القرآن للفراء٢/ ٤١١، والنشر ٢/٣٦١.

(٣) وَجدتُ تَعَارضاً في عزو قراءة الجَحْدَري ففي المحرر الوجيز ٤/ ٥١١، والبحر ٧/ ٣٨٨، وروح المعاني ٢٣/ ٢١٥، أنَّه قَرَأَ بالجمع، وهنا – أي معاني النَّحَّاس- وتفسير القرطبي ١٥/ ٢٢٢، والنشر ٢/٣٦١، وفتح القدير ٤/ ٤٤١، أنَّه قَرَأَ بالإفراد، وأَنْكَرَ قراءةَ الجمع، ولَعَلَّه الأقربُ، والله أعلم.

(٤) الغسَّاق: اختلف في تفسيره على أقوال: أشهرها ما قَالَهُ قتادةُ: كُنَّا نُحَدَّث أنَّ الغَسَّاقَ ما يسيلُ من بين الجلد واللحم. وهو ما رَجَّحَهُ الطبريُّ في تفسيره ٢٣/ ١٨٧.

(٥) معاني القرآن ٦/ ١٢٩ – ١٣١ .

وَمَنْ قَرَأَ (وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ) فقِرَاءتُهُ حَسَنَةٌ؛ لأنَّ المعنى للفعلِ، وإذا كَانَ المعنى للفعلِ، خُبِّرَ عن الواحدِ باثنينِ، وَجَمَاعةٍ، كَمَا تَقُولُ: عَذَابُ فُلانٍ ضَرْبَان ، وَعَذَابُهُ ضُرُوبٌ شَتَّى.

وَيَجُوزُ أنْ يَكُونَ (أزواج) لِحَمِيمٍ، وَغَسَّاقٍ، وَآخَرَ [٥]**.**

التَّوجيهُ الصَّرفيُّ:

قُرئتِ الآيةُ السَّابقةُ بقراءتينِ سبعيتينِ، متواترتينِ، عَنْ رَسُولِ الله صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ، إحداهما: (آخَرُ) بفتحِ الهمزةِ، وأَلِفٍ بعدَهَا على الإفراد، أي: (ومَذُوقٌ، أو عَذَابٌ آخَرُ[١]) سوى الحميم والغسَّاق، والأُخرَى: (أُخَرُ) بِضَمِّ الهَمْزةِ على الجمع، أي: (ومَذُوقَاتٌ، أو أَنْوَاعُ عَذَابٍ أُخَرُ)، وقد تَنَاوَلَ العلماءُ توجيههما، وأَفَاضوا الحديثَ فيهما، وأوردوا في إعرابهما عِدَّةَ أوْجهٍ[٢]، إلا أنَّ هُنَاكَ ثَلاثة أوجُهٍ إعرَابيةٍ هِيَ الأشْهَرُ، أثارَتْ الخِلافَ بَينَ العُلمَاءِ، لا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتها؛ لأنَّ مَعْرَفَةَ الإعرَابِ فَرْعٌ عَنْ تَصَوّرِ المعنَى، وَإليكَ بَيَانُها:

الوَجْهُ الأوَّلُ:

يَجُوزُ أنْ يُعرَبَ (آخَرُ)، أو(أُخَرُ) مُبتدأً، وَ(مِنْ شَكْلِهِ) صِفَتهُ، وَلِذَلكَ حَسُنَ الابتَداءُ بالنَّكِرةِ لَمَّا وُصِفَتْ، وَ(أزواج) خَبَر المبتدأ[٣].

---

(١) فسَّره ابن مسعود بـــ(الزمهرير)، ينظر تفسير الطبري ٢٣/ ١٧٨، ومعاني النحاس ٦/ ١٣١، و تفسير القرطبي ١٥/ ٢٢٢، والبحر ٧/ ٣٨٨.

(٢) من تلك الأوجه الإعرابية: أنْ يكون(آخَرُ) صفةً لمبتدأ محذوف، والخبر محذوفٌ تقديره: ولهم عذابٌ آخرُ مِنْ ضَرْبِ ما تَقَدَّمَ، و(أزواجٌ) مرفوعٌ بالظرف، وهو(من شكله) ينظر: المشكل ٢/ ٢٥٣، والبيان ٢/ ٢٦٦، والتبيان ٢/ ٣٦٠، وتفسير القرطبي ١٥/ ٢٢٢، ويجوز أن يكونَ (آخرُ) أو (أُخَر) مبتدأ، و(من شكله) خبره، و(أزواجٌ) فاعلٌ به. وأن يكون (آخَرُ) أو (أُخَر) مبتدأ، و(من شكله) نعتٌ له، و(أزواج) فاعلٌ به. ينظر: الدر المصون ٥/ ٥٤١، وروح المعاني ٢٣/ ٢١٥.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٤١١، وتفسير الطبري ٢٣/ ١٧٨، والمحرر الوجيز ٤/ ٥١١، والبحر ٧/ ٣٨٨، والدر٥/ ٥٤١، وروح المعاني ٢٣/٢١٦، ولقراءة الجمع فقط ينظر: الكشف٢/ ٢٣٣، والمشكل ٢/ ٢٥٣، والبيان ٢/ ٢٦٦، وتفسير القرطبي ١٥/ ٢٢٢.

الوَجْهُ الثَّاني:

وَيَجوزُ أنْ يُعرَبَ (آخَرُ)، أو(أُخَرُ) مُبتدأ خَبَره مَحذُوفٌ، أي: وَمِنْهُ مَذُوقٌ، أو عَذَابٌ آخَرُ- عَلَى قِرَاءةِ الإفرَاد- أو ومِنْهُ مَذُوقَاتٌ، أو أنْوَاعُ عَذَابٍ أُخَرُ ،- على قِرَاءةِ الجَمعِ- وَالجمْلَةُ مَعْطوفةٌ على (منه حَميمٌ)(٤).

وَيجُوزُ أنْ يُقَدَّرَ الخَبرُ (لهم)، أي: وَلَهُمْ مَذُوقٌ، أو عَذَابٌ آخَرُ -على قِرَاءةِ الإفرَادِ- أو وَلهمْ مَذُوقَاتٌ، أو أنْوَاعُ عَذَابٍ أُخَرُ(١) - على قِرَاءةِ الجَمعِ- وَالعَطفُ على (هذا فليذوقوه)(٢).

الوَجْهُ الثَّالثُ:

وَيَجوزُ أنْ يُعْرَبَ (آخَرُ)، أو(أُخَرُ) خَبَراً لمبتدأ مَحذُوفٍ، أي: وَهَذَا مَذُوقٌ أو عَذَابٌ آخَرُ- على قِرَاءةِ الإفرَادِ- أو وهَذِهِ مَذوقَاتٌ أو أنْوَاعُ عَذَابٍ أُخَرُ، - على قِرَاءةِ الجَمعِ- وَالجمْلَةُ مَعطوفةٌ على (هذا حَمِيمٌ)، وإنْ شِئْتَ فَقَدِّرْ (هُوَ) أو (هِيَ) وَاعْطِفْ الجملةَ على (هُوَ حَمِيمٌ)(٣).

و(مِنْ شَكْلِهِ)، و(أَزْوَاج) في الوجهين الأخيرين صِفَتانِ لـ(آخَرَ) أو (أُخَر).

وعَلَى ثَلاثةِ الأوجُهِ السَّابقَةِ، وَقَعَ اعتراضَانِ مِنْ قِبَلِ بَعضِ العُلمَاءِ، إذْ كَيْفَ يَصِحُّ- على قراءةِ الإفْرَادِ- أنْ تَقَعَ (أَزْوَاجٌ)- وَهِيَ جَمْعٌ – خَبَرًا أو نَعْتًا عَنْ (آخَرَ) – وهو مفردٌ- ؟ وَكَيْفَ يَصِحُّ – على قِرَاءةِ الجمعِ – أنْ يُوَحَّد الضَّميرُ وَيُذكَّرَ في (شَكْلِهِ) وَهُوَ رَاجِعٌ إلى جَمْعٍ ؟

---

(٤) ينظر معاني القرآن للزجاج ٤/ ٣٣٩، وروح المعاني ٢٣/ ٢١٥.

(١) ينظر الكشاف ٤/ ١٠٣، والمحرر الوجيز ٤/ ٥١١، والتبيان ٢/ ٣٦٠ ، و تفسير القرطبي ١٥/ ٢٢٢، والبحر ٧/ ٣٨٨ ، والدر المصون ٥/ ٥٤١، وروح المعاني ٢٣/ ٢١٥.

(٢) هذا إذا أعربت (هذا فليذوقوه) خبر مبتدأ محذوف، أي العذاب هذا، وينظر روح المعاني ٢٣/ ٢١٤.

(٣) وذلك إذا أعربت (حميم) خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره (هو). وينظر التبيان ٢/ ٣٦٠ ، وروح المعاني ٢٣/ ٢١٥.

وَالجَوابُ عَنْ هَذينِ الاعتِرَاضينِ يَظهرُ مِنْ خِلال نَصِّ النَّحَّاسِ السَّابقِ، فَقَدْ ذَكَرَ أنَّ أبَا عَمْرو بن العَلاءِ أَنْكَرَ قِرَاءةَ الإفراد، وَاحتجَّ بأنَّه لا يُخبرُ عَنْ وَاحدٍ بجَمَاعَةٍ(٤).

وَقَدْ تَبِعَه مَكِّيٌّ في هَذَا الاحتجَاجِ، إلا أنَّه لم يُنْكرِ القِرَاءةَ، وَوَجَّهَهَا بأنْ يَكونَ (آخرُ) مبتدأً، وَ(أزواجٌ) مبتدأٌ ثَانٍ، و(مِنْ شَكْلِهِ) خبرُ الأزوَاجِ، وَالجملةُ في مَوضعِ رَفعٍ خَبر (آخر) (١).

وممَّنْ ذَكَرَ هذا الإعرابَ أيضًا: أبو البركات بنُ الأنْبَاريِّ (٢)، والقُرطبيُّ (٣)، وأبو حَيَّانَ(٤)، وَغيرُهم(٥).

وَصَحَّ الابتَداءُ بالنكرةِ هُنَا؛ لأنَّه مِنْ بَابِ (ضَعِيْفٌ عَاذَ بقَرْمَلة)(٦). فَالمبتدأُ في الحَقيقةِ الموصوفُ المَحذوف، أي نَوعٌ آخَرُ، أو مَذُوقٌ آخرُ، وَقِيلَ: (لأَنَّه جِيءَ بهِ للتفصيلِ، نَحوَ: النَّاسُ رَجُلان: رَجُلٌ أكرمته، ورَجُلٌ أهنتهُ) (٧).

وَيُمكنُ الإجَابةُ عَمَّا ذَكَرَه أبو عَمْرو بن العَلاءِ – ومَنْ تَبِعَهُ – بالآتي:

١ - أنَّ المعنى للفعل، فالتقديرُ: وَعَذَابٌ آخَرُ، أو مَذوقٌ آخَرُ، وَإذَا كَانَ المعنى للفعلِ، خُبِّرَ عَن الوَاحِدِ باثنين، وَجَماعةٍ، كَمَا تقولُ: عَذَابُ فُلانٍ ضَرْبَان، وعذابُهُ ضُرُوبٌ شتَّى، وَمعنَى ذَلكَ أنَّ العَذَابَ أو المذوقَ أجنَاسٌ وأنواعٌ،

(٤) ممن نَصَّ على إنكاره أيضاً: القرطبيُّ في تفسيره ١٥/ ٢٢٢، والشوكاني في فتح القدير ٤/ ٤٤١ .

(١) ينظر الكشف ٢/ ٢٣٣، والمشكل ٢/ ٢٥٣.

(٢) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٦٦.

(٣) ينظر تفسير القرطبي ١٥/ ٢٢٢.

(٤) ينظر البحر ٧/ ٣٨٨.

(٥) كالسمين في الدر ٥/ ٥٤١، والآلوسي في روح المعاني ٢٣/ ٢١٦.

(٦) من أمثال العرب المشهورة وَرَدَ في مجمع الأمثال برقم ١٤٦٨، ١/ ٢٧٩، يُضرَبُ لِمنْ استعانَ بضعيفٍ لا نُصْرَةَ له؛ لأَنَّ القَرْمَلة شجرةٌ على سَاقٍ لا تُكِنُّ ولا تُظِلُّ. وينظر لسان العرب ١١/ ٥٥٥.

(٧) ينظر روح المعاني ٢٣/ ٢١٦ .

فَجَمَعَ أزواجًا لاختلافِ الأجنَاسِ، فـــ(آخَرُ) – وإنْ كَانَ مُفردًا في اللفْظِ– فَهوَ ضُرُبٌ وَدَرَجاتٌ، فَكَانَ في قُوَّةِ الجَمعِ.

٢ - ثُمَّ إنَّه يجوزُ أنْ يكونَ (أزواجٌ) نَعْتًا لحميمٍ، وَغَسَّاقٍ، وَآخَرَ، وَذَلكَ بأنْ يَكونَ (آخَرُ) مَعْطوفًا عَلَى (حميم) عَطْفَ المفْرَدِ على المفردِ، وَ(مِنْ شَكْلِهِ) صِفتُه، و(أزواجٌ) صِفَةٌ للثلاثةِ، وبذَا تَتَحققُ المُطابقةُ بينَ الصَّفة والموصوف.

وَقَدْ ذَكَرَ الفرَّاءُ هَذينِ التَّوجيهينِ بقولهِ: (قَرَأَ النَّاسُ ﭼ ۂ ئا ﯫ ئـ ﭼ إِلَّا مُجَاهدًا، فَإنَّه قَرَأَ (وَأُخَرُ) كأنَّه ظَنَّ أنَّ الأزواجَ لا تكونُ مِنْ نَعتِ وَاحدٍ، وإذَا كَانَ الاسمُ فِعْلاً جَازَ أنْ يُنعتَ بالاثنينِ وَالكثيرِ، كَقولكَ: عَذابُ فُلانٍ ضُروبٌ شتَّى، وَضَرْبَان مختلفان، فَهَذَا بيِّنٌ، وإنْ شئتَ جَعلتَ الأزواجَ نَعْتًا للحميمِ، وللغسَّاقِ، ولآخر، فَهُنَّ ثلاثةٌ)[1].

وممَّن تَبِعَ الفَرَّاءَ في هذين التوجيهين: الطَّبريُّ[2]، والنَّحَّاسُ كَمَا في نَصِّهِ السَّابق، وغيرُهما[3].

وقد زَادَ ابنُ عَطيَّة[4] توجيهًا ثالثًا لقراءة الإفراد، وهو أنْ يُسَمّى كُلُّ جُزْءٍ من ذلك الآخر باسم الكُلِّ، قالوا: عرفات لعرفة، وشَابتْ مَفَارِقُهُ[5]، فجعلوا كُلَّ جزءٍ من المَفْرِقِ مَفْرِقًا.

وقد ذَكَرَ هذا التَّوجيهَ أيضًا القُرطبيُّ[6]، وأبو حيَّان[7]، والسَّمينُ[8]، والألوسيُّ[9].

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٤١١ – ٤١٢.

(٢) ينظر تفسير الطبري ٢٣/ ١٧٨.

(٣) كالزمخشري في الكشاف ٤/ ١٠٣، وابن الجوزي في زاد المسير ٧/ ١٥٠، وأبو حيان في البحر ٧/ ٣٨٨، والسمين في الدر ٥/ ٥٤١، والآلوسي في روح المعاني ٢٣/ ٢١٦.

(٤) ينظر المحرر الوجيز ٤/ ٥١١.

(٥) المَفْرَق والمَفْرِقُ: وَسطُ الرَّأس، وهو الذي يُفْرَقُ فيه الشعر، قالوا في جمعه: مَفَارِقُ، وإنَّما هو مفرقٌ واحدٌ. ينظر الصِّحَاح في اللغة ٢/ ٤٢، ولسان العرب١٠/ ٢٩٩.

(٦) ينظر تفسير القرطبي ١٥/ ٢٢٢.

(٧) ينظر البحر ٧/ ٣٨٨.

(٨) ينظر الدر ٥/ ٥٤١.

(٩) ينظر روح المعاني ٢٣/ ٢١٦.

وَالمتأمِّلُ لما أَوْردَهُ النَّحَّاسُ في رَدِّه عَلَى إنكَارِ أبي عَمْرو بنِ العَلاءِ، يُلاحِظُ أنَّه لم يَحدْ عَمَّا ذَكَرَه الفَرَّاءُ قيدَ أنملة، فَهُوَ مُوَافقٌ له، وَمُقتفٍ أثره، ويَكَادُ يكونُ نَصُّه الذي أورَدَهُ سَابقًا، هُوَ نَصُّ الفَرَّاءِ تمامًا.

وأمَّا الاعترَاضُ الثَّاني فَهُوَ عَلَى قِرَاءةِ الجَمعِ، فَقَدْ قَرَأَ أبو عَمْرو بن العَلاءِ بضمِّ الهمزةِ عَلَى الجَمْعِ؛ لِكَثْرةِ أصنَافِ العَذاب التي يُعذَّبون فيهَا غَيرَ الحمَيمِ وَالغَسَّاق، وَكأنَّه ظَنَّ أنَّ الأزواجَ – وهي جَمْعٌ – لا تَكونُ مِنْ نَعتِ الوَاحِدِ، فَلذَلكَ جَمَعَ (أُخَر) لتكونَ الأزواجُ نعتًا لها[1]، فـ(أُخَرُ) هُنَا عَلَى وَزْنِ (فُعَل) جَمع (أُخْرَى) أنثى (آخَرُ)، مِثلَ: الكُبْرَى وَالكُبَر.

وَقَدْ أنْكَرَ الجَحْدَرِيُّ هَذِهِ القِرَاءةَ وَاحتَجَّ بأنَّه لو كَانتْ (وَأُخَرُ)، لَكَانَ (مِنْ شَكْلِهَا)، أي أنَّ الضَّميرَ في (شَكْلِهِ) يَدلُّ على أنَّ القِرَاءةَ بالإفرَادِ لا بالجمعِ، وَذَلكَ لِيُوَافقَ الضَّميرُ مَرْجعَهُ وَهُوَ (أُخَرُ).

وَقَدْ رَدَّ النَّحَّاسُ هَذَا الاعترَاضَ أيضًا، وذَكَرَ أنَّ مَرْجِعَ الضَّميرِ في (شَكْلِهِ) يَحتَمِل عِدَّةَ أوجهٍ مَعْنويةٍ، تُجيزُ مجيئهُ بالإفرَادِ والتَّذكيرِ، وَتلكَ الأوجهُ هِيَ:

– يَجوزُ أنْ يكُونَ الضَّميرُ في (شَكْلِهِ) عَائدًا عَلَى (مَا ذكرنا) – أي أنَّه عَائدٌ على المعنى – فيكون المعنى: وأُخَرُ مِنْ شَكلِ مَا ذَكَرْنا، وَقَدْ وَافقَ النَّحَّاسَ في هذا التوجيه: مَكِّيٌّ[2]، وَالعكبريُّ[3]، وَغيرهُمَا[4].

– وَيَجوزُ أنْ يَكُونَ الضَّميرُ في (شَكْلِهِ) عَائدًا على (حميم)، فيكون المعنى: وأُخَرُ مِنْ شَكْلِ الحميم.

---

(١) ينظر تفسير الطبري ٢٣/ ١٧٨.

(٢) ينظر المشكل ٢/ ٢٥٣.

(٣) ينظر التبيان ٢/ ٣٦٠.

(٤) كالقرطبي في تفسيره ١٥/ ٢٢٢، والسمين في الدر ٥/ ٥٤١، والآلوسي في روح المعاني ٢٣/ ٢١٦.

وممَّنْ ذَكَرَ هذا التَّوجيهَ أيضًا: مَكِّيٌّ[٥]، وَالقُرْطُبيُّ[٦].

- وَيَجوزُ أنْ يَكونَ الضَّميرُ في (شَكْلِهِ) عَائدًا على (غسَّاق) ، فيكون المعنى: وأُخَرُ مِنْ شَكْلِ الغسَّاق.

وممَّنْ ذَكَرَ هَذَا التَّوجيهَ أيضًا: القُرْطبيُّ[١]، والألوسيُّ[٢].

- وَيَجُوزُ أنْ يكونَ الضَّميرُ في (شَكْلِهِ) عَائدًا على (الجميع)، فيكون المعنى: وأُخَرُ مِنْ شَكْلِ الجميعِ، (وَهُوَ الحميمُ والغَسَّاقُ).

وَعَلى هَذَا فَإِفرادُ الضَّميرُ وَتَذكيرُه هنا، لا يَلزمُ أنْ يكونَ عَائدًا عَلَى (أُخَر) جَمْعًا، بَلْ قَدْ يَحتَمِلُ أحَدَ تِلكَ الأوجهِ السَّابقةِ، وَاللهُ أعْلَمُ.

وَقَدْ بَحثْتُ فيمَا لَديَّ مِنْ مَصَادِرَ، فلمْ أجِدْ مَنْ سَبَقَ النَّحَّاسَ إلى إيرادِ إنكارِ الجَحْدَريِّ لِقِرَاءةِ الجَمعِ، وَالردِّ عليه، وَجَميعُ مَنْ جَاءَ بَعْدهُ أَفَادَ منه في رَدِّهِ على الجحدري، واللهُ أعلمُ.

ويَتَّضِحُ منْ خِلال تَوجيهِ النَّحَّاسِ لقرَاءتي الإفْرادِ والجمعِ السَّابقتين، والنَّظر فيما أَوْرَدهُ فيهما، عِدَّةُ أمورٍ وهي:

- أنَّه مُوافقٌ للفرَّاءِ، وَمُقْتَفٍ أثرَه تمامًا، في توجيهِ قِرَاءةِ الإفرَادِ.
- أنَّه وُفِّقَ لتوجيهِ قِرَاءةِ الجمعِ بالنظرِ إلى المعنى.
- أنَّه لم يُرجِّحْ قِرَاءةً على أخرى، فِكِلا القِرَاءتينِ صَحيحتَانِ عِندَهُ، وَإنْ كَانَ يَميلُ بَعْضَ الشَّيءِ لقراءةِ الإفرادِ، يَظْهرُ ذَلكَ مِنْ قَولِه: (وَمَنْ قَرَأَ (وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ) فقِرَاءتُهُ حَسَنَةٌ).
- أنَّ مَا أنكرَه كُلٌّ مِنْ أبي عَمْرو بن العَلاء، وَالجَحْدريّ، لا يَلزمُ لأمرَينِ:

---

(٥) ينظر المشكل ٢/ ٢٥٣.

(٦) ينظر تفسير القرطبي ١٥/ ٢٢٢.

(١) ينظر المصدر السابق.

(٢) ينظر روح المعاني ٢٣/ ٢١٦.

١. أنَّ القِرَاءتينِ سبعيتانِ، متواترتَانِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ، صَحيحتَانِ لا يَحِقُّ لأحدٍ إنكارُهُما، أو رَدُّ شيء منهما.

٢. جَوازُ توجيهِ القراءتين بما يدفعُ ما أنكراهُ، كَمَا وُضِّحَ سَابَقًا. وَاللهُ أعلَمُ.

المطلب الخامس

صيغ الجمع

ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ[1].

قَرَأَ الجُمهورُ (رِجَالاً) بكَسْرِ الرَّاءِ، وَتخفيفِ الجِيمِ مُنَوَّنًا[2]، وَقَرَأَ مُجَاهِدٌ (رُجَالاً) بِضَمِّ الرَّاءِ، وَتَخفِيفِ الجيمِ مُنوَّنًا، وَقَرَأَ عِكْرِمَةُ (رُجَّالاً) بِضَمِّ الرَّاءِ، وَتَشدِيدِ الجيمِ مُنوَّنًا[3].

قَالَ النَّحَّاسُ – رَحِمَهُ اللهُ –: (يُقَالُ في جَمْعِ رَاجِلٍ خَمْسَةُ أوجُهٍ: رَاجِلٌ، وَرُجَّال، مِثْلَ: رَاكِبٍ، وَرُكَّاب، وَهَذَا الذي رُوِيَ عَنْ عِكْرِمَةَ، وَرَاجِلٌ، وَرِجَالٌ، مِثْلَ: قَائمٍ، وَقِيَامٍ.

وَيُقالُ: رَاجِلٌ وَرَجْلَة، وَرَجْلٌ، وَرَجَّالَةٌ، فَهَذِهِ خَمْسَةٌ.

وَالذي رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ غَيرُ مَعرُوفٍ، وَالأشْبَهُ بِهِ أَنْ يَكونَ غَيرَ مُنَوَّنٍ، مِثَلَ: كُسَالَى، وَسُكَارَى، وَلَو نُوِّنَ لَكَانَ على (فُعَالٍ)، وَفُعَال في الجمْعِ قَليلٌ)[4].

التَّوجيهُ الصَّرفيُّ:

قُرِئتِ الآيةُ السَّابقةُ بعدَّةِ قِرَاءاتٍ لكلِمَةِ (رجالا) جَمع (رَاجِل)، وَالرَّاجِلُ في اللُّغَةِ: هُوَ خِلافُ الفَارِس[5]، أي يَأتوكَ مُشَاةً عَلى أرْجُلِهِمْ، كَمَا ذَكَرَ ذَلكَ غَيرُ وَاحدٍ مِن المفسِّرينَ[6].

---

(١) سورة الحج من الآية ٢٧.

(٢) ينظر المحتسب ٢/ ٧٩، والبحر ٦/ ٣٣٨.

(٣) وهما من القراءات الشاذة قَرَأَ بالأولى كذلك عكرمة، وابن أبي إسحاق، وأبو مجلز، والحسن البصري، والزهري. وروي عنهم كذلك القراءة الثانية، بزيادة ابن عباس، ومجاهد، وجعفر بن محمد. ينظر المحتسب ٢/ ٧٩، والبحر ٦/ ٣٣٨.

(٤) معاني القرآن ٤/ ٣٩٨.

(٥) ينظر الصحاح ١/ ٢٤٥، ولسان العرب ١١/ ٢٦٥.

وَقَدْ ذَكَرَ النَّحَّاسُ بَعْضًا مِنْ تِلكَ القِرَاءاتِ في مَعَانيه، وَعَلَّقَ عليها بِذكرِ أوجُهِ الجَمعِ لِكَلمةِ (رَاجِل)، وَبَيَانُ ذَلكَ كالآتِي:

(قَالَ أبو جعفر: يُقال في جمع رَاجِلٍ خمسةُ أوجهٍ: رَاجِلٌ، وَرُجَّال، مِثْلَ: راكبٍ، وَرُكَّاب، وهذا الذي رُويَ عنْ عِكْرِمَةَ).

هَذَا هُوَ الجَمعُ الأوَّلُ لكلمَةِ (رَاجِلٍ) وَهُوَ (رُجَّال) عَلَى وَزْنِ (فُعَّال)، وَهُوَ مَا قَرَأَ به عِكْرِمَةُ، وهَذَا الوَزنُ يَطَّردُ في تَكسيرِ مَا كَانَ وَصْفًا لمذَكرٍ على وَزنِ (فَاعِلٍ)صَحيحِ اللامِ، نَحوَ: ضَارِبٍ وَضُرَّاب، وَرَاكِبٍ وَرُكَّاب، وَرَاجِلٍ وَرُجَّال [1]، يقولُ سيبويهِ في مَعرضِ حَدِيثِهِ عَنْ تَكسيرِ فَاعلٍ: (..وَيكسِّرونَه أيضًا عَلَى (فُعَّال) وَذَلكَ قَولكَ: شُهَّاد، وَجُهَّال، وَرُكَّاب...وهَذَا النَّحوُ كَثيرٌ)[2].

وأمَّا الجَمعُ الثَّاني فَهوَ: (رَاجِلٌ وَرِجَال، مِثْلَ: قَائمٍ وَقِيَام) علَى وَزنِ (فِعَال) وَهَذَا الوَزنُ هُوَ مَا قَرَأَ به الجمهورُ، وهَذَا الوَزن يُحفظُ في وَصفِ مَا جَاءَ عَلَى فَاعلٍ أو فَاعِلةٍ، نَحوَ: صَائمٍ وَصَائمةٍ، وَقَائمٍ وقَائمَةٍ، يُقَالُ في جَمعِهما: صِيَام، وَقِيَام[3].

ثُمَّ ذَكَرَ النَّحَّاسُ ثَلاثةَ الأوجهِ البَاقيةِ، دَونَ تَمثيلٍ لَهَا فَقَالَ: (وَيُقالُ: رَاجِلٌ وَرَجْلَة، وَرَجْلٌ، وَرَجَّالَةٌ، فهَذهِ خَمسةٌ) وَكُلُّ هذهِ الجُموع لم يُقرأ بِهَا في الآيةِ.

---

(٦) ينظر تفسير الطبري ١٧/ ١٤٤، وتفسير الصنعاني ٣/ ٣٦، والكشاف ٣/ ١٥٣، وتفسير القرطبي ١٢/ ٣٩ .

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٦٣١، والمقتضب ٢/ ٢١٦، وشرح الشافية ٢/ ١٥٦، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٤٥، والارتشاف ١/ ٤٤٠، والتصريح ٢/ ٣٠٨.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٣١.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٥١، والارتشاف ١/ ٤٣٢، والتصريح ٢/ ٣٠٩، وهمع الهوامع ٢/ ١٧٧، والأشموني ٤/ ١٣٥.

فَأمَّا (رَجْلَةُ) عَلَى وَزنِ (فَعْلَة)، فَقَدْ رَوَى الأزْهَرِيُّ [1] عَنْ أبي عمْرٍو أنَّه لم يُسمَعْ عَنْ العَربِ (فَعْلَة) جَاءتْ جَمْعًا غَيرُ (رَجْلَة) جَمعُ رَاجلٍ، وَكَمْأَةٍ جَمْعُ كَمْءٍ [2]، وإنْ خَالَفَ سيبويهِ في كَمْأة، وَذَكَرَ أنَّها اسمُ جَمعٍ لا جَمعُ تَكسيرٍ.

وأمَّا (رَجْلٌ) على وَزنِ (فَعْلٍ)، فَقَد اختُلِفَ في هَذَا الوَزنِ أهوَ جَمعُ تَكسيرٍ؟ أم اسمُ جَمعٍ؟ عَلَى رَأيينِ مفَادهما كالتَّالي:

الرَّأيُ الأوَّلُ: يَرَى الجمْهورُ [3]، وَعَلَى رَأسِهمْ سِيبويهِ [4]، أنَّ مِثْلَ هَذَا لَيسَ بِجمعٍ مُكَسّرٍ، وَليسَ وَاحِدُه (فَاعِل)، بَلْ هُوَ اسمُ جَمْعٍ، وَاستدَلوا بأدلةٍ مِنْهَا:

١. أنَّ هَذَا الجَمْع يُصَغَّر عَلَى لَفظِهِ، وَلو كَانَ جمعًا مُكسَّرًا لصُغِّرَ عَلَى لَفظِ مُفرَدِهِ، نَحوَ: (رَكْب، وَرَجْل)، عَلَى وَزنِ (فَعْل)، صُغِّرَتَا عَلَى: (رُكَيبٍ، وَرُجَيْلٍ).

قَالَ الرَّاجزُ [5]: أَخْشَى رُكَيْـــبًا أو رُجَـــيْلاً عَادِيًا

(١) تهذيب اللغة ٣/ ٤٩٣.

(٢) قال ابن منظور: (الكَمْأَةُ: واحدها كَمءٌ، على غيرِ قياس، وهو من النوادِر، فإِنَّ القِياسَ العَكْسُ، الكَمْءُ نَبات يُنَقِّضُ الأَرضَ فيخرج كما يَخرج الفطْرُ والجمع: أَكْمُؤٌ، وكَمْأَةٌ، قَالَ ابنُ سيده: هذا قول أَهل اللغة، قَالَ سيبويه: ليست الكَمْأَةُ بجمع كَمْءٍ؛ لأَنَّ (فَعْلَةً) ليس مما يُكَسَّر عليه (فَعْلٌ) إِنَّما هو اسم للجمع، وَقَال أَبو خَيْرة وَحْدَه: كَمْأَةٌ للواحد، وكَمْءٌ للجميع، وقال مُنْتَجع: كَمْءٌ للواحد، وكَمْأَةٌ للجميع، فَمَرَّ رُؤْبةُ، فسأَلاه، فَقَالَ: كَمْءٌ للواحد، وكَمْأَةٌ للجميع ،كما قال مُنْتَجِع، وقَالَ أَبو حنيفة: كَمْأَةٌ واحدة وكَمْأَتانِ وكَمْآتٌ، وحُكِيَ عن أَبي زيد أَنَّ الكَمْأَة تكون واحدةً وجَمْعاً، والصحيح من ذلك كلّه ما ذكره سيبويه) لسان العرب ١/ ١٤٨ ، وينظر الكتاب ٣/ ٦٢٤

(٣) ينظر الأصول ٣/ ٣١، وشرح المفصل ٥/ ٧٧، وشرح الشافية ٢/ ٢٠١، والارتشاف ١/ ٤٠٢.

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٦٢٤.

(٥) هذا بيت من الرجز المشطور، لأُحَيْحَة بن الجُلاح في الأغاني ١٥/ ٤٠، وشرح المفصل ٥/ ٧٧، وبلا نسبة في المنصف ٢/١٠١، والمقرب ٢/ ١٢٧، ولسان العرب ١/ ٤٣، وخزانة الأدب ٦/ ٢٥٤، وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٣/ ١٢٩٧.

وَلو كَانَا جَمْعَ (رَاكِبٍ ، وَرَاجِلٍ) لَمَا جَازَ تَصغيرُهمَا عَلَى لفْظِهمَا، فَدَلَّ ذَلكَ عَلَى أنَّهمَا اسما جَمعٍ.

٢. أنَّ (فَعْلاً) لا يَكونُ جَمعًا مُكَسَّرًا لــ(فَاعل)؛ لأنَّ الجَمعَ المُكسَّر حَقُّه أنْ يَزيدَ على لَفظِ الوَاحدِ، وَهَذَا أخَفُّ مِنْ بِنَاءِ الوَاحِدِ، فَلا يَكونُ جَمعًا مُكسَّرًا[1].

وَفيهِ نَظَرٌ، فَليسَ كُلُّ جَمعٍ تكسيرٍ خَاضِعًا لهذهِ القَاعِدةِ، فَــ(كِتَاب، وَعَمود، وَأحْمَر) مَثَلاً، تُجمعُ عَلَى (كُتُبٍ، وَعُمُدٍ، وَحُمْرٍ)، وَلفظُ الجَمعِ فيها أَقَلُّ حُرُوفًا مِنْ لفظِ المفردِ، إلا إذَا أُرِيدَ بِذَلكَ اعتبارُ الغَالبِ.

٣. أنَّ الجمعَ المُكسَّرَ مُؤنَّثٌ، وَمَا جَاءَ علَى هَذَا الوَزنِ مِنْ هَذهِ الأسْمَاءِ مُذكَّرٌ، بِدليلِ قَولهمْ: هَذَا رَكْبٌ، وَلو كَانَ مُكسَّرًا لقِيلَ: هَذهِ رَكْبٌ، أو هِيَ رَكْبٌ، و لم يُقل[2].

٤. أَنَّ (فَعْلاً) لو كَانَ جَمعًا قِيَاسيًّا لاطَّردَ في أنواعَ مِن المفرَداتِ، كَبقيةِ أبنيةِ الجموعِ، وَلا يُقالُ في (جَالسٍ) مَثَلاً، جَلْس[3].

الرَّأيُ الثَّاني: وَذَهَبَ الأخْفَشُ إلى أَنَّ كُلَّ مَا يُفيدُ معنى الجَمعِ عَلَى وَزنِ (فَعْل)، وَوَاحِده اسمُ فَاعلٍ،كَــ(صَحْب، وَشَرْب)، في (صَاحِبٍ، وَشَارب)، فَهوَ جَمعُ تكسيرٍ، وَاحدهُ ذَلكَ الفَاعلُ، وَاستَدَلَّ بأَنَّه يُصغِّرهُ عَلَى لَفظِهِ فيُقَالُ في تَصغيرِ رَكْب: رُوَيْكِبُون[4].

وَرُدَّ عَليهِ بَأنَّ المَسْمُوعَ: رُكَيْبٌ، أَمَّا (رُوَيْكِبُونَ) فَهوَ شَيءٌ يقولُه عَلى مُقتضَى قِيَاسهِ، وَالمسمُوعُ غَيرُه[5].

---

(١) ينظر شرح المفصل ٥/ ٧٧.

(٢) ينظر المصدر السابق ٥/ ٧٧.

(٣) ينظر المخصص ١٤/ ١٢٠.

(٤) ينظر رأي الأخفش في المنصف ٢/ ١٠١ ، وشرح المفصل ٥/ ٧٧ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٠٣، والارتشاف ١/ ٤٠٢، والأشموني ٤/ ١٤٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٨٤.

وَيَظهرُ مِنْ سِيَاقِ النَّحَّاسِ هُنَا أَنَّه مُوَافقٌ للأخفشِ، فِي كَونِ (فَعْل) جَمعًا، وَيؤيِّدُه كَذلكَ مَا ذَكَرَه عِندَ شَرحهِ لِقولِهِ تَعَالى: ﭽ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ [1] قَالَ: (وَهُوَ جَمعُ ضَائنٍ، كَمَا يُقَالُ: رَاكِب وَرَكْبٌ) [2].

والذي يَظهرُ رُجحَانُ رأي الجمهورِ لقُوَّةِ أدلتهمْ.

وَأَمَّا رَجَّالَةُ على وَزنِ (فَعَّالة) فَهوَ أيضًا مِن الأوزَانِ المسمُوعةِ في جَمعِ (رَاجِلٍ) وَإنْ كَانَ قَليلاً [3]، وَقَدْ عَدَّه ابنُ القَطَّاعِ مِنْ أوزَانِ أسَماءِ الجَمعِ، نَحو: حَطَّابة، وَجَمَّالة [4].

وَقَدْ خَتَمَ النَّحَّاسُ توجيههُ للجموعِ الوَاردةِ لكلمةِ (رَاجل)، مُعَلِّقًا عَلَى القِرَاءةِ الثَّالثةِ فِي الآيةِ، وَهيَ قِرَاءةُ مُجَاهدٍ بقولِه:(إنَّها غَيرُ مَعروفةٍ)، يَقصدُ بذَلكَ –وَاللهُ أعلمُ– أنَّه غيرُ معروفٍ فِي اللغَةِ أنْ يكونَ (رُجَالاً) جَمْعًا لرَاجِل، بل هو جَمعٌ لـــ(رَجْلان) وَأنَّ الأقربَ فيهِ أنْ يكونَ غَيرَ مُنوَّنٍ على وَزنِ (فُعَالَى) نَحو:كُسَالَى جَمعُ كسلان، وَسُكَارَى جمعُ سكران، ويَرَى أَنَّه لو نُوِّنَ أيضًا لكانَ عَلَى وَزنِ (فُعَال) وَوَزنُ (فُعَال) فِي الجمعِ قَليلٌ.

وَقدْ لا يكونُ النَّحَّاسُ مُجانبًا الصَّوابَ فيمَا ذَهَبَ إليه، فَقَدْ وَردتْ قِرَاءةُ (رُجَالَى) عَلَى وَزنِ (فُعَالَى) عَنْ مُجاهدٍ [5].

ثُمَّ إنَّ ابنَ جنِّي ذَكَرَ أَنَّ (رُجَالاً) غَريبٌ فِي الجمعِ ، يَقولُ فِي ذَلكَ: (..وَأمَّا (رُجَالاً)..فغريبٌ. وَهوَ مِمَّا ذَكَرْناه مما جَاءَ مِن الجمعِ على (فُعَال): كظُؤارٍ [6]، وَعُرَاقٍ [7]، وَرُخَالٍ [8]) [9].

---

(٥) ينظر شرح المفصل ٥/ ٧٧.

(١) سورة الأنعام من الآية ١٤٣.

(٢) معاني القرآن ٢/٥٠٥.

(٣) ينظر معجم العين ٦/ ١٠١، ١٠٢، ولسان العرب ٣/ ٤٩٤.

(٤) ينظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي ص ٢٨٣، بتحقيق د/ أحمد محمد عبد الدايم، ط دار الكتب المصرية ١٩٩٩م.

(٥) ينظر المحتسب ٢/ ٧٩ .

(٦) الظؤار: جمع ظِئْر، وهي النَّاقة تعطف على ولد غيرها. الصحاح ١/ ٤٣٥، ولسان العرب ٤/ ٥١٤.

(٧) العُراق: جمع عَرْق، وهو العظم الذي أُخذ منه اللحم. الصحاح ١/ ٤٦٤.

(٨) الرخال: جمع رَخِل، وهي الأنثى من أولاد الضأن. الصحاح ١/ ٢٤٨، وتهذيب اللغة ٢/ ٤٨٠.

وَمَا ذَكَرَه النَّحَّاسُ في جَمعِ كلمةِ (رَاجلٍ) في هَذهِ الآيةِ يَدلُّ عَلَى سَعَةِ عِلمِه -رَحِمَه اللهُ- وَأخذِه بزِمَامِ اللغَةِ، وَمَعَ ذَلكَ نَقولُ: إنَّ اللغةَ أوسَعُ مِنْ أنْ يُحَاطَ بها، وَأنَّه قَد وَرَدَ لجمعِ كَلمةِ (رَاجلٍ) أكثرُ مِنْ ذَلكَ، فَقَدْ ذُكِرَ في كتبِ المعَاجمِ أنها تُجمعُ إضَافَةً إلى ما سَبَقَ عَلَى (رُجَالَى، ورَجَالى، وَرَجْلَى، وَرُجْلان، وَرِجْلَةٍ، وَأَرْجِلَةٍ، وَأَرَاجِلَ، وَأَرَاجِيل)[1].

وَالنَّحَّاسُ عِندَمَا جَعَلَ جَمعَ كَلمةِ (رَاجل) في تِلكَ الجموعِ الخَمسةِ لم يُرد الحَصرَ، بَلْ أرَادَ المشهورَ مِنْهَا، بِدليلِ أنَّه وَجَّه قِرَاءَةَ مُجَاهدٍ على أنْ تَكونَ عَلَى وَزنِ (فُعَالَى)، أي عَلَى (رُجَالَى)، وَمَعَ ذَلكَ لم يذكرْ هَذَا الجمعَ ضِمْنَ جموعهِ الخَمسةِ، وَاللهُ أعلمُ.

ولا شَكَّ أخيرًا أنَّ قِرَاءةَ الجمهورِ (رِجَالاً) عَلَى وَزنِ (فِعَالاً) هِيَ القِرَاءةُ الرَّاجحةُ؛ وَذَلكَ لِكَونها سَبعيَّةً مُتواترةً عَنْ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ، بِخلافِ القِراءاتِ الأخْرَى فَجميعُها مِنْ قَبيلِ القِرَاءاتِ الشَّاذَّةِ.

* * * * *

---

(٩) المحتسب ٢/ ٧٩.

(١) ينظر الصحاح ٤/ ١٧٠٥، ولسان العرب ١١/ ٢٦٥، والقاموس المحيط ٣/ ٩٨.

المبحث الثاني

توجيه القراءات الواردة في الأفعال

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: أبنية الأفعال.

المطلب الثاني: المبني للمعلوم والمبني للمجهول.

المطلب الأول
أبنية الأفعال

ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨﭩ[1] .

قَرَأَ نَافعٌ، وَعَاصِمٌ (وَقَرْنَ) بِفَتْحِ القَافِ، وَقَرَأَ البَاقُونَ (وقِرْنَ) بِكَسْرِهَا[2] .

قَالَ النَّحَّاسُ – رَحِمَهُ اللهُ –: (وقَولُه جَلَّ وَعَزَّ: ﭞوَقِرْنَ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨﭩ

هُوَ مِنْ وَقَرَ، يَقِرُ، وَقَارًا في المَكَانِ إذا ثَبَتَ فيه

وَفِيهِ قَولٌ آخَرُ:

قَالَ مُحَمَّدُ بنُ يَزِيدٍ (هُوَ مِنْ قَرَرْتُ في المكانِ أَقِرُّ والأصلُ: وَاقْرِرْنَ جاءَ على لُغةِ مَنْ قَالَ في (مَسِسْتُ): مِسْتُ، حُذِفَتِ الرَّاءُ الأولى وأُلقيتْ حَركتُها على القافِ فَصَارَ (وَقِرْنَ).

قَالَ: وَمَنْ قَرَأَ ﭞﭢ ﭣ فَقَدْ لحَنَ.

قَالَ أبو جعفر: يجوزُ أنْ يكونَ ﭞﭢ ﭣ مِنْ قَرِرْتُ بِهِ عينًا أَقَرُّ، فيكون المعنى: وَاقْرَرْنَ بِهِ عينًا في بُيُوتِكُنَّ [3].

التُّوجيهُ الصَّرفِيُّ:

وَرَدَتْ في الآيةِ السَّابقةِ قراءتانِ سَبْعيتانِ، مُتَواترتانِ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ، إحدَاهما بِكَسْرِ قَافِ (وَقِرْنَ)، والأُخْرَى بفتْحِها، وَقَدْ وجَّهَهُمَا النَّحَّاسُ، فبَدَأَ بقراءةِ الكَسْرِ، وَذَكَرَ فيها توجيهين هما:

الأولُ: أنَّ الفِعْلَ (قِرْنَ) فِعْلُ أمرٍ مِنْ الوَقَارِ، يُقالُ: وَقَرَ، يَقِرُ، وَقَارًا في المكانِ: إذا ثَبَتَ فيه، وهذا تَوجِيهُ الفَرَّاءِ، فَقَدْ قَالَ في مَعَانيهِ: (قَولُه: ﭞ**وَقِرْنَ** ﭡ ﭢﭣ مِن الوَقَارِ. تَقُولُ للرَّجلِ: قَدْ وَقَرَ في منزلهِ وُقُورًا)[4].

---

(١) سورة الأحزاب من الآية ٣٣ .

(٢) ينظر السبعة ٥٢١ ــ ٥٢٢، والتيسير ١٧٩، والبحر ٧/ ٢٢٣، والنشر ٢/ ٣٤٨.

(٣) معاني القرآن ٥/ ٣٤٦ .

(٤) ٢/ ٣٤٢ .

وأصْلُ قِرْنَ: (اِوْقِرْنَ) حُذفتْ منه الواوُ – فَاءُ الكلمةِ – إتباعًا للمضارعِ (يَوْقِرْنَ)، لوقوعِ الواوِ بينَ ياءٍ وكسرةٍ، ثُمَّ اُستُغْنِيَ عنْ همزةِ الوصلِ لتحَرُّكِ القَافِ، فَبَقِيَ الفعلُ (قِرْنَ) على وزن (عِلْنَ)، وهُوَ كالأمرِ مِنْ (وَعَدَ، وَوَزَنَ) تقولُ فيهما: (عِدْنَ، وَزِنَّ)، سواءٌ بسواءٍ.

وَقدْ تَبعَ الفَرَّاءَ في هذا التَّوجيهِ أبو عبيدٍ[١]، والطَّبريُّ[٢] والزَّجَّاجُ[٣].

الثاني: وَذَهَبَ المبرِّدُ[٤] إلى أنَّ الفعلَ (قِرْنَ) فعلُ أمرٍ من القَرَارِ، وَهُوَ السُّكونُ والاستقرارُ، بفتحِ العينِ في الماضي، وكَسْرِهَا في المضَارعِ، وهيَ اللُّغةُ الفَصِيحَةُ، على (فَعَلَ يَفْعِلُ) مِنْ قَرَرْتُ في المكانِ أقِرُّ، وأصلُه (اقْرِرْنَ) بكسرِ الرَّاءِ، جَاءَ على لُغةِ مَنْ قَالَ في (مَسِسْتُ): مِسْتُ[٥]، ووجهُهُ: أنهُ لَمَّا اتصلتْ نونُ النِّسوةِ بالفعلِ، سكنتْ لامُ الكلمةِ، فَحُذفتِ الرَّاءُ الأولى – عينُ الكلمةِ – تخفيفًا لاستثقالِ التَّضعيفِ، وأُلقيتْ حركتُها على القَافِ قبلَها، ثُمَّ استُغْنِيَ عنْ همزةِ الوَصْلِ لتَحرُّكِ القَافِ، فَصَارَ الفعلُ (قِرْنَ) على وَزْنِ (فِلْنَ) .

وقد اسْتفَادَ المبرِّدُ هذا التَّوجيهَ من تجويزِ الفَرَّاءِ له قبله، حيثُ يقولُ: (.. ومنَ العربِ مَنْ يقولُ: واقرِرنَ في بُيُوتكنَّ، فلو قَالَ قَائلٌ: وَقِرْنَ بكسرِ القَافَ يُريدُ: وَاقْرِرْنَ بكسرِ الرَّاءِ، فَيُحَوِّلُ كَسْرَةَ الرَّاءِ (إذا سَقَطَتْ) إلى القَافِ كَانَ وَجْهاً.

---

(١) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣١٣.

(٢) ينظر تفسير الطبري ٢٢/ ٣ .

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٢٥.

(٤) ينظر تفسير القرطبي ١٤/ ١٧٨.

(٥) اُختُلفَ في قيَاسيَّةِ حذفِ عينِ الكلمةِ في نحو: مِسْتُ، وظِلْتُ، أي من المُضعَّفِ الثُّلاثي الذي عينُه ولامُه من جنس واحد عند بناء لامه على السكون: فَذَهَبَ سيبويه إلى أنَّه شَاذٌ لا يُقاس عليه، وَذَهَبَ أبو علي الفارسيُّ – فيما نَسبَه إليه أبو حيان – إلى أنَّ ذلك مَقِيسٌ في أمثالِ هذهِ الأفعالِ من المضعف، وذَهَبَ ابنُ مالكٍ إلى قيَاسيَّة هذا الحذف، وَخَصَّهُ في مكسورِ العينِ ومضمومها، أمَّا مفتوحها فلا يقيسه. ينظر الكتاب ٤/ ٤٢١ – ٤٢٢، والارتشاف ١/ ٢٧٤، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٧٠.

و لم نَجِدْ ذلكَ في الوجهينِ جميعاً مُستَعْمَلاً في كلامِ العربِ، إلا في فَعَلْتَ، وفَعَلْتُمْ، وَفَعَلْنَ، فَأمَّا في الأمرِ والنَّهي المستقبلِ فلا، إلا أنَّا جَوَّزْنا ذلكَ لأنَّ اللامَ في النِّسوةِ ساكنةٌ في فَعَلْنَ وَيَفْعَلْنَ فَجَازَ ذَلكَ، وَقدْ قَالَ أعرابيٌّ مِنْ بني نُميرٍ: يَنْحَطْنَ مِنَ الجبلِ يُريدُ: يَنْحَطِطْنَ. فهذا يُقَوِّي ذلكَ) [1] .

وَقَدْ ذَكَرَ النَّحَّاسُ هذينِ التَّوجيهينِ في المعاني والإعراب [2] وَلَمْ يُرَجِّحْ أحدَهما على الآخرِ، وممَّنْ ذَكَرَهما أيضًا: الطَّبريُّ[3]، وابنُ خَالويهِ[4]، وغيرُهما [5].

وهناكَ توجيهانِ آخرانِ لقراءةِ الكَسْرِ، لَمْ يذكرْهما النَّحَّاسُ وَهُمَا:

١. أنَّ الفِعْلَ (قِرْنَ) فعلُ أمرٍ مِنَ القَرارِ، وأَصْلُهُ (اقْرِرْنَ) كالوَجْهِ السَّابقِ تمامًا، إلا أنَّ المحذوفَ هنا الرَّاءُ الثانيةُ – لامُ الكلمةِ – تخفيفًا لاستثقالِ التَّضعيفِ، كَمَا حَذَفوا لامَ ظَلِلْتُ، ثُمَّ نُقِلَتْ حركةُ الرَّاءِ الأولى إلى القَافِ قبلَها، ثُمَّ استغْنِيَ عَنْ همزةِ الوَصْلِ لتَحَرُّكِ القَافِ، فَصَارَ الفعلُ (قِرْنَ) على وَزْنِ (فِعْنَ).

وقد ذَكَرَ هذا التَّوجِيهَ: أبو حيان[6]، والسَّمينُ[7]، والشِّهَابُ الخَفَاجِيُّ[8].

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٣٤٢.

(٢) ٣/ ٣١٣ – ٣١٤ .

(٣) ينظر تفسير الطبري ٢٢/ ٣.

(٤) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٢٠٠.

(٥) كالفارسي في الحجة ٥/ ٤٧٥، ومكي في الكشف ٢/ ١٩٧ – ١٩٨، وابن عطية في المحرر الوجيز ٤/ ٢٨٣، وابن الأنباري في البيان ٢/ ٢٩٤، والعكبري في التبيان ٢/ ٣٢١، والقرطبي في تفسيره ١٤/ ١٧٨، وأبي حيان في البحر ٧/ ٢٢٣، والسمين في الدر ٥/ ٤١٦.

(٦) ينظر البحر ٧/ ٢٢٣ .

(٧) ينظر الدر ٥/ ٤١٦.

(٨) ينظر حاشية الشهاب الخفاجي ٧/ ٤٨٥.

٢. وَذَهَبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ إلى أنَّ الرَّاءَ الأولى أُبدلتْ ياءً كراهةَ التَّضعيفِ، كَمَا أُبدلتْ في (قِيْرَاطٍ، وَدِيْنَارٍ) إذ أصلهما (قِرَّاط، وَدِنَّار)، وتصيرُ للياءِ حركةُ الحرفِ المُبدلِ منهُ، فالتقديرُ: (اقْيَرْنَ)، ثُمَّ تُلقى حركةُ اليَاءِ على القَافِ، كَراهةَ تَحَرُّكِ اليَاءِ بالكسرِ، فتسقطُ اليَاءُ لاجتماعِ السَّاكنينِ، وتسقطُ همزةُ الوَصلِ لتَحرُّكِ مَا بعدها، فيصيرُ (قِرْنَ) على وزن (فِلْنَ) [1].

ومِمَّن ذَكَرَ هذا التَّوجيهَ أيضاً: ابنُ زنجلة[2]، وَمَكِيٌّ[3]، وابنُ عَطِيَّةَ[4]، وغيرُهم[5].

وقد عَلَّقَ الآلوسيُّ على هذا التَّوجيهِ بقوله: (وَهَذَا غَايةٌ في التَّمَحُّلِ)[6] .

بَقِيَ أَنْ نُشِيْرَ إلى أَنَّ مِنَ العُلماءِ مَنْ لَمْ يُشِرْ إلى المحذوفِ مِنَ الرَّاءينِ أَهِيَ الأولى؟ أم الثانية ؟ فالمُهمُ عندهُ هوَ التَّخفيفُ، ومِنْ أولئكَ: الزَّجَّاجُ [7]، وابنُ خَالويه [8]، والعُكْبِرِيُّ[9].

* * * * *

وَأَمَّا قراءةُ الفتحِ (وَقَرْنَ) فقد ذَكَرَ النَّحَّاسُ عن المبرِّدَ أَنَّها لَحْنٌ، وهذا لا يُسَلَّمُ للمُبرِّدَ لتَواتُرِ القِرَاءةِ بها، ولكونها لغة أهلِ الحجازِ-كما سيأتي-، وقبل ذِكْرِ التَّوجيهاتِ فيها نُشيرُ

---

(١) ينظر الحجة ٥/ ٤٧٥.

(٢) ينظر حجة القراءات ص ٥٧٧.

(٣) ينظر الكشف ٢/ ١٩٨.

(٤) ينظر المحرر الوجيز ٤/ ٢٨٣.

(٥) كالقرطبي في تفسيره ١٤/ ١٧٨، وأبي حيان في البحر ٧/ ٢٢٣، والسمين في الدر ٥/ ٤١٦، والألوسي في روح المعاني ٢٢/ ٦.

(٦) روح المعاني ٢٢/ ٦.

(٧) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٢٥.

(٨) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٢٠٠.

(٩) ينظر التبيان ٢/ ٣٢١.

إلى مَا أشَارَ إليهِ النَّحَّاسُ كذلكَ في إعرابِ القرآنِ، مِنْ أنَّ جَمَاعَةً مِنْ أهلِ العربيةِ تكلَّمُوا فيها، وَرَدَّ عليهِمْ – رَحِمَهُ اللهُ – وذلكَ قوله: (...فَأمَّا وَ(قَرْنَ) فقدْ تَكلَّمَ فيهِ جماعةٌ منْ أهلِ العربيةِ، فزَعَمَ أبو حَاتمٍ أنَّه لا مَذْهَبَ لَهُ في كلامِ العَربِ ، وَزَعَمَ أبو عبيدٍ أنَّ أشياخَهُ كانوا يُنكرونهُ من كلامِ العربِ.

قَالَ أبو جَعفرٍ: أمَّا في قَولِ أبي عُبيدٍ: إنَّ أشْيَاخَهُ أنكروهُ، – ذَكَرَ هذا في (كتاب القراءاتِ) – فإنَّه قد حَكَى في (الغريبِ المُصنَّف)[1] نَقْضَ هذا. حُكِيَ عن الكِسَائيِّ أنَّ أهلَ الحجازِ يقولونَ: قَرِرْتُ في المكانِ أَقَرُّ. والكسائيُّ مِنْ أجَلِّ مشايخهِ، ولُغَةُ أهلِ الحجازِ هي اللغةُ القديمةُ الفصيحةُ.

وأمَّا قَولُ أبي حَاتمٍ إنَّه لا مَذْهَبَ لهُ. فَقَدْ خُولِفَ فيه، وفيه مذهبان:

أحدهما: ما حَكاهُ الكسائيُّ، والآخرُ: مَا سمعتُ عليَّ بن سليمانَ (الأخفش الصغير) يقوله، قَالَ: هو مِنْ قَرِرْتُ به عَينًا أَقَرُّ . فالمعنى: واقْرَرْنَ به عَينًا في بُيُوتِكُنَّ، وهذا وَجْهٌ حَسَنٌ، إلا أنَّ الحديثَ يَدلُّ على أنَّهُ من الأوَّل، كَمَا رُوِيَ أنَّ عمَّاراً قَالَ لعائشةَ رضيَ اللهُ عنهما: إنَّ اللهَ جَلَّ وعَزَّ أَمَرَكِ أنْ تَقَرِّيْ في مَنْزِلِكِ ، فَقَالَتْ: يا أبا اليقظانِ، مَا زِلْتَ قَوَّالاً بالحقِّ، فَقَالَ: الحَمْدُ للهِ الذيْ جَعَلَني كَذَلِكَ على لِسَانِكِ)[2].

يَتَّضِحُ لنا مِنْ خِلالِ النَّصِّ السَّابقِ أمران:

الأول: أنَّ مَا أوردَهُ النَّحَّاسُ مِنْ نسبةِ تَلحينِ قراءةِ الفتحِ في المعاني يختلفُ عَمَّا أوردَهُ في إعرابِ القرآنِ، ففي المعاني أَوردَ تلحينَ المبردِ فقط، وفي الإعرابِ أوردَ كلامَ أبي حاتمٍ وأبي عبيدٍ في الآية وهما متقدِّمانِ على المبردِ، ولعلَّ ذلكَ يعودُ لأمرٍ وهوَ أنَّ كتابَ المعاني ألَّفه أوَّلا و لم يبلغهُ حينها سوى تلحين المبردِ، ثمَّ لَّما أَلَّفَ الإعرابَ بعد ذلك بلغه كلامُ أبي حاتمٍ وأبي عبيدٍ فأوردَهما دونَ المبردِ، واللهُ أعلم .

الثاني: أنَّ النَّحَّاسَ يَسْتَحْسِنُ تَوجيهَ قراءة الفتح بأن تكون (قَرْنَ) من قُرَّةِ العين، وهذا التَّوجيهُ هو ما اقتصر عليه في المعاني، وهو للأخفشِ (الصغير) – كَمَا نَصَّ عليه هنا–،

---

(١) ص ٢٦١ .

(٢) إعراب القرآن ٣/ ٣١٣ – ٣١٤ .

وفيهِ ضَعْفٌ إذ المعنى لا يُؤيّده، إلا أنَّه مع استحسانه إيَّاه، آثَرَ الرأيَ الأولَ القَائلَ بأنَّ (قَرْنَ) من القَرَارِ؛ وذلك لأنَّ معنى الآية وَسِيَاقَها يَأمُرُ بالقَرَارِ في البيوت، وَيَعْضُدُهُ كَذَلكَ الأثرُ المَرْوِيُّ عَنْ عمَّارٍ وَعَائشَةَ رَضِيَ اللهُ عنهما.

فـــ(قَرْنَ) بالفتحِ جَاءَ على لُغةِ أَهْلِ الحجازِ[1]، يقولونَ: قَرِرْتُ في المكان (بكسرِ الرَّاء) إذا أقمتُ فيه، أَقَرُّ (بفتحِ القافِ) مِنْ بَابِ (حَمِدَ يَحْمَدُ) [2]، وبذا يتَّضحُ أنَّ (قَرِرْتُ) فيه لغتان (بكسرِ الرَّاء وفتحِها)، وعليه فإنَّ ما قيل في توجيه قراءة الكسر من المضاعف (قَرَّ) سابقًا يُقال هنا:

فإمَّا أنْ تكونَ الرَّاءُ الأولى – عينُ الكلمةِ - هي المحذوفةُ؛ لأجل التخفيف، فيكون وزنُ الفعلِ (فَلْنَ) وهو توجيهُ الفَرَّاءِ، يقولُ في ذلك: (.. وَقَرأَ عَاصِمٌ، وأهلُ المدينةِ (وقَرْنَ) بالفتح، ولا يكونُ ذلكَ من الوَقَار، ولكنَّا نُرى أنهم أرادوا: وَاقْرَرْنَ فِيْ بُيُوتِكُنَّ فَحَذفُوا الرَّاءَ الأولى، فَحُوِّلتْ فتحها في القَافِ؛ كَمَا قَالوا: هلْ أَحَسْتَ صَاحبَكَ ؟، وكَمَا قَالَ: ﭽ ﯓ ﭼ[3] يُريدُ فَظَلِلْتُمْ) [4].

وقد تَبعَ الفَرَّاءَ في هذا التَّوجيهِ النَّحَّاسُ[5]، وابنُ زنجلةَ[6]، وغيرُهما[7].

وَأَورَدَ السَّمينُ الحلبيُّ اعتراضاً لبعضِهم على هذا التوجيهِ، وأَجَابَ عنه وذلك قوله: (سَلَّمْنَا أنَّه يُقَالُ قَرِرْتُ بالمكانِ بالكسر أَقَرُّ به بالفتح، وأنَّ الأمرَ منه اقْرَرْنَ، إلا أنَّه لا مُسَوِّغَ للحذفِ؛ لأنَّ الفتحةَ خفيفةٌ، ولا يجوزُ قياسُهُ على قولهم: ظِلْتُ وبابه؛ لأنَّ هناكَ

(١) ممَّنْ نَصَّ على ذلك أيضاً ابن عطية في المحرر الوجيز ٤/ ٢٨٣، والقرطبيُّ في تفسيره ١٤/ ١٧٨، وأبو حيان في البحر ٧/ ٢٢٣، وفي المساعد ٤/ ١٩٨، والارتشاف ١/ ٢٤٧ أنها لغةٌ حَكَاهَا البغداديون.

(٢) أنكرَ قومٌ منهم المازنيُّ مَجِيءَ قَرِرْتُ في المكانِ بالكسر أَقَرُّ بالفتح، وإنما جَاءَ قَرَّتْ عينُه بالكسرِ في الماضي، والفتح في المضارع، والمثبتُ مقدَّمٌ على النَّافي. ينظر المحرر الوجيز ٤/ ٢٨٣، وتفسير القرطبي ١٤/ ١٧٨، والبحر ٧/ ٢٢٣، وروح المعاني ٢٢/ ٦.

(٣) سورة الواقعة من الآية ٦٥.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٣٤٢.

(٥) ينظر إعراب القرآن ٣/ ٣١٤.

(٦) ينظر حجة القراءات ص ٥٧٧.

(٧) كالقرطبي في تفسيره ١٤/ ١٧٨، والشهاب الخفاجي في حاشيته ٧/ ٤٨٥.

شيئينِ ثقيلينِ: التَّضعيفُ والكسرةُ، فَحَسُنَ الحذفُ وأمَّا هنا فالتَّضعيف فقط. والجوابُ أنَّ المقتضي للحذفِ إنَّما هوَ التِّكرارُ، ويُؤيِّدُ هذا أنَّهم لم يحذفوا مع التِّكرارِ ووجودِ الضَّمةِ وإنْ كانتْ أثقل نحو: اغْضُضْنَ أبصارَكُنَّ، وَكانَ أولى بالحذف، فيُقالُ: غُضْنَ لكنَّ السماعَ خلافُه، قَالَ تَعَالَى: ﭽ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ[1] على أنَّ الشيخَ جَمَالَ الدِّين بنَ مالكٍ[2] قَالَ: إنَّه يُحذفُ في هذا بطريقِ الأولى، أو نقول: إنَّ هذهِ القراءةَ إنَّما هيَ قَارَ يَقَارُ بمعنى اجْتَمَعَ، وهوَ وَجْهٌ حَسَنٌ بَرِئٌ من التَّكلُّفِ ... لولا أنَّ المعنى على الأمرِ بالاستقرارِ لا بالاجتماعِ)[3].

وإمَّا أن تكونَ الرَّاءُ الثَّانيةُ – لامُ الكلمةِ – هي المحذوفة؛ لأجل التخفيف، فيكون وزن الفعل حينئذٍ (فَعْنَ)، وهو ما ذَكَرَهُ أبو حيَّان[4]، والسَّمينُ[5]، والشهابُ الخفاجيُّ[6].

وإمَّا أنْ تَكُونَ الرَّاءُ مُبدلةً من الياءِ، فوزنه (فَلْنَ) كَمَا هو مذهبُ الفَارسيِّ[7] .

---

(١) سورة النور من الآية ٣١ .

(٢) ينظر رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٧١.

(٣) الدر المصون ٥/ ٤١٥.

(٤) ينظر البحر ٧/ ٢٢٣ .

(٥) ينظر الدر المصون ٥/ ٤١٦ .

(٦) ينظر حاشية الشهاب على البيضاوي ٧/ ٤٨٥.

(٧) ينظر الحجة ٥/ ٤٧٥.

وَذَكَرَ أبو الفَتحِ الهمدانيُّ[1] في كتابِ التبيان وَجْهًا آخرَ وهو: أَنَّ فِعْلَ الأمرِ هذا مَأخوذٌ من الفعلِ (قَارَ يَقَارُ) كخَافَ يَخَافُ بمعنى: اجْتَمَعَ، ومنه القَارةُ[2] لاجتماعها، ألا تَرَى إلى قولِ عَضَلٍ والدِّيش : اجْتَمِعُوا فَكُونُوا قَارةً، فالمعنى: واجمعْنَ أنفسكنَّ في البيوت، حُذِفَتْ عينُه لالتقاءِ السَّاكنينِ، فقِيلَ: (وَقَرْنَ) كَـ(خَفْنَ)، والمحذوفُ منه العينُ فَوزنُه (فَلْنَ) [3].

وهو تَوجيهٌ حَسَنٌ بَرئٌ من التكلُّفِ لولا أنَّ المعنى على الأمرِ بالاستقرارِ لا بالاجتماعِ، كما ذَكَرَ ذلك السَّمِينُ[4].

وَلا شَكَّ أنَّ القراءتينِ مُتواترتانِ ثابتتانِ عنْ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وَسلَّمَ، وبالنَّظرِ إلى نَصَّي النَّحَّاسِ في المعاني والإعراب، لا نجدهُ يُرجِّحُ قراءةً على أخرى أو تَوجيهًا على آخر- وإنْ كانَ إيرادهُ وَجْهًا وَاحدًا لقراءةِ الفتحِ في المعاني مشعرًا باختيارهِ له- إلا إنَّه بعدَ مناقشةِ التَّوجيهاتِ السَّابقةِ يظهرُ أنَّ الرَّاجحَ — واللهُ أعلمُ — من تلك التَّوجيهاتِ هوَ القولُ بتوجيهِ قراءتي الكسرِ والفتحِ على أنَّ الفعلَ (قرْنَ) فعلُ أمْرٍ منْ قَرَّ يَقرُّ، بمعنى الثبوت والاستقرار، وذلكَ للأسبابِ الآتيةِ:

١. مُطابقتهُ لمعنى الآيةِ وسياقها الآمرِ بالثبوتِ والاستقرارِ.

٢. مجيئه على مشهورِ اللغَةِ.

٣. جمعه بين قراءتي الكسر والفتح.

٤. عضْد الأثرِ المرويِّ عنْ عمَّارٍ وعائشةَ رضيَ اللهُ عنهما له.

* * * * *

---

(١) نقلاً عن الكشاف ٥/ ٤٢. وأبو الفتح هو محمد بن جعفر بن محمد الهمداني الوادعي، يعرف بابن المراغي، سكن بغداد، كان من أهل الأدب، عالمًا بالنحو واللغة، توفي سنة ٣٧١هـ، ينظر تاريخ بغداد ٢/ ١٥٢- ١٥٣، والأعلام ٦/ ٧١.

(٢) القَارَةُ: قَبِيلَةٌ، وَهُمْ عَضَلٌ والدِّيشُ ابْنَا الهُونِ بن خُزَيْمَةَ بن كِنَانَةَ، سُمُّوا قَارَةً لاجْتِمَاعِهِم والْتِفَافِهِم لَمّا أَرادَ ابنُ الشَّدّاخ أَنْ يُفَرِّقَهُمْ فِي بَنِي كِنَانَةَ وقُرَيْشٍ. وينظر تاج العروس ١/ ٣٤٣٠، ولسان العرب ٦/ ٣٠٣

(٣) ينظر البحر المحيط ٧/ ٢٢٣، والدر ٥/ ٤١٥، وحاشية الشهاب ٧/ ٤٨٥.

(٤) ينظر الدر المصون ٥/ ٤١٥.

المطلب الثاني

المبني للمعلوم والمبني للمجهول

ﭠ ﭡ ﭢﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗﭼ [1].

قَرَأَ الجُمْهُورُ (أَنْ يُغَلَّ) بِضَمِّ اليَاءِ وَفَتْحِ الغَيْنِ – مبنيًا للمفعول – وَقَرَأَ ابنُ كثيرٍ، وأبو عَمْرٍو، وَعَاصِمٌ (أَنْ يَغُلَّ) بِفَتْحِ اليَاءِ وَضَمِّ الغَيْنِ – مبنيًا للفاعل – [2].

قَالَ النَّحَّاسُ – رَحِمَهُ اللهُ – : (وَقَولُهُ عَزَّ وجَلَّ: ﭽ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ يُغَلَّ ﭼ

وَتُقْرَأُ (يَغُلَّ) وَمَعْنَى (يَغُلَّ): يَخُونُ، وَرَوَى أبو صَخْرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بنِ كَعْبٍ فِي مَعْنَى (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ قَالَ: يَقُولُ: مَا كَانَ لِنَبِيٍّأَنْ يَكْتُمَ شَيئًا مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ(يُغَلَّ) يَحْتَمِلُ مَعْنَيينِ:

أَحَدُهما: أَنْ يُلْفى غَالاًّ، أَيْ خَائنًا كَمَا تَقُولُ: أَحْمَدتُ الرَّجُلَ: إذَا أصبتهُ محمودًا ، وأَحْمَقتهُ إذَا أَصبتهُ أَحْمَق.

قَالُوا: وَيُقَوِّي هَذَا القَولَ ، أَنَّهُ رُوِيَ عَن الضَّحَّاكِ أَنَّهُ قَالَ: (يُغَلَّ) يُبَادِرُ الغَنَائمَ لئلا تُؤخذَ.

والمَعْنَى الآخرُ: أَنْ يَكونَ (يُغَلَّ) بمعنى يُغَلَّ منه، أي يُخَانَ مِنْهُ.

وَرُوِي عَنْ قَتَادةَ أنَّ معنى (يُغَلَّ) يُخَانُ.

وَقَدْ قِيلَ فِيهِ قَولٌ ثَالثٌ لا يَصِحُّ، وَهُوَ أَنَّ معنى (يُغَلَّ) يُخَوَّنُ، ولو كَانَ كذلكَ لكَانَ يُغَلَّل) [3].

التَّوجيهُ الصَّرْفِيُّ:

قَبْلَ البَدءِ بتوجيهِ الآيةِ لا بُدَّ من الإشارةِ إلى معنى الغُلول؛ لتتمَّ الفائدةُ، وَيتَّضحَ المعنى، فقد قيل: (غَلَّ الرَّجُلُ يَغُلُّ غُلُولاً إذَا خَانَ فِي المَغْنَم خَاصَّةً، وَأَغَلَّ يُغِلُّ إغْلالاً خَانَ في المغَانمِ وغيرِها)[4]، والخِيَانةُ في المغَانمِ تَكونُ بأنْ يأخُذَ الغَالُّ منها شَيئًا في خَفَاءٍ يستره عن أصحابه[5].

---

(١) سورة آل عمران من الآية ١٦١.

(٢) ينظر السبعة ٢١٨، والتيسير ٩١، والنشر ٢/ ٢٤٣.

(٣) معاني القرآن ١/ ٥٠٣ – ٥٠٤ .

(٤) لسان العرب ١١/ ٥٠١ .

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٨٤، ومعاني القرآن للنحاس ١/ ٥٠٥.

ومنهم مَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بينهما، فيقولُ: (أَغَلَّ خَانَ، وَأَغَلَّ فلانًا نَسَبَهُ إلى الغُلولِ والخِيَانةِ، وَغَلَّ غُلُولاً خَانَ كَأَغَلَّ)[1].

وَبِذَا يَتَّضِحُ أنَّ معنى الغُلولِ هوَ الخيانةُ، وقَدْ يَجِيءُ من الثُّلاثي (غَلَّ) أو الرُّبَاعيِّ (أَغَلَّ).

وَقَدْ وَجَّهَ النَّحَّاسُ قراءةَ (يَغُلَّ) بِفَتْحِ اليَاءِ وَضَمِّ الغَيْنِ – مبنيًا للفَاعِلِ — على أنَّه بمعنى يَخُون، وهوَ بهذا التَّوجيهِ مُوَافقٌ لِمَنْ سَبَقَه كَالفَرَّاءِ[2]، وَالأخْفَشِ[3]، وأبي عُبيدٍ[4]، والطَّبريِّ[5]، والزَّجَّاجِ[6].

والمعنى: أيْ مَا كَانَ لنبيٍّ أنْ يخونَ؛ لأنَّ النُّبوَّةَ تُنَافي الخِيَانةَ، والفَاعلُ هو النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلمَ أي: لا يمكنُ ذلكَ منه؛ لأنَّ الغلولَ معصيةٌ والنَّبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم معصومٌ من المعاصي، فلا يمكنُ أنْ يقعَ في شيءٍ منها، وهذا النَّفيُ إشارةٌ إلى أنَّه لا ينبغي أنْ يُتَوهَّمَ فيه ذلكَ، ولا أنْ يُنسبَ إليهِ شيءٌ من ذلكَ[7].

وعلى هذا المعنى هل يُقَدَّرُ للفعلِ مفعول ؟
ذَكَرَ العُكْبريُّ أنَّ مَفْعُولَ (يَغُلَّ) محذوفٌ، أي يَغُلَّ الغنيمةَ أو المالَ[8].

---

(١) القاموس المحيط ٣/ ١٤٢.

(٢) ينظر معاني القرآن ١/ ٢٤٦ .

(٣) ينظر معاني القرآن ١/ ٤٢٧ .

(٤) بنظر تفسير غريب القرآن ص ١١٥.

(٥) ينظر تفسير الطبري ٤/ ١٥٦.

(٦) ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٨٣.

(٧) ينظر تفسير القرطبي ٤/ ٢٥٤ ، والبحر ٣/ ١٠٦.

(٨) ينظر التبيان ١/ ٢٤٢.

بينَما يُرَجِّحُ السَّمينُ الحَلبيُّ عَدَمَ تَقْديرِ المفعولِ إذ يَقُولُ: (والظَّاهرُ أنَّ قراءةَ (يَغُلَّ) باليَاءِ للفَاعلِ لا يُقدَّرُ فيها مفعولٌ محذوفٌ؛ لأنَّ الغَرَضَ نَفْيُ هذهِ الصِّفةِ عَن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ مِنْ غيرِ نَظْرٍ إلى تَعَلُّقٍ بمفعُولٍ كَقَولكَ: (هوَ يُعطي ويَمنعُ) تُريدُ إثباتَ هاتينِ الصفتين)[1].

ولَعَلَّ رأيَ السَّمِينِ هُوَ الأقربُ – واللهُ أعلمُ – لأنَّ الغَرَضَ كَمَا ذَكَرَ هوَ نفيُ هَذهِ الصِّفةِ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم على الإطلاقِ منْ غيرِ نظرٍ إلى تَعَلُّقٍ بمفعولٍ.

ومِمَّنْ ذَكَرَ هذا التَّوجيهَ أيضاً: ابنُ خَالَويهِ[2]، والفَارِسيُّ[3]، ومَكِّي[4]، وغيرُهم[5].

وَقَدْ اخْتَارَ أبو عُبيدٍ[6]، والفَارِسيُّ هذهِ القراءةَ على قِراءةِ البناءِ للمفعولِ، واحتجَّا بأنَّ الفعلَ الوَاردَ بعدَ (مَا كَانَ لكذا أنْ يَفْعَلَ) أكثرُ ما يجيءُ منسوبًا إلى الفَاعلِ يقولُ الفَارسيُّ: (وَالحُجَّةُ لمنْ قَرَأَ (يَغُلَّ) أنَّ مَا جَاءَ في التَّنزيلِ منْ هذا النَّحوِ أُسندَ الفعلُ فيهِ إ لى الفاعلِ نحو: چ ٻ ٻ پ پ ڀ ڀ ٺ ٺچ[7] وَ چ ۀ ۀ ہ ہ چ[8] وَ چ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ چ[9] ... ولا يَكادُ يجيءُ منه مَا كَانَ زيدٌ لِيُضْرَبَ، فَيُسنَدَ الفعلُ فيهِ إلى المفعولِ بهِ فكذلكَ (مَا كانَ لنبيٍّ أنْ يَغُلَّ) يُسندُ الفعلُ فيهِ إلى الفَاعلِ)[10].

---

(١) الدُّر ٢/ ٢٤٨.

(٢) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٢٢ .

(٣) ينظر الحجة ٣/ ٩٦.

(٤) ينظر الكشف ١/ ٣٦٣.

(٥) كالزمخشري في الكشاف ١/ ٤٦١، وابن عطية في المحرر الوجيز ١/ ٥٣٦، والعكبري في التبيان ١/ ٢٤٢، والقرطبي في تفسيره ٤/ ٢٥٤، وأبي حيان في البحر ٣/ ١٠٦.

(٦) ينظر تفسير غريب القرآن ص ١١٥.

(٧) سورة يوسف من الآية ٣٨ .

(٨) سورة يوسف من الآية ٧٦.

(٩) سورة آل عمران من الآية ١٤٥.

(١٠) الحجة ٣/ ٩٦.

وقدْ عَلَّقَ ابنُ عَطِيَّةَ على احتجاجِ الفَارسيِّ بقولِهِ: (وفي هذا الاحتجاجِ نَظَرٌ) [(١)].

واسْتَدَلَّ الفَارِسِيُّ أيضًا بما رُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ أنَّه قَرَأَ (يَغُلَّ) بِضَمِّ الغينِ، فَقِيلَ له: إنَّ عبدَ اللهِ بنَ مسعودٍ قَرَأَ (يُغَلَّ) بفتحِ الغينِ، فَقَالَ ابنُ عبَّاسٍ: بَلَى واللهِ ويُقْتَلُ). وَرُوِيَ أيْضًا عن ابنِ عَبَّاسٍ: قد كانَ النَّبِيُّ يُقْتَلُ فكَيْفَ لا يُخَوَّنُ؟) [(٢)].

وَهُناكَ توجيهٌ آخرُ لِقِرَاءةِ (يَغُلَّ) بالبناءِ للمعلومِ ذَكَرهُ النَّحَّاسُ كذلكَ وهوَ لمحمدِ بنِ كعبٍ حيثُ يقولُ: (ومَا كَانَ لنبيٍّ أنْ يَكتمَ شيئًا منْ كتابِ اللهِ عزَّ وَجَلَّ) [(٣)].

وَهَذَا التَّوجيهُ فيهِ بُعْدٌ؛ لمخالفته رأي جمهورِ المُفسرينَ، ولأنَّ سَبَبَ نُزولِ الآيةِ لا يتوافقُ معَ هذا المعنى، فقد ذُكِرَ في سببِ نزولها عِدَّةُ أقوالٍ، أشهرها ما رُوِيَ عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ قطيفةً حمراءَ فُقدتْ يومَ بدرٍ من المغنمِ، فَقَالَ بعضُ النَّاسِ: لعلَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَخذَهَا، فنزلت الآيةُ .

وقيلَ: إنها نزلَتْ في غنائمَ أُحُدٍ حينَ تَرَكَ الرُّمَاةُ المركزَ وطَلبوا الغنيمةَ، وقالوا: نخشى أنْ يقولَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ: مَنْ أَخَذَ شيئًا فَهُوَ لهُ، وأَنْ لا يقسمَ الغنائمَ كَمَا لم يقسمْ يومَ بدرٍ ، فلمَّا ذَكروا ذلكَ للنبيِّ صلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (خَشِيْتُمْ أنْ نَغُلَّ).

وَقِيلَ: بلِ السَّبَبُ أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ طَلائعَ في بَعْضِ غَزَواتِهِ ، ثُمَّ غَنِمَ قَبَلَ مجيئهم ، فَقَسَمَ للنَّاسِ و لَمْ يَقْسِمْ للطَّلائعِ ، فَأَنزَلَ اللهُ عَليهِ عِتَابًا : ﭽﮕ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖﮗ ﮘﭼ أي يَقْسِمُ لبَعْضٍ وَيَترُكُ بَعْضًا ... [(٤)] .

فَكُلُّ هذهِ الأسْبَابِ التي ذُكِرتْ في الآيةِ لم تُشِرْ إلى كِتْمَانِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلِيْهِ وسَلَّمَ لشيءٍ منْ كتابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ كمَا رُوِيَ عنْ محمدٍ بنِ كَعْبٍ.

---

(١) المحرر الوجيز ١/ ٥٣٦.

(٢) الحجة ٣/ ٩٧.

(٣) وجدته منسوبًا لمحمد بن إسحاق في تفسير الطبري ٤/ ١٥٦، وتفسير ابن أبي حاتم ٣/ ٨٠٤.

(٤) تنظر أسباب الترول في تفسير الطبري ٤/ ١٥٥، وتفسير البغوي ١/ ٢٦٧، والكشاف ١/ ٤٦١، والمحرر الوجيز ١/ ٥٣٥، وتفسير القرطبي ٤/ ٢٥٤.

يَقُولُ ابنُ عَطِيَّةَ عن التَّوجِيهِ السَّابِقِ: (وبالجملةِ فهوَ تأويلٌ ضَعيفٌ وكَانَ يَجبُ أنْ يكونَ (يُغِلُّ) بضمِّ اليَاء وَكسرِ الغَينِ؛ لأنَّه منْ الإغلالِ في الأمَانةِ) [1].

ويَقُولُ الألوسيُّ[2]: (وَمِن النَّاسِ مَنْ زَعَمَ أنَّ الآيةَ نَزَلَتْ في أَدَاءِ الوَحي ، قَالَ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يَقْرَأُ القرآنَ وفيهِ عَيْبُ دِينهِمْ وَسَبُّ آلهتهِمْ ، فَسَألوه أنْ يَطْوِيَ ذَلكَ، فأنزلَ اللهُ تعالى الآيةَ ، ولا يخفى أنَّه بَعيدٌ جدًّا ، ولا أدْري كَيْفَ سَنَدُ هَذِهِ الرِّوايةِ ؟ وَلا أَظنُّ الخبرَ إلا مَوضُوعًا، ويزيدُه بُعْدًا بلْ لا يَكادُ يُجَوِّزُهُ قولُه تَعَالى : ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘﭼ [3]).

وَبِذَا يَتَّضحُ أنَّ الرَّاجحَ في تَوجِيهِ قِرَاءةِ (يَغُلَّ) - مَبنيًا للفَاعِلِ - التَّوجيهُ الأوَّلُ؛ لأنَّ جمهورَ العُلماءِ عَليهِ، وَلسَلامتهِ من الاعتراضَاتِ، بِخلافِ التَّوجيهِ الثَّاني.

* * * * *

وأمَّا قِراءةُ الجُمهورِ (يُغَلَّ) بِضَمِّ اليَاءِ وَفَتْحِ الغَيْنِ – مبنيًا للمفعول –، فقد ذَكَرَ فيها النَّحَّاسُ معنيينِ اثنينِ هما:

الأوَّلُ: أنَّ معنى (أَنْ يُغَلَّ) أنْ يُلفَى غَالاً أي خَائنًا، وبِذا يكونُ الفعلُ (يُغَلَّ) من الرُّباعيِّ أَغَلَّهُ يُغِلُّهُ إذا وَجَدَهُ غَالاًّ، فَأَغَلَّ على وزنِ (أَفْعَلَ) ومن مَعَاني (أَفْعَلَ) وُجودُ الشيء على صفةٍ مَا [4]، نَحْوَ مَا مَثَّلَ بِهِ النَّحَّاسُ: أَحْمَدتُهُ إذا وَجدتُّهُ مَحْمُودًا، وَأحْمَقتُهُ إذا وَجَدتُه أَحْمَقَ.

فيكونُ النَّفيُ عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلِيهِ وسَلَّمَ، وهذهِ القراءةُ على هذا التَّأويلِ تَرْجِعُ إلى معنى (يَغُلَّ) بِفتحِ اليَاء وَضَمِّ الغَينِ[5].

---

(١) المحرر الوجيز ١/ ٥٣٦.

(٢) روح المعاني ٤/ ١٠٩ .

(٣) سورة آل عمران من الآية ١٦١.

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ٦٠، وشرح الشافية للرضي ١/ ٦٦.

(٥) ينظر الكشف ١/ ٣٦٣، والمحرر الوجيز ١/ ٥٣٦، وتفسير القرطبي ٤/ ٢٥٦.

وَيَسْتَدِلُّ النَّحَّاسُ على تَقْوِيةِ هَذَا المَعنى بما رُوِيَ عَن الضَّحَّاكِ أَنَّهُ قَالَ: (يغل) يُبَادرُ إلى الغنائمِ لئلا تُؤخَذَ)، ولا شَكَّ أَنَّ هذا العَمَلَ مِن الغُلولِ وَالخِيَانةِ.

والنَّحَّاسُ بهذا التَّوجيهِ مُوَافِقٌ للطَّبَرِيِّ[1] قَبْله، وَقَدْ تَبَعَهُمَا فِيهِ أَيضًا مَكِّيٌّ[2]، وغيرُه[3].

الثَّاني: أنَّ مَعْنى (أَنْ يُغَلَّ) رَاجعٌ إلى وُقُوعِ الغُلولِ والخيانةِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ المُرَادُ نَفْيَ وُقُوعِها مِنْ قِبَلِه صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، وَإِمَّا أَنْ تكُونَ مِنْ قِبَلِ غَيرِهِ تِجَاهَهُ، أي يُؤخذُ مِنْ غَنيمتِهِ، وَإِمَّا أَنْ يُتَّهَمَ بهذهِ التُّهْمَةِ ويُنْسَبَ إليها، وَقَدْ أَشَارَ النَّحَّاسُ إلى هَذهِ المَعَاني وَبَيَانُها كَالتَّالي:

١. أنَّ مَعْنى (أَنْ يُغَلَّ)أي يُخَانَ مِنْهُ، وَالمعْنَى – وَاللهُ أعْلَمُ – أي يُخَانَ مِنْ جِهَتِهِ وَمِنْ طَرَفِهِ، وتُخْشَى مِنْ جَانبِهِ[4]، وَيَكُونُ المُرَادُ مِن الآيةِ نَفْيَ الغُلولِ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ، وَتَكُونُ الآيَةُ رَاجعَةً بهذا التَّأويلِ إلى معنى (يَغُلَّ) بالبناءِ للمعلومِ، وَلَمْ أَجِدْ هَذَا التَّوجيهَ – حَسبَ اطِّلاعي – عِنْدَ غَيرِ النَّحَّاسِ، فَلعَلَّهُ مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

٢. أنْ يَكونَ معنى (أَنْ يُغَلَّ) أَنْ يُخَانَ، وبِذَا يَكُونُ مِن الثُّلاثي غَلَّ يَغِلُّ غُلُولاً بمعنى خَانَ، أي مَا كَانَ لنبيٍّ أَنْ يخونَه غَيرُه فيَأخذَ من الغنيمةِ التي حَازَهَا، فهوَ نفيٌ لأصحابِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ أنْ يَخونُوهُ في المَغَانمِ، وفيهِ معنى النَّهي عنْ ذَلكَ أيْ: لا يَغلُّهُ أَحَدٌ في الغَنيمَةِ، وَدَلَّ عَلَى هَذَا المَعْنَى قَولُه: ﴿ گ گ گ گ گ ﴾[5]، قَالَ جَابِرُ بنُ عبدِ اللهِ: (أُنزلتْ يومَ بَدْرٍ هذهِ الآيةُ. قَالَ: وَكَانَ نَاسٌ غَلُّوا، فَأُنزلتْ فيهم، فلمْ يَخُونوا بَعْد)[6].

---

(١) ينظر تفسير الطبري ٤/ ١٥٦.

(٢) ينظر الكشف ١/ ٣٦٤.

(٣) كابن عطية في المحرر الوجيز ١/ ٥٣٦، والعكبري في التبيان ١/ ٢٤٢، والقرطبي في تفسيره ٤/ ٢٥٤، وأبي حيان في البحر ٣/ ١٠٦.

(٤) نقلاً عن الصابوني في حاشيته على معاني القرآن ١/ ٥٠٤.

(٥) ينظر الكشف ١/ ٣٦٤.

(٦) الحجة ٣/ ٩٧.

وَخُصَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ بالذِّكرِ - وإنْ كَانَ ذلكَ حَرَاماً مع غيرهِ — لأنَّ الخِيَانَةَ مَعَهُ أَشَدُّ وَقْعًا، وَأَعْظَمُ وِزْرًا؛ لأنَّ المَعَاصِي تَعْظُمُ بِحَضْرَتِهِ لِتَعَيُّنِ تَوْقِيرِهِ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ[1].

٣. أنْ يَكُونَ معنى (أَنْ يُغَلَّ) أنْ يُخَوَّنَ، أي يُنسَبُ إلى الغُلول، وهُوَ الخيانةُ والسَّرقةُ. فيكونُ مِنْ أَغَلَّ يُغِلُّ، تقولُ: أَغْلَلْتُهُ إذا نَسَبْتُهُ إلى الغُلول، كَمَا تَقُولُ: أَكْذَبْتُهُ إذا نَسَبْتُهُ إلى الكَذبِ، وأَكْفَرتُهُ إذا نَسَبْتُهُ إلى الكُفْرِ، فهوَ نَفْيٌ في معنى النَّهي، أي لا يَنْسبُه أحدٌ إلى الغُلول وَيَتَّهِمُهُ بهذهِ التُّهْمَةِ، وهذا التَّأويلُ مُوقِّرٌ للنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلِيْهِ وسَلَّمَ.

وَهَذَا التَّوجيهُ والذي قبْلهُ كِلاهُما للفَرَّاءِ حَيثُ يقولُ [2]: (يَقْرَأُ بَعْضُ أهلِ المدينةِ (أَنْ يُغَلَّ) يُريدُونَ أنْ يُخَانَ، وقَرَأه أَصْحَابُ عبدِ الله كذلكَ: (أَنْ يُغَلَّ) يُريدونَ: أنْ يُسَرَّقَ أو يُخَوَّن، وَذَلكَ جَائزٌ وإنْ لَمْ يَقُلْ: (يُغَلَّل) فَيَكُونُ مثلَ قولِهِ تَعَالَى: ﭽ ﯜ ، وَيُكْذِبُونَكَ ﭼ [3].

يُريدُ أنَّ (أَغَلَّ وَغَلَّلَ) في تواردِهما على معنى النِّسبةِ إلى الغُلولِ مثلَ: (كَذَّبَ وأَكْذَبَ) في التَّواردِ على معنى النِّسبةِ إلى الكذبِ كَمَا جَاءتِ القراءتانِ بهما.

ومِمَّنْ ذَكَرَ التَّوجيهينِ السَّابقينِ الطَّبَرِيُّ[4]، وَالزَّجَاجُ[5]، وغيرُهما[6].

---

(١) ينظر تفسير القرطبي ٤/ ٢٥٦، والبحر ٣/ ١٠٦.

(٢) معاني القرآن ١/ ٤٢٧.

(٣) سورة الأنعام من الآية ٣٣.

(٤) ينظر تفسير الطبري ٤/ ١٥٧.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٨٤.

(٦) كالفارسي في الحجة ٣/ ٩٧، ومكي في الكشف ٣٦٣، وابن عطية في المحرر الوجيز ١/ ٥٣٦، والقرطبي في تفسيره ٤/ ٢٥٤، وأبي حيان في البحر ٣/ ١٠٦.

ولمْ يَرْتَضِ النَّحَّاسُ تَوجيهَ الفَرَّاءِ، وَزَعَمَ أنَّه لا يَصِحُّ، وَقَدْ سَبَقَه إلى ذَلكَ ابنُ قُتيبةَ حَيثُ يَقُولُ: (وَقَالَ الفَرَّاءُ: (يُغَلَّ) أَرَادَ يُخَوَّنَ، ولو كَانَ المُرَادُ هَذَا المعنى لقِيلَ: (يُغَلَّلَ) كَمَا يُقَالُ: يُفَسَّقُ وَيُخَوَّنُ وَيُفَجَّرُ) [1].

والذي حَمَلَ ابنَ قُتيبةَ وَالنَّحَّاسَ على الاعتراضِ على هذا المعنى هُوَ اسْتِخدَامُ صِيغَةِ (أَفْعَلَ) بمعنى النِّسبةِ: أي نِسْبَةُ المفْعُولِ إلى أَصْلِ الفِعلِ وتَسْمِيتُه بهِ، وهذا المعنى مُتَحقِقٌ في صِيْغَةِ (فَعَّلَ)[2]، وَلذا قَالا: ولو كَانَ كذلكَ لكانَ (يُغَلَّلَ) من (غَلَّلَ) على وَزْنِ (فَعَّلَ) فيصبح المعنى: أي لا يَنْسبُونَكَ إلى الغُلولِ، ولا يَعْرِفُونَكَ بهذهِ الصِّفةِ، نحو قَولِكَ: فَسَّقْتُهُ وَخَطَّأتُه وَكَفَّرْتُهُ، أيْ نَسَبْتَهُ إلى الفِسْقِ والخَطَأ والكُفْرِ وسمَّيتُه بها.

وأمَّا (يُغَلَّ) بهذهِ الصِّيغةِ فإنَّهُ مِنْ (أَغَلَّ) على وزنِ (أَفْعَلَ) ومنْ معانيهِ وجودُ الشيءِ على صفةٍ ما – كَمَا ذَكرنَا سَابقًا – أي لا يُصَادفونكَ غَالاًّ، وهذا التَّوجيهُ هوَ ما ارتَضَاهُ النَّحَّاسُ سَابقًا.

وَالفَرَّاءُ عِنْدَمَا أَجَازَ المعنى السَّابقَ لمْ يَغْفلْ عنْ (غَلَّلَ) أنَّهُ على وَزْنِ (فَعَّلَ)، لكنَّه أَجَازَ مَجيءَ (أَفْعَلَ) عَلَى (فَعَّلَ)، وَقَاسَه عَلَى مَا وَرَدَ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿ ﴾، وَيُكْذِبُونَكَ﴾ في تَوَارِدِ معنى الكَذبِ على كِلا القراءتين، فَــ ﴿ ﴾ بالتَّشديدِ منْ (كَذَّبَ) على وَزْنِ (فَعَّلَ) بمعنى لا يَنسبونَكَ إلى الكَذبِ، أي لا يعرفونكَ بهذهِ الصِّفةِ[3].

ومثلها (يُغَلَّل) على معنى لا يُنسبُ إلى الغُلولِ، إلا أنَّ عينه خُفِّفَتْ بِحَذْفِ إحْدَى اللامَاتِ فَصَارتْ (يُغَلَّ) على وَزْنِ (يُفَعْل)[4].

---

(١) غريب القرآن ص ١١٥.

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ٢٥٨، وشرح الشافية للرضي ١/ ٦٨ وقد ذَكَرَ أنَّ ابنَ الحاجبِ يُرْجِعُ معنى (فَعَّلَ) هنا إلى التعدية فمعنى (فَسَّقته) مثلاً: أي جعلته فاسقًا بأنْ نسبته إلى الفسق.

(٣) ينظر الكشف ١/ ٤٣٠، والبيان ١/ ٢٧١، والتبيان ١/ ٣٨٦.

(٤) ينظر تفسير الطبري ٤/ ١٥٧، والكشف ١/ ٣٦٣.

وﭽ يُكْذِبُونَكَﭼبالتَّخفيفِ مِنْ (أَكْذَبَ) على وَزْنِ (أَفْعَلَ) بمعنى لا يُصَادفونكَ كَاذبًا منْ قولِهم: أَكْذبتُ الرَّجلَ أي وَجدتهُ كَاذبًا [1]، ومثلها (يُغَلَّ) مِنْ (أَغَلَّ) على معنى لا يُصَادفونكَ غَالاًّ.

وَقدْ أَجَازَ سيبويهِ مجيءَ صِيغتي (فَعَّلَ) وَ (أَفْعَلَ) بمعنى واحدٍ حَيثُ يَقُولُ: (وقدْ يَجيءُ (فَعَّلْتُ وَأَفْعَلْتُ) في معنى واحدٍ مشتركين كَمَا جَاءَ فيما صَيَّرته فَاعلا ونحوه، وذلك: وَعَّزتُ إليهِ وَأَوْعزْتُ إليهِ، وَخَبَّرتُ وَأَخبَرْتُ، وَسَمَّيْتُ وَأَسْمَيْتُ)[2].

وقد يكونُ مِنْ ذلكَ (غَلَّلَ وَأغَلَّ) كَمَا أشَارَ إلى جَوازِه الفرَّاءُ، واللهُ أعْلمُ.

وَبَعْدُ فَإنَّ الذي يظهرُ – وَاللهُ أعْلمُ – أَنَّ مَا احْتَجَّ بِهِ ابنُ قُتيبةَ والنَّحَّاسُ مَردودٌ لأسْبَابٍ منها:

١. وُرُود قِراءةِ ﭽ ﯜ ﭼ، وَيُكْذِبُونَكَ، في تَوَاردِ معنييهما عَلَى النِّسْبَةِ إلى الكَذِبِ، وَهُمَا عَلَى (فَعَّلَ وَأَفْعَلَ) .
٢. جَوَاز مَجِيءِ صِيغَتي (فَعَّلْتُ وَأَفْعَلْتُ) بمعنى وَاحِدٍ كَمَا ذَكَرَ ذَلكَ سيَبويهِ.
٣. أَنَّ هَذَا التَّوجيهَ فيهِ تَوقيرٌ للَّنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلِيْهِ وسَلَّمَ مِنْ أنْ يُنسَبَ إلى الغُلولِ.

وَيَتَّضحُ مِنْ خِلالِ تَوجيهِ النَّحَّاسِ لقراءةِ (يُغَلَّ) بالبناءِ للمجهولِ أَنَّهُ يميلُ إلى التَّوجيهِ الأوَّلِ – وإن لم يذكرْ ذلكَ صَرَاحةً – وذلكَ لأنَّه ذَكَرهُ أوَّلاً واستَدَلَّ بما يُقَوِّيهِ وهو ما رُوِيَ عن الضَّحَّاكِ، والله أعلم.

---

(١) ينظر الحجة ٢/ ١٥٩، والبيان ١/ ٢٧١.

(٢) الكتاب ٤/ ٦٢.

الخاتمـــــــــة

الحمدُ للهِ الذي بِنعْمَتهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى خَيرِ البَرِيَّاتِ، نَبيِّنا وَحَبيبنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلى آلهِ وَصَحْبِهِ أُولي الفَضْلِ وَالمكرمَاتِ، وَبَعْدُ:

فَأحْمَدُ اللهَ – سُبحَانَه وَتَعَالَى – أَنْ وَفَّقَني وَيَسَّرَ لي إتْمَامَ هَذَا البَحْثِ، الذي عِشْتُ مَعَهُ مُدَّةً لَيستْ يَسيرةً، وَلِذَا فَإنِّي أُحِبُّ أنْ أُشِيرَ في نِهَايَتِهِ إلى أَهَمِّ النَّتائجِ التي تَوَصَّلْتُ إليها مِنْ مُدَارَسَةِ النَّحَّاسِ في تَوجيهَاتِهِ للقِرَاءاتِ القُرآنيةِ وَهِيَ:

١. أنَّ القِرَاءاتِ القُرآنيةَ – المتَوَاتِرَة وَالشَّاذَّة – تُمثِّلُ مَصْدَرًا عَظِيمًا مِنْ مَصَادِرِ الاحتجَاجِ اللغَويِّ، وَالاستشْهَادِ النَّحويِّ وَالصَّرفِيِّ، يُستَشْهَدُ بهَا في تَقعيدِ القَوَاعِدِ وَتَأصِيلِ المسَائلِ، وَالاهتمَامُ بِدِرَاسَتِهَا يُعَدُّ مِن الاهتمَامِ بكتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

٢. بَعْدَ النَّظَرِ في بَعضِ التَّوجيهَاتِ للقِرَاءاتِ القُرآنيةِ في كِتَابي النَّحَّاس: (المعاني وَالإعرَاب)، وَجَدتُ أنَّ كِتَابَ (المعاني) يُمَثِّلُ عَقْلِيَّةَ النَّحَّاسِ العِلميَّة في بِدَايةِ حَيَاتِهِ التَّأليفيَّةِ، بخِلافِ كِتَابه (الإعراب) فَهُوَ يُمَثِّلُ عُصَارَةَ خبرَتِهِ، وَنُضْجِهِ التَّأليفِيِّ، وَلِذَا فَإنَّه كَانَ كثيرًا مَا يُضيفُ بَعضَ التَّوجيهَاتِ في (الإعراب) عَلَى مَا ذَكَرَهُ في (المعاني)، وَقَدْ صَرَّحَ في أَكثَرَ مِنْ مَوضِعٍ في كِتَابيهِ إلى أنَّ تأليفَ (المعاني) كَانَ قَبلَ (الإعراب)، وَفُهِمَ ذَلكَ مِنْ بَعضِ نُصُوصِهِ[1] – أيضًا–.

٣. أنَّ النَّحَّاسَ – رَحِمَهُ اللهُ – كَانَ مُهْتَمًّا بالاستِدْلالِ بالشَّواهِدِ القُرآنيةِ وَالشِّعريَّةِ، في تَوجيهَاتِهِ النَّحويِّةِ وَالصَّرفيَّةِ، مُقِلاًّ مِن الاستِشهَادِ بالحدِيثِ وَالأمْثَالِ.

(١) ينظر معاني القرآن ١/ ٣١٩، و ١/ ٣٤٠، وإعراب القرآن ١/ ٣٤٤، ٢/ ١٣٣.

٤. أنَّ النَّحَّاسَ — رَحِمَهُ اللهُ - كَانَ بَصْرِيَّ المذْهَبِ مُهْتمًّا بِعَرضِ آرَاءِ سيبويهِ وَنُصُوصِهِ، وَتَقديمِهَا عَلَى نُصوصِ غَيرِه، وَمُتَابِعًا لشيخِهِ الزَّجَّاج، مُتَرَسِمًا لِخُطَاه في تَوجيهِ القِرَاءاتِ - غَالبًا - بَلْ إِنَّه في بَعضِ التَّوجيهَاتِ كَانَ نَاقِلاً عَنهُ تَمَامًا، لم يَحِدْ عَنْ قَولِهِ قَيدَ أَنمُلةٍ، وكَمَا تَأثَّرَ النَّحَّاسُ بشيخِهِ الزَّجَّاجِ، فَقَدْ تَأثَّرَ بِهِ القُرْطُبِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ — وَوَافَقَهُ في أغْلَبِ آرَائهِ وَنَقَلَ آراءه بِالنَّصِّ في تفسيرِه - مَعَ بُعْدِ المُدَّةِ الزَّمنيَّةِ بينَهُمَا.

٥. مِنْ أَهَمِّ مَرَاجِعِ النَّحَّاسِ - كَذَلكَ - كِتَابُ (مَعَاني القُرآن) للفَرَّاء، فَقَدْ اعتَمَدَ عَليهِ، وَنقَلَ عَنهُ كَثيرًا مِنْ آرَائِهِ - وَالفَرَّاءُ مِنْ أئمةِ المدرَسَةِ الكُوفِيَّةِ — مِمَّا يَدُلُّ عَلَى شَخصِيَّةٍ مَنهَجيَّةٍ مُستَقِلَّةٍ تَختَارُ وَتصْطَفي مَا تَرَاهُ صَوَابًا.

٦. أنَّ النَّحَّاسَ بوَجْهٍ عَامٍّ كَانَ نَاقِلا عَمَّنْ سَبَقَهُ — كَمَا تَقَدَّمَ — وَمَعَ ذَلكَ فَقَدْ تَفَرَّدَ بِذكْرِ بَعضِ الآرَاءِ التي لم يُسبقْ إليهَا، وَالتي أَفَادَ مِنْهَا مَنْ جَاءَ بَعدَهُ، كَرَدِّهِ عَلَى إنْكَارِ الجحدريِّ لِقِرَاءةِ الجمعِ في قَولِهِ تَعَالى: (وَأُخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاج) [1]، وَكَتوجيههِ لِقِرَاءةِ ابنِ قُتيبةَ: (وَلا نَكتمُ شَهَادةً اللّهِ) بأنَّ نَصبَ لفظِ الجَلالةِ هُنَا عَلَى نَزْعِ الخَافِضِ[2]، وَكَإيرَادِهِ لِقِرَاءةِ ابنِ أبي إسْحَاقَ بالكسْرِ وَالتنوينِ في قَولِهِ: (صٍ) وَتخريجهِ إِيَّاهَا[3] ، عَلى أنَّه لم يُوَفَّقْ في تَفَرُّدِهِ بِبَعضِ الآرَاءِ التي لم يَرْتضِهَا مَنْ جَاءَ بَعْدَه، كَتخْطِئتهِ لِقِرَاءةِ ابنِ مُحيصِنٍ: (إنَّهم لا يُعَجِّزونِ) بتشديدِ الجيمِ وَكَسرِ النُّونِ[4] .

---

(١) معاني القرآن ٦/ ١٢٩، وينظر ص ١٩٤ — ١٩٥ من البحث.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٧٨، وينظر ص ٦٥ من البحث.

(٣) معاني القرآن ٦/ ٧٥، وينظر ص ٣٨ من البحث.

(٤) معاني القرآن ٣/ ١٦٦، وينظر ص ١٤١ وما بعدها من البحث.

٧. تَفَاوت مَنْهَجِ النَّحَّاسِ وَطَرِيقَتِهِ عِنْدَ تَنَاوِلِهِ وَتَوجيهِهِ للقِرَاءاتِ، فَأحيَانًا يُسْهِبُ وَيُطيلُ، فَيذْكُر القِرَاءةَ مَنسُوبَةً لأصْحَابِهَا، وَيذْكُر الأدِلَّة مُوَافِقَةً أو مُخَالِفَةً لها، مُنَاقِشًا وَمُرجِّحًا وَمُعَلِّلاً، غَيرَ أنَّه في كَثيرٍ منَ المَواضِعِ يَقتصِرُ عَلَى ذِكْرِ القِرَاءةِ فَقَط دُونَ تَوجيهٍ لَهَا خَاصَّةً إنْ كَانتْ وَاضِحَةً.

٨. أنَّ النَّحَّاسَ – رَحِمَهُ اللهُ – كَانَ كثيرَ الاعتِرَاضَاتِ عَلَى القرَّاءِ وَالنَّحويينَ، يمزِجُ في اعتِرَاضِهِ بَينَ النَّحوِ وَاللُّغَةِ، وَهُوَ بذَلكَ يَنطلقُ مِنْ أسَاسٍ لُغَويٍّ مَتينٍ، وَثِقَةٍ بالنَّفسِ عَاليةٍ، يُصيبُ بذَلكَ أحيَانًا، وَيُجَانبُ الصَّوَابَ أحيَانًا أخْرَى، فَكثيرًا مَا اعترَضَ على القُرَّاءِ بوصْفِهِ القِرَاءةَ بأنَّهَا (لَحْنٌ) أو (شَاذَّةٌ) أو (مُخَالِفَةٌ للسَّوَادِ) أو (مُخَالِفَةٌ لِقِرَاءةِ أهْلِ الأمْصَارِ) أو (أنَّهَا لا تُعْرَفُ في اللغَةِ، وَلا في كَلامِ العَرَبِ). وَاعتَرَضَ عَلَى النَّحويينَ بقَولِه: (إنَّه خَطَأٌ في العَربيَّةِ)، و (خَطَأٌ مِنْ جِهَاتٍ) وَ (غَلَطٌ)، و (أنَّه مُحَالٌ عِنْدَ البصريينَ).

الفهارس الفنيَّة

وتشـــتـــمل عـــلى:

أولا: فهرس الآيات القرآنية

(سورة النســــــاء)		
﴿ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ وَصِيَّةٗ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾	١٢	٥٩
﴿ فَلِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾	١٢	٦٠
﴿ وَلَا يَكۡتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثٗا ﴾	٤٢	٦٥
﴿ لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾	٩٥	٤١
﴿ وَأَخۡلَصُواْ دِينَهُمۡ لِلَّهِ ﴾	١٤٦	٢٤
(سورة المائدة)		
﴿ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ ﴾	٢	١٢٤
﴿ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ ﴾	١٠٦	٦٣
(سورة الأنعـــــــام)		
﴿ ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ ﴾	٢٣	٣٨ - ٦٧
﴿ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾	٢٧	٧٦
﴿ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ﴾	٢٨	٧٨
﴿ قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَۖ فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ﴾	٣٣	٢٢٠

﴿ أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي ﴾	٨٠	١٤٢

﴿ قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾	١٠٩	١٠٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾	١١٠	١١٠
﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَن يَشَاءَ﴾ (سورة هود)	١١١	١٠٤
﴿مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ﴾	١٤٣	٢٠١

(سورة الأعراف)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾	١٢	١٠٣-١٠٨
﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٠٤	١٣٢
﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾	١٠٥	١٣١

(سورة الأنفال)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾.	٥٩	١٤٠

(سورة التوبة)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	٦	١٢٨
﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ﴾	٩٠	١٧٦
﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾	٩٠	١٨٠
﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾	٩٤	١٧٨

﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ ﴾	٥	١٢٠
(سورة يوسف) **(سورة طه)**		
﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾	٣٥	٥٢
﴿ مَا كَانَ لَنَآ أَن نُّشۡرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ ﴾	٣٨	٢١٦
﴿ مَا كَانَ لِيَأۡخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلۡمَلِكِ ﴾	٧٦	٢١٦
(سورة الحجر)		
﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾	٥٤	١٤٣
(سورة الإسراء)		
﴿ إِنَّ قَتۡلَهُمۡ كَانَ خِطۡـٔٗا كَبِيرٗا ﴾	٣١	١٥٧
﴿ وَمَن قُتِلَ مَظۡلُومٗا فَقَدۡ جَعَلۡنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلۡطَٰنٗا فَلَا يُسۡرِف فِّي ٱلۡقَتۡلِۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورٗا ﴾	٣٣	٨٦
﴿ وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَ ﴾	٥٩	١١٠
(سورة الكهف)		
﴿ وَجَعَلۡنَا لِمَهۡلِكِهِم مَّوۡعِدٗا ﴾	٥٩	١٦٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ هُمْ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِي ﴾	٨٤	١٦٢
(سورة الأنبياء)		
﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾	٩٥	١٠٨
(سورة الحج)		
﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾	٢٧	١٩٧
(سورة المؤمنون)		
﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾	٨٦ - ٨٩	٢٧
(سورة النور)		
﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ﴾	٣١	٢١١
(سورة الشعراء)		
﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾	٤	١٠٣

(سورة النمل)		
﴿ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴾	٢٤	١١٥
﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ﴾	٢٥	١١٣
(سورة لقمان)		
﴿ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾	٣٣	
(سورة الأحزاب)		
﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾	٥	١٦١
﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ﴾	٣٣	٢٠٥
(سورة فاطر)		
﴿ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾	٥	١٥١-١٧١
﴿ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُواْ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾	٦	١٥٥
﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾	١٠	١٤
(سورة الصافات)		
﴿ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴾	٩	١٦٩

الآية	رقمها	الصفحة
(سورة ص)		
﴿ صٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ﴾	١	٣٢
﴿ هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ حَمِيمٞ وَغَسَّاقٞ وَءَاخَرُ مِن شَكۡلِهِۦٓ أَزۡوَٰجٌ ﴾	٥٧ـ ٥٨	١٨٩
﴿ قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ﴾	٨٤	٤٨
(سورة الزمـــر)		
﴿ فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾	٢	٢١
﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُ ﴾	٣	٢١
﴿ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ ﴾	٦٤	١٤٢
(سورة غافر)		
﴿ فَٱدۡعُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾	١٤	٢٢
﴿ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾	٢٩	١٨٢
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾	٣٨	١٨٧
(سورة الشورى)		
﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٞ ﴾	١٧	١٠٧

(سورة الزخرف)		
﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾	٥	١٢٣
(سورة الدخان)		
﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ كَٱلْمُهْلِ يَغْلِي فِي ٱلْبُطُونِ ﴾	٤٣ـ ٤٥	٩٠
(سورة الواقعة)		
﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾	٦٥	٢١٠
(سورة الحديد)		
﴿ وَغَرَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾	١٤	١٥٢
(سورة الطلاق)		
﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِ ﴾	٢	٦٤
(سورة عبس)		
﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴾	١ـ ٢	١٢٣
﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾	٣	١٠٧

ثانيًا: فهرس القراءات القرآنية

الصفحة	القارئ إن وجد	وصفها	القراءة
(آل عمران) الآيتان (١٨- ١٩)			
٩٦	الكسائي	فتح الهمزة فيهما (أنَّ)	﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾
٩٦	باقي السبعة	كسر الثانية فقط (إنَّ)	﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾
٩٦	ابن عباس	فتح همزة (إنَّه) الأولى وكسر همزة (إنَّ) الثانية	﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾
(آل عمران) الآية (٨٠)			
٧١	عَاصِمٌ، وَابنُ عَامِرٍ، وَحَمْزَةُ	بِنَصْبِ (وَلا يَأمرَكُمْ)	﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ﴾
٧١	بَاقي السَّبعَةِ	بِرفع (وَلا يَأمرُكُمْ)	﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن ﴾
(آل عمران) الآية (١٦١)			
٢١٤		(أَنْ يُغَلَّ) بِضَمِّ اليَاءِ	﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ وَمَن

	الجمهور	وَفَتْحِ الغَيْنِ – مبنيًا للمفعول –	يَغۡلُلۡ يَأۡتِ بِمَا غَلَّ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾

٢١٤	ابنُ كثيرٍ، وأبو عَمْرٍو، وَعَاصِمٌ.	(أَنْ يَغُلَّ) بِفَتْحِ اليَاءِ وَضَمِّ الغَيْنِ – مبنيًا للفاعل.	﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّۚ وَمَن يَغۡلُلۡ يَأۡتِ بِمَا غَلَّ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾
(النساء) الآية (١٢)			
٥٩	الجمهرر	بتنوينِ (مُضَارٍّ) وَ (وَصِيةً)	﴿ غَيۡرَ مُضَآرٍّۚ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ ﴾
٥٩	الحسن بن أبي الحسن	بِإضَافةِ (مُضَارِّ) إلى (وَصِيةٍ)	﴿ غَيۡرَ مُضَآرٍّۚ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ ﴾
(النساء) الآية (٩٥)			
٤١	نَافِعٌ، وَالكسَائيُّ، وَابنُ عَامِرٍ	بِنَصْبِ (غَيرَ)	﴿ لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾
٤١	باقي السبعة	برفع (غيرُ)	﴿ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾

﴿ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾	بجر (غيرِ)	أبو حيوة	٤١

﴿ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ ﴾	(شَهَادةً اللهِ) بنصبِ الشَّهادةِ مُنوَّنةً، وَجَرِّ الجلالةِ موصولةَ الهمزة	يحيى بن آدم ورويت عن الشعبي	٦٣

(المائدة) الآية (١٠٦)			
﴿ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ ﴾	بإضَافةِ (شَهَادةَ) إلى لفظِ الجَلالةِ	الجمهرر	٦٣
﴿ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ ﴾	(شَهَادةً آللهِ ؟) بنصبِ الشَّهَادةِ مُنوَّنةً، وَمَدِّ الألفِ التي للاستفهام	علي والسلمي والحسن البصري	٦٣

﴿ وَلَا نَكْتُمُ شَهَـٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْـَٔاثِمِينَ ﴾	(وَلا نَكتمُ شَهَادةً اللّهِ) بتنوين (شَهَادةً) ونصبها، وَنَصْبِ لفظِ الجَلالةِ	علي والسلمي ونعيم بن مسرة والشعبي بخلاف	٦٣
(الأعراف) الآية (١٠٥)			
(الأنعام) الآية (٢٧)			
﴿ يَـٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	بِنصْبِ الفعلين (نُكَذِّبَ) وَ(نَكُونَ)	حَمْزةُ، وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ	٧٦
﴿ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	بنصْبِ (نَكونَ) فَقَط	ابنُ عَامِرٍ	٧٦
﴿ يَـٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	بِرفعِهِمَا	بَاقِي السَّبعةِ	٧٦
(الأنعام) الآية (١٠٩)			
﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	بِكَسرِ الهمزةِ	ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو	١٠٣
﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا ﴾	بفتح الهمزة	باقي السبعة	١٠٣
﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	الوَجهانِ	أبو بكر	١٠٣
﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	(وَمَا يُشعرُكمْ لَعلَّها إذَا جَاءتْ)	رويت عن أبي	١٠٣

﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾	بإثباتِ حرفِ الجَرِّ (على)	الجمهور	١٣١
(الإسراء) الآية (٣١)			
﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾	بتشديدِ الياءِ مِنْ (عَلَيَّ) وفتحِها، فهيَ (على) داخلةٌ على ياءِ المتكلِّمِ	نَافِعٌ	١٣١
﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ ﴾	بِحَذفِ حَرفِ الَجرِّ	ابنُ مسعودٍ	١٣١
﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾	بحَذفِ حَرفِ الَجرِّ (على) وإثباتِ حَرْفِ الجَرِّ (البَاء).	أُبيّ وروايةٍ عن ابن مسعود	١٣١
(الأنفال) الآية (٥٩)			
﴿ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾	بإسكانِ العَينِ، وَكَسْرِ الجيمِ دُونَ تَشديدٍ، وَفَتحِ النُّونِ	الجمهورُ	١٤٠
﴿ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾	بِفَتحِ العَينِ، وَتشديدِ الجيمِ، وَكَسْرِ النُّونِ	ابنُ مُحَيصِنٍ	١٤٠
(التوبة) الآية (٩٠)			
﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ ﴾	بِفَتْحِ العَينِ، وَتَشديدِ الذَّالِ	الجُمهورُ	١٧٦
﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ ﴾	بسكُونِ العَينِ، وَكَسرِ الذَّالِ مُخَفَّفةً	ابنُ عبَّاسٍ	١٧٦

الآية	القراءة	القارئ	الصفحة
﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾	بِكسرِ الخَاءِ، وَسُكونِ الطَّاءِ مَهمُوزةً	الجُمهورُ	١٥٧
﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾	(الحج) الآية (٢٧) بفتحِ الخَاءِ والطَّاءِ مَعَ المَدِّ وَالهَمزِ	ابنُ كَثيرٍ	١٥٧
﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾	(خَطَآءً) بفتحِ الخَاءِ، والطَّاءِ معَ المَدِّ	وَرُوِيَ عن الحَسنِ	١٥٧

(الإسراء) الآية (٣٣)

الآية	القراءة	القارئ	الصفحة
﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا﴾	(فَلا تُسْرِفْ) بِالتَّاء جَزْمًا،	حَمْزةُ، وَالكِسَائيُّ، وَابنُ عَامرٍ	٨٦
﴿فَلَا يُسْرِف﴾	(فَلا يُسْرِفْ) بِاليَاءِ جَزْمًا	باقي السبعة	٨٦
﴿فَلَا يُسْرِف﴾	(فلا تُسرِفُوا) بالجمع	أُبيّ	٨٦

(الكهف) الآية (٥٩)

الآية	القراءة	القارئ	الصفحة
﴿لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾	بِفَتْحِ المِيْمِ وَاللامِ الثَّانيةِ	عَاصِمٌ	١٦٣
﴿لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾	بِضَمِّ الميمِ وَفَتْحِ اللامِ	باقي السبعة	١٦٣

﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾	بكَسْرِ الرَّاءِ، وَفَتحِ الجِيمِ مُنَوَّنًا	الجُمهورُ	١٩٧
﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾	بضَمِّ الرَّاءِ، وَتَخفيفِ الجيم (فاطر) الآية (٥) مُنوَّنًا	مُجَاهِدٌ	١٩٧
﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾	بِضَمِّ الرَّاءِ، وَتَشدِيدِ الجيم مُنوَّنًا	عِكْرِمَةُ	١٩٧

(المؤمنون) الآيات (٨٦ – ٨٩)

﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾	بِلفظِ الجَلالَةِ مَرْفُوعًا، وَبَألفِ ابتَدَاءٍ	أبو عَمْرٍو	٢٧
﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾	بِلامِ الجَرِّ	باقي السَّبعةِ	٢٧

(النمل) الآية (٢٥)

﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾	بِتَخفيفِ اللامِ وَيقفُ (**أَلَا يا**) وَيبتَدئُ بِهمْزةٍ مَضمُومةٍ على الأمْرِ	الكِسَائيُّ	١١٣
﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾	بتَشْديدِ اللامِ لإدغَامِ النُّونِ فيها	باقي السبعة	١١٣

(الأحزاب) الآية (٣٣)

﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾	بِفَتْحِ القَافِ	نَافعٌ، وَعَاصِمٌ	٢٠٥
﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾	بكسر القَافِ	باقي السبعة	٢٠٥

﴿ وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾	بِفَتْحِ الغَينِ	الجمهورُ	١٥١
﴿ وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾	بِضَمِّ الغَين	سماك بن حرب	١٥١
(فاطر) الآية (١٠)			
﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾	برفعِهمَا	الجُمهورُ	١٤
﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾	بنصْبِهِمَا	عيسى بن عمر	١٤
(الصافات) الآية (٩)			
﴿ دُحُورًا ﴾	بِضَمِّ الدَّال	الجمهور	١٦٩
﴿ دُحُورًا ﴾	بِفتحِ الدَّالِ	السُّلمي	١٦٩
(ص) الآية (١)			
﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴾	بِسُكونِ الدَّالِ	الجمهور	٣٢
﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴾	بكسرِ الدَّالِ مُنوَّنةً	ابن أبي إسحاق	٣٢
﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴾	بكسرِ الدَّال مِنْ غيرِ تنوينٍ	أُبي وابن أبي إسحاق والحسن	٣٢
﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴾	بِفتحِ الدَّالِ	عيسى بن عمر	٣٢

(ص) الآية (٥٨)

﴿ وَءَاخَرُ مِن شَكۡلِهِۦٓ أَزۡوَٰجٌ ﴾	(وَأُخَرُ) بِضَمِّ الهمزةِ على الجمعِ	أبو عمروٍ	١٨٩
﴿ وَءَاخَرُ مِن شَكۡلِهِۦٓ أَزۡوَٰجٌ ﴾	(وَآخَرُ) بفتح الهمزة، وَأَلِفٍ بَعْدَها على الإفراد	باقي السبعة	١٨٩
(ص) الآية (٨٤)			
﴿ قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ﴾	(فَالحَقُّ) بِالضَّمِّ، وَ(الحَقَّ) بِالفَتحِ	عَاصِمٌ وَحَمْزَةُ	٤٨
﴿ قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ﴾	بالفتح فيهما	باقِي السَّبعةِ	٤٨
﴿ قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ﴾	بِجَرِّ الأول (فالحَقِّ)	ـ	٤٨
(الزمر) الآية (٢)			
﴿ مُخۡلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾	بِنَصبِ (الدِّين)	الجمهُورُ	٢١
﴿ مُخۡلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾	برفع (الدِّين)	ابن أبي عبلة	٢١
(غافر) الآية (٢٩)			
﴿ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾	بِتَخفِيفِ الشِّينِ	الجُمْهورُ	١٨٢
﴿ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾	بِتَشديدِ الشِّين	معاذ بن جبل	١٨٢

(الزخرف) الآية (٥)			
﴿ صَفۡحًا أَن كُنتُمۡ قَوۡمٗا مُّسۡرِفِينَ ﴾	بِكسْرِ الهَمْزَةِ	نَافِعٌ، وَحَمْزَةُ، وَالكِسَائيُّ	**١٢٣**
﴿ صَفۡحًا أَن كُنتُمۡ قَوۡمٗا مُّسۡرِفِينَ ﴾	بفتح الهمزة	باقي السبعة	**١٢٣**
(الدخان) الآية (٤٥)			
﴿ طَعَامُ ٱلۡأَثِيمِ كَٱلۡمُهۡلِ يَغۡلِي فِي ٱلۡبُطُونِ ﴾	(يغلي) باليَاءِ	ابنُ كثير وَحَفْصٌ	**٩٠**
﴿ يَغۡلِي فِي ٱلۡبُطُونِ ﴾	(تغلي) بِالتَّاءِ	باقي السبعة	**٩٠**

ثالثا : فهرس الأحاديث

فهرس الأحاديث

رابعًا : فهرس الأمثال وأقوال العرب

فهرس الأمثال وأقوال العرب

لا تأكل السمك وتشرب اللبن	٨٢

خامسًا : فهرس الأشعار والأرجاز

البيــت	البحـر	القـائل	الصفحة
(قافية الهمزة)			
فَلا واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بي وَلا لِلِما بِهِمْ أَبَدَاً دَوَاءُ	الوافر	مسلم بن معبد الوابلي	١٢١
قُلتُ لشَيَبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائهِ أنَّا نُغَدِّي القَومَ مِنْ شِوائهِ	الرَّجز	أبو النجم العجلي	١٠٦
(قافية الباء)			
فَأصبَحْنَ لا يَسْألنَنِيْ عَنْ بمَا بِهِ أصَعَّدَ في عُلْوِ الهَوَى أمْ تَصَوَّبَا	الطويل	الأسود بن يعفر	١٢١
تحَاطَأَهُ القُنَّاصُ حتَّى وَجَدتهُ	الطويل	محمد السوي	١٥٩

وَخرطُومُه فِيْ مِنْقَعِ المَاءِ رَاسِبُ			
أَمَرْتكَ الخَيرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ	البسيط	مختلف فيه	٩٩
كِلِيني لهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ وَليلٍ أقَاسِيهِ بَطِئ الكَوَاكِبِ	الطويل	النابغة الذبياني	١٨٢
(قافية الجيم)			
وَمَهْمَهٍ هَالِكِ مَنْ تَعَرَّجَا	الرجز	العجاج	١٦٧

(قافية الدَّال)			
أَرِيْنِي جَوادًا مَاتَ هُزْلاً لأنَّني أَرَى مَا تَرينَ أو بَخِيلاً مُخلَّدا	الطويل	مختلف فيه	١٠٦
وَالنَّاسُ يُلحُونَ الأميرَ إذَا همُ خَطِئوا الصَّوابَ ولا يُلامُ المُرْشِدُ	الكامل	عبيد بن الأبرص	١٦١
إذَا مَا الخُبزُ تأدمُه بِلَحمٍ فَذَاكَ أمَانَةَ اللهِ الثَّرِيدُ	الوافر	مجهول القائل	٣٥
قَدْنِـــي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي لَيْسَ الإمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِـــدِ	الرَّجز	مختلف فيه	١٤٦
رَحِيبٌ قِطابُ الجيْبِ منها رقيقةٌ بجَسِّ النَّدامَى بَضَّةُ المُتجرّدِ	الطويل	طرفة بن العبد	٦١
أَعَاذِلَ مَا يُدْرِيكِ أَنَّ مَنِيَّتِي	الطويل	عدي بن زيد	١٠٦

إلى سَاعَةٍ فِي اليَومِ أو فِي ضُحَى الغَدِ			
(قافية الرّاء)			
يا سَارِقًا الليلةَ أهْلَ الدَّارْ	الرَّجز	مجهول القائل	٦٢
إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلِيكُمَا وَمَنْ يَبِكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ	الطويل	لبيد بن ربيعة	١٧٦
فَعُجْتُـــهَا قِبَـــلَ الأخْيَار مَنْزِلَةً وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا الْتَاثَتْ بِهِ الأُزُرُ	البسيط	الفرزدق	١٦٨
ألا يَا اسْلَمِيْ يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلا زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائكِ القَطْرُ	الطويل	ذو الرمة	١١٨
نُغَالِي اللَّحْمَ للأضْيَافِ نَيْئاً وَنُرْخِصُهُ إذا نَضِجَ القُدورُ	الوافر	مجهول القائل	١٧٣
وَقَالَ السَّائلُونَ لِمَنْ حَفَرْتُمْ ؟ فَقَالَ الْمُخْبِرونَ لَهْم: وَزِيرُ	الوافر	مجهول القائل	٢٩
يَا لَعْنَةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهِم وَالصَّالِحِينَ علَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ	البسيط	مجهول القائل	١١٣
إذا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هَيَّجَنِي وَلَوْ تَغَرَّبْتُ عَنْهَا أُمَّ عمَّار	البسيط	النابغة الذبياني	١٣٤
وَنَرْكَبُ خَيْلاً لا هَوَادَةَ بَيْنَهَا وَتَشْقَى الرِّمَاحُ بِالضّيَاطِرَةِ الْحُمْرِ	الطويل	خداش بن زهير	١٣٥
ألا يَا اسْلمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ وَإنْ كَانَ حَيَّانا عِدًى آخِرَ الدَّهْرِ	الطويل	الأخطل	١١٨

(قافية الفاء)			
أسِيْلاتُ أَبْدَانٍ دِقَـــاقٌ خُصُورُهَا وَثِيرَاتُ مَا الْتَفَّتْ عَليهِ المَلاحِفُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٦٨
(قافية الكاف)			
أَبِيتُ أسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكِي	الرجز	مجهول القائل	١٤٤
(قافية اللام)			
أَبَى جُودُهُ لا البُخْلَ واسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ مِنْ فَتًى لا يمنعُ الجُودَ قَاتِلَهْ	الطويل	مجهول القائل	١٠٨

يا لَهْفَ نَفْسِيَ إِذْ خَطِئْنَ كَاهَلاً القاتلينَ المَلِكَ الحُلاحِلا	الرَّجز	امرؤ القيس	١٦١
ألا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ وَقَبْلَ مَنَايَا قَدْ حَضَرْنَ وَآجَالِ	الطويل	الشماخ	١١٩
تَخَاطَأَتِ النَّبْلُ أَحْشَاءه وَأُخِّرَ يومِيْ فَلَمْ يَعْجَلِ	المتقارب	أوفى بن مطر المازني	١٥٨
فمِثلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيتُهَا عَنْ ذِيْ تمائِمَ مُحْوِلِ	الطويل	امرؤ القيس	٤٩
(قافية الميم)			
تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ	الوافر	جرير	١٧٣
عِبَادُكَ يُخْطِئونَ وَأنتَ رَبٌّ	الوافر	أمية بن الصلت	١٦٢

بِكَفَّيكَ المَنَايَا وَالحتومُ			
لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعلْتَ عَظِيْمُ	الكامل	مختلف فيه	٨٢
عُوْجَا على الطَّلَلِ القَدِيمِ لأَنَّنَا نُبْكي الدِّيارَ كَمَا بكَى ابْنُ خِدَامِ	الكامل	امرؤ القيس	١٠٦
أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَ جِهَارًا و لَمْ تَغْضَبْ لقَتْلِ ابنِ خَازِمِ	الطويل	الفرزدق	١٢٣
يَا دَارَ سَلْمَى يَا اسْلَمِيْ ثُمَّ اسْلَمِي بِسِمْسِمٍ وَعَنْ يَمِينِ سِمْسِمِ	الرَّجز	العجاج	١٢٠

(قافية النون)			
تَــرَاهُ كَالثَّغَــامِ يُعَــلُّ مِسْكًا يَســُوءُ الفــَاليــاتِ إذا فَلَيــنِي	الوافر	عمرو بن معدي كرب	١٤٣
(قافية الياء)			
أَخْشَى رُكَيْــبًا أو رُجَــيْلاً عَادِيًا	الرَّجز	أحيحة بن الجلاح	١٩٩

سادسًا: فهـــــــــرس الأعــــــلام

سابعًا : فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

-إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشَّاطبي، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، بتحقيق محمود بن عبد الخالق محمد جادو، ط الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٣هـ.

-أبنية الأفعال والأسماء والمصادر لابن القطاع الصقلي، بتحقيق د/ أحمد محمد عبد الدايم، ط دار الكتب المصرية ١٩٩٩م.

-إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد الدمياطي، بتحقيق أنس مهرة، ط دار الكتب العلمية — بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، ط ١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٨٨م.

-الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، ط دار الكتب العلمية — بيروت.

-الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، ط ٤، مؤسسة الرسالة — بيروت ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

-أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للعلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، وبتمويل مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية، ط ١، ١٤٢٦هـ دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.

-إعراب القراءات السبع وعللها وحججها لابن خالويه، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين، ط١، مكتبة الخانجي — القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

-إعراب القراءات الشواذ للعكبري بتحقيق محمد السيد أحمد عزوز، ط ١، عالم الكتب — بيروت ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

-إعراب القرآن للنحاس، بتحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، ط٢، دار الكتب العلمية- بيروت ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

-الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين- بيروت، ط ٦، ١٩٨٤م.

-الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، منشورات المجمع الثقافي بأبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار الكتب المصرية- القاهرة- ط ١، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، لأبي البركات ابن الأنباري، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٨٧م.

-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٦، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٩٩٦م.

-البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

-البداية والنهاية لابن كثير، تحقيق علي محمد معوض وزملاؤه، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط المكتبة العصرية – بيروت ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

-البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، تحقيق بركات يوسف هبود، ط دار الأرقم – بيروت لبنان.

-تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، ط المكتبة العلمية.

-تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ط/ المطبعة الخيرية بالقاهرة ، ١٣٠٦هـ.

-تاريخ بغداد أو مدينة السلام للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ط دار الكتاب العربي، بيروت.
-التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط دار الفكر – دمشق ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
-التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق محمد حسن شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ، القاهرة- ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
-التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
-تصريف الأسماء، لمحمد الطنطاوي، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ٦، ١٤٠٨هـ .
-تفسير ابن أبي حاتم، لعبد الرحمن بن محمد الرازي، تحقيق: أسعد محمد الخطيب، ط المكتبة العصرية- صيدا، لبنان.
-تفسير الصنعاني، تحقيق د/ مصطفى مسلم محمد، ط، مكتبة الرشد – الرياض، ١٤١٠هـ .
-التفسير الكبير للرازي، تحقيق مكتب دار إحياء التراث العربي، ط ٣، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ١٤٢٢هـ - ١٩٩٩م.
-تفسير مجاهد، لمجاهد بن جبر المخزومي، تحقيق: عبد الرحمن الطاهر محمد السورتي، نشر المنشورات العلمية - بيروت.
-تهذيب التهذيب لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط/ ١، دار صادر، بيروت.
-تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ط دار القومية العربية للطباعة- القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

-التيسير في القراءات السبع للداني،ط ١، دار الكتب العلمية– بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
-جامع البيان عن تأويل القرآن، المعروف بـ(تفسير الطبري) ضبط وتعليق: محمود شاكر، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
-الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، بتحقيق: إبراهيم أطيفش، ط/ ٢، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
-جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، بتحقيق د/ رمزي منير بعلبكي، ط١ دار العلم للملايين، بيروت.
-حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي لشهاب الدين الخفاجي، والمسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي، ضبط وتخريج الشيخ: عبد الرزاق المهدي، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
-حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
-الحجة في القراءات السبعة لابن خالويه، تحقيق أحمد فريد المزيني، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
-الحجة للقراء السبعة (أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد) لأبي علي الفارسي، بتحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، ط ١، دار المأمون للتراث- دمشق، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني، ط دار الكتب العلمية – بيروت.
-الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط ٤ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.
-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق د/ محمد عبد السلام هارون، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧م.

-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وجاد مخلوف جاد، وزكريا النوتي، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٤هـــ – ١٩٩٤م.
-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، تحقيق محمد أحمد الأرمد، وعمر عبد السلام السلامي، ط ١، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٤٢٠هـــ- ١٩٩٩م.
-زاد المسير في علم التفسير لعبد الرحمن بن الجوزي، ط ٣، المكتب الإسلامي — بيروت ، ١٤٠٤هـــ.
-السبعة لابن مجاهد تحقيق د/ شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف — القاهرة.
-السنن الكبرى للنسائي، تحقيق د/ عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي حسن، ط١، دار الكتب العلمية — بيروت ١٤١١هـــ - ١٩٩١م.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٤.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، ط دار إحياء التراث العربي — بيروت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ط المكتبة العصرية — بيروت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مع حاشية الصبان تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية — بيروت، ١٤١٧هـــ - ١٩٩٧م.
- شرح التسهيل لابن مالك، بتحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـــ - ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط ١، دار الكتب العلمية — بيروت، ١٤٢١هـــ - ٢٠٠٠م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الكتب العلمية- بيروت.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط المكتبة العصرية – بيروت، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق د/ إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ أحمد هريري، ط١، دار المأمون للتراث- مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- شرح المفصل لابن يعيش ط عالم الكتب – بيروت .
- شواذ القراءات للكرماني، تحقيق د/ شمران العجلي، ط ١، مؤسسة البلاغ – بيروت، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط ٣، عالم الكتب – بيروت.
- الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط ٣، دار العلم للملايين- بيروت، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- صحيح البخاري، ط/ بيت الأفكار الدولية للنشر ط ١، الأردن.
- صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار إحياء التراث – بيروت.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشر برجشتراسر، ط ٣، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، ط دار المعارف العثمانية – الهند، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
- الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، ط/ مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، بمكة المكرمة، ط/ ١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بتحقيق محب الدين الخطيب، ط٢، دار الريان للتراث- القاهرة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

-فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني، ط ١، دار الفكر — بيروت، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
-الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، بتحقيق د/ فهمي حسن النمر، وفؤاد علي مخيمر، دار الثقافة — الدوحة، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
-الفهرست لمحمد بن إسحاق النديم، ط دار المعرفة — بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
-القراءات الشاذة لابن خالويه، بتحقيق/ محمد عيد الشعباني، ط ١، دار الصحابة للتراث بطنطا- ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
-الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاتة، دار نهضة مصر، الفجالة، دون تاريخ.
-الكتاب لسيبويه، بتحقيق عبد السلام هارون، ط ٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط ١، مكتبة العبيكان — الرياض ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، منشورات مكتبة المثنى، بغداد.
-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي، تحقيق د/ محيي الدين رمضان، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
-كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات للباقولي، تحقيق د/ عبد القادر السعدي، دار عمار- الأردن، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
-اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د/ مازن المبارك، ط المطبعة الهاشمية بدمشق، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
-لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.

- اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري، دار صادر- بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تعليق د/ محمد فؤاد سزكين، ط ٢، مكتبة الخانجي- القاهرة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني، تحقيق محيي الدين عبدالحميد ط دار القلم، بيروت.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن محمد النجدي، ط الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين، ط١، ١٣٨١هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية — بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزبز لابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية — بيروت، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- مختصر في شواذ القراءات، لابن خالويه، نشرج. برجشتراسر، ط المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، ط١، جامعة أم القرى — مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، ط ٢، دار المأمون للتراث، دمشق.
- معالم التنزيل لأبي محمد الحسن بن مسعود البغوي، بتحقيق محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، ط ٤، دار طيبة للنشر والتوزيع- ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، ط ١، عالم الكتب — بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط ٣ عالم الكتب- بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي ، ط١، عالم الكتب – بيروت ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي ٤/ ٢٢٤، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، ط دار صادر – بيروت ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، نشر مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، لإميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لشمس الدين الذهبي تحقيق بشار عواد معروف ، وشعيب الأرنؤوط، وصالح مهدي عباس، ط ٢، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت – ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، بتحقيق مجموعة من أساتذة جامعة أم القرى، ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ط١، مكة المكرمة – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث – القاهرة ، ١٤١٥هـ – ١٩٨٤م.
- النحو الوافي لعباس حسن، ط٥، دار المعارف بمصر.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ط ٢، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق د/ حسن هنداوي، ط المكتبة التوفيقية- مصر.

-الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط ١، دار إحياء التراث العربي — بيروت، ١٤٢٠هـ —
-الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي، ط دار القلم ، دمشق.
-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق: د/ إحسان عباس، ط دار صادر بيروت.

ثامنًا : فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

تاسعًا : فهرس الفهارس

فهرس الفهارس